

فأعقاب الثورة المصرية

بقلم

عبد الرحمن الراجحي بك

المجلد الثالث

يشتمل على تاريخ مصر القومي
من ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر في ٦ مايو
سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١

الطبعة الأولى

١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م

الثنى ٤٠

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

فراعنة الثورة المصرية

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

المجلد الثالث

يشتمل على تاريخ مصر القومي
من ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر في ٦ مايو
سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١

الطبعة الأولى

١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م

الثنى ٤٠

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع مدني باشا - القاهرة

القاهرة

مطبعة السعادة بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الجزء الثالث

هذا هو الجزء الثالث والأخير من كتاب « في أعقاب الثورة المصرية » ،
عند ما أرخت الثورة في كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، كان مما عليت ببحثه توقيت
الثورة وتحديد مداها ، وانتهت إلى أنها بدأت في مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت
إلى أبريل سنة ١٩٢١ ، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمني وضعت كتابي
عن الثورة

ثم أخذت في تأريخ الفترة التي أعقبت نهايتها ، فوضعت لها هذا الكتاب
الذي يدل عنوانه على موضوعه « في أعقاب الثورة المصرية » .

وإذ كانت هذه الفترة من تاريخ مصر القومي قد امتدت قرابة ثلاثين عاما ؛
فقد جعلت هذا الكتاب من ثلاثة أجزاء ، اشتمل الجزء الأول على تاريخ مصر
القومي من نهاية الثورة في أبريل سنة ١٩٢١ ، إلى وفاة سعد زغلول في أغسطس
سنة ١٩٢٧

وتناول الجزء الثاني مرحلة أخرى ، من وفاة سعد في سنة ١٩٢٧ ، إلى وفاة
الملك فؤاد في أبريل سنة ١٩٣٦

وهذا الجزء الثالث من الكتاب ، الذي أقدمه اليوم ، يشمل تاريخ خمسة عشر
عاما من عهد الفاروق

وبهذا الجزء يتم كتاب « في أعقاب الثورة المصرية » ، وبه تكتمل المجموعة
التي وضعتها في تاريخ مصر القومي الحديث ، من بدء ظهور الحركة القومية في

أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر حتى اليوم (١٩٥١) ؛ أى فى المائة
والخمسعين عاما الأخيرة

ويطيب لى الآن ، وقد اكتملت هذه المجموعة ، أن ألقى عليها نظرة عامة ،
تصلح أن تكون تاريخا لهذا التاريخ ، وأقصد من هذه النظرة توضيح غرضى
منها ، والإحاطة بحلقاتها ، ليكون ذلك أدعى إلى بيان الغاية التى سعت إليها
لقد شرعت فى وضع هذه المجموعة سنة ١٩٢٦ ، ذلك أنى فكرت منذ عدة
أعوام سبقت تلك السنة فى إخراج كتاب عن الزعيم مصطفى كامل ، على اعتبار
أنه باعث النهضة الوطنية الحديثة ، ولكنى رأيت أن تاريخ مصطفى كامل يستتبع
البحث فى مبدأ ظهور الحركة القومية ، والتطورات التى تعاقبت عليها ، فأخذت
أدرس الأدوار التى تقدمت عصر مصطفى كامل ، لأقف عند حد يصح اعتباره
مبدأ الحركة القومية

رجعت إلى الثورة العرابية ، فإذا بها ترجع أسبابها ومقدماتها إلى الحركة
الفكرية والسياسية التى ظهرت فى عهد اسماعيل ، وهذه الحركة الأخيرة لم تظهر
بجأة ، ولم تكن الأولى فى تاريخ مصر القومى الحديث ، بل هى تطور جديد
للروح القومية التى بدأت تظهر على مسرح الأحداث السياسية ، منذ أواخر القرن
الثامن عشر ، فإلى هذا العهد يجب أن نرجع بمبدأ الحركة القومية ، وقد انتهى إلى
البحث إلى أن أول دور من أدوارها هو عصر المقاومة الأملية التى اعترضت الحملة
الفرنسية فى مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، ومن ثم تطورت الفكرة عندى ، من تاريخ
لمصطفى كامل ، إلى تاريخ لأدوار الحركة القومية جميعها ، قترامت أمامى آفاق البحث ،
وتشعبت مسالك الدرس ، واستشعرت ضخامة العمل إذا أردت أن أتمه على الوجه
الذى أبتغيه ، فأرجأته سنة بعد أخرى ، حتى كانت سنة ١٩٢٦ ، فاستخرت الله وبدأت
فى تنفيذه ، واعتزمت أن أجعل سلسلة هذه المجموعة شاملة لتاريخ مصر القومى
الحديث ، مبحوثا ومعروضا على ضوء الحركة القومية ، لاعتقادی أن التاريخ الحقيقى
للأمم إنما هو تاريخ نهضاتها القومية ، فى نواحيها المختلفة ، السياسية والعلمية ،
والاقتصادية والاجتماعية ، فهى أساس وجودها ، ومبعث تطورها ، وهى المعالم

لتاريخها القومى ، ويلبوه الفياض ، وما التاريخ القومى إلا كالمرآة ، تنطبع عليها صور النهضة وأطوارها ، وحوادثها وأبطالها ، وتقدمها وتراجعها ، وأفراحها وأحزانها ، وأهدافها وآمالها

وعلى هذا النحو أخذت أخرج حلقات هذه المجموعة
ففى أواخر سنة ١٩٢٨ أخرجت الجزء الأول من « تاريخ الحركة القومية
وتطور نظام الحكم فى مصر » ، وهو يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر
الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الشعبية التى اعترضت
الحملة الفرنسية فى مصر ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

وفى أواخر سنة ١٩٢٩ ظهر الجزء الثانى ، ويشتمل على تاريخ مصر القومى
من إعادة الديوان ، فى عهد نابليون ، إلى جلاء الفرنسيين عن البلاد سنة ١٨٠١ ،
ومن جلاء الفرنسيين إلى ارتقاء محمد على الكبير أريكه مصر سنة ١٨٠٥

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٠ أصدرت الحلقة الثالثة. وهى كتاب «عصر محمد على » ،
ويشتمل على تاريخ مصر القومى فى عهد هذا العاهل الكبير ، وقد جعلت من هذا
العصر دورا هاما من أدوار الحركة القومية ، إذ أن الحركة القومية كما غنيتها وجعلتها
أساس البحث والتدوين ، هى « الجهود التى بذلتها الأمة فى سبيل تحرير مصر من
النير الأجنبى وفك قيود الاستبداد عنها وتقرير حقوق الشعب السياسية ، هى
التضحيات التى قدمتها ، والآلام التى احتملتها ، فى سبيل تكوين مصر الحرة
المستقلة ، وعلى هذا الاعتبار يجب أن نعد عصر محمد على صحيفة مجيدة من صحائف
الحركة القومية ؛ ففىه نشأت الدولة المصرية الحديثة ، وفيه تحقق الاستقلال القومى ،
وشيدت الدعائم الكفيلة بالقيام به ، وفيه تأسس الجيش المصرى والأسطول المصرى ،
والثقافة المصرية ، وفيه وضعت أسس النهضة العلمية والاقتصادية فى البلاد ،^(١)
وفى ديسمبر سنة ١٩٣٢ ظهر كتاب « عصر اسماعيل » ، ويشتمل على تاريخ

مصر القومى فى عهد خلفاء محمد على ، وهو فى جزئين ، يحتوى الأول على عهد عباس وسعيد ، وأوائل عهد اسماعيل ، ويتضمن الثانى ختام الكلام عن عهد اسماعيل ثم أخرجت فى فبراير سنة ١٩٢٧ كتاب « الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى » ،

وفى سنة ١٩٤٢ ظهر كتاب « مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال » ، أرخت فيه العشر السنوات الأولى من الاحتلال البريطانى ، من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ وهذا الكتاب وإن كان يسبق من جهة التحديد الزمنى كتاب « مصطفى كامل » وكتاب « محمد فريد » ، لكنى أخرجته بعد هذين الكتابين ؛ إذ رأيتنى قد أبطأت فى إخراجهما ، لاشتغالى بالحلقات الأولى من هذه المجموعة ، فأثرت أن أوجل إصدار كتاب « مصر والسودان » ، حتى أنتهى من إخراجهما

ففى سنة ١٩٣٩ أصدرت كتاب « مصطفى كامل » ، وهو إلى جانب تاريخ الزعيم ، يشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

وفى سنة ١٩٤١ ظهر كتابى عن « محمد فريد » ، ويشتمل على تاريخ الزعيم الشهيد ، ثم تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

وفى سنة ١٩٤٦ أخرجت كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، فى جزئين ، يحتوى الأول على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، ويان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم

ويشتمل الجزء الثانى على مهادنة الثورة ، واستمرارها ، ومحاکاتها ، ومتابعة وقائعها حتى نهايتها فى إبريل سنة ١٩٢١ ، وتنتائج الثورة فى حياة مصر القومية

وفى سنة ١٩٤٧ ظهر الجزء الأول من كتاب « فى أعقاب الثورة المصرية » ، والجزء الثانى فى سنة ١٩٤٩ ، وهذا الجزء الثالث فى سنة ١٩٥١

إنى لم أقصد من هذه الأربعة عشر مجلدا ، التى قضيت فى وضعها وإخراجها خمسا وعشرين سنة ، أن أؤرخ لمصر الحديثة فحسب ، بل قصدت إلى جانب ذلك

أن أساهم بقسط متواضع في رفع معنويات الشعب ، والنهوض بوعيه القومى ، وبمستواه الأخلاقى والوطنى ، فالتاريخ ولا ريب وسيلة فعالة لتثقيف العقول ، وتوجيه المواطنين إلى المثل العليا في حياتهم القومية ، وعلينا نحن الذين أوتينا شيئاً من العلم والمعرفة ، أن نعلم الشعب تاريخ بلاده ، فإنه بذلك يقدرها حق قدرها ، ويستشعر بواجباته نحوها ، وكلما ازداد معرفة بتاريخها ، ازداد حبها ، وإذا أحباها أخلص لها ، وإذا أخلص المواطنون لبلادهم ، بذلوا كل ما في مقدورهم وما يستطيعون لإسعادها ورفع شأنها ، وهذا هو معنى الوطنية . ومن هنا قالوا إن التاريخ مدرسة للوطنية ، وهو من ناحية أخرى الوسيلة الناجعة لكي يفهم المواطنون الحقائق عن أحوالهم ، في ما غيهم وحاضرهم ومستقبلهم ، فالحاضر وثيق الصلة بالماضى ، وكذلك شأن المستقبل ، حقاً قد يكون الحاضر أو المستقبل خروجاً على الماضى ، وإصلاحاً له ، وقد يكون انتفاضاً عليه ، ولكن لا مندوحة عن فهمه حق الفهم لكي تتعرف نقائصه ونفتح عهداً جديداً من النهضة والإصلاح ، وهذا وذاك لا يكون إلا إذا عرفنا تاريخ بلادنا على وجهه الصحيح ، ومبلغ صلته بحاضرها ومستقبلها ، ولا غرو فالشعب كائن حي ، يتطور وينمو ويتسلسل في حياة أجياله ، والأجيال في حياة الأمم كمراحل العمر في حياة الإنسان ، مع هذا الفارق بينهما ، وهو أن الإنسان مصيره إلى زوال ، أما الأمة فباقية خالدة لا تزول ، تتجدد على الدوام في حياة أجيالها المتعاقبة

فالروح الوطنية هي التي أملت على وضع هذه المجموعة وإخراجها ، وهي التي ساعدتني وعاونتني على أن أصل بها إلى نهايتها

على أنى فيما كتبت وأرخت ، لم أغلب العاطفة الوطنية على الحقائق التاريخية ، بل حرصت على استقراء هذه الحقائق ، وتدوينها دون تشويه أو تحريف أو هوى ، وسلكت المنهج العلمى في كتابة التاريخ ، قدر ما استطعت ، فقصدت إلى أن تكون هذه المجموعة مرجعاً لمن يريد أن يعرف تاريخ مصر في هذه الحقبة من الزمن ، بصرف النظر عن ميوله وشعوره ، على أن الروح الوطنية تتمشى في حلقاتها ، وهي الروح التي استلهمتها في دراسة التاريخ ، وإني أعتقد أن هذا هو واجب المؤرخ في كل

أمة، فالتاريخ ليس مجرد سرد للوقائع، وتدوين لحوادث السنين سنة فسنة. ولو اقتصر على ذلك لكان علما جامدا لا أثر له في توسيع المدارك والأفكار، واستنارة الأذهان والبصائر، بل التاريخ هو توضيح وتصوير لتطور ذلك الكائن الحي، ألا وهو الشعب، واطراد نموه وتقدمه على تعاقب السنين والأجيال، فالشعب الذي يريد الحياة والتقدم يجب أن يعرف ماضيه معرفة تامة لكي يفهم حاضره ومستقبله على ضوء هذا الماضي، ويستنير بعظاته ودروسه، ويعرف مفاخره فيحافظ عليها ويرعاها، ويدرك أيضا أخطائه وعثراته فيتجنبها ويتلافها هذا ما إليه قصدت، وعلى هذا الأساس وضعت هذه المجموعة، والله أسأل أن يلهمنا الهداية والتوفيق، والحمد لله، ثم الحمد لله ؟

عبد الرحمن الراجحي

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١

الفصل الأول

الحالة السياسية في أوائل عهد الفاروق

توفي المغفور له الملك أحمد فؤاد يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ كما أسلفنا في ختام الجزء الثاني، وكانت وزارة علي ماهر الأولى تتولى الحكم في أواخر عهده، فتعي مجلس الوزراء الملك الراحل في بيان أصدره يوم الوفاة شمل المناداة بجلالة الملك فاروق ملكا لمصر، وإذا كان يحفظه الله لا يزال في السابعة عشرة من عمره السعيد، فقد أصدر مجلس الوزراء بيانا آخر بتولييه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية على العرش (١) (ج ٢ ص ٢١٩ - ٢٢٠)

وكانت البلاد تسير في ظل الائتلاف الذي تم في ديسمبر سنة ١٩٣٥، والجهة الوطنية قائمة، تمثل الأحزاب كلها والمستقلين، وقد عاد الدستور بفضلها وتحقيقاً لمطالبها، وصدر المرسوم من الملك الراحل بعودته في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥، وصدر في عهده مرسوم آخران في مارس سنة ١٩٣٦ بإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب والشيوخ، وحدد يوم ٢ مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وفي حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات تكون إعادة الانتخاب يوم ١٠ مايو، وعلى هذا النحو حدد يوما ١٦ و ٢٤ مايو لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

وفي أواخر عهد الملك الراحل أيضا تألف الوفد الرسمي لتولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية، لعقد معاهدة تحالف بين البلدين، وصدر المرسوم بتأليفه في

(١) تنص المادة (٥٥) من الدستور على أنه « من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أومياه العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته ».

١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وكان مؤلفا من ممثلين للأحزاب كلها عدا الحزب الوطنى الذى لم يقبل الاشتراك فيه استمساكا بسياسته (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) ، وبدأت المفاوضات الأولى فى مصر بين هيئة المفاوضة والسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) المعتمد البريطانى كما سيحىء بيانه

فلما نودى بجلالة الملك فاروق ملكا على مصر كانت البلاد يعمها الائتلاف ، والصفوف موحدة ، والأمة لا يشغلها إلا تحقيق أهدافها ، وأن تجرى الانتخابات فى ظل الحرية والسلام ، والمحبة والوئام

الانتخابات البرلمانية

جرت الانتخابات حرة لم تتدخل فيها الحكومة ، وتركت الناخبين أحرارا فى الانتخاب ، وتمت الانتخابات لمجلس النواب يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٦ ، وهو الموعد المحدد لها من قبل ، وقد عجلت الوزارة موعد الانتخابات فى الدوائر التى لم يحز فيها المرشحون الأغلبية المطلقة ، فجعلته يوم ٧ مايو بدلا من ١٠ منه ، وكان محددًا لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ١٦ مايو ، فجعل يوم ٧ منه ، والسبب فى هذا التعجيل أن المادة (٥٢) من الدستور تنص على وجوب اجتماع البرلمان بمجلسيه إثر وفاة الملك فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة ، فإذا كان مجلس النواب منحلًا وكان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر . فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه ، فكان لا بد من تعجيل مواعيد الانتخاب حتى يتسنى للبرلمان الاجتماع قبل انتهاء العشرة الأيام المحددة فى الدستور

الشيوخ المعينون

وبعد أن تمت الانتخابات لكلا المجلسين أصدرت الوزارة فى صبيحة يوم ٨ مايو مرسوما بأسماء الشيوخ المعينين وهم خمسة أعضاء المجلس

ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر

٦ مايو سنة ١٩٣٦

كان الأمير (جلالة الملك) فاروق يتلقى العلم بإنجلترا في قصر كنرى هاوس حين وفاة المغفور له الملك فؤاد ، فلما بلغه نعيته حضر إلى مصر على عجل ، فبلغ الإسكندرية يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩٣٦ ، وحضر توتاً إلى القاهرة ، فاستقبله الشعب في العاصمتين وعلى طول الطريق بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم ، وتبوأ العرش في هذا اليوم ، وهو عيد جلوسه السعيد

وأبلغ مجلس الوزراء البرلمان يوم ٧ مايو ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر

اجتماع البرلمان - ٨ مايو سنة ١٩٣٦

اجتمع البرلمان بمجلسيه في هيئة مؤتمر يوم الجمعة ٨ مايو سنة ١٩٣٦ في الساعة الرابعة مساءً ، وجلس في كرسى الرئاسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سناً وهو المرحوم أمين سامى باشا ، إذ لم يكن عين رئيس لهذا المجلس بعد ، وبعد أن ألقى رئيس الوزارة ورؤساء الأحزاب^(١) كلمات في تأيين الملك فؤاد أوقفت الجلسة ربع ساعة حداداً عليه ، وعند الخامسة والربع أعيدت الجلسة ، وأعلن الرئيس تبليغ رئاسة الوزارة للمجلس المناداة بجلالة الملك فاروق ملكاً لمصر ، وهتف الأعضاء بحياة الملك فاروق ، وعلى أثر ذلك وقف على ماهر رئيس الوزارة وقدم لمكتب المؤتمر رسالة من جلالة الملك بتنازله عن خمسين ألف جنيه من مخصصاته الملكية فصارت مائة ألف جنيه بدلاً من ١٥٠ ألفاً ، على أن يخصص مبلغ الخمسين ألفاً التي تنازل عنها لمصلحة البلاد وخيرها ، أى أنه تنازل حفظه الله عن تلك مخصصاته ، وتليت الرسالة فتلقاها المؤتمر بالتصفيق والهتاف ، وتلا السكرتير العام للمؤتمر تبليغ

(١) مصطفى النحاس رئيس الوفد ، ومحمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين . وإسماعيل صدقي رئيس حزب الشعب ، ومحمد حلى عيسى رئيس حزب الاتحاد ، وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى

الوزارة تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية ابتداء من يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ حتى يتم تعيين الأوصياء على العرش، ثم رفعت الجلسة، وحلف أعضاء كل من المجلسين اليمين في مجلسهم

تأليف مجلس الوصاية على العرش

وبعد أن أعيدت جلسة البرلمان فُتِحَ الظروف المحتوى على وثيقة الوصاية على العرش التي حررها الملك الراحل ، وكان تاريخها ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ ، وقد تضمنت اختياره محمد توفيق نسيم باشا وعدلى يكن باشا ومحمد نغرى باشا أوصياء على العرش (وكان أحدهم عدلى باشا قد توفى) ، ولم يأخذ البرلمان بهذا التشكيل، وقرر بالإجماع تأليف مجلس الوصاية على العرش من كل من : الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف صبرى باشا ، وكان هذا الاختيار وفقا لما اتفقت عليه الأحزاب وقتئذ

وجاء الأوصياء الثلاثة في مساء اليوم نفسه . وحلفوا أمام البرلمان اليمين باحترام الدستور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه والإخلاص للملك ، وهى اليمين المنصوص عنها فى المادتين ٥٠ و ٥١ من الدستور

تأليف وزارة النحاس الثالثة

١٠ مايو سنة ١٩٣٦

على أثر انتهاء جلسة المؤتمر قدم على ماهر استقالة الوزارة إلى مجلس الوصاية يوم ٩ مايو

وإذ كانت الانتخابات قد أسفرت عن أغلبية للوفد فقد عهد أوصياء العرش فى اليوم نفسه إلى مصطفى النحاس تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها يوم ١٠ مايو

سنة ١٩٣٦ ، وهي وزارته الثالثة على النحو الآتي : مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية والصحة . واصف بطرس غالى للخارجية . عثمان محرم للأشغال . محمد صفوت للأوقاف . مكرم عبيد للمالية . محمود فهمى النقراشى للواصلات . أحمد حمدي سيف النصر للزراعة . محمود غالب للحقانية . علي فهمى للحرية . عبدالسلام جمعه للتجارة والصناعة . علي زكي العرابي للمعارف

وأعضاء الوزارة جميعهم من الوفديين ، ومعظمهم سبق لهم تولى الوزارة من قبل ، ما عدا الجدد منهم وهم أحمد حمدي سيف النصر ومحمود غالب وعلي فهمى وعبد السلام جمعه وعلي زكي العرابي

وذكر النحاس في كتابه إلى الأوصياء بتأليف الوزارة أنها ستقدم إلى البرلمان ببرنامجها : « جاعلة نصب عينها تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة والعمل على صيانة دستور الأمة بتثبيت قواعده وتوطيد تقاليده والسير بالبلاد في طريق الإصلاح ، وسيكون في مقدمة ما تعنى به شؤون الفلاح المصرى الذى يجب أن يكون له النصيب الوافر في الخير الذى هو مصدره ، ، ثم أشار إلى ما اعتزمته الوزارة من إنشاء « وزارة للقصر ، وإدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانين قال : « وستجعل الوزارة من أول أغراضها تحقيقا للثقة العظيمة التى أسدتها الأمة إلى الوفد المصرى في الانتخابات الأخيرة تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والأمة وتوطيد النظم البرلمانية على الأسس الديمقراطية المعمول بها في البلاد العريقة في الحكم النيابي ، ولهذا فقد اعتزمت أن تلتشى وزارة جديدة باسم « وزارة القصر ، لتوثيق روابط التعاون في خدمة البلاد ، كما أتى أرى لحسن سير العمل البرلمانى إدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانين ، وسأعرض على مجلسكم السامى مشروع مرسوم بإنشاء هذا النظام ،

وبما يستوقف النظر في هذا البرنامج قول النحاس إن تحقيق استقلال البلاد يكون بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية « الصديقة ، ، ومن عجب أن يصف النحاس الدولة العاصبة بالدولة الصديقة ! وأعجب من ذلك أن يعتبر

إبرام معاهدة تحالف معها محققا للاستقلال ، في حين أن إبرام هذه المعاهدة وذلك التحالف جاء مهدرا لهذا الاستقلال ، لا محققا له ، ولكن سياسة الوفد قد درجت على هذا المنطق المعكوس ، وسارت على طريق غير قويم

وافتح البرلمان يوم السبت ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ ، وحضر أوصياء العرش جلسة الافتتاح وألقى النحاس خطبة العرش

واتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسا ، وكانت هذه أول مرة تولى فيها رأسه

وعين محمد توفيق نسيم رئيسا لمجلس الشيوخ ، ولكنه اعتذر عن عدم قبول هذا التعيين ، ويرجع اعتذاره إلى أنه استاء من تخطى البرلمان إياه في تعيين الأوصياء على العرش بالرغم من اختيار الملك الراحل له في وثيقة الوصاية ، وعد استبعاده إهانة لشخصه ، وبعد اعتذاره عين الأستاذ محمود بسيوني رئيسا للمجلس ورأس المؤتمر يوم افتتاح البرلمان

وكلاء الوزارات البرلمانيون

وتنفيذا لبرنامج الوزارة صدر مرسوم في يونيه سنة ١٩٣٦ بإنشاء وظائف وكلاء وزارات برلمانيين ، أى من بين أعضاء البرلمان ، مع الجمع بين الوظيفة والعضوية في هذه الحالة ، على أن يعتزل الوكيل وظيفته عند زوال صفة عضوية البرلمان عنه أو باستقالة الوزارة التي عين في عهدهما ، وقد عُين في هذه المناصب كل من : الدكتور حامد محمود وكيل برلمانيا لوزارة الصحة ، ويوسف الجندى وكيل برلمانيا لوزارة الداخلية ، ومحمد صبرى أبو علم وكيل برلمانيا لوزارة الحفانية (العدل) ، وممدوح رياض وكيل برلمانيا لوزارة الخارجية

وكالة وزارة لشؤون القصر

وكان من برنامج الوزارة إنشاء وزارة للقصر كما أسلفنا ، على أنها لم تجرؤ على اتخاذ هذه الخطوة ، مع أن كل الظروف كانت مواتية لها ، واكتفت بتعيين وكيل وزارة برلماني لشؤون القصر ، واختارت عبد الفتاح الطويل لهذا المنصب ، وجاء في مذكرة تعيينه ما يلي : « لم يكن المقصود بوزير هذه الوزارة أن يحل محل أحد من كبار رجال القصر بل أن يكون واسطة الاتصال بين القصر وجهات الحكومة المختلفة التي يكون لها شأن مع القصر فيما يخص ذلك الشأن لتتركز بذلك بين يديه جميع العلاقات الإدارية بين القصر والحكومة ، ثم انه يحتاج إليه لضمان حسن التناسق في الأعمال الحكومية التي ترتبط بالقصر والتوفيق بين مقتضياتها المختلفة ،

وقد صدر المرسوم بتعيينه في هذا المنصب من مجلس الوصاية في يونيه سنة ١٩٣٦ وجاء فيه أنه « وكيل وزارة برلماني لشؤون القصر ويلحق برياسة مجلس الوزراء ويكون له فيما يتعلق بالشؤون الإدارية فيما بين القصر الملكي والوزارات ما لغيره من وكلاء الوزارات البرلمانيين من الاختصاصات ويجوز أن يعمله الوزراء ذوو الشأن بمعالجة هذه الشؤون وفي تنفيذ ما يتخذ فيها من التدابير ،

أعمال وزارة النحاس الثالثة

من أعمال هذه الوزارة إلغاء ضريبة الحقر في القرى وما في حكمها من المدن غير المفروضة فيها عوايد الأملاك البلدية وذلك ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٦ ، وقد كانت هذه الضريبة عبئا ثقيلا يهبط كاهل الفلاح

وتقسيط المتأخرات على الممولين لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٥ على أقساط سنوية خمسة ، وتنازل الحكومة لمديري البنوك العقارية الذين حلت محلها عن أرباحها من هذا الحلول وتخفيض سعر الفائدة ، والتنازل عن ٢٠ ٪ من أصل الدين

وإصدار قانون بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي ارتكبت منذ ١٩ يونيه

سنة ١٩٢٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، عدا القتل العمد

والغاء قانون حماية الموظفين الذى كان يمنع رفع الدعوى عليهم مباشرة أمام
محاكم الجنح من المدعين بالحق المدنى

وصدور قانون تعويض العمال من إصابات العمل

وفى عهدها (يناير سنة ١٩٣٧) اعتزل العمل الفريق اسبنكس باشا المفتش
العام البريطانى للجيش المصرى الذى كان بمثابة السردار ، ولم تمد مدة خدمته ،
وتسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأول مرة منذ سنة ١٨٨٢ بتعيين اللواء
محمود شكرى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش

وفى الوقت نفسه وصلت البعثة العسكرية البريطانية إلى مصر ، وهى البعثة
المنحولة لها بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦ لتدريب الجيش المصرى ، وقد حلت فى
الواقع محل المفتش العام البريطانى ، وكأنه بها لا يزال باقيا

وفى يناير أيضا قدم السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) السفير البريطانى
أوراق اعتماده إلى مجلس الوصاية

وفى فبراير سنة ١٩٣٧ أفرج عن المحكوم عليهم من المجالس العسكرية
البريطانية إبان ثورة سنة ١٩١٩

ومن أعمال البرلمان فى عهد هذه الوزارة إقرار قانون بنقل رفات سعد
زغلول إلى الضريح الذى بنى له ، وتخصيص هذا الضريح له ولحرمة ، وكان قد خصص
فى عهد وزارة اسماعيل صدقى لملوك مصر فى عهد الفراعنة ، ونقل رفاتهم إليه ،
فأعيدوا إلى المتحف ، ونقل رفات سعد إلى الضريح فى احتفال كبير يوم الجمعة
١٩ يونيه سنة ١٩٣٦

وزيدت المكافأة البرلمانية من ثلاثين جنيها إلى أربعين مع استمرار عدم
جواز الحجز عليها ، وقد كانت المكافأة كما قررها البرلمان سنة ١٩٢٤ خمسين
جنيها ، ثم خفضها إلى أربعين ، وفى عهد وزارة صدقى باشا خفضت إلى ثلاثين مع
عدم جواز الحجز عليها ، ثم أعيدت أربعين واستمرت كذلك إلى يومنا هذا

المآخذ على هذه الوزارة

أول المآخذ على هذه الوزارة أنها وضعت قاعدة سياسة الصداقة مع الدولة الغاصبية وأضفت عليها وصف « الدولة الصديقة » كما سبق بيانه ، وقد كانت هذه السياسة الخاطئة هي السبيل إلى معاهدة سنة ١٩٣٦

ثم إنها لم تعمل عملاً جدياً في النهوض بالجيش وإعداد القوة الحربية للبلاد ولم تلبث أن بادرت بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى استقدام البعثة العسكرية البريطانية وإنشاء الطرق العسكرية التي نصت عليها المعاهدة ، وليس هذا أو ذاك من النهوض بالجيش وإحياء قوة الدفاع الوطني في شيء .

هذا إلى أنها أخذت تسير في الحكم سيرا حزبياً ممقوتاً ، وعمدت إلى الاستثناءات في تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وتمييز أنصارها ومحاسبيها ، وكان واجباً عليها أن تنظر إلى جميع المواطنين بعين واحدة ، ولا تراعى في التعيين والترقية إلا قاعدة الكفاءة والمصلحة العامة .

الفصل الثاني

معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

جرت المفاوضات في شأن هذه المعاهدة منذ أواخر عهد الملك فؤاد بين السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) المندوب السامي البريطاني ومعاونيه ، وهيئة المفوضية المصرية المؤلفة من ممثلي الأحزاب السياسية عدا الحزب الوطني الذي لم يقبل الاشتراك في المفاوضات لمخالفتها لسياسته (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) ، ولأن أساس المفاوضات كان مشروع سنة ١٩٣٠ (ج ٢ ص ٨٤ و ١٠٤) الذي رفضه في حينه ، وكانت هيئة المفوضية المصرية مؤلفة على النحو الآتي : مصطفى النحاس رئيسا . محمد محمود . إسماعيل صدقي . عبد الفتاح يحيى . واصف بطرس غالى . الدكتور أحمد ماهر . على الشمسى . عثمان محرم . محمد حلى عيسى . مكرم عبيد . حافظ عفيفى . محمود فهمى النقراشى . أحمد حمدي سيف النصر أعضاء ، أما هيئة المفاوضات البريطانية فكانت مؤلفة من السير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني في مصر يعاونه كل من : الأميرال السير وليم فيشر قائد الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط . والفتنتل جنرال السير جورج وير القائد العام للقوات البريطانية في مصر وقتئذ . ومارشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام قائد قوات الطيران البريطانية في الشرق الأوسط . والمستركيل مستشار دار المندوب السامي . والمستر سمات السكرتير الشرقي بها

وبدأت المفاوضات في القاهرة يوم ٢ مارس سنة ١٩٣٦ بقصر « الزعفران » ، ثم استمرت في الاسكندرية منذ أواخر يولييه بقصر « انطونيادس » ، وانتهت بوضع مشروع المعاهدة التي أمضيت في لندن بقاعة « لوكارنو » التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

ولست أجد في بيان مرامي المعاهدة وفهم شروطها وإبراز مضارها أوضح مما

كتبته في معارضتها بجريدة الأهرام (عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦) بعد إذاعة
نصوصها بنحو عشرة أيام

قلت في التمهيد لبحثها وتحليلها ما يأتي :

تمهيد

إن سياسة انجلترا التقليدية في مصر منذ نيف ومائة عام هي بسط سيطرتها
عليها بمختلف الوسائل وجعلها على الدوام دولة ضعيفة تخضع لإرادتها ، من أجل
ذلك حاربت نابليون في مصر ثم حاربت محمد علي وسعت إلى احتلال البلاد في
عهده سنة ١٨٠٧ ، فلما لم توفق إلى ذلك عملت على إضعاف الدولة المصرية التي
أسسها ذلك العاهل العظيم وحرمتها ثمرة انتصاراتها في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، ثم
عملت في عهد خلفائه على التدخل في شئونها تحقيقاً لسياستها ، وأخذ هذا التدخل
شكلاً عملياً حين اشترت أسهم مصر في قناة السويس سنة ١٨٧٥ ، فإن هذه الصفقة
كانت الخطوة الأولى نحو الاحتلال ، ثم انتهزت فرصة الثورة العراقية فاحتلت
البلاد سنة ١٨٨٢ وسيطرت على حكومتها ، وأكرهتها سنة ١٨٨٤ على إخلاء
السودان ، ثم حملتها بعد ذلك على استرداده وأكرهتها على توقيع اتفاقية السودان
سنة ١٨٩٩ التي اتخذتها ذريعة إلى الانفراد بحكمه ، وانتهزت فرصة الحرب العالمية
(الأولى) فأعلنت حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولما ثارت
الآمة على الاحتلال والحماية ثورتها المشهورة سنة ١٩١٩ سعت انجلترا إلى تحقيق
سياستها بوسيلة أخرى وهي إبرام معاهدة تحالف بينها وبين مصر لتحقيق أغراض
الحماية دون أن يكون لها اسمها

وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره سنة ١٩٢١ : إن الغرض من التسوية
التي دعا إليها هو وضع « معاهدة تحالف بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال
مصر وتنبيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التي تراد من الحماية بالمعنى
الذي نفهمه نحن » (راجع تقرير اللورد ملنر)

ويقول الأستاذ فوشيل أحد أقطاب القانون الدولي في كتاب (القانون الدولي العام) للعلامة بونفيس طبعة ثامنة سنة ١٩٢٢ ج ١ ص ٢٨٢: «أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ولكن الحركة الاستقلالية التي قامت في مصر عقب ذلك اضطرت الدولة الحامية إلى إرضاء بعض الآمال القومية وسيكون من نتائج ذلك تغيير الحماية بنظام من نوع آخر يقرر استقلال مصر في الوقت الذي يحول فيه إنجلترا بواسطة معاهدة تحالف المزايا والضمانات التي كانت الحماية تحققها، وقلتُ عن (الشروط العسكرية في المعاهدة) ما يأتي :

أهم ما في المعاهدة الشروط العسكرية ، وهي تلخص فيما يأتي بعبارات واضحة مفهومة مستخلصة بما ورد في وثيقة المعاهدة وملاحقها

أولا : تتقل القوات العسكرية البريطانية من الأماكن التي تحتلها (سنة ١٩٢٦) إلى منطقة تشمل مع مناطق تدريب الجنود منطقة قناة السويس كلها وشبه جزيرة سيناء كلها والجزء الجنوبي والشرقي من مديرية الشرقية وتصل إلى حدود القاهرة ثم إلى حدود مديرية الجيزة ١

وهذا التحديد مائل في الفقرة ٢ من ملحق المادة ٨ من المعاهدة ، فبالنسبة لمعسكرات هذه القوات قد جعلت في منطقة (المعسكر) أي معسكر الاسماعيلية الذي يبعد عن الاسماعيلية غربا بثلاثة كيلومترات ، ومنطقة (جنيفه) على طول ساحل البحيرات المرة (فقرة ٥ من المحضر المتفق عليه ملحق المادة ٨) ، أما مناطق التدريب فتتمتد من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس - القاهرة جنوبا ، ويدخل الخط نفسه في المنطقة ، وإلى خط الطول ٣٠ و ٢١ درجة شرقا ، أي يصل إلى حدود مدينة الزقازيق (فيما عدا الأراضي المنزرعة) ، ثم يصل جنوبا إلى خط العرض ٥٢ و ٢٩ درجة أي إلى السويس وإلى حدود القاهرة ، ثم إلى حدود مديرية الجيزة ، وتشمل المنطقة شرقي قناة السويس أي شبه جزيرة سيناء حسب الحاجة (فقرة ١٠ من ملحق المادة ٨) مع بقاء فصائل من الجنود البريطانية في مينائي بورسعيد والسويس (فقرة ١٢ من ملحق المادة ٨)

وبقاء الجنود البريطانية في السودان بلا شرط ولا قيد (مادة ١١)

ثانيا : حُدد عدد القوات البريطانية بمصر في المناطق الجديدة بحيث لا تزيد على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمئة من الطيارين مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الإدارية والفنية ، وهذا التحديد هو في وقت السلم ، أما في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة فلا ينجذرا أن تزيد قواتها إلى ما تشاء (مادة ٧ وفقرة ١ من ملحق المادة ٨ وبند ١ من المحضر المتفق عليه)

ومعنى ذلك عدم تحديد العدد للجيش البريطاني في مصر إطلاقا لا في وقت السلم ولا في وقت الحرب ، لأن خشية وقوع حالة دولية مفاجئة لاتعد من حالات الحرب

ثالثا : لا تنتقل القوات البريطانية إلى المناطق الجديدة إلا بعد أن تقوم مصر ببناء السكنات والمنشآت الصالحة فيها وفقا لأحدث النظم لإقامة القوات البرية والجوية البريطانية وعددها عشرة آلاف وأربعمئة من الطيارين ، ولأربعة آلاف مستخدم مدني ، مع المستلزمات الفنية بما فيها إيصال المياه وتوفير أسباب الراحة للجنود بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق والملاعب مع بناء مساكن للمتزوجين من الضباط ومن دونهم من مراتب الجندية ، وإقامة معسكر استشفاء على شاطئ البحر الأبيض المتوسط (بالعريش) وإنشاء أربع طرق حربية وهي :

(١) من الاسماعيلية إلى الاسكندرية (٢) من الاسماعيلية إلى القاهرة
(٣) من بورسعيد إلى الاسماعيلية والسويس (٤) من جنوب البحيرات المرة إلى طريق السويس - القاهرة على بعد ١٥ ميلا غربي السويس ، على أن يكون عرض هذه الطرق عشرين قدما وأن تلتصق من مادة صلبة تجعلها صالحة على الدوام للاستعمال في الأغراض الحربية ، وبعد تنمية وتحسين وسائل النقل للسكك الحديدية في منطقة القنال لتسد حاجات القوة العسكرية في المنطقة وتسهيل النقل السريع للرجال والمدافع والعربات والمهمات بما يتفق وحاجات الجيوش الحديثة

رابعاً : تبقى القوات البريطانية في منطقة الاسكندرية وضواحيها ثماني سنوات من تاريخ البدء بتنفيذ المعاهدة لاعتبار هذه المدة الزمن التقريبي الذي رآه الطرفان المتعاقدان ضروريا لتحقيق الأغراض الآتية :

(١) إتمام بناء الشكات في منطقة القنال نهائيا (ب) إصلاح ثلاث طرق أخرى وهي ١ - القاهرة - السويس ٢ - القاهرة - الاسكندرية عن طريق الجزيرة والصحراء ٣ - الاسكندرية - مرسى مطروح وجعلها طرقا حرية . (ج) تحسين المواصلات الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية ومرسى مطروح وعلى مصر أن تنشئ ثلاث طرق حرية أخرى عدا الطرق المتقدم ذكرها وهي (١) من القاهرة إلى قنا وقوص بمحاذاة النيل (٢) من قوص إلى القصير (٣) من قنا إلى الغردقة

خامساً : أما القوات البريطانية الجوية فتبقى معسكرة في منطقة القنال على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد - السويس من القنطرة شمالا إلى ملتقى سكة حديد السويس - القاهرة والسويس - الإسماعيلية جنوبا مع امتدادها على خط سكة حديد الإسماعيلية - القاهرة بحيث تدخل في هذا الامتداد محطة الطيران الملكية البريطانية في أبي صوير . وأراضى المطارات التابعة لها والميادين الصالحة التي قد تنشأ شرقي القنال (فقرة ٢ من ملحق المادة ٨) ، وزيادة على ذلك فيكون لقوات الطيران البريطانية حق الطيران حيثما تريد في الأراضي المصرية ، مع منح مثل هذه المعاملة للقوات الهوائية المصرية في الأراضي البريطانية (فقرة ١٣) . (كأن لنا في إنجلترا مطارات وطائرات مثلها لانجلترا في مصر ...)

وتتكفل الحكومة المصرية بإقامة مطارات صالحة على الدوام برية ومائية في الأراضي والمياه المصرية لاستعملها قوات الطيران من مصرية وبريطانية ، وعليها إجابة كل طلب يقدم إليها من القوات الجوية البريطانية لإنشاء مطارات (فقرة ١٤)

سادساً : في حالة الحرب أو خطر الحرب الدائم ، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى

خطرها ، تلتزم الحكومة المصرية أن تقدم داخل حدود الأراضي المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعها إلى القوات البريطانية ، ويكون للقوات البريطانية استخدام (أى احتلال) موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها ، وعلى مصر اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة لذلك بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأبناء لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة (مادة ٧) ويدخل في طرق المواصلات المواصلات الإخبارية السلكية واللاسلكية والتليفونية

سابعاً : بعد انقضاء عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يبحث الطرفان فيما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في قناة السويس وسلامتها التامة ، فإذا قام خلاف بينهما في هذا الصدد فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم أو على أى هيئة تحكم لتفصل فيه (مادة ٨)

ثامناً : بعد انقضاء العشرين السنة المذكورة وفي أى وقت بعد انقضاء عشر سنوات يمكن إعادة النظر بين الطرفين في نصوص المعاهدة ، وفي حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم (مادة ١٦) ، ولكن من المتفق عليه أن إعادة النظر في المعاهدة يجب أن يقرر فيها وجوب استمرار المحالفة بين الطرفين واستمرار التزام مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها أن تقدم للقوات البريطانية داخل حدود الأراضي المصرية كل التسهيلات والمساعدات اللازمة وتخويلها حق استخدام (احتلال) موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات فيها (مادة ١٦)

وبما قلتُ تعقياً على هذه الشروط : لا توجد معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين تتيح لإحدى الدولتين إبقاء قواتها الحربية في بلاد حليفتها لأى غرض ما

أو تخولها حق احتلال موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات البرية والمائية فيها في أية حرب أو في حالة خطر الحرب أو توقع طوارئ دولية ، ومن يقل إن معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين تحتوي مثل هذه الشروط عليه أن يبين لنا معاهدة واحدة من هذا النوع وتاريخها واسم الدولتين اللتين أبرمتاها فتكون له من الشاكرين

وإذا قيل في المادة الثامنة إن وجود القوات البريطانية في مصر لا يخل بحقوق السيادة المصرية فهو قول ينقضه الواقع ، ولا يصح أن يخدع من يفهمون الأشياء على حقيقتها

وقلت في هذا البحث عن (السودان) ما يلي :

أصبح السودان بموجب معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ « مستعمرة انجليزية تحرسه جنود مصرية تحت إمرة حاكمه العام البريطاني » ، هذه هي الحقيقة المرة التي تتمثل في المادة الحادية عشرة وملحقاتها ، فالمادة ١١ تنص على أنه مع الاحتفاظ بحرية عقد إتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل إتفاقتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ^(١) قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان « تستمر » مستمدة من الإتفاقيتين المذكورتين « ويواصل » الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الإتفاقيتين

فهذا النص أولا هو إقرار صريح لاتفاقية سنة ١٨٩٩ التي انتزعت إنتزاعا من الحكومة المصرية ، ولا ندرى كيف تكون معاهدات التحالف والصداقة قوامها إقرار الغصب والإكراه ؟

(١) اتفاقية سنة ١٨٩٩ تصرف إلى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ المشهورة ، أما اتفاقية ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ فهي اتفاقية ثانوية صدرت معدلة للمادة الثامنة من الاتفاقية الأولى التي كانت تنص بعدم امتداد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان (فيما عدا مدينة سواكن) فصدرت اتفاقية ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ملغية هذا الاستثناء وصارت سواكن كسائر بلاد السودان لا تعتمد إليها سلطة الحاكم المختلطة ، ونظرا لأن هذه الاتفاقية ثانوية كما أسلفنا فإننا في سياق الحديث نقصد باتفاقية السودان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ونكتفي بالكلام عنها

إن التحالف إنما يكون بين دولتين مستقلتين ، ويكون أساسه احترام حقوق كل منهما ، فكيف تسمى معاهدة تحالف وصداقة تلك المعاهدة التي من أهم نصوصها إقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ التي أجمع المصريون كما أجمع علماء القانون الدولي على بطلانها لأنها وليدة الإكراه ، وعلى أنها فصل للسودان ذلك الجزء الحيوى الهام من أرض الوطن

دعك من قول المادة ١١ أنه « ليس في نصوصها أى مساس بمسألة السيادة على السودان » ، فهذا قول لا معنى له لأن المادة قوامها هدم هذه السيادة ، إذ أية سيادة تبقى لمصر مع إقصائها عن حكم السودان ؟

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ تقضى بأن السلطة العسكرية والمدنية في السودان تفوض إلى الحاكم العام الذى يكون تعيينه بناء على طلب الحكومة البريطانية ، ولا يفصل عن منصبه إلا برضاها ، فهو بذلك مسئول أمامها وحدها ويتولى السلطة التشريعية ويضع ما يشاء من اللوائح والقوانين والنظم بمشورات تصدر منه ، والقوانين والقرارات التى تصدر من الحكومة المصرية لا تسرى على السودان إلا ما يصدر بإجرائه منها مشور من الحاكم العام (مادة ٣ و ٤ و ٥ من اتفاقية سنة ١٨٩٩) فهذه الاتفاقية هى فى الواقع فصل للسودان عن مصر وجعله مستعمرة إنجليزية ، بإقرار المعاهدة لهذه الاتفاقية هو إقرار لهذا الوضع ، وهكذا صارت الاتفاقية التى ما فتئت الأمة منذ توقيعها تنادى بطلانها وكان الوفد المصرى يصرح فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ (أنها عمقوتة فى مصر كل المقت وأن كل ما يريد هو عدم الإشارة إليها إطلاقا فى المعاهدة) (الكتاب الأخضر ص ٢٣) قد أصبحت شرعية إذ أقرتها المعاهدة الجديدة إقرارا صريحا ، وهذا تنازل عن جهاد مائة عام فى السودان وتنازل عن مجهودات وضحاياعشرات الألوف من المصريين وعشرات الملايين من الجنهات بما بذلته مصر فى سبيل إقامة الحكم وال عمران فى السودان إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ لم تقم على أى أساس من الحق ولا من الإنصاف ، ومصر لم تكن تنظر إلى السودان كبلد غريب عنها بل كانت تعتبره جزءا لا يتجزأ من

أرض الوطن ، شأنه كشأن الغربية أو المنوفية أو أسيوط أو سائر مديريات القطر المصري ، وحينما أفتح مجلس النواب المصري في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (قبل الاحتلال) أعدت الحكومة فيه مقاعد لنواب السودان ، وصدر قانون الانتخاب في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ متضمنا (مادة ٦) تمثيل محافظات السودان ومديرياته (بنسبة عدد السكان) في مجلس النواب ، وهذا يدل على أن دستور سنة ١٨٨٢ وقانون انتخاب سنة ١٨٨٢ جعل من السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية السودانية وجعل من السودانيون وطنيين يتمتعون بكافة الحقوق المخولة لسائر المصريين ، ولكن السياسة البريطانية قد عصفت عقب الاحتلال بدستور سنة ١٨٨٢ كما عصفت بقانون الانتخاب المتفرع منه

وقد بليت انجلترا مزاعمها في اتفاقية سنة ١٨٩٩ على ما اتحلته لنفسها من حق الفتح وعلى أنها اشتركت مع مصر في استعادته ، على أن الحقيقة الثابتة أن انجلترا هي التي منعت مصر من تثبيت سلطانها هناك بعد ظهور ثورة المهدي وعملت بذلك على استفحال تلك الثورة ، ثم أكرهت مصر سنة ١٨٨٤ على تقرير إخلائه واستقال المرحوم شريف باشا احتجاجا على هذا التدخل ، على أن انجلترا لم تساهم في استعادته إلا بمقدار ضئيل ، فإن القوات العسكرية التي استعادته كانت ٢٥٠٠٠ من جانب مصر في حين كانت من جانب الانجليز ٨٠٠ جندي في بداية الحملة ولم يتجاوز عددها ألفين (١)

وبلغت ضحايا الجيش المصري منذ قيام الثورة المهدية إلى استعادة السودان من الأرواح ثمانين ألف نسمة تقريبا (٧٩٧٥١) مقابل ١٤٠٠ فقط من الجيش الانجليزي (٢)

ودفعت مصر ثلثي تكاليف الحملة ولم تدفع الحكومة البريطانية سوى الثلث بغير إرادة مصر ، وبذلت مصر وحدها للسودان منذ استعادته إلى اليوم في

(١) تقرير المرحوم حسين رشدي باشا في ١٧ مايو سنة ١٩٢٢

(٢) كتاب ضحايا مصر في السودان للباحث السوداني لاطلم عزون طبعة ثالثة ص ١٩

قروض وسد عجز وإنشاء السكك الحديدية وملكيات العمران الأخرى ونفقات القوة العسكرية فيه أربعين مليون جنيه

فاتفاقية سنة ١٨٩٩ ليس لها أى سند من الحق ولا من القانون ، والمعاهدة يقرارها إياها قد أقرت الغضب والعدوان على حقوق مصر وجعلته أساسا للتحالف على أنها لم تقر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فحسب بل أقرت الحالة الواقعة في السودان . فإن المادة ١١ تنص على أن الطرفين المتعاقدين قد اتفقا على أن إدارة السودان « تستمر » مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، « ويواصل » الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ، فهذا النص هو إقرار صريح للحالة الحاضرة في حكم السودان ، ولا يخفى أن هذه الحالة تخالف روح اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، لأن هذا الاتفاق قوامه إقامة الحكم الثنائي في السودان ، لكن الأمر الواقع أن الحكم هناك هو الحكم البريطاني منفردا يتولاه الحاكم العام وأن سلطة الحكم في السودان قد استأثر بها الانجليز

فالنص على « استمرار » إدارة السودان كما هي « ومواصلة » الحاكم العام مباشرة السلطات المخولة له معناه أن السودان أصبح مستعمرة انجليزية ، لأن الحاكم العام يحكم السودان في الواقع على أنه حاكم بريطاني ، ولا يرجع لحكومة مصر في أى تصرف من تصرفاته ، ولا هو مسئول أمامها ، وله مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام هو بمثابة مجلس الوزراء أعضاؤه كلهم من الانجليز ، وليس فيهم مصري واحد ، وجميع رؤساء الإدارات والمصالح كالمالية والقضاء والإدارة والمعارف والمساحة والسكك الحديدية والتلغرافات والبريد وما إلى ذلك كلهم من الانجليز ، وكذلك مديرو المديریات ووكلاؤها ، وليس هذا من الحكم الثنائي في شيء ، وليس في المعاهدة أى نص على إقامة الحكم الثنائي في السودان ولا على اشتراك مصر في حكومته طبقا لطبيعة هذا الحكم ، بل بالعكس نص فيها صراحة على « مواصلة » الحاكم العام مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى اتفاقتي سنة ١٨٩٩ ، ومعنى ذلك مباشرتها كما يفعل الآن ، وتأكد هذا المعنى من قول الفقرة الثانية من المادة ١١

إنه « تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام » ، أما قولها بعد ذلك إنه « يختار المرشحين الصالحين من البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا تتوفر لها سودانيون أكفاء » ، فهو قول لا يعدو قول المادة ١١ أنه يباشر سلطته « بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين » ، فهو ينوب عنهما ولكنه غير مسئول أمام أحدهما ، فهذه النيابة اسمية ليس لها نتيجة عملية ، ولم يتقيد الحاكم العام بنسبة ما بين المصريين والانجليز

ولو كانت المعاهدة تربي إلى إقامة الحكم الثنائي في السودان لنص فيها على أن يكون لمصر في مجلس الحاكم العام عدد مساو على الأقل لعدد الأعضاء البريطانيين حتى يتحقق مبدأ المساواة بين (الحليفين) ولنص على تطبيق هذا المبدأ بالنسبة للحاكم العام ووكيله ورؤساء المصالح والموظفين ، ولكن المعاهدة خلو من ذلك ، وليس لمصر ولا عضو واحد في مجلس الحاكم العام ، حتى مفتش الري المصري في السودان ، لم يسمح له بهذه العضوية ، بل اعتبر « من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الري المصري بالسودان إلى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس في مسائل متصلة بأعمال مصلحته » (خطاب المندوب السامي بديل المحضر المتفق عليه) . فتأمل . . . !

مفتش الري المصري في السودان لا يسمح له بعضوية مجلس الحاكم العام ، بل يُدعى فقط إلى الاشتراك في مداولاته في حالة واحدة وهي كلما نظر المجلس في مسائل متصلة بأعمال مصلحته ، أي بشئون الري الخاصة بمصر ، وليس ثمة برهان أقوى من هذا على أن المعاهدة تقر إقصاء العنصر المصري من مجلس الحاكم العام الذي هو قوام الحكم في السودان ، من أجل ذلك قلنا إن المعاهدة تجعل من السودان المصري مستعمرة انجليزية

فع هذا الوضع ماذا تكسب مصر من وجود الجيش المصري في السودان ؟ تقول الفقرة الثالثة من المادة ١١ : « يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين » ،

إذن فالجيش المصرى فى السودان يكون جيشا مصريةا تحت تصرف حاكم
بريطانى للدفاع عن بلاد صارت بحكم المعاهدة مستعمرة انجليزية ، فإرساله اليها
لا يختلف عن إرساله إلى مستعمرة يوغندا (التى كانت فى الأصل مصرية)
أوكيدا أو تانجنيقا

وهذا الجيش لا يخضع للقيادة المصرية العليا ، لأن نص المادة ١١ صريح
فى قولها إن الجيش المصرى فى السودان يكون تحت تصرف الحاكم العام ومهمته
هى الدفاع عن السودان ، وقد تأكد هذا المعنى فى الفقرة ٤ من (المحضر المتفق
عليه) فى ملحق المادة ١١ إذ جاء فيها أن الحاكم العام سيأمر بالنظر فى أمر عدد
الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والشركات
اللازمة لهم وأن الحكومة المصرية ستُرسل فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصريةا
عظيماً يستطيع الحاكم العام إستشارته فى هذه الأمور ، أرايت ؟ إن الحاكم
العام هو الذى يحدد عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان ، وهو الذى
يحدد أماكن خدمتهم ، والشركات اللازمة لهم ، فهو إذن صاحب الكلمة الفعالة فى
استدعاء هؤلاء الجنود من مصر واستخدامهم وتحديد عددهم وتعيين محال إقامتهم
والشركات اللازمة لهم ، أما ذلك (الضابط المصرى العظيم) الذى ستُرسله الحكومة
المصرية (فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة) فمهمته أن (يستشير) الحاكم العام فى هذه
الأمور ، أى أنه هو أيضاً يكون تحت تصرف الحاكم العام يستشير به فيها بمجرد
استشارة ، فهذا الضابط (العظيم) ليس له إلا مهمة المشورة ، ولقد ضنوا عليه
بأية سلطة فى حكومة السودان ولا بعضوية مجلس الحاكم العام

وهذا هو الذى يؤكد أن الجيش المصرى لا تكون له فى السودان إلا مهمة
الحراسة لحدود السودان من منافسى إنجلترا فى الاستعمار ، وإنجلترا فى حاجة ملحة
إلى هذه الحراسة بعد الحرب الحبشية ، فهو لا يعدو أن يكون جيشاً مصريةا تبرع
مصر بإرساله إلى أية مستعمرة انجليزية لحراستها والدفاع عنها خدمة للحكم البريطانى
ولست هذه هى المهمة السامية التى تبعث فى نفوس الضباط والجنود روح العزة
القومية التى هى قوام الجيش فى البلاد المستقلة

والآن نتساءل في أى مقابل كل هذا التسليم ؟ في أى مقابل تعترف مصر بشرعية اتفاقية سنة ١٨٩٩ وشرعية مركز الانجليز في السودان وتثبيت دعائم الحكم البريطانى فيه وتسخير الجيش المصرى لأغراض انجلترا الاستعمارية ؟ قد يقولون إن هناك مقابلا تحدثت عنه الفقرتان الرابعة والخامسة من المادة ١١ ، وهو إباحة الهجرة المصرية إلى السودان ، وجعلها خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، وعدم التمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو الملكية ، فهل هذا مقابل له قيمة ؟ وهل يعادل التسليم في حقوق مصر الأساسية في السودان ؟ هل يتدفق غداً سيل الهجرة من مصر إلى السودان طبقاً لهذه المعاهدة ؟ إلى أسائل كل مصرى يعرف الحقائق عن حالة البلاد هل أراضى شمالى الدلتا وشرقيها وغربيها أقل حاجة من السودان إلى تعميرها بالسكان ؟

أما عن المساواة في شؤون التجارة والملكية فيحق لنا أن نتساءل: أليس للأجانب من مختلف الجنسيات متاجر وأماكن في السودان ؟

قد يقولون إن هناك مقابلاً آخر لعنا نسيناه ؛ وهو ما ذكرته الفقرة الأولى من (المحضر المتفق عليه) وهو أن الحاكم العام للسودان يقدم إلى الحكومة البريطانية والحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان ويبلغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة

ونحسب أن تقديم تقرير سنوى عن إدارة السودان وتبليغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء مباشرة (لمجرد الإحاطة) مسألة شكلية ليس لها أية نتيجة عملية

ثم يقولون إنه قد اتفق على نذب خير اقتصادى مصرى للخدمة بالخرطوم وإن الحاكم العام أبدى رغبته في تعيين ضابط مصرى سكرتيراً حريباً له (خطاب المندوب السامى بديل المحضر المتفق عليه) ؛ فهل هذا يعد مكسباً ؟ لعمري إن الأمم لا تخفيها هذه الأمور الصغيرة إذا ما قرطت ثم تلبت في حقوقها الأساسية الكبرى

الحق أن لا مقابل مطلقا للتسليم الذي سلبته نصوص المعاهدة للانجليز في السودان ، بل هي نصوص تهدم البناء الشامخ الذي شيدته مصر بجهودها وضحاياها في ذلك الجزء الحيوى من أرض الوطن^(١)

الامتيازات الأجنبية والمعاهدة

نصت المادة ١٢ من المعاهدة على اعتراف بريطانيا بأن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد ، ونصت المادة ١٣ على اعتراف بريطانيا بأن نظام الامتيازات القائم وقتئذ لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وأن مصر ترغب في إلغاء هذا النظام دون إبطاء وأن الطرفين اتفقا على الترتيبات الواردة بهذا الخصوص في ملحق هذه المادة ، ونص هذا الملحق على ما يأتى :

١ — إن الأغراض التي ترمى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصرى (بما في ذلك التشريع المالى) على الأجانب

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مسوغ وفي حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن (١٩٣٦) للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحال (١٩٣٦)

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء عن المحاكم المختلطة

٢ — تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتياز بقصد (أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب

(ب) إقامة نظام انتقال للحاكم المختلطة كما هو وارد في الشطرة الثانية من الفقرة الأولى سالفة الذكر

٣ — إن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها خليفة لمصر لا تعارض بتاتا في التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة وستعاون تعاونا فعليا مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر

٤ — من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه الحاكم المختلطة

٥ — من المتفق عليه أن الشطرة (١) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة في سلطتها القضائية أن تقضى في صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب

٦ — يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية

٧ — لما كان من المعمول به في أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جليستهم في مسائل الأحوال الشخصية فيستظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن تستثنى من نقل الاختصاص — على الأقل في البداية — مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب في أن تستمر محاكمها القنصلية في مباشرة هذا الاختصاص

٨ — سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها ، الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق المشار إليه فى المادة التاسعة ، إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية : —

- ١ — تعريف كلية أجنبي بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة
- ٢ — زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها

تصديق البرلمان على المعاهدة

وقد دُعى البرلمان بمجلسيه إلى عقد اجتماع غير عادى فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ للنظر فى مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة

فوافق مجلس النواب على مشروع القانون بجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ٢٠٢ صوت ومعارضة ١١ صوتا

ووافق عليه مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ١٠٩ أصوات ومعارضة سبعة أصوات

لما إذا عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟

لا شك أن توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ كان وليد العدوان المائل فى وجود الاحتلال البريطانى ، فهذا الاحتلال هو مصدر هذه المعاهدة ، ولولاها ما حصلت بريطانيا على موافقة الجانب المصرى عليها وقتئذ ، على أن الجانب المصرى الذى وقعها يحتل بلا مرأى تبعه قبولها وإثم توقيعها ، فقد كان فى استطاعته أن

يرفض قبولها كما رفض من قبل توقيع مشروعات معاهدة بمائة لها ، ولكن الرغبة الجامحة في مخالفة الغاصب ومصافاته ، والبقاء في الحكم والاستمتاع بفوائده ، كل ذلك كان له الأثر البالغ في توقيع هذه المعاهدة

إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أساسها باطل ، والرضا بها باطل ، وهي قطعاً وليد الغصب والإكراه ، ويتمثل هذا الغصب والإكراه في كل المفاوضات التي سبقت مشروعات المعاهدة ، وقد أشار إلى هذا المعنى السير أوستن شمبرلن وزير خارجية بريطانيا في حديثه لثروت باشا أثناء مفاوضات سنة ١٩٢٧ ، إذ قال له :

« إن لبّ المسألة في الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي يجد كل من البلدين أنه وُضع فيها تلمقاء الآخر وما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما وما إذا كنا نرغب في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلدينا ، فإن كان الجواب سلباً ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة ،

وهذا معناه بداهة أنه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المفروضة عليها فإن علاقتها مع إنجلترا تكون عرضة لأزمات تتدخل فيها إنجلترا لتسويتها بالقوة ، وفي هذا كل معاني الضغط والتهديد والإكراه ، ولقد دلت الحوادث المتلاحقة منذ أخفقت مفاوضات سنة ١٩٢١ على أن كل إخفاق فيها وكل امتناع من جانب مصر عن قبول المعاهدة أعقبه تهديد بريطاني وعدوان على مصر ، وكانت بريطانيا تتصيد المناسبات التي يتجلى فيها هذا العدوان

فإخفاق مفاوضات عدلى سنة ١٩٢١ أعقبه اشتداد الضغط والإرهاب ونفى سعد زغلول وصحبه إلى جزائر سيشيل (ج ١ ص ٣٠)

وإخفاق مفاوضات سعد سنة ١٩٢٤ أعقبه الإنذار البريطاني في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار ، وهو الإنذار الذي استباح فيه الحكومة

البريطانية طرد الجيش المصرى من السودان وإهدار الاستقلال (ج ١ ص ١٨٤) ،
ثم استحدثت أزمة الجيش سنة ١٩٢٧ (ج ١ ص ٢٧١) لكى تضغط على الحكومة
المصرية وتكرهها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة المنشودة ، وانهت
هذه الأزمة بمنع الحكومة المصرية من زيادة الجيش المصرى وتخويل المفتش
العام البريطانى سلطة القيادة العليا (ج ١ ص ٢٧١)

وإخفاق مفاوضات ثروت سنة ١٩٢٨ أعقبه تقديم الحكومة البريطانية
مذكرة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ التى استباححت فيها لنفسها التدخل فى التشريع الداخلى
بحجة أن هذه المفاوضات قد فشلت (ج ٢ ص ٣٢) ، وأعقبه أيضا الانقلاب
الثانى الذى عطل الحياة الدستورية (ج ٢ ص ٤٥)

وإخفاق مفاوضات النحاس سنة ١٩٣٠ أعقبه الانقلاب الثالث وإلغاء
الدستور وفرض نظام بغيض على البلاد استمر زهاء خمس سنوات (ج ٢ ص ١١٠)
هذه الوسائل العدوانية كان لها أثرها فى جنوح الجانب المصرى إلى قبول
المعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فالاحتلال البريطانى هو إذن أساسها ومصدرها ، والإكراه
الاستعمارى هو قوامها ومظهرها

ولا يصرفنا هذا البطلان عن أن نحتمل الجانب المصرى مسئولية الإذعان
له ، فقد كان واجبا عليه أن يستمر فى مقاومته ولا يقبل معاهدة تهدر الاستقلال
وتقر الاحتلال ، بل هى فى شروطها العسكرية أسوأ من مشروع معاهدة سنة
١٩٣٠ ، فمن مقارنة نصوصها يتبين أن المنطقة التى خصصت فى مشروع سنة
١٩٣٠ لإقامة الجنود البريطانية وتدريبهم أقل من نصف أو ثلث المنطقة التى
خصصت لهم فى معاهدة سنة ١٩٣٦

وبعبارة أخرى إن القاعدة العسكرية البريطانية فى هذه المعاهدة أوسع نطاقا
بمقدار الضعف تقريبا عما كانت عليه فى مشروع سنة ١٩٣٠ ، وبلغت مساحتها
طبقا لأحكام المعاهدة مليونين وربع مليون فدان

هذا إلى أن المعاهدة خولت للانجليز وضع ثلث من جنودهم فى بور سعيد.

والسويس ، ولم يكن هذا النص واردا في مشروع سنة ١٩٣٠
وفرضت على مصر إنشاء الطرق والسكك الحديدية المؤدية إلى منطقة قناة
السويس وغيرها ، ولم يرد هذا الشرط في مشروع سنة ١٩٣٠
وفرضت أبدية المحالفة ، ولم يكن هذا التأييد واردا في مشروع سنة ١٩٣٠
ثم إن مشروع سنة ١٩٣٠ قصر التزام مصر بتقديم التسهيلات في موانئها ومطاراتها
وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية على حالتى الحرب وخطر الحرب الداهم ،
فأضافت المعاهدة حالة ثالثة وهى حالة قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها
فالجانب المصرى قد قبل فى سنة ١٩٣٦ بالنسبة للشروط العسكرية وأبدية
المخالفة نصرا أسوأ مما ارتضاه الطرفان فى مشروع سنة ١٩٣٠ ، هذا إلى ما بذله
من المغالطة والتمويه فى الترويج لها ، وتضليل الشعب فى شأنها ، إذ قال عنها النحاس
تلك الكلمة التى أخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ وهى أنها
« وثيقة الشرف والاستقلال » ، فى حين أن لا شرف فيها ولا استقلال !
ويدخل فى هذا السياق أن مجلس الوزراء قرر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦
فى عهد وزارة النحاس اعتبار يوم ٢٦ أغسطس من كل عام « عيد الاستقلال » ،
فى حين أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض قطعاً مع الاستقلال ، وقد ألغى هذا القرار
فى عهد وزارة محمد محمود كما سيبنى بيانه

الفصل الثالث

الغاء الامتيازات الأجنبية

وتولية جلالة الملك سلطته الدستورية

كانت الامتيازات الأجنبية أغلالا في عنق مصر تهدد سيادتها وسلطانها في التشريع والقضاء والمالية والإدارة والأمن العام

ومع أنها في نشأتها كانت منحة ترمى إلى حماية الأجانب من احتمال وقوع الحيف والجور عليهم في مسائل الضرائب، وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم، ومنح كل قنصل حق الفصل في المنازعات بين الأجانب التابعين له لكنها تعدت حدودها وتوسعت المحاكم القنصلية في اختصاصاتها واستحدثت امتيازات لم تكن لها من قبل ، وحصل الأجانب في مصر على مزايا نالوها بالعرف والعادة والتفسيرات التعسفية ومحاباة الحكومة المصرية لهم وضعفها واستخذائها أمامهم^(١)

ولقد فكر الخديو اسماعيل في إصلاح هذا الفساد ، فأنشأ باتفاقه مع الدول المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ ، لكن النظام الذي أنشئت على مقتضاه تلك المحاكم جعل منها شبه محاكم أجنبية وخولها سلطة الفصل في جميع المنازعات التي تمس أي صالح أجنبي ، وجعل غالبية القضاة ورأسه الجلسات للقضاة الأجانب^(٢) ، وشاركت المحاكم المختلطة الحكومة في سلطة التشريع ، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يكن في مقدور الحكومة أن تصدر قانونا نافذا عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية العمومية لهذه المحاكم ، وبقي هذا النظام البغيض نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة مفروضا على البلاد حتى سنة ١٩٣٧

(١) راجع في تفصيل ذلك كتاب (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٢٤٠ (طبعة ثانية)

(٢) عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٤٨ وما بعدها

ففي تلك السنة دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات (وهي اثنتا عشرة دولة) إلى الاشتراك في مؤتمر يعقد في مدينة (مونترو) بسويسرا وحدد له يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧ للمفاوضة في إلغاء هذه الامتيازات ، ووجهت الدعوة إلى تلك الدول بخطاب مؤرخ في ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ . وهذه الدول هي : الولايات المتحدة الأمريكية . وبلجيكا . وبريطانيا . وارلندا والأمالك البريطانية فيما وراء البحار . والدانمارك . واسبانيا . وفرنسا . واليونان . وإيطاليا . والنرويج . وهولاندا . والبرتغال . والسويد

استجابت الدول إلى هذه الدعوة ، وتألف وفدرسمى لتمثيل مصر في هذا المؤتمر برئاسة مصطفى النحاس رئيس الوزارة ، وعضوية كل من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ، وواصف بطرس غالى وزير الخارجية ، ومكرم عبيد وزير المالية ، وعثمان محرم وزير الأشغال ، وعبد الحميد بدوى رئيس أقلام قضايا الحكومة

واجتمع المؤتمر في مونترو وبدأ أعماله في ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧ وانتهت يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٧ إذ وقع مندوبو مصر والدول المشتركة في المؤتمر على الاتفاقية التى أسفرت عنها مباحثاتهم ، وعرفت باتفاقية مونترو ، وقد تضمنت إعلان الدول المتعاقدة إلغاء الامتيازات الأجنبية في القطر المصرى إلغاء تاما ، وخضوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادئ القانون الدولى ، وتعهدت مصر بأن التشريع الذى يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، ولن يتضمن فى المسائل المالية تمييزا مجحفا بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقا للقانون المصرى والتي يكون فيها للأجانب مصالح جدية ، ونصت الاتفاقية على بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أى مدة اثنتى عشرة سنة من يوم توقيع الاتفاقية ، وهى المدة التى سميت « فترة الانتقال » ، وبانتهائها ألغيت هذه المحاكم وصار الاختصاص كله للقضاء الوطنى

واقترنت هذه الاتفاقية بلائحة جديدة لتنظيم القضائى للمحاكم المختلطة اتفق عليها مندوبو الدول المشتركة فى المؤتمر ليعمل بها فى فترة الانتقال

وقد أقر البرلمان هذه الاتفاقية في يولييه سنة ١٩٣٧

وإذ تقرر في اتفاق مونترو نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة واختصاص الحكومة المصرية بسن التشريعات التي تسرى على الأجانب في المواد الجنائية والمدنية والتجارية فقد وضعت الوزارة قانونا للعقوبات يسرى أمام المحاكم الوطنية والمختلطة وقانونا لتحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة وقد أقرهما البرلمان في يولييه سنة ١٩٣٧

وتعد اتفاقية مونترو فوزا كبيرا لمصر ، إذ زالت بها الامتيازات الأجنبية ، وانقرض بها نظام المحاكم المختلطة وحقت مصر رسميا سيادتها على الأجانب في التشريع والإدارة والقضاء ، وهذا ولا شك كسب عظيم وفوز كبير للقومية المصرية ولسيادة مصر التشريعية والقضائية والمالية والإدارية

دخول مصر في عصبة الأمم

أعقب فوز مصر في مؤتمر (مونترو) فوز آخر أدبى في شهر مايو أيضاً ، وهو دخول مصر في عصبة الأمم ، إذ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ في دجنيف ، ووافقت بإجماع الآراء على قبول مصر في العصبة ومهما يكن من إخفاق عصبة الأمم في تحقيق السلام وضمان استقلال الأمم ، فإن دخول مصر في هذه الجماعة كان كسباً معنوياً ، وإبرازاً لمساكنتها الدولية ، واعترافاً من الدول باستقلال مصر وتحررها من القيود التي حالت في السنين الماضية دون قبولها عضواً في تلك العصبة

وفي أغسطس من تلك السنة عين على الشمسي باشا مندوباً لمصر لدى عصبة الأمم

اتفاقية شركة قناة السويس

على أثر صدور المرسوم بقانون رقم ٤٥ في ٢ مايو سنة ١٩٣٥ بإبطال شرط الدفع بالذهب في العقود التي يكون الالتزام فيها بالوفاء ذا صبغة دولية نشأ خلاف

بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس في شأن الرسوم التي للشركة أن تحصلها عن البضائع والأشخاص بمقتضى عقد امتيازها ، وهل هي محددة على قاعدة الفرنك الذهب أم على قاعدة الفرنك بحسب سعره المصرى أى ٣,٨٥٧٥ قروش للفرنك الواحد ، وقد دارت مفاوضات بين الشركة والحكومة انتهت إلى مشروع اتفاق أقره مجلس الوزراء فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ على عهد وزارة على ماهر الأولى وبمقتضى هذا الاتفاق صدر مرسوم فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ يجعل الحد الأعلى لرسوم المرور فى القناة ٣٨,٥٧٥ قرشا مع الترخيص لوزير المالية فى تعديل هذا الحد بشرط ألا يزيد على مبلغ من القروش يعادل قيمته ٣ جرام وكسور من عيار $\frac{٨٧.٥}{١٠٠}$ من الذهب الخالص ، وتعهدت شركة القناة بإدماج عدد من المصريين فى سلك موظفيها بحيث تصل نسبتهم فى سنة ١٩٥٨ إلى ٢٥ ٪ من مجموع موظفى الشركة

وتعين عضوين مصريين فى مجلس إدارة الشركة ، ودفع مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه سنويا للحكومة المصرية

وقد عرض هذا الاتفاق على البرلمان فى عهد وزارة النحاس بعد أن أدخلت فيه تعديلا حسنا بأن رُفعت الاتاوة التى التزمت الشركة بدفعها للحكومة من مائتى ألف إلى ثلثمائة ألف جنيه ، ورُفعت نسبة الموظفين المصريين فى الشركة من ٢٥ ٪ إلى ٣٣ ٪ ، وأخذت الشركة على عاتقها تكاليف إنشاء الطريق العسكرى بين بور سعيد والسويس فى حدود مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه ، وصدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٢٧ بإقراره

تولية جلالة الملك سلطته الدستورية

٢٩ يولييه سنة ١٩٢٧

أتم صاحب الجلالة الملك فاروق ثمانية عشر عاما هجرية من عمره السعيد يوم الخميس ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٧ ، وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية على العرش ،

وتولى جلالة الملك منذ هذا اليوم سلطته الدستورية ، وأقيم لذلك احتفال كبير ، إذ ذهب الملك في موكبه الفخم من سراى عابدين إلى دار البرلمان حيث اجتمع مجلسا الشيوخ والنواب صبيحة ذلك اليوم في هيئة مؤتمر برئاسة الأستاذ محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ ، وقد قوبل الملك في الطريق وفي البرلمان بأعظم مظاهر الغبطة والسرور والتهنئ بحياته ، ولما استوى على العرش في قاعة المؤتمر (قاعة مجلس النواب) ، وقف مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء وألقى بين يديه كلمة حيا فيها مطلعته السعيد ، قال :

«مولاي صاحب الجلالة

» من الأيام ما يعظمه الناس لمناسبة كريمة تفيض بها قلوبهم فيذكرونها على الدوام بالغبطة والفخر ومن ذلك يوم ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٢٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ فهو يوم ميلاد جلالة الملك المحبوب فاروق الأول حفظه الله

» واليوم قد أتم جلالة الملك بحمد الله ثمانية عشر عاما هجريا من عمره المديد السعيد ، ففي هذا اليوم الباسم تحتفل مصر من أقصاها إلى أقصاها بمباشرة جلالاته لسلطته الدستورية وتفتح عهدا جديدا آتته اليمن والهناء وطأبعه السعد والرخاء ورائده الأمل الزاهر والعمل الصالح والإيمان الوطيد والسعي الدائب الخيـث إلى مستقبل عظيم مجيد

» لقد كان مُلك الفاروق من مطلعته فاتحة الخير والسعادة للوطن العزيز ، ففي ملكه السعيد استقرت الحياة النيابية في البلاد على أساس ثابت من الحرية والمساواة واستتاب الأمن والسلام في ظل حكم الدستور ، وفي ملكه السعيد فازت مصر بحريتها واستقلالها وأبرمت معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين بريطانيا العظمى وفي ملكه السعيد ألغيت الامتيازات الأجنبية فاستكملت البلاد سيادتها التامة وقامت الصلات بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر على دعائم راسخة شريفة من التعاون المشترك تحت سلطان السيادة الوطنية وحكم القانون العام ، وفي ملكه

السعيد انضمت مصر إلى عضوية عصبة الأمم بين مظاهر الترحيب الإجماعي والحفاوة الرائعة وأخذت مقعدها بين زميلاتها أعضاء العصبة في خدمة الإنسانية والسلام ، فلا غرو وهذا مطلع العهد أن تمتلئ النفوس بالأمل في مستقبل سعيد كله النجاح والنصر والتوفيق ، مستقبل تواجهه مصر وطيدة اليقين مطمئنة النفس مستبشرة بالفاروق وملك الفاروق ، ولا غرو أن يهب اليوم سائر المصريين فرحين مغتبطين يحتفلون بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية احتفالا يتناسب مع ما تنطوى عليه قلوبهم من الإخلاص والولاء لشخصه الكريم ، ولا غرو أن نسجد لله تعالى شكرا على ما قيتض من خير وأسبغ من نعمة وألهم من حب متبادل عظيم بين ملك عظيم وشعب عظيم ، وأنى في هذه المناسبة الدستورية السعيدة التي يتفضل فيها جلالة الملك بأداء اليمين التي نص عليها الدستور أتشرف بأن أرفع لجلالته باسم الأمة المصرية والحكومة المصرية أسمى التهاني وأخلص الأمانى وأصدق آيات الولاء والإخلاص داعيا الله تعالى أن يهب لجلالته عمرا مديدا وملكاً سعيدا وأن يؤتبه الحكمة وفصل الخطاب إنه سميع مجيب ،

ثم ألقى الأستاذ محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ باسم الشيوخ والنواب كلمة رفع فيها آيات الولاء لجلالة الملك

يمين الملك

وفي الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين وقف صاحب الجلالة الملك فاروق وأقسم اليمين الدستورية ، وهذا نصها :

« أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامه أراضيه^(١) ،

فهتف الشيوخ والنواب بحياة الملك ثلاثا ، وانتهت بذلك جلسة المؤتمر

(١) هي الصيغة الواردة في المادة ٥٠ من الدستور - أنظر نصها ج ١ ص ٣١٤

وعاد الملك إلى قصر عابدين وسط مظاهرات الشعب وابتهاجه
وكانت هذه الحفلة بمثابة ترويج للملك

وزارة النحاس الرابعة

على أثر تولى جلالة الملك فاروق سلطته الدستورية رفع النحاس في ٣١
يوليه سنة ١٩٣٧ استقالة الوزارة طبقا لما جرى به العرف ، قال في كتابه
إلى جلالة الملك :

« مولاي صاحب الجلالة

« الآن وقد باشرتكم بجلالتكم بنعمة الله وتوفيقه سلطتكم الدستورية ،
أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالة الوزارة التي أسند إلى شرف رياستها
حتى يتسنى لجلالتكم أن تعهدوا بتأليف الوزارة إلى من تولونه سامي رعايتكم
وتحبونه بثقتكم ، واني بامولاي سأظل على الدوام الخادم الأمين لعرشكم الوفي
لشخصكم ، مصطفى النحاس ،

« القاهرة في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ — ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧ ،

فعهد اليه الملك في أول اغسطس تأليف الوزارة الجديدة ، قال :

« عزيزي مصطفى النحاس باشا

« اني وقد حملت الأمانة التي عهد الله بها إلى معتمدا عليه سبحانه وتعالى
لأجد فيكم وقد أحرزتم الثقة الكبرى بعظيم إخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم
وقدمتم تلسم الخدمات المجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم وثبات عزمكم - ذلكم
الذي نوليه مهام الدولة فعهد اليه برياسة مجلس وزرائنا ، وإنا على يقين انكم
بواسع خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارونهم
على تحقيق أمان ورفاهية في إسعاد شعبي الذي أشربت حبه ووقفت حياتي على
رقبه ورفاهيته إذ لا هناة لي إلا بهنائه ، وقد أصدرنا أمرا هذا لمقامكم الرفيع

للأخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به ،
والله ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير ،

صدر بمرأى عابدين في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (أول اغسطس ١٩٣٧)
(فاروق)

إخراج النقراشي من الوزارة

نقطة التحول في حكم الوفد

ألف النحاس الوزارة من جديد في ٣ اغسطس سنة ١٩٣٧ ، وهي وزارته
الرابعة ، وقد ألفها من أعضاء وفديين كالوزارة السابقة ، بعد أن أدخل في
تشكيلها تعديلا كبيرا ، إذ أخرج منها أربعة من أعضاء وزارته السابقة ، وهم
محمود فهمي النقراشي ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلي فهمي ، وأدخل بدلهم
أربعة وزراء جدد وهم محمود بسيوني ومحمد محمود خليل ومحمد صبري أبو علم
وعبد الفتاح الطويل

كان لإخراج الوزراء الأربعة وخاصة النقراشي ، موضع دهشة الرأي العام ،
لأن النقراشي كان بلا مراة دعامة كبرى من دعائم الوفد ، ولم تكن وزارة
النحاس الرابعة سوى استمرار لوزارته الثالثة ، ولم تكن استقالته إلا أمرا
شكليا اقتضاه تولى جلالة الملك سلطته الدستورية ، وذهب الناس مذاهب
شتى في تعليل هذا التغيير الخطير في تأليف الوزارة ، وحجة النحاس في إخراج
النقراشي أنه كان كثير المعارضة داخل الوزارة ، وأن سير العمل يقتضي تجانسا
وانسجاما داخل هيئتها ، وفي الحق ان ما أخذه النحاس على النقراشي لم يكن يسوغ
إخراجه من الوزارة ، لأن المعارضة داخل الوزارة إذا كانت مبدية على ما يعتقد
المعارض صوابا وصادرة عن نية صادقة فليس لرئيس الوزارة أن يتبرم بها مادام
لمعارض يدعن آخر الأمر لقرار الأغلبية ولا يخرج على الجماعة ، والتبرم بمثل
هذه المعارضة معناه تحييد الخضوع والانصياع لاتجاه الرئيس في الخطأ والصواب

معاً . وليس هذا من الديمقراطية ولا من الوضع السليم في شيء ، والنقراشي كان يصدر في معارضته عن حسن قصد ، وعن استمساك بالإستقامة والنزاهة ، فلم يكن من الحق والإنصاف أن يجازى على ذلك بإخراجه من الوزارة ، وكان واجبا على النحاس أن يكون في رأسته نصيرا للنزاهة مؤيدا للحق وأن يبذل كل جهد لاستبقاء النقراشي ، كان في استطاعته أن يفعل ذلك ، ولكنه لم يفعل ، بل تعمد إقصاءه ، وهذا مأخذ عليه ولا ريب كبير

وإذا أمعنا النظر في معارضة النقراشي داخل الوزارة ، نجد أنه كان يعارض في تصرفات تمس سمعة الحكم وسلامته ، وكان ينبغي أن يكون حكم الوفد قومياً نزيهاً ، فعارض في الاستثناءات والمحسوبيات ، وكان على حق في هذه المعارضة ، فأخراجه معناه أن الوفد أراد أن يسلك بالحكم سبيلا غير سبيل النزاهة ، لأن النقراشي كان بلا مراء عنصرا هاما من عناصرها ، والنحاس كان معروفا من قبل بالنزاهة ، ولكن يبدو أن نفسيته وأحواله قد تغيرت مع الزمن ، وخاصة بعد زواجه وبعد عقده معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فأخذ يتساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة . واستفحل هذا التساهل حتى صار حربا على كل من يتشدد في نزاهته واستقامته ، ومن هنا جاء إقصاؤه للنقراشي ، ومن المحقق أن معارضته في إنفاذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة التي ارتأتها وزارة النحاس كانت من أهم الأسباب التي عجلت بإقصائه عنها ، فقد عرض المشروع على مجلس الوزراء قبيل سفر الوفد برئاسة النحاس إلى مؤتمر مونترو بأيام قلائل ، وطلب إلى الوزراء الموافقة عليه دون دراسة كافية وأن يقرروا إعطائه لشركة معينة وهي شركة الكهرباء الإنجليزية دون عرضه على خبراء عالميين للبت في مواصفاته ودون طرحه في مناقصة عالمية تختار على أساسها أصلح الشركات للقيام بهذا العمل الضخم ، فاعترض النقراشي ومحمود غالب ومحمد صفوت على هذه الطريقة ، وطلبوا التريث في الأمر لاستيفاء دراسته وأن يطرح المشروع في مناقصة عالمية بعد استشارة خبراء عالميين ، وأن يعرض الموضوع على البرلمان قبل الاتفاق مع أي شركة من الشركات ، فحقق النحاس وضاق صدره بمعارضتهم

وأرجأ المشروع تفاديا من وقوع أزمة وزارية ، على أنه قد أسرَّها في نفسه ، فما أن ألف وزارته الرابعة حتى أقصى النقراشي وزملاءه عنها ، وفي الحق ان موقفهم كان سليما قويا وصادرا عن نزاهة في القصد ورعاية للصالح العام

وصفوة القول أن إخراج النقراشي من الوزارة كان نقطة التحول في سياسة الوفد في الحكم ، فقد أخذ بعد ذلك يسلك فيه سبيلا لا يتفق مع الروح القومية . ولا مع الاستقامة والنزاهة ، والنزاهة هي أساس الحكم الصالح في كل بلد ، ولا يمكن لأمة أن تنهض دون حكم نزيه عادل سليم

ثم إن إخراج النقراشي معناه أيضا تغليب روح الخنوع والخضوع لكل ما يراه الرئيس سواء أخطأ أو أصاب ، والحياة السياسية التي أساسها الخضوع لأهواء الرئيس هي نوع من الحكم المطلق تختفي في ظله فضائل الشجاعة والكرامة ، والحرية والنزاهة والاستقامة

وقد اقترن هذا التحول بإضفاء سمات الزعامة المقدسة على النحاس ، والدعوة إلى الخضوع لكل ما يراه ، وأرادوا بهذه الظواهر المفتعلة أن يرهبوا كل من يخالفونه في الرأي أو يناقشونه فيه ، ويؤلبون عليهم الجماهير إخراجا لهم وتشويها لسمعتهم ، وفي هذا وذاك انحدار بالبلاد وبالحكم إلى هوة الدكتاتورية البرلمانية ، التي لا تختلف عن الحكم المطلق في مساوته وأوزاره ، ورجوع بالأمة إلى الوراء في مجال الحياة السياسية والأخلاقية

هذا ، وقد سعى النحاس في استرضاء النقراشي عن طريق الإغراء ، فعرض عليه مقابل إقصائه عن الوزارة عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس ، وهي عضوية تدر على شاغلها دخلا ماليا كبيرا ، ويتزاحم عليها طلاب الربح والثراء ، ولكن النقراشي رفض هذه العضوية ، فبرهن على تمسكه بنزاهته واستقامته وكرامته ، وخاصة لأنه لم يكن غنيا ولا ذا مال ، وهذا مثل نادر بين الرجال ، ولا سيما في هذا العصر الذي نعيش فيه

تعديل في الوزارة

في نوفمبر سنة ١٩٣٧ عين أحمد نجيب الهلالي بك وزيراً للعارف وعلى حسين باشا وزيراً للأوقاف بدلا من الأستاذ محمود بسيوني الذي أعيد إلى رئاسة مجلس الشيوخ

أعمال وزارة النحاس الرابعة

في عهد هذه الوزارة أفرج عن الضابط البطل السوداني علي عبد اللطيف (أكتوبر سنة ١٩٢٧)

واحتفل في ١٥ أكتوبر بدار محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية ببدء فترة الانتقال للنظام القضائي المختلط تنفيذا لاتفاقية مونترو ، وحضر الحفل جلالة الملك

وعاد جزء من الجيش المصري (الأورطة السابعة) إلى السودان (ديسمبر سنة ١٩٣٧) يعد أن ظل مبعداً عنه منذ أواخر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار ، وكان سفر رجال هذه الأورطة من محطة العاصمة إلى السودان يوما مشهودا إذ أقلهم قطار خاص وودعوا عند سفرهم باحتفال كبير

وأنشئت مدرسة المهندسين العسكريين في مسطرد ، ومدرسة أركان الحروب ، ومدرسة ضباط الصف ، ومدرسة الطيران ، ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش

الآن خذ على هذه الوزارة

نادى النحاس عند تأليفه وزارته الثالثة ، أن لا حزبية اليوم ، ، وكان الظن أن يسير على هذه القاعدة السليمة ، فيكون حكمه عادلا بين المواطنين ، شاملا المصريين على السواء ، ولكنه أخذ بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ يسير سيرة حزبية متعصبة ، وأخذت وزارته تميز المتتمين إلى الوفد عن سواهم في مزايا الحكم ،

وسارت سيرة محسوية صارخة ، ظهر أثرها في التعيين للوظائف والترقيات فيها ، وفي فصل كثير من العمد والمشايخ تلبية لرغبات أنصارها ، وبخاصة الشيوخ والنواب بحجة أنهم من خصوم الوفد ، فتزلزل العدل في تصرفات الحكومة ، وحلت الحزبية محل القومية والنزاهة ، وتحكمت سياسة الأهواء ، ولم تقتصر المحسوية في الوظائف على المنتسبين للوفد ، بل كان قوامها في كثير من الحالات صلات القرى والمصاهرة بالوزراء ورجال الوفد ، فاجتمعت المحسويات العائلية إلى المحسويات الحزبية ، وبعد الحكم عن قواعد العدالة والاستقامة ، وهوى إلى دركات الظلم والغواية واستفحلت المحسوية الحزبية والعائلية في كل النواحي ، حتى في الإناعام بالرتب والنياشين ، فقد اختصت بها الحكومة أنصارها والمتصلين بأشخاص وزرائها ، وشملت كثيرين من النكرات الذين لم يؤدوا للبلاد أى خدمة ، وحرم من الرتب والنياشين من يستحقونها من الأحزاب الأخرى ، أو من المستقلين ، وكان السيل المتدفق من هذه الرتب حديث الناس في مجالسهم ، وموضع دهشتهم واستنكارهم

ويبدو أن النحاس بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ازداد تعلقا بالحكم المطلق المستند إلى الدكتاتورية البرلمانية ، لأنه اطمأن إلى تأييد الانجليز له بعد أن ظفروا منه بالمعاهدة ، وروج لها وسماها « وثيقة الشرف والاستقلال » ، فحفظوا له هذا الجليل وجازوه عليه بتأييده في حكمه ، ومن ثم أخذ يسير في وزارته سيرة الحاكم بأمره ، ويقصى عن حظيرة الوزارة والوفد كل من يعارضه مهما كانت منزلته السابقة في الجهاد ، وكان من ظواهر هذا التحول إقصاء النقراشي عن الوزارة كما أسلفنا

وقد أقرته الهيئة الوفدية على هذا الطغيان ، وكان الباعث لأعضائها على إذعانهم رغبتهم في الاطمئنان على مراكزهم التي نالوها بسبب انتسابهم إلى الوفد ، وبعبارة أخرى أن موجه من النفعية والاستغلال والاستخدام أخذت تعم الوزارة والبرلمان والمحترفين للسياسة من طلاب المنافع

واستحدثت الوزارة أسلوبا جديدا من الإرهاب ساعدها على تدعيم أركان الدكتاتورية البرلمانية ، وذلك باصطناعها فرقا سميت « فرق القمصان الزرقاء » ، التي كانت في الأصل تشكيلات منظمة ترمى إلى النهوض بالروح الرياضية في الشباب : ثم اصطبغت في عهد هذه الوزارة بالصبغة السياسية الحزبية ، وتحولت عن مقصدها السليم ، لأن التشكيلات الرياضية يجب أن تكون بعيدة عن الاصطباغ بصبغة حزبية ، وأن تبقى دعامة من دعائم الروح الرياضية ، تلك الروح التي تدعو إلى المودة والإخاء بين الرياضيين ، لا إلى إثارة الخلاف بينهم خرجت هذه الفرق في عهد وزارة الوفد عن المعنى الرياضي ، وصارت أداة سياسية لإرهاب خصوم الوفد السياسيين ، وأخذت تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على اجتماعات المعارضين ، وفضت بعضها بالقوة ، واعتدت أيضا على أشخاص المعارضين وعلى الصحف المعارضة ، واستفحل شأنها بضم أشياع من أحط الطبقات اليها ، فصارت وسيلة لإهدار حرية الرأي والفكر وإفساد أداة الحكم ، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين ، ويعلمون إرادتهم على الرؤساء والموظفين وإلى جانب هذا الإرهاب المستمد من القمصان الزرقاء ، تصدت الوزارة للصحف المعارضة وأرهقتها بالتحقيقات والمصادرة ، واعتقلت النيابة بعض الصحفيين بدعوى اتهامهم في جنح صحفية ، فكان هذا وذاك مظهرا من مظاهر الضغط والاضطهاد

ومما يؤخذ على هذه الوزارة أنها قررت اعتبار يوم ٢٦ اغسطس ، وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، عيداً وطنياً ، وأسمته « عيد الاستقلال » ، وما هذه المعاهدة المشنومة بمعاهدة استقلال ، بل هي مهدرة له ، مقوضة لأركانه ، فجاء اعتبار يوم توقيعها عيداً وتسميته عيد الاستقلال من المتناقضات المخزية ، وقد ألغى هذا العيد فيما بعد كما سيجيء بيانه

ويؤخذ عليها أيضا أنها لم تكن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش ، ولم تعمل عملاً جدياً في إنشاء مصانع للأسلحة والذخائر وتسليح الجيش وإنشاء الأسطول

وتعزيز قوة الدفاع الوطنى ، مع أن الفرصة كانت مواتية لها ، وكل ما عملته فى صدد إنشاء مصنع للذخيرة والأسلحة أنها قررت تأليف لجنة فنية لدراسة هذا المشروع ، ولكن اللجنة لم تولف ، وقررت فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ استدعاء خبير عسكرى بريطانى من إنجلترا للاستعانة به على وضع الشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء هذا المصنع ، ولم تنفذ قرارها ، وأوقف المشروع أى أنها لم تعمل شيئا لإنشاء مصانع للذخيرة والأسلحة

ومن المآخذ عليها أنها قررت إعادة العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى غية البرلمان والخاص بحفظ النظام بمعاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذا المرسوم مخالف للدستور وقد عده البرلمان الوفدى سنة ١٩٣٠ باطلا بطلانا أصليا ، ولكن وزارة النحاس بعد أن رأت التذمر من سياستها قد استفاض حتى سرى إلى صفوف طلبة الجامعة قررت إعادة العمل بهذا المرسوم

إخراج النقراشى من الوفد

سبتمبر سنة ١٩٣٧ .

أحدث إخراج النقراشى من الوزارة الوفدية أثرا كبيرا فى رأى العام وفى بعض الأوساط الوفدية لأنه كان معدودا بحق من أركان الوفد القويمة كما أنه موثوق بنزاهته واستقامته ، فلا غرو أن التف حوله جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه ، وأخذ النحاس يطوف الأقاليم ويعقد الاجتماعات لشيت زعامته وإرهاب من يخالفونه فى رأى

وأصدر النقراشى بيانا فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ذكر فيه سلامة موقفه من المعارضة فى تنفيذ مشروع كهربية خزان أسوان بدون مناقصة ، ودعا حكومة الوفد إلى المساواة بين المصريين ، واحترام حرياتهم ، وطلب حل جميع فرق ذوى القمصان على اختلاف ألوانها

فكان جواب الوفد على هذا البيان أن قرر فى ١٣ سبتمبر اعتبار النقراشى :

منفصلا عن الوفد ، وكان هذا القرار بإجماع رئيس وأعضاء الوفد وقتئذ وهم :
مصطفى النحاس . مكرم عبيد . محمود بسيوني . عبدالسلام جمعه . حمدي سيف النصر .
محمود الاتري . محمد يوسف . محمد محمد الشناوي ، ولم يوافق الدكتور احمد ماهر
على هذا القرار وأعلن أنه لا يزال يعتبر النقراشي عضوا في الوفد

وبعد صدور هذا القرار ضم الوفد اليه أعضاء جددا وهم : محمد صبري
ابو علم . عبد الفتاح الطويل . يوسف الجندی . محمد سليمان الوكيل باشا .
محمد المغازي عبد ربه باشا . بشري حنا باشا . محمد الحفني الطرزي باشا . كمال
علما باشا . احمد مصطفى عمرو باشا . فهمي ويصا بك . سيد بهنس بك

وفي ديسمبر ضم اليه أيضا : عثمان محرم باشا . علي زكي العراقي باشا . علي
حسين باشا . احمد نجيب الهلالي بك . محمد محمود خليل بك

وعلى أثر فصل النقراشي ظل فريق من الوفدين مؤيدين له ، ذاكرين جهاده
وماضيه في الحركة الوطنية ، واتخذ ناديا له بشارع المدايغ يستقبل فيه مؤيديه ،
فما أن ازداد عدد هؤلاء المؤيدين حتى هاجم النادي جماعة من القمصان الزرقاء
وحطموا أثاثه واعتدوا على المجتمعين فيه ، فكان هذا الاعتداء مظهرا يؤسف له
من مصادرة الحريات واضطهاد حرية الرأي والعقيدة

الوسيلة إلى علاج هذه المساوىء

لا شك أن المساوىء التي عددناها من شأنها أن تفسد نظام الحكم وتجعله
أداة لتغليب المصالح الحزبية والشخصية والعائلية على الصالح العام ، وليس هذا
الوضع مما يتفق والحكم الصالح ، ولا تقوم في ظله حياة سياسية سليمة ، ولا هو
من الدستور في شيء ، ولكن كيف السبيل إلى إصلاح هذه الحال ؟

إن السبيل الصحيح إلى الإصلاح هو تنوير الشعب وتبصيره ، وتنبهه إلى
هذا الفساد ، وحشّه على استنكاره ومقاومته ، وإعلان هذا الاستنكار ، فإذا
تعددت مظاهره وأعلنت طوائف الشعب سخطها على الوزارة ، لا تلبث أن تسقط

تحت ضغط الرأي العام ، وبعبارة أخرى يحسن الرجوع إلى الشعب لكي يتعود المواطنون ممارسة النظام الديمقراطي ، واختيار حكامه الصالحين ، وليس أدعى لإصلاح نظام الحكم من تبصير الشعب بمساوىء الحكومة التي تنتكس سبيل الحق والنزاهة والعدل بين المواطنين

فكان واجباً على خصوم الوزارة الوفدية أن يصبروا عليها ويفسحوا لها الطريق ، وأن يتجهوا في الوقت نفسه إلى الشعب يصرونه بالحقائق ، لكي يعرف مبلغ هذه المساوىء ، فيسقط الوزارة ، لأن هذه هي الوسيلة التي تساعد على تربية الشعب السياسية ، ولكن خصوم الوفد قد استعجلوا الأمر ، وأرادوا أن يعالجوا هذه المساوىء بالاستعانة بالسراى (وأقصد موظفي السراى) ، وهذا العلاج لا تؤمن مغيبته ، لأنه يزيد في سلطة رجال السراى ، ويجعل زمام الحكم في أيديهم ، وليس من السهل بعد اللجوء إليهم أن يستقيم النظام الديمقراطي وتنمو تربية الشعب السياسية

ولكن هكذا شاء جدُّ مصر العائر أن لا تستقر أوضاع الحكم على أساس صالح سليم

المشادة بين السراى والوفد

في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ عين على ماهر باشا رئيساً للديوان الملكي ، وقد كان يشغل هذا المنصب سنة ١٩٢٥ في عهد الملك فؤاد ، وظل يشغله إلى أن تولى الوزارة سنة ١٩٢٦ وبقي شاغراً طيلة هذه المدة

جاء هذا التعيين على غير رغبة الوزارة ، وقد اعترضت عليه ثم أذعنت وسمت بالأمر الواقع

ومع أن هذا التعيين كان بمثابة قاعدة ارتكاز في السراى لخصوم الوفد ، ونذيراً بقرب هبوب العاصفة ، فإن وزارة النحاس لم تعمل على إصلاح أخطائها في الحكم ، واستمرت على سياستها في المحسوية الحزبية والعائلية ، واستفحل

خطر القمصان الزرقاء ، وامتد تيار السخط إلى صفوف الشباب ، وظهرت في الجامعة (جامعة فؤاد الأول) حركة تدمير واستيلاء من تصرفات الوفد ، وخاصة بعد فصل النقراشي من الوزارة والوفد

وانضمت جمعية « مصر الفتاة » التي يرأسها الأستاذ أحمد حسين وهي تمثل عنصرا نشيطا من الشباب المثقف إلى هذه الحركة ، فأتسع نطاق المعارضة

وحدث حادث يوسف له يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، إذ أطلق شاب متهوس من أعضاء مصر الفتاة يدعى عز الدين عبد القادر الرصاص على النحاس حين كان ذاهبا من منزله بمصر الجديدة إلى دار رئاسة الوزارة ، فأخطأته الرصاصة وأصابته السيارة التي كانت تقله ، فكان لهذا الاعتداء أثر عميق من الاستياء في مختلف الأوساط ، كما كان موضع الاستنكار لدى الناس جميعا ، لأن القتل ليس من أساليب النضج السياسي وتقدم الأفكار ، بل هو أداة إرهاب وتقهقر في الحياة السياسية والاجتماعية

وقد أعقب هذا الحادث إمعان الحكومة في اتهام خصومها في الاشتراك في الجريمة ، واعتقال الكثير من الشباب بحجة اتهامهم فيها ، وأسيتت معاملتهم في السجون ، واتسع نطاق السعايات والشائعات ، مما زاد في حركة التدمير والاستيلاء واجتمع البرلمان في دورته الثالثة للهيئة التشريعية السادسة يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ في جو مليء بالاضطراب والتبيلل ، وكان اجتماعه برئاسة الأستاذ محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر جلالة الملك فاروق جلسة الافتتاح ، وتلا النحاس خطبة العرش

واجتمع مجلس النواب في اليوم نفسه وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيساً ، وانتخب محمد عبد الهادي الجندي وكامل صدقي وكيلين

المظاهرات

بدأت أمواج المظاهرات والتجمعات ضد وزارة الوفد تتدفق في المحيط الجامعي وكليات الأزهر من أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٧

كانت هذه المظاهرات نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد في إقحام الطلبة في السياسة الحزبية ، فقد كان له بين صفوف الطلبة لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية وتمدها حكومة الوفد بالعون المادى والتأييد المعنوى ، ونشأ عن ذلك ان المتذمرين من سياسة الوفد من الطلبة تجمعوا هم أيضاً ونظموا صفوفهم ووقفوا للفريق الأول موقف المناظرة والخصومة ، فالوفد هو المسئول الأول عن إقحام الطلبة في غمار السياسة الحزبية ، مما أدى إلى إضعاف تكوينهم الوطنى والأخلاقي والعلى

وقد رأى مدير الجامعة حينئذ ، أحمد لطفى السيد باشا ، تفاديا من تفاقم الاضطراب في محيط الجامعة تعطيل الدراسة في كلياتها أسبوعا من ٢٥ أكتوبر ، وأصدرت إدارة الجامعة قرارا بذلك ، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار فاستقال أحمد لطفى السيد من منصبه

وفي يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين قوامها جموع زاخرة من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوزارة ، وأخذوا يهتفون بحياة الملك هتافات مدوية ، وأطلق عليهم جلالة الملك من شرقه القصر محبياً لهم ، مما زاد في حماسهم وهتافاتهم، ويبدو أن هذه المظاهرة قد أعدت لتكون ردا على مظاهرة من أنصار الوفد نادوا فيها « النحاس أو الثورة »

ووافقت لحظة قدوم المظاهرة المعارضة بحىء مكرم عبيد وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة إلى السراى لحضور حفلة تقديم وزيرى اليونان والمجر أوراق اعتمادهما إلى جلالة الملك ، فهتف المتظاهرون ضد مكرم باشا عند دخوله السراى ، وحطموا زجاج سيارته ، وقد نسبت الوزارة تدمير هذه المظاهرة إلى اتفاق بين السراى والمعارضين

الأزمة الدستورية

في هذه الظروف والملايسات تفاقم الخلاف بين السراى والوزارة ، واتخذ شكل أزمة دستورية تناولت عدة أمور معقدة وهى :

(١) الخلاف على تعيين عضو لمجلس الشيوخ، فقد كانت الوزارة ترشح نخرى بك عبد النور والسراى ترشح عبد العزيز فهمى باشا والوزارة ترفضه ، وظل هذا المقعد شاغرا مدة ستين يوما بسبب هذا الخلاف

(٢) رفضت السراى توقيع مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى طلبت الوزارة توقيعه

(٣) طلبت السراى حل جماعات القصيان الملوثة

(٤) أثارت السراى فى الوقت نفسه مسائل أخرى ، كأن تكون هى المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين وإحالة الموظفين المعينين بمرسوم إلى المعاش ، والرتب والنياشين ، وتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان وأن ينفرد الملك بتعيين كبار موظفى القصر

فزادت الأمور تعقيدا ، لأن هذه المسائل كان قد حُل معظمها فى عهد وزارة سعد كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٨١)

وطلبت السراى أن يحل هذا الخلاف بطريق التحكيم وأن تؤلف هيئة المحكمين من رئيس الوزراء ومن رؤساء الوزارات السابقين وبعض ذوى المراكز التشريعية والرئيسية ، فرفضت الوزارة هذا التحكيم

وقد سعى السفير البريطانى (اللورد كيلرن) فى تسوية الأزمة بقاء وزارة النحاس فى الحكم والتساهل من الجانبين ، ولكن السراى أصرت على موقفها

إقالة الوزارة

٣٠ ديسمبر ١٩٢٧

فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ أقيمت وزارة النحاس بموجب خطاب من الملك أشير فيه إلى أن الشعب لم يعد يؤيدها ، وهذا نص الخطاب :

« عزيزى مصطفى التحاس باشا

« نظرألمأاجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة
فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات
العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى
ترأسونها ، لم يكن بد من إقالتها تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى
الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف
الدقيقة التى تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة فى رقيها وعزتها ، وانى أشكر لمقامكم
الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمرنا
هذا لمقامكم الرفيع بذلك ،

« صدر بسرأى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٢٥٦ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ،

فاروق

الفصل الرابع

وزارة محمد محمود الثانية

ديسمبر سنة ١٩٣٧ — أغسطس سنة ١٩٣٩

في نفس اليوم الذي أقيمت فيه وزارة النحاس (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧) عهد جلالة الملك إلى محمد محمود تأليف الوزارة الجديدة، فألفها في اليوم نفسه على النحو الآتي : محمد محمود للرئاسة والداخلية ، اسماعيل صدقي للبالية . عبد الفتاح يحيى للخارجية . أحمد محمد خشبه للحقانية . عبدالعزيز فهمى وزير دولة . محمد حلمى عيسى للأوقاف أحمد لطفى السيد وزير دولة . بهى الدين بركات للعارف . حسن صبرى للدواصلات . حسين رفقى للحرية . حسين سرى للأشغال . مراد وهبه للزراعة . أحمد كامل للتجارة والصناعة محمد حافظ رمضان وزير دولة . محمد حسين هيكل وزير دولة . محمد كامل البندارى للصحة

وقد ضمت هذه الوزارة ١٦ وزيرا ، وهو أكبر عدد لآى وزارة تألفت حتى ذلك الحين ، وهى أول وزارة عين فيها وزارة دولة ، وأول وزارة اشترك فيها الحزب الوطنى .

برنامج الوزارة

قال محمد محمود فى كتابه إلى جلالة الملك بقبول تأليف الوزارة : « وأوقن بأن خير البلاد معقود بأن يكون الدستور أساس الحكم ، وقد دلت الظروف والملايسات على أنه لم يكن حريصا على قوله هذا ، إذ أنه أسلم مقاليد الشؤون العليا إلى السراى ، وكان مصير وزارته نفسها رهنا بإرادة السراى وجعل برنامجه الخارجى قائما على أساس تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروح الود والرغبة الصادقة ، قال فى كتابه سالف الذكر : « وان الوزارة لتتفاهل بأنها متبدا

عملها في جو من العلاقات الحسنة بين مصر والدول وعلى الخصوص مع الدولة الحليفة ، وستجعل من أكبر مشاغلها تنمية هذه العلاقات الحسنة والقيام على تنفيذ معاهدة التحالف بالود وصادق الرغبة اللذين تكتهما مصر نحو حليفها العظمى ، .

فصل الدكتور أحمد ماهر من الوفد

في أوائل يناير سنة ١٩٣٨ قرر الوفد فصل الدكتور أحمد ماهر لتضامنه مع النقراشي وعدم اعترافه بقرار فصله ، ولأنه حين رأس جلسة مجلس النواب يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨ أمر بعدم المناقشة في مرسوم تأليف وزارة محمد محمود ومرسوم تأجيل البرلمان شهراً .

الزواج الملكي الأول

٢٠ يناير سنة ١٩٣٨

في غمار الأحداث التي تعاقبت على البلاد تم حادث سعيد ملأ القلوب وقتئذ بشراً وإبتهاجاً ، وهو عقد قران صاحب الجلالة الملك فاروق بصاحبة الجلالة الملكة فريدة كريمة يوسف ذو الفقار باشا ، وتم العقد يوم الخميس ١٩ يناير سنة ١٩٣٨ بقصر القبة العامر .

وشارك الشعب الأسرة المالكة في الاحتفال بهذا القران الملكي ، وعم النفوس فرح عظيم تجلى في الحفلات والمظاهرات الشعبية التي قامت لمناسبة هذا الحادث السعيد ، ورزق جلالة الملك من هذا الزواج بصاحبات السمو الأميرة فريال (سنة ١٩٣٨) ، والأميرة فوزية (سنة ١٩٤٠) ، والأميرة فادية (سنة ١٩٤٣)^(١)

(١) في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أذاع ديوان جلالة الملك البلاغ التالي : (شاءت إرادة الله أحكم الحاكمين أن تنضم عرى رابطة مقدسة بين زوجين كريمين ، فوجه قلبي حضرة صاحب الجلالة الملك العظيم فاروق الأول وحضرة صاحبة الجلالة الملكة فريدة مع ما يشعران به من أسف إلى الرغبة في الانفصال بالطلاق ، وتحقيقاً لهذه الرغبة قد أصدر جلالة الملك الإشهاد الشرعي بذلك في يوم الأربعاء ١٦ من المحرم سنة ١٣٦٨ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، والديوان لاذ يعلن هذا ليرجو من الله جل وعزلاً أن يهيء من فضله وكرمه لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ما يقر به عين البلاد وتعد)

تأجيل مجلس النواب ثم حله

واتخابات إبريل سنة ١٩٣٨

كان مجلس النواب بجلسته ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قد حدد لاجتماعه يوم الاثنين ٣ يناير سنة ١٩٣٨ ، فلما أقيمت وزارة النحاس وتألقت وزارة محمد محمود استصدرت مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا

وفي ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ صدر مرسوم آخر بحل مجلس النواب وحدد يوم ١٢ إبريل سنة ١٩٣٨ لاجتماع المجلس الجديد

كانت الوزارة مترددة بين مواجهة البرلمان وحل مجلس النواب دون التقدم إليه ، فقد أفضى الدكتور أحمد ماهر - وكان رئيسا لمجلس النواب - إلى رئيس الوزارة أن كثيرا من أعضاء المجلس انضموا إلى جانبه فلا خوف على الوزارة من طرح مسألة الثقة ، ولكن الوزارة تبيلت من تحرياتها أن الدكتور ماهر كان مسرفا في تفاؤله ، وأن أغلب أعضاء المجلس بقوا مع النحاس ، خوفا على مراكزهم الشخصية ، فأثرت الوزارة حل المجلس دون أن تواجهه

و في يوم صدور مرسوم الحل قدمت الأغلبية من أعضاء مجلس النواب المنحل عريضة إلى جلالة الملك بتأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات ، وأشاروا في عريضتهم إلى أن السوابق الماضية قد جرت بصفة مطردة على تأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات كلها أريد معرفة رأى الأمة على وجه صحيح (إشارة إلى الانتخابات التي جرت سنة ١٩٢٤ في عهد وزارة يحيى إبراهيم ، وانتخابات سنة ١٩٢٦ ، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التي جرت في عهد وزارة عدلى ، وانتخابات سنة ١٩٣٦ التي جرت في عهد وزارة على ماهر الأولى)

ولكن هذه العريضة لم يؤبه لها ، ومضت الوزارة في إجراء الانتخابات

أدخلت الوزارة تعديلات كثيرة في الدوائر الانتخابية صدر غالبها رعاية لرغبات مرشحيها ، ووجدت الفرصة من الوجهة الشكلية مواتية لها في التعداد الجديد للسكان إذ زادت عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ٣٣ دائرة جديدة ، فصار عدد الدوائر ٢٦٤ دائرة بعد أن كانت ٢٣٢

وتدخلت الحكومة في هذه الانتخابات تدخلا إداريا لصالح كثير من مرشحيها وأنصارها ، فلم تكن في جملتها انتخابات حرة ولا سليمة ، وليس هذا الوضع من الدستور في شيء.

وكانت نتيجتها نجاح ١٩٣ من أنصار الحكومة من الأحرار الدستوريين والسعديين ، و ٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة ، و ١٢ من الوفديين ، و ٤ من الحزب الوطني والمجموع ٢٦٤ نائبا .

تأليف الهيئة السعدية

ظل النقراشي بعد إخراجه من الوفد في سبتمبر سنة ١٩٣٧ موضع آمال من يريدون إصلاح الوفد ، بعدما دب فيه الفساد ، ولكن غالبية الوفديين ظلوا مع النحاس وتضامن ماهر مع النقراشي في موقفه ، فلما أقيمت وزارة النحاس وتألفت وزارة محمد محمود ألقا مع بعض الوفديين الممتازين حزبا جديدا أسماه « الهيئة السعدية » ، واختاروا الدكتور أحمد ماهر رئيسا لها ، وانضم اليهم كل من ينس من الوفديين من إصلاح حالة الوفد على يد النحاس

وقد دخلت الهيئة السعدية انتخابات سنة ١٩٣٨ ونالت ثمانين مقعدا في مجلس النواب ، وآثر زعمائهم أن يبقوا بعيدين عن الحكم يرقبون ما تأتي به الوزارة . على أن هذا الوضع كان موضع الريية من الوزارة ، فما زالت المساعي تبذل لتعاون الحزبين في الحكم حتى نجحت هذه المساعي واشترك السعديون في الوزارة في يوفيه سنة ١٩٣٨ كما سيجيء بيانه

الحكومة والبرلمان

افتتح البرلمان الجديد يوم الثلاثاء ١٢ ابريل سنة ١٩٣٨ برئاسة محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ . وتلا محمد محمود خطبة العرش واجتمع مجلس النواب وانتخب بهي الدين بركات رئيساً له

لم يتحقق شيء من الوعود التي وعدها الوزراء الجدد في صدد إصلاح الحياة الدستورية ، فقد قالوا إنهم سيجيئون للبرلمان بنواب يحاسبون الحكومة ويراقبونها ، فإذا بهم قد جاءوا بمجموعة من المؤيدين للحكومة الجديدة

ولم يتوافر في المجلس عنصر الاستقلال وحرية الرأي بين النواب ، بل ظهروا (في الجملة) على نقيض ذلك ، وإن كانوا أكثر استقلالاً من النواب الوفديين ، ولم يكن للمجلس رأى في قيام الوزارات وسقوطها أو تعديلها ، بل كانت الأزمات الوزارية تلشأ وتنتهى وتعديل الوزارة أو تستقيل وتُعين الوزارة التي تخلفها دون أى دخل أو اتجاه للبرلمان ، والنواب يذعنون لكل وضع تريده السراى^(١) ولكل تعديل وتبديل في الوزارة بغير ما اعتراض أو استنكار

وتجلى هذا المظهر بمجرد ظهور نتائج الانتخاب ، فقد أراد محمد محمود أن يُدخل في وزارته تعديلاً يتناسب مع هذه النتيجة لكي يجعل لوزارته طابعاً دستورياً ، فحيل بينه وبين إجراء هذا التعديل ، وعلت عليه كلية رئيس الديوان وبقيت الوزارة كما ألفت ، كأن لم تحصل انتخابات ، وتداعى النظام البرلماني نفسه بأن يُفرض على محمد محمود أن يستقيل في اغسطس سنة ١٩٣٩ ، وتولى رئاسة الوزارة من بعده على التعاقب ثلاثة رؤساء ليسوا من حزب الغالبية البرلمانية الجديدة

(١) قصد بالسراى في كل ما نكتب موطنى السراى

تعديلات في وزارة محمد محمود

اتسمت وزارة محمد محمود بطابع القلقة والاضطراب وكثرة التعديل والتبديل . ففي ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٨ حدث أول تعديل فيها ، فصارت مؤلفة كما يأتي : محمد محمود للرئاسة والداخلية . اسماعيل صدقي للمالية . عبد الفتاح يحيى للخارجية . احمد محمد خشبة للحقانية . حلي عيسى للدواصل . احمد لطفي السيد وزير دولة . حسن صبرى للحربية . حسين سرى للأشغال . مراد وهبه للتجارة والصناعة . احمد كامل للصحة . محمد حسين هيكل للمعارف . رشوان محفوظ للزراعة . مصطفى عبد الرازق للأوقاف . وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة عدا الاثنين الأخيرين فقد دخلا الوزارة لأول مرة

وفي مايو استقال اسماعيل صدقي وعُين بدله محمد محمود للمالية وعُين احمد لطفي السيد للداخلية بدلا من محمد محمود

اشتراك الهيئة السعدية في الوزارة

وفي ٢٤ يونيه حدث تعديل آخر جوهري باشتراك السعديين فيها فصارت مؤلفة كما يأتي : محمد محمود للرئاسة . عبد الفتاح يحيى للخارجية . الدكتور احمد ماهر للمالية . احمد محمد خشبة للحقانية . محمود فهمى النقراشي للداخلية . حسن صبرى للحربية . محمود غالب للدواصل . حسين سرى للأشغال . محمد حسين هيكل للمعارف . رشوان محفوظ للزراعة . الشيخ مصطفى عبد الرازق للأوقاف . الدكتور حامد محمود للصحة . سابا حبشى للتجارة والصناعة

وأصبحت الوزارة بهذا التعديل مؤلفة من حزينين . وهما حزب الأحرار الدستوريين ووزراؤه فيها هم : محمد محمود وخشبة وهيكل ومصطفى عبد الرازق ورشوان محفوظ ، والهيئة السعدية ووزراؤها هم : ماهر والنقراشي وغالب وحامد محمود وسابا حبشى ، ومن بعض المستقلين

وقد اضطر محمد محمود الى إشراك الهيئة السعدية فى الوزارة وتضحية بعض أعضاء حزبه ، لأنه رأى فى وجود الهيئة السعدية خارج الحكم ما يضعف وزارته ويجعلها هدفا لمعارضة واسعة المدى فى مجلس النواب ، فرأى بإزاء مركز وزارته المقلقل أن يستند بها بإشراك السعديين فيها ، تفاديا من سقوطها وقيام وزارة من هؤلاء أو برآسة رئيس منهم

ثم حدث تعديل يسير فى الوزارة باستقالة رشوان محفوظ وزير الزراعة فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ وتنب حسين سرى لتولى وزارة الزراعة

استقالة وزير الحرية

وفى يناير سنة ١٩٣٩ استقال حسن صبرى وزير الحرية على أثر خلاف بينه وبين زملائه فى تطبيق كادر الموظفين على ضباط الجيش ، فقد كان يرى أن لا يطبق عليهم وأن يوضع لهم كادر خاص تراعى فيه ظروفهم وأحوال معيشتهم وما هم معرضون له من أخطار فى حاضرهم ومستقبلهم

وقد استرعت هذه الاستقالة الأنظار ، لأنها من الاستقالات النادرة المسبية ، وتسبب الاستقالات الوزارية سنة حميدة ولكنها غير مألوفة عندنا ، لا تكاد تقع الا فى النادر ، فى حين أنها تساعد على تقدم الحياة السياسية وتثير الرأى العام فى الشؤون العامة ، ذكر صبرى باشا فى كتاب استقالته ، ان فيما يراى أن يعامل به ضباط الجيش المصرى قضاء على تقاليد الجيش وهدمها لاستقلاله وزجأ به فى معترك السياسة الحزبية مما لا أستطيع احتمال مسؤوليته ، فضلا عما فى ذلك من مخالفة للقوانين والنظم المعمول بها فى الجيش المصرى وكافة الجيوش الأخرى ومن تعارض مع أحكام الدستور ، وانى وقد احتفظت للجيش بتقاليده واستقلاله وأيت أن يتدخل الغير فى شؤونه ، حيل بينى وبين الاتصال بصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية مما يجعل استمرارى فى الاضطلاع بأعباء منصبى مستحيلا ،

وقد قُبِلت استقالته ، ورد محمد محمود باشا في كتابه بقبولها على ما ذكره صبرى باشا بقوله « وآسف كل الأسف انكم صورتكم بعض مداولات الوزارة الأخيرة في شأن الجيش بما صورتوه وأنتم تعلنون حق العلم أنه لا يحتاج أعضاء الوزارة أى شك في وجوب الحرص على تقاليد الجيش وأنا جميعا سواسية في البعد به عن مواطن الشبه ، وليس صحيحا أنه زُج بالجيش في معترك الاضطرابات السياسية الحزبية أو أنه وُضع موضعا من شأنه أن يُزج به في هذا المعترك ، وما خولف الدستور ولا قوانين البلاد في شأن من شؤون الجيش ،

وقد عُيّن حسين سرى باشا وزيرا للحرية بدلا من حسن صبرى باشا ، ومحمد رياض بك المستشار الملكى بوزارة الأشغال وزيرا للأشغال ووزيرا للزراعة مؤقتا ، وعلى أثر الضجة التى أحدثتها استقالة حسن صبرى تقرر أن لا يطبق الكادر الجديد على رجال الجيش وأن يوضع لهم كادر خاص وتظل معاملتهم على النظم الخاصة بهم مع تحسينها

كانت هذه التعديلات المتكررة في الوزارة من أسباب ضعفها وعدم استقرارها بحيث لم يستطع وزير أن يضع برنامجا واسع المدى للإصلاح يقوم على دراسته وتنفيذه . خذ ذلك مثلا وزارة المالية ، وقد تعاقب عليها ثلاثة وزراء في بضع شهور ، وقس على ذلك وزارات أخرى

أعمال الوزارة

استصدرت الوزارة مرسوما بقانون في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التى وقعت في المدة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أى في عهد وزارة النحاس

ومرسوما بقانون في ٨ مارس سنة ١٩٣٨ بحظر الجمعيات أو الجماعات التى يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية ، وقد طبق على فرق القمصان الزرقاء الوفدية وفرق القمصان الخضراء التى انشأتها جماعة مصر الفتاة

ومرسوما بقانون بتخفيض فوائد الديون إلى خمسة في المائة في المواد المدنية و٦ في المائة في المواد التجارية مع تحريم الاتفاق على فوائد تزيد على ثمانية في المائة سنوياً

ومن أعمالها الطيبة استبعاد يوم ٢٦ أغسطس من الأعياد الوطنية ، وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكانت وزارة النحاس قد عدته عيداً وطنياً وأسمته « عيد الاستقلال » ، وما هو من الاستقلال في شيء.

ولكن وزارة محمد محمود لم توفق في جعل يوم ١٥ مارس عيداً للاستقلال لأن الاستقلال لم يتحقق في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، صحيح أن الملك فؤاد أعلن في هذا اليوم استقلال مصر ، لكن هناك فرقاً كبيراً بين الإعلان والواقع ، والأقرب إلى الصحة والصواب اعتبار يوم ١٥ مارس عيداً للدستور ، لأنه يوافق يوم افتتاح البرلمان لأول مرة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

أعمال انشائية

من الإنصاف أن نقول إن اشتراك السعديين في وزارة محمد محمود قد بعث فيها روحاً من النشاط والعمل المنتج ، وفي الحق أن الهيئة السعدية كانت أكثر إنتاجاً في الحكم من الأحرار الدستوريين ، وهم في الجملة أكثر اضطراباً بالأعمال الإنشائية في مختلف النواحي كالعليم والقانون والصحة والسكك الحديدية والمالية والأعمال الإنشائية الهامة التي تمت في عهد وزارة محمد محمود الأصلية والمعدلة هي من عمل الهيئة السعدية وخاصة الدكتور أحمد ماهر

فقد وضع كادراً للوظفين ، وهو عمل كبير الشأن أقره مجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٣٩ وأقيم على أساس التوفيق بين مصلحة الموظفين ومصلحة الدولة وتوطيد ماليتها بقدر المستطاع ، وخفضت فيه مرتبات الوزراء من ٣٠٠٠ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه في العام

وقدم إلى البرلمان مشروعات قوانين الضرائب التي صارت بعد إقرارها

الحجر الأساسى فى النظام الضرائبى الحديث ، وهى (١) قانون الضريبة على ايرادات رموس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل و (٢) ضريبة رسم الدمغة و (٣) ضريبة رسم الأيلولة على التركات

وقد صارت هذه المشروعات قوانين هامة من قوانين الدولة ، ونهضت بنظام الضرائب نهضة موفقة ، إذ كانت الضرائب قبل معاهدة مونترو مقصورة على العقارات دون المنقولات والأيرادات ، وكان هذا النقص منافيا للعدالة الاجتماعية ، فأوجدت هذه القوانين شيئا من التوازن بين الممولين فى الأعباء العامة ، وأمدت الميزانية بموارد مالية زادت من قدرتها على مواجهة مشاريع الإنشاء والإصلاح

وزادت هذه الوزارة من ميزانية الجيش ومن عدد وحداته ، وأنشأت كلية أركان الحرب ، ووضعت القواعد لإنشاء مدرسة الضباط العظام ، وأكثر من البعثات العسكرية للخارج ، لكنها لم تنشئ مصانع للذخيرة والأسلحة وان كانت قد وعدت بإنشائها كما وعدت بإنشاء مصانع للطائرات ولم تحقق ما وعدت

إلغاء مجلس الصحة البحرية

وفى عهد هذه الوزارة أبرمت الاتفاقية التى عقدت بباريس فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وفىها تقرر إلغاء مجلس الصحة البحرية والكورتينات ، وترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية نقل اختصاصه إلى وزارة الصحة وإنشاء مصلحة الحجر الصحى ، وكان هذا المجلس هيئة دولية مؤلفة من مندوبين يمثلون الدول الأجنبية لمراقبة الشؤون الصحية فى الموانئ والحدود واتخاذ التدابير التى تكفل منع دخول الأمراض الوبائية إلى البلاد أو نقلها منها إلى الخارج ، وكانت قراراته نافذة تخضع لها السلطات المصرية ، وأطبائوه وموظفوه أغلبهم من الأجانب . فجاء إلغاؤه كسباً وفوزاً للسيادة المصرية

جامعة الاسكندرية

وتقرر إنشاء جامعة ثانية بالاسكندرية وأنشئت بها فعلا كلية الحقوق وكلية الآداب . وكانت هذه المنشآت نواة لجامعة فاروق التي تمت كلياتها فيما بعد

إزاحة الستار عن تمثال سعد زغلول

أزيح الستار عن تمثال سعد زغلول بالقاهرة والاسكندرية في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ . وقد رأس جلالة الملك فاروق حفلة إزاحة الستار عن التمثال بالاسكندرية . وألقى عبد الفتاح يحيى رئيس الوزارة بالنيابة بين يدي الملك كلمة الحكومة في الحفلة

وناب أحمد محمد خشبه عن جلالة الملك في حفلة القاهرة التي أقيمت في نفس الوقت الذي أقيمت فيه حفلة الاسكندرية

الإفراج عن تمثال مصطفى كامل

وفي أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ قرر مجلس الوزراء إقامة تمثال مصطفى كامل في ميدان العتبة الخضراء (محمد علي الكبير) وكان هذا التمثال سجيناً في مدرسة مصطفى كامل منذ أن تم صنعه في فرنسا وجيء به إلى مصر في يناير سنة ١٩١٤ وبعد أن قررت الوزارة إقامة التمثال في ميدان العتبة الخضراء . عدلت عنه واختارت له ميدان سوارس الذي سمي بعد إقامة التمثال فيه ميدان مصطفى كامل وقد أزيح الستار عنه في عهد وزارة علي ماهر كما سيجيء بيانه

اتفاقية الشكنات

نصت معاهدة سنة ١٩٣٦ على أن تقوم مصر ببناء الشكنات والمساكن التي خصصت في هذه المعاهدة لإقامة الجيش البريطاني بمنطقة قناة السويس على أن تدفع إنجلترا رُبْع تكاليف هذه المباني

تفاوض محمد محمود الحكومة البريطانية في تعديل هذا النص ، وعقد سنة ١٩٣٨ في لندن اتفاقية عُرفت باتفاقية الشكنات وقعها هو بالنيابة عن الحكومة المصرية ، ووقعها اللورد هاليفكس عن الحكومة البريطانية ، وقد قضت بأن تدفع هذه نصف التكاليف بدلا من ربعها ، على أن هذه الاتفاقية قدرت تكاليف هذه المباني بنحو اثني عشر مليون جنيه ، في حين أن الجانب المصري في مفاوضات سنة ١٩٣٦ كان يقدر لها مبدئيا مبلغا أقل من ذلك ، وإن كان الجانب البريطاني لم يوافق على ذلك التقدير

وعلى أى حال فهذه الاتفاقية ليست مما يشرف تاريخ مصر ، شأنها في ذلك شأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ذاتها

اتفاق روما

١٦ أبريل سنة ١٩٣٨

تركت الوزارة بريطانيا تتفاوض مع إيطاليا في شؤون تتعلق بمصر والسودان ضمن المسائل التي تناولتها هذه المفاوضات ، بما أسفر عنه توقيع الاتفاق الانجليزي الإيطالي بروما في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ . ولم يكن لمصر من شأن فيه سوى توقيع وزيرها المفوض بإيطاليا في اليوم نفسه ميثاقا ينص على حسن الجوار بين إيطاليا ومصر وبريطانيا فيما يتعلق بأملاك إيطاليا في شرق أفريقيا من جانب ، وكينيا والصومال البريطاني والسودان من جانب آخر ، وكان الميثاق نتيجة للاتفاق الانجليزي البريطاني ، وقد مثل السودان في الميثاق كل من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، ومثلت الحكومة البريطانية كينيا والصومال البريطاني ، ووقعه الكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا عن الحكومة الإيطالية ، واللورد بيرث سفير إنجلترا في روما عن الحكومة البريطانية ، ومصطفى الصادق بك وزير مصر المفوض في روما عن الحكومة المصرية ، وتوقيع هذا الميثاق في هذه الملابسات كان مظهرا من مظاهر تبعية مصر للسياسة البريطانية في شؤونها الخارجية ، هذا إلى أن توقيعه بهذا الأسلوب هو بمثابة اعتراف من الحكومة المصرية باشتراك

بريطانيا مع مصر في تمثيل السودان ، وكل هذا من المآخذ الجسيمة على وزارة
محمد محمود

الاستثناءات

أرادت الوزارة التشهير بعهود الوزارات السابقة، فعمدت إلى حصر الاستثناءات
في ترقية الموظفين التي تمت في هذه العهود تمهيدا للنظر في إلغائها، وألفت لذلك
لجنة برئاسة عبد العزيز فهمي وزير الدولة ، وقامت هذه اللجنة بمهمتها وانتهت إلى
نتيجة سلبية إذ وجدت أن الاستثناءات قد لجأت إليها كل الوزارات كما لجأت إليها
وزارة محمد محمود ذاتها ، فرأت أن ليس من العدل قصر إلغاء الاستثناءات على
عهد دون عهد آخر ، وإذا ألغيت الاستثناءات في كل العهود كان ذلك مدعاة
لإغضب كثير من أنصار الوزارة القائمة ، فبقيت الاستثناءات السابقة واللاحقة ،
وطويت صفحة هذه اللجنة دون أن ينشر تقريرها

هذا إلى أن هذه الوزارة وهي في صدد التشهير بالوزارة السابقة في استثناءاتها
قد لجأت هي أيضا إلى الاستثناءات في ترقية بعض أنصارها وتسوية حالات
بعضهم وأخذت تكيد لطائفة من الموظفين ممن عرفوا بأنهم من أنصار الوزارة
السابقة وسلكت في ذلك مسلكا لا يقره عدل ولا إنصاف وإن كان أقل مدى
من مسلك وزارة الوفد وأضعف كيدا

تنحية محمد محمود في أغسطس سنة ١٩٣٩

كان محمد محمود يقيم مدة الصيف في فندق وندسور بالإسكندرية . ففي يوم الجمعة
١١ أغسطس سنة ١٩٣٩ دق جرس التليفون بالفندق ، وإذا بالمتكلم سعيد
ذو الفقار كبير أمناء جلالة الملك يطلب من محمد محمود تحديد موعد لمقابلته بالفندق
لتبليغه رسالة سامية ، وجاءه في الموعد المحدد ، وأفضى إليه برغبة جلالة الملك في
استقالته ، وكان هذا موضوع المقابلة ، فلم يكده محمد محمود يتلقى نبأ هذه الرغبة

حتى استجاب لها ، وقدم استقالته إلى جلالة الملك في اليوم التالي (السبت ١٢ أغسطس)
بعد أن سلخت وزارته في الحكم نحو عشرين شهرا

بنى محمد محمود استقالته على مرضه ، وقد كان مريضا معظم المدة التي قضاها في
الوزارة ، ومع ذلك لم يكن المرض ليدعوه إلى الاستقالة ، بل كان يزمع السفر إلى
مرسى مطروح للاستجمام والراحة ، وأعدت الطوافة (فوزية) لهذه الرحلة ، فما
أن تمت المقابلة بينه وبين كبير الأمناء حتى بادر إلى تقديم استقالته ، ولاغربة
في ذلك ، فقد جاء إلى الحكم وبقي في الحكم بأمر من جلالة الملك ، فكان يدهيا
أن يعتزل الحكم تنفيذاً لأمر جلالاته ، وبعبارة أخرى أنه لم يستقل لأن مجلس
النواب قرر عدم الثقة بوزارته فلقد كان مؤيدا من معظم أعضائه ، بل جاءت
الاستقالة مفاجأة لأعضاء المجلس ذاته ، وبدا أنها شبه إقالة ، وكان البرلمان في
عطلة الصيفية ، فلم يكن من الأعضاء إلا أن قابلوا هذه الإقالة بالصمت والوجوم

وزارة علي ماهر

أغسطس سنة ١٩٣٩ - يونيه سنة ١٩٤٠

عهد جلالة الملك إلى علي ماهر وكان رئيسا للديوان الملكي بتأليف الوزارة الجديدة
فألفها في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ على النحو الآتي : علي ماهر للداخلية
والخارجية . محمد علي علوبة وزير دولة . محمود فهمي النقراشي للبعارف . محمود
غالب للواصلات . حسين سري للسالية . الدكتور حامد محمود للصحة . سبابا
حبشي للتجارة والصناعة . عبد الرحمن عزام للأوقاف . إبراهيم عبد الهادي وزير
دولة . مصطفى الشوربجي للعدل . عبد السلام الشاذلي للشؤون الاجتماعية . عبد القوي
أحمد للأشغال . محمد صالح حرب للدفاع الوطني . محمود توفيق حفاوي للزراعة
وحدث تعديل يسير فيها بحلول عبد السلام الشاذلي وعبد الرحمن عزام كل
منهما محل الآخر في وزارتي الشؤون الاجتماعية والأوقاف (ديسمبر سنة ١٩٣٩)
وهذه الوزارة مؤلفة من أنصار علي ماهر ، ومن السعديين ، ولم يشترك فيها

الأحرار الدستوريون ، لاختلافهم وإيادهم على عدد المقاعد التي تكون لهم في الوزارة ، ولأنهم كانوا يشعرون بالغضاظة من تنحية رئيسهم محمد محمود في ظروف تشبه الإقالة ، فتشددوا في شروط اشتراكهم في الوزارة الجديدة ، مما أدى إلى تأليفها بدونهم

وزارة الشؤون الاجتماعية

ابتكرت هذه الوزارة وزارة جديدة أنشأتها وظهر اسمها في مرسوم تأليفها وهي « وزارة الشؤون الاجتماعية » ، وهي فكرة صائبة لأن البلاد في حاجة إلى مثل هذه الوزارة للعناية بشؤونها الاجتماعية والنهوض بها وتوجيهها توجيهها صالحا سليما يساعد على رقي البلاد الاجتماعي وتحقيق مستوى أعلى لحياة الفرد والأسرة وقد جعل التعاون من اختصاص هذه الوزارة ، فنهض في ظلها وبجهودها نهضة طيبة واسعة المدى ، وإن كانت هي نفسها لم تؤد كل ما انشئت من أجله

الجيش المربط

أنشأت هذه الوزارة قوة خيرية محلية أسمتها « الجيش المربط » ، وهو جيش اقليمي يتألف من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقض مدة التزامهم بالخدمة العسكرية ، ومن ينضم إليهم من المتطوعين

ومهمة هذا الجيش في زمن السلم تنمية وتعميم الخصال والفضائل العسكرية وموافاة الجيش عند الاقتضاء بما يحتاجه من الجند ، والقيام بما يعهد إليه من الخدمات العامة أو الخدمات الاجتماعية

ومهمته في زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميادين القتال وإنجاد الجيش عند الحاجة

ومدة الخدمة في الجيش المربط لا تتجاوز ستة شهور ، ويجوز جمع رجال هذه القوات مدة أخرى لا تزيد على ستة أسابيع في السنة الواحدة في أوقات لا تعطل فيها أشغالهم العادية

ويتولى تدريب القوات المراقبة ضباط من رجال الجيش العامل أو المحالين
إلى الاستبداد أو المعاش

وإنشاء الجيش المراقبة مشروعٌ يؤدي إذا حصلت إدارته إلى إشاعة روح
الجنديّة بين طبقات الشعب بطريقة ميسرة ، إذ يكون المجندون في هذا الجيش
على مقربة واتصال بذويهم في العواصم والمدن والقرى ، ولما كانت نفقاته أقل
بكثير من نفقات الجيش العامل فإن هذا مما يساعد على زيادة عدده فيصبح قوة
حرية تعتمد عليها البلاد في مهمة الدفاع عن كيانها إذا جدّ الجدد ، كما يمكن أن
يكون أداة لهيئة اجتماعية وعمرانية في الريف والحضر

ولكن الحكومات المتعاقبة أهملت أمر هذا الجيش ، فلم يكتب له اطراد
التقدم والتجّاح

الفصل الخامس

مصر في الحرب العالمية الثانية

شبّت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ على أثر اجتياح الجيش الألماني حدود بولندا في أول سبتمبر من تلك السنة ، ففي ٣ سبتمبر أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا بعد أن رفضت سحب قواتها من الأراضي البولندية ، واستعرت نار الحرب العظمى مرة أخرى . وأناخت على العالم بأهوالها وكوارثها وويلاتها

إعلان الأحكام العرفية

كان البرلمان في عطلة الصيفية حين نشبت الحرب العالمية وقد طلبت السفارة البريطانية من الحكومة تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إعلان الأحكام العرفية ، وطلبت إليها أيضاً وضع الرقابة على المطبوعات باعتبارها أثراً من آثار النظام العرفي فلم يسع الحكومة إلا أن تبادر بإعلان الأحكام العرفية ، وأصدرت بذلك مرسوماً في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وعين على ماهر حاكماً عسكرياً ، ووضعت الرقابة على الصحف والمكاتبات والرسائل والسينما والإذاعة طبقاً لنظام الأحكام العرفية

وإذ صدر هذا المرسوم والبرلمان في عطلة فقد دُعِيَ لاجتماع غير عادي حدد له يوم الاثنين ٢ أكتوبر ليعرض عليه هذا المرسوم ، ولتعرض عليه المراسيم بقوانين الصادرة أثناء عطلة للمادة ٤١ من الدستور

اجتمع البرلمان بمجلسيه في الموعد المحدد ، واستمر اجتماعه بضعة أيام ، وأقر

المجلسان مرسوم إعلان الأحكام العرفية ، أقره مجلس النواب بأغلبية الأعضاء الحاضرين ضد ١٢ صوتا ، ومجلس الشيوخ بأغلبية ٦٨ صوتا ضد ٥٩ .
واقترن إعلان الأحكام العرفية بقطع العلاقات السياسية بين مصر وألمانيا ، وأصدر الحاكم العسكري قرارا بمنع التعامل التجاري مع رعايا ألمانيا .
ومن الحق أن نقرر في معرض المقارنة أن الأحكام العرفية في عهد الحرب العالمية الثانية كانت أخف وطأة من الأحكام العرفية في الحرب العالمية الأولى ، فهذه أعلنت في نوفمبر سنة ١٩١٤ بقرار من القائد العام لجيش الاحتلال البريطاني وتولتها السلطة العسكرية الانجليزية ، أما الأحكام العرفية التي أعلنت في الحرب العالمية الثانية فقد تولتها السلطات المصرية ، وكانت بلا مراء أضيق حدودا وأقل امتنانا لحقوق الأفراد من أحكام سنة ١٩١٤ ، وكذلك شأن الرقابة على الصحف فقد كانت أخف وطأة مما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى ، وظلت الحياة النيابية قائمة ، على خلاف ما حدث سنة ١٩١٤ ، إذ عطلت الجمعية التشريعية وظلت معطلة حتى انتهت الحرب سنة ١٩١٨ وبعد انتهائها (١)

تشريعات أقرها البرلمان

أصدرت الوزارة أثناء عطلة البرلمان عدة تشريعات اقتضتها حالة الحرب ، وفيما يلي أهمها :

- ١ - مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات فيما يتعلق بمعاقبة من ينشر بيانات خاصة بالدفاع الوطني كان يجب أن تبقى سرية أو حظرت الحكومة إنشائها ، وقد سبق لمجلس النواب أن أقر هذا القانون قبل إنتهاء الدورة البرلمانية العادية ولم يكن مجلس الشيوخ قد أقره بعد فصدر المرسوم سالف الذكر وعرض على البرلمان في دورته غير العادية فأقره
- ٢ - مرسوم بمدّ ميعاد وقف البيوع الجبرية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تخفيفا للضائقة المالية

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ١١ و (في أعقاب الثورة المصرية) ج ١ ص ١٢٦

- ٣ - مرسوم بقانون خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين
 - ٤ - مرسوم بقانون خاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد ومن هذه التدابير استيلاء الحكومة على العقارات والمصانع والأماكن والمؤن التي تقتضيها حاجة تموين الجيش والسكان المدنيين ، وتحديد الأثمان والتعويضات بالطرق الودية أو بواسطة لجان تقدير تشكل بقرارات وزارية
 - ٥ - مرسوم بقانون بإعفاء ضباط الصف وعساكر مصلحة الحدود من الخدمة العسكرية إذا تطوعوا للخدمة فيها مدة عشر سنوات على الأقل
 - ٦ - مرسوم بقانون بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الإسكندرية
 - ٧ - مرسوم بقانون بتحديد أقصى الأسعار (التسعير الجبرى) للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية
 - ٨ - مرسوم بقانون بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع
 - ٩ - مرسوم بقانون بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية
 - ١٠ - مرسوم بقانون بإنشاء الجيش المربط
- وقد أقر البرلمان هذه التشريعات

الدورة العادية للبرلمان

اجتمع البرلمان في دورته العادية يوم السبت ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ، وحضر جلالة الملك جلسة الافتتاح ، ورأس الجلسة محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ، وتلا على ماهر رئيس الوزارة خطبة العرش ، وأبرز النقاط فيها أن الدولة الحليفة (بريطانيا) ستلقى من مصر كل معونة ممكنة في الحرب العالمية وأن مصر قد رأت في محالقتها لبريطانيا سببا يدعم السلم ويقوى أركانه في الشرق (كذا . .) وأشار إلى عناية الحكومة بمسألة تصريف القطن وإلى وسائل الإصلاح

وأنتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسا له ، وكانت المنافسة شديدة بينه وبين الدين بركات رئيس المجلس في دورتيه السابقتين ، إذ نال الدكتور

ماهر ١٤٤ صوتاً وبهى الدين باشا ١٠٨ صوتاً ، فظفر الأول بالأغلبية .

واستصدرت الوزارة فى مايو سنة ١٩٤٠ بعد إقرار البرلمان قانوناً بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات لتشديد العقوبات على الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، واستحدثت فى هذا القانون نصاً جديداً بالغ الخطر ، يقضى بسريان هذه العقوبات على من يرتكب تلك الجرائم لإضراراً ببلد « حليف ، أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك ، والعقاب على الدعايات المثيرة التى ترمى إلى الفتنة فى عضد الأمة ، والمقصود من هذا التعديل منع الأعمال العدائية ضد بريطانيا

زيارة على ماهر للسودان

سافر على ماهر إلى السودان فى فبراير سنة ١٩٤٠ ، يصحبه وزير الدفاع والأشغال ، وزاروا العطبرة والخرطوم وأم درمان وودمدنى وسنار وكوستى والملاكال وبحر الزراف وبورسودان ، وطافوا بالمؤسسات المصرية فى الرى والتعليم والجيش وبعض المعاهد والمصالح والنوادرى ، وكان على ماهر أول رئيس وزارة مصرى فى العهد الحديث زار السودان أثناء ولايته الحكم ، وقد تركت هذه الزيارة أثراً طيباً فى السودان وزادت أواصر الوحدة بين شمال الوادى وجنوبه متانة وقوة

مذكرة الوفد إلى الحكومة البريطانية

أول أبريل سنة ١٩٤٠

أحدثت هذه المذكرة رجفة كبيرة فى البلاد ، لأنها أول صيغة بالخروج على معاهدة سنة ١٩٣٦ من إحدى الهيئات التى وقعتها ، ومن الهيئة التى اعتزت بها وروجت لها وحشت الناس على قبولها

وضع الوفد المصرى هذه المذكرة وقدمها للنحاس يوم أول أبريل سنة ١٩٤٠ إلى السفير البريطانى السير لامبسون (لورد كليرن) ليبلغها إلى الحكومة

البريطانية ، وقد تضمنت بعد ديباجة في شرح الموقف السياسى مطالب الوفد من بريطانيا ، وتلخص فيما يلى :

أولاً : أن تصرح الحكومة البريطانية من الآن (١٩٤٠) بأنه عند ماتضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح بين الأمم المتحاربة تنسحب من الأراضى المصرية القوات البريطانية جميعها سواء فى ذلك القوات العسكرية قبل الحرب أو بعده وأن تحل محلها القوات الحرية المصرية على أن تبقى المخالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها

ثانياً : عند التسوية النهائية يجب أن تكون مصر طرفاً فيها وأن يكون لها اشتراك فعلى فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية

ثالثاً : بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب أن تدخل إنجلترا ومصر فى مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعاً

رابعاً : المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية

خامساً : عدم الحيلولة دون تصدير القطن المصرى إلى البلاد المحايدة ، أو شراؤه بالأسعار والشروط المناسبة

أحدثت هذه المذكرة تأثيراً كبيراً وقوبلت (فى الجملة) باغتياب ، إذ كانت كما أسلفنا أول صوت ارتفع من بين الهيئات التى وقعت المعاهدة بالانتقاض عليها ، وأوضحت تعلق البلاد بالجللاء ، وجاءت (فيما عدا حديثها عن المخالفة وعن السودان) انتصاراً كبيراً لقضية الجللاء ولوجهة نظر الحزب الوطنى فى هذه المسألة الهامة التى هى جوهر الاستقلال

أما لدى الجانب البريطانى فقد قوبلت بداهة بالاستياء والتذمر ، وبالرغم من انهماك بريطانيا وقتئذ فى الحرب ورغبتها فى كسب رضا الشعوب فإن جواب حكومتها ينم عن روح السخط والحق ، فقد أجابت عليها برد أرسله اللورد

هاليفكس وزير خارجيتها بطريق البرق إلى السفير البريطاني وهذا أبلغه إلى النحاس يوم ٦ ابريل قال ما ترجمته :

١ — « أبلغوا النحاس باشا في الحال أن الحركة التي قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية إلا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور في السياسة الداخلية في حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة في صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها

٢ — أما فيما يختص بالمسائل التي أثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها تؤدي إلى :
(أ) إعادة النظر في المعاهدة البريطانية المصرية

(ب) تدخل من جانبنا في السياسة الداخلية المصرية

(ج) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادي في الحرب ضد ألمانيا

٣ — لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ومن الجلي بلا شك للنحاس

باشا أنه لو انتصر العدو لم يبق إلا قليل احتمال في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود

ديمقراطية فإن الحكومة البريطانية موقفة بأن المسؤولين عن مصير الشعب المصري ومنهم

النحاس باشا سيواجهون المسؤوليات التي تجابههم في ساعة خطيرة من تاريخ العالم

٤ — « إننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقل

للنحاس باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لي أنه غير مفهوم أن

يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية

وأنه ليسعدني أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهده لاختفاء أثر هذه

الحركة التي لم تقترن بالسداد ،

وقد رد الوفد على هذه الرسالة بخطاب أيد فيه مذكرته الأولى

إزاحة الستار عن تمثال

مصطفى كامل — ١٤ مايو سنة ١٩٤٠

اختارت الحكومة ميدان (مصطفى كامل) - وكان اسمه ميدان سوارس - لإقامة تمثال مصطفى كامل ، وبنت قاعدته في وسط الميدان ، وهي من الحجر الرديء الذي ظهرت عيوبه مع الزمن ، وضلت عليه بقاعدة من الحجر الصوان اللائق بالتمثال وصاحبه

وأتت بناء القاعدة في أبريل سنة ١٩٤٠ ، ونقشت على صدرها هذه الكلمات « مصطفى كامل باشا ١٨٧٢ - ١٩٠٨ » ، وعلى الجانب الأيمن منها هذه العبارة المأثورة من كلمات الزعيم « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة » وعلى الجانب الأيسر منها قوله « إن من يتساح في حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان » ، وعلى الجانب الخلفي هذه العبارة « اكتبتم الأمة بجميع طبقاتها في صنع هذا التمثال سنة ١٩١٠ وفي سنة ١٩٣٨ قررت الحكومة إقامته في هذا الميدان تمجيذا للذكرى »

وأقامت الحكومة التمثال على هذه القاعدة ، واحتفلت برفع الستار عنه . على عهد وزارة علي ماهر ، يوم الثلاثاء ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ ، في حفلة نخبة شهدتها نخبة عظيمة من علية القوم وسائر الطبقات إلا رجال الوفد فإنهم أعرضوا عنها وقاطعوها وقد تفضل صاحب الجلالة الملك فاروق بحضورها ، وألقى على ماهر بين يديه الخطبة الآتية :

خطبة علي ماهر

« مولاي صاحب الجلالة

« تفضلتم جلالتم بتشريف هذا الحفل بالحضور ، وهذا حادث له مغزاه وروعته . وليست هذه أول مرة نرى فيها مليك البلاد حفظه الله ورعاه ، يعنى

بمصالح هذا الشعب ويعمل على مشاركته في عواطفه
وإذا كانت يد المليك سترقع الستار عن تمثال مصطفى كامل باشا فقد رفعت
عن ماجد محض كان سجيناً فأفرجت عنه

مولاي : جئنا لنحيي تمثال مصطفى ، فلنقف هنيئة خاشعين أمام الذكرى
كلما ذكر مصطفى ، ظهر اسمه في هالة من المجد ، وانتشر ذلك النور الساحر
الذي يملأ النفوس رهبة وإجلالا

« في هذه الساعة يطيب لنا أن نجتمع في ظل المبادئ التي أفى نفسه وجسمه
فيها ، في ظل الإخلاص الذي مات عليه فأحيا أمة ودفع شبابها إلى ميادين
الكفاح والعلا

« نجتمع أمام ذلك التمثال الذي يحرك النفس وهو صامت ، لأن جلال
التاريخ وجلال الذكرى في شخصه يلتقيان

« كان مصطفى أول من حمل لواء الحرية بعد أن طوى زمانا ، وكان أول من
صاح تلك الصيحة في طول البلاد وعرضها ، صيحة التضحية ، صيحة الحرية ،
صيحة الحب ، صيحة الحياة : « بلادى بلادى ، لك حبي وقوادى ، لك حياتى
ووجودى ، لك دمي ونفسي ، لك عقلي ولساني ، لك حبي وجناني ، أنت ، أنت
الحياة ولا حياة إلا بك يا مصر ،

« مولاي : نقرأ اليوم خطب مصطفى ، فلا نرى فيها أثر البلاغة والتنميق ،
ذلك أن بلاغته كانت روحانية بلا جسم ، ليست بحاجة إلى صلة أو سبب مادي
لتصل إلى النفوس وجوتها

« ذلك أن حياة مصطفى قصيرة ، لم تكن حياة غيره من الزعماء والقادة ،
سلسلة أعمال توصف وتحلل ، وإنما كانت هذه الحياة كلها ، التي تعلو على كل
حصر وتحليل ، صوتا يخيل إلى سامعيه أنه يهبط من السماء ، صوتا كصوت
الماضي ، رنّ في الوادي فانتبه ، ولا تزال أصداؤه تتجاوب وتمتد بعد الموت

« وقد كان مصطفى يجمع بين إقدام الشباب واتزان الكهول في الفكر
« وهذه المبادئ التي استمدّها من وحي الوطن واتخذها شعارا لجهاده قد

دلت التجارب والمحن على أن راسمها كان بعيد النظر سليم التفكير

« كان مصطفى مقداما ، يخاق الحماسة ويتعهد لها لأنه يعلم أن الحماسة في حياة الأمم تزل منها منزلة الروح من البدن وأن الشعب إذا غابت عنه الحماسة غابت عنه الحياة ، فكان يعمل ليله ونهاره كاتبا وخطيبا على تغذية العاطفة الوطنية وإيقاظ الجماهير التي كان يجذبها بشخصه وإيمانه وشجاعته

« كان مصطفى يحمل في قلبه صورة الوطن الحى أنى سار أو أقام ، فكان قلبه مقتدرا على جمع القلوب ، تتحقق كلما خفق ، وتشاطره حمل السراء والضراء ، وكان الشباب — شباب الوادى وعدته — جنوده المجندة تأتلف وتلتف حول لوائه ، وكان هو قائدها وهاديا

« كان مصطفى شعلة ذكاء وحماسة : وكان خير محام عن خير قضية ، وكان في دفاعه يهب لنصرة الحق والعدل ، وكان جلدا على الكفاح ، لا يبرح يناضل حتى يصرع الباطل ويرمى السهم في مقاتله

« وقد صبر وجاهد واحتمل الأذى في سبيل مصر ، في سبيل النيل وواديه ، في سبيل تلك القرى والمدائن الجاثمة في حوض الوادى ، في سبيل ذلك الأفق الضاحك بين جنات النخيل والأعناب ، بين هزج السواقي وأغاني الفلاح
« وقد تغلغل حب مصر في فؤاد مصطفى ، لأن حبه كان صادرا عن عاطفة وعقل وعلم ، وكان ذلك الحب لا تشوبه شائبة من مطمع في مادة أو جاه

« كان مصطفى مصريا صميا يحب مصر وفلاح مصر حافظ كيائها ، ذلك الفلاح الذى هو نحن وأنتم ، الذى هو مصر من طيبة إلى القسطنطينة والقاهرة ، والذى طبع البلاد بطابعه ، وانضمت كتلته على الغزاة ، فأفتت شخصيتهم في ثناياها
« وقد كان المصريون في أدوار تاريخهم سلسى القيادة لكل زعيم يخرج من صفوفهم ، ويعرف كيف يسوسهم ، ويتخذ لنفسه نقطة ارتكاز في قلوبهم وفي صميم إحساساتهم وعواطفهم ، وفي شجاعتهم وإيمانهم ، وفي أرضهم ولعنتهم ، وقد ولد مصطفى في مصر ، وحك جلدَه بأرضها الغراء طفلا ، ونشأ حرا ، وعاش حرا

«وها نحن أولاء نقف أمام تمثاله ونخيل إلينا أن الحياة تدب وتتوئب في كل ذرة ساكنة منه ، وأن وراء هذه المادة قوة خفية تدفع الشعب إلى غايته الكبرى
«مولاي : في هذا اليوم الذي تتطاحن فيه الأمم ذودا عن كرامتها ، وتدعيها لشخصيتها وحرياتها ، نقف أمام تمثال مصطفى ، في حضرة الملك ، وقد اجتمع العرش والأمة في صعيد واحد ، لا يفصلهما جدار ، متعاونين متساندين في سبيل إعلاء كلمة الحق

«مولاي : مات مصطفى فكان موته أول شاهد على تغلغل الروح الوطنية في مختلف الطبقات . وأول دليل على أن في هذه الأمة قوة بل قوى حيوية كامنة إذا وجد من يحركها ويتعهد بها . أتت بالمعجزات
«فلنذكر مصطفى ، ولنطف بتمثاله ، ولناخذ من موته معنى الحياة والحرية والأمل
«مولاي : انه وإن لم يتحقق أمانى مصطفى كلها إلى اليوم ، فإننا لا نشك لحظة في أن هذه الأمانى ستحقق على أيديكم ، فقد أعلن الاستقلال في عهد والدكم العظيم فؤاد الأول ، وستكمل في عهدكم الزاهر بإذن الله دعائم هذا الاستقلال وتتوطد ، إذ يجد من يقظتكم ورعايتكم وإخلاص شعبكم الملتف حولكم كل تضحية وتأيد ، وحسب الشعب في جهاده أن يجد سنده في العرش ، كما يجد العرش في الشعب سنده ،

وقد قوبلت هذه الخطبة بالتصفيق في شتى مواضعها وعلى أثر إلقائها نهض جلالة الملك ، وسار نحو التمثال ، فحذب شريطا متصلا بالستار . فانشق عن التمثال الزعيم العظيم ، ودوى التصفيق في جنبات سرايق الاحتفال . فردته الجماهير المحتشدة التي تجمعت خارج السرايق

دخول إيطاليا الحرب - ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠

وأثره في الحالة السياسية

دخلت إيطاليا الحرب العالمية في يونيه سنة ١٩٤٠ . إذ أعلنت الحرب على فرنسا وإنجلترا في اليوم العاشر منه

وفي ١٢ يونيه عقد كل من مجلسي الشيوخ والنواب جلسة سرية لسماع بيان رئيس الوزارة عن سياسة الحكومة بإزاء دخول إيطاليا الحرب ، فأقر المجلسان سياسة الحكومة ، ومضمونها تجنب البلاد ويلات الحرب مع الوفاء بتعهداتها وتقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة في دفاعها عن الحق والحرية في حدود معاهدة الصداقة والتحالف وأن يكون موقف مصر موقفا دفاعيا مع قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا واعتقال معظم رعاياها

أزمة سياسية - يونيه سنة ١٩٤٠

التبليغ البريطاني إلى جلالة الملك

على أثر إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء ساءت العلاقات بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية ، إذ نسبت السفارة إلى الحكومة والسراى ميولا نحو إيطاليا والمحور

فوجهت الحكومة البريطانية بواءة سفارتها في مصر إلى جلالة الملك تبليغا بمثابة إنذار بأن لا سبيل إلى التعاون بينها وبين وزارة على ماهر

اجتماع في قصر عابدين

٢٢ يونيه سنة ١٩٤٠

على أثر هذا التبليغ استدعى جلالة الملك لقيفا من الكبراء وزعماء الأحزاب إلى قصر عابدين للتشاور في الأمر ، فاجتمعوا بالقصر يوم السبت ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٠ الساعة الخامسة مساء ، وتبادلوا الرأي فيما يكون الجواب على هذا الإنذار ، وكان الحاضرون في هذا الاجتماع هم (مع حفظ الألقاب وبترتيب البلاغ الذي صدر من القصر) : على ماهر رئيس الوزارة . مصطفى النحاس رئيس سابق للوزارة ورئيس الوفد المصري . احمد زيور رئيس سابق للوزارة . اسماعيل صدقي رئيس سابق للوزارة . عبد الفتاح يحيى رئيس سابق للوزارة . محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ . احمد ماهر رئيس مجلس النواب ورئيس

الهيئة السعدية ، محمد صالح حرب وزير الدفاع . محمد توفيق رفعت رئيس سابق لمجلس النواب . محمد حليم عيسى رئيس حزب الاتحاد الشعبي . محمود بسيوني رئيس سابق لمجلس الشيوخ . بهي الدين بركات رئيس سابق لمجلس النواب . محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى . مصطفى عبد الرازق وكيل حزب الأحرار الدستوريين (نائبا عن محمد محمود الذى اعتذر لمرضه) . عبد الحميد بدوى كبير المستشارين الملكيين . عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى (ليدون محضر الاجتماع)

وافتح جلالة الملك الاجتماع وحضره هنية وأشار إلى المسائل التى سيتناولها البحث وطلب إلى الحاضرين أن يبحثوها بكل حرية ، ثم نهض وغادر الاجتماع ، وتداول المجتمعون الموقف بعد أن عرضه عليهم على ماهر ، ودام الاجتماع إلى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء ، وانتهى بقرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر ، إذ جاء فى القرار انه إزاء إصرار على ماهر باشا على الاستقالة فإنهم يضعون الأمر بين يدى جلالة الملك ليصرفه بحكمته ، ومعنى ذلك هو الإذعان للتبليغ البريطانى

وبحث المجتمعون فى شكل الوزارة الجديدة ، فقال بعضهم بأن تكون قومية ، ورفض النحاس الائتلاف ، وطلب أن تؤلف وزارة محايدة تجرى انتخابات جديدة ، وانتهوا على غير اتفاق

استقالة وزارة على ماهر - ٢٣ يونية سنة ١٩٤٠

وبناء على ما أسفر عنه الاجتماع قدم على ماهر استقالة الوزارة فى اليوم التالى (٢٣ يونيه سنة ١٩٤٠) بعد أن بقيت فى الحكم عشرة شهور وسبعة أيام وبدأ من جواب الاستقالة أنه اضطر إليها بضغط التدخل البريطانى ، إذ قال فى كتابه : « ولكن أصبح الاستمرار فى الحكم متعذراً لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا وإرادة الشعب المصرى لهذا أرائى مضطراً إلى رفع استقالتي إلى مقامكم السامى ،

ودُعى الزعماء والكبراء إلى اجتماع آخر في قصر عابدين يوم ٢٤ يونيو ليتشاوروا مرة أخرى في توحيد الصفوف وتأليف وزارة قومية تواجه الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد ، فأصر النحاس على رفضه الاشتراك في هذه الوزارة ولو كان رئيسا لها ، وطلب تأليف وزارة محايدة يكون أول عمل لها حل مجلس النواب القائم فوراً ، وإجراء إنتخابات حرة عندما تسمح الظروف بذلك (١) ، كأن الانتخابات الجديدة هي التي ستحقق للبلاد مطالبها وتحل قضاياها . . . وانتهى هذا الاجتماع أيضا على غير إتفاق

وقد قبلت استقالة وزارة علي ماهر يوم ٢٧ يونيو ، وهو اليوم الذي عهد فيه جلالة الملك إلى حسن صبرى تأليف الوزارة الجديدة

المساعي لتوحيد الصفوف

وإخفافها

أوفد جلالة الملك إلى مصطفى النحاس - وكان قد توجه إلى كفر عشنا بالمنوفية - وكيل الديوان الملكي عبد الوهاب طلعت وعرض عليه تأليف وزارة قومية برأسته ، فاعتذر بحجة أن تجربة الوزارة الائتلافية قد فشلت في عهد السلم فأحرى بها أن تفشل والحرب قائمة ، وحجته الحقيقية أنه لا يريد إئتلافا ، وإنما يريد الوزارة من أعضاء حزبه (الوفد) دون سواهم وهي شلشنة تعرفها الأمة منه ، وهذه الأنانية كانت من أكبر العقبات في سبيل توحيد الصفوف ، مع أن الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد كانت خليقة بأن يتنازل الوفد عن بعض أنانيته ويقبل التضحية ببعض المقاعد الوزارية تحقيقا للوحدة وتأييدا للإئتلاف ، وإذا كان الإئتلاف لم ينجح في عهد السلم فليس ثم ما يمنع أن ينجح مرة أخرى سواء في السلم أو في الحرب ، وإذا قيل بأن تجربة الوزارات الائتلافية لم تنجح فيما مضى ، فليت

(١) أى ليس من الحتم إجراؤها في السنين يوما التالية لحل كما يقضى الدستور بذلك ، بل ترجأ الانتخابات الجديدة بسبب ظروف الحرب

شعري هل كانت الوزارات الحزبية أكثر نجاحا من الوزارات الائتلافية ؟ إن النجاح أو الفشل لا يرجع إلى صبغة الوزارات بل إلى شخصية أعضاء الوزارة أنفسهم ، أو إلى الظروف السياسية ، وليس من الإنصاف أن يقال إن أعضاء حزب بالذات هم وحدهم المخلصون في العمل ، وغيرهم لا يتوافق فيهم الإخلاص ، بل أغلب الظن أن أشد الأحزاب احتكارا لدعوى الإخلاص قد تكون أقلها إخلاصا وكفاءة واستقامة ، وأضعفها عملا وإنتاجا صالحا

ولأنه لما يؤسف له حقا أن البلاد قد عجزت عن توحيد جبهتها خلال الحرب العالمية ، مع أن الأحداث الجسام التي هزت العالم واهتزت لها مصر كانت جديرة بأن تبعث في النفوس روح البذل والتضحية السلبية للوصول إلى إعادة الجبهة الوطنية التي تألفت أواخر سنة ١٩٣٥ ، ولعمري إذا لم تظهر التضحية في مثل هذه الظروف فتي تظهر ؟

ولكن الأطماع الشخصية والأنانية الحزبية قد حالت مع الأسف دون إعادة هذه الجبهة

لقد توحدت الصفوف في إنجلترا خلال الحرب ، وتكونت وزارة ائتلافية جمعت بين المحافظين والأحرار ، أما في مصر فإن التطاحن الحزبي قد استمر على الرغم من أن مصير البلاد ومصير العالم كانا في ميزان القدر ، وهذا دليل على مبلغ ماشاب النفوس والحياة السياسية عندنا من أنانية وأطماع شخصية ونقائص أخلاقية ليست من الوطنية في شيء

تأليف وزارة حسن صبرى

٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠

في ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠ صدر المرسوم بتأليف وزارة حسن صبرى ، وهي وزارة مؤلفة من ستة عشر وزيرا يمثلون الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين ، ورئيسها مستقل ، وكان عنصر المستقلين فيها بارزا إذ كان منهم ستة وزراء

وقد ألفت على النحو الآتي : حسن صبرى للرئاسة والخارجية . عبد الحميد سليمان للمالية . حلى عيسى للعدل . محمود فهمى النقراشى للداخلية . محمود فهمى القيسى للدفاع . صليب سامى للتموين . حسين سرى للأشغال . محمود غالب للبراصلات . محمد حافظ رمضان للشؤون الاجتماعية . محمد حسين هيكى للبعارف . الشيخ مصطفى عبد الرازق للأوقاف . ابراهيم عبد الهادى للتجارة والصناعة . أحمد عبد الغفار للزراعة . على أيوب وزير دولة . عبد المجيد ابراهيم صالح وزير دولة . الدكتور على ابراهيم للصحة

وفي ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ حصل تعديل يسير فى مناصبها بان تنحى عبد الحميد سليمان عن وزارة المالية وصار وزير دولة وعين بدله محمود فهمى النقراشى وعين حسن صبرى وزيرا للداخلية مع بقائه وزيرا للخارجية

سياسة الوزارة

أوضح حسن صبرى سياسة الوزارة فى بيان له ألقاه فى مجلس النواب بجملة ٣ يوليه سنة ١٩٤٠ ، صرح فيه بان وزارته حريصة على استقلال مصر وسلامتها كما هى حريصة على الوفاء بتعهداتها لحليفها بريطانيا ، وأنها تقوم بتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ونصها ، وأنها ستستمر على السياسة التى أقرها البرلمان فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠

وإذ كان يمثلو الحزب الوطنى فى مجلسى الشيوخ والنواب لا يقرون معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رفضوا الثقة بالوزارة على هذا الأساس ، وأعلنوا ذلك فى كلا المجلسين

الخلاف فى الحزب الوطنى

كان اشتراك حافظ رمضان فى وزارة حسن صبرى سببا لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى ، وقد بدأ هذا الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة

محمد محمود الثانية سنة ١٩٣٧ ، إذ كان اشتراكه بغير قرار من اللجنة الإدارية للحزب ، فلما فُرح في ذلك اعتذر بان الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة فإنها ألقت على عجل ، وسكت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود وأُلف وزارة الثالثة دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا ، فلما وقعت أزمة يونيه سنة ١٩٤٠ واستقالت وزارة علي ماهر اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب يوم ٢٤ يونيه وبحث في الموقف وهل يشترك الحزب في الوزارة الجديدة إذا دعى لذلك أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ، ثم ألقت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا ، فوقع الانقسام في اللجنة الإدارية بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفة قرار اللجنة ومؤيد له في موقفه ، وبقي هذا الخلاف قائما وشعبتا اللجنة على خلاف بينهما إلى أن تم الصلح بين الفريقين وعادت الوحدة إلى اللجنة في نوفمبر سنة ١٩٤٦

إلغاء صندوق الدين

١٧ يولييه سنة ١٩٤٠

« صندوق الدين » هو أحد النظم التي فرضتها أوروبا على مصر بعد أن ارتبكت شؤونها المالية في عهد الخديو اسماعيل ، وكان الغرض من هذه النظم وضع رقابة أوروبية على المالية المصرية ، وقد أنشئ « الصندوق » بموجب الدكرية الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ ، ومهمته تسلم الدخل المخصص لفوائد الدين العام وقيمة ما يستهلك منه كل سنة ، وكان هذا الدخل يشمل حصيلة الضرائب من مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وإيراد الجمارك والسكك الحديدية ومصالح أخرى^(١) ، وعهد بإدارة الصندوق إلى مندوبين عن الدول الدائنة^(٢)

وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ على أثر « الاتفاق الودي » بين إنجلترا وفرنسا ، صدر أمر عال بتعديل اختصاصاته وتخفيف بعض القيود التي كانت مفروضة

(١) و (٢) راجع في تفصيل ذلك « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٩٩

على الإدارة والمالية ، وتخصيص ضرائب الأطنان في جميع المديريات لخدمة الدين العام بدلا من الإيرادات المختلفة التي كانت مخصصة له من قبل ، وإنشاء مال احتياطي لصندوق الدين قدره ١٨٠٠.٠٠٠ جنيه ، وجعله في أيدي أعضاء الصندوق ليستعملوه إذا قلت الإيرادات المخصصة عما يستحق لانتخاب الديون ، ووضع مال نقدي قدره نصف مليون جنيه تحت أمرهم

وظل الصندوق شبه رقيب على مالية الحكومة المصرية ، وكانت هذه الرقابة موضع استنكار البلاد لما فيها من مظاهر الإذلال لمصر والانتقاض على السيادة القومية

فلما ألغيت الامتيازات الأجنبية في اتفاق مونترو سنة ١٩٢٧ ، أخذت الحكومة تفاوض الدول ذات الشأن وهي فرنسا وإنجلترا وإيطاليا في إلغاء هذا الصندوق ، وبدأت المفاوضة معها في عهد وزارة النحاس سنة ١٩٣٧

وقد وضع الاتفاق على إلغائه في صيغته النهائية وتم التوقيع عليه في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ على عهد وزارة حسن صبرى ، ووقعه كل من حسن صبرى باشا عن الحكومة المصرية ، والسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) عن الحكومة البريطانية وفي ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ وقعه المسيو بوتزى وزير فرنسا المفوض في مصر وقتئذ عن الحكومة الفرنسية

وينص هذا الاتفاق على إلغاء صندوق الدين واسترداد الحكومة المصرية لاحتياطيه وقدره ١٨٠٠.٠٠٠ جنيه والمبالغ المخصصة لإدارته وقدرها ٥٠٠.٠٠٠ جنيه والزيادة المستديمة التي أضيفت إلى هذا المبالغ ، وكذلك جميع المبالغ التي كانت في الصندوق

وقد كانت إدارة «الصندوق» تشغل المبنى الفخم الكائن تجاه دار الأوبرا الملكية بشارع طاهر (عبد الخالق ثروت الآن) ، فأخلته إدارة الصندوق تنفيذاً لإلغائه

مدّة امتياز البنك الأهلي

أربعين عاما

وفي عهد هذه الوزارة صدر القانون القاضي بمد امتياز البنك الأهلي (الانجليزي أصلا وتكويناً) أربعين سنة أخرى ، وكان ينتهي أجله سنة ١٩٤٨ ، وهو الامتياز الذي يخول هذا البنك حق إصدار أوراق النقد المصرية (البنكنوت) ويجعل اقتصاديات البلاد إلى حد كبير رهن ما يصدره من هذه الأوراق ، لأنه بمثابة بنك الدولة ، ومن الأسف أن يكون بنك الدولة بنكا أجنبيا ، ثم بمد امتيازها ، مع أنه كان هو الأداة لتحصيل مصر مئآت الملايين من الجنيهات من الارصدة الاسترلينية التي أنفقتها بريطانيا في شكل أوراق نقد مصرية أصدرها هذا البنك ، ومع ذلك فقد مدت الحكومة امتيازها أربعين سنة أخرى !

اشتركت وزارتتا محمد محمود وعلي ماهر في وضع مشروع هذا القانون ، وأتمته وزارة حسن صبري ، وصدر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠

ومن عجب أن تسارع هذه الوزارات الى وضعه وتمد به امتياز البنك أربعين عاما قبل أن تلتهي مدة امتيازها الأولى بأكثر من ثمانى سنوات ! فقيم هذه العجلة في مشروع يجعل مالية البلاد تحت رحمة بنك أجنبي ؟

لقد اغتبطت الدوائر البريطانية لهذا القانون ، وعدته فوزا كبيرا لسيطرتها المالية على مصر ، حتى قالت جريدة « التيمس » في هذا الصدد : « يبعد كثيرا أن تعرض على البنك الأهلي شروط خير من هذه الشروط التي عرضت عليه إذا تركت المسألة حتى ينتهي امتيازها في سنة ١٩٤٨ » ، ثم قالت : « إن الحكومة المصرية استطاعت أن توفق بين ما تدعيه الروح الوطنية من حقوق ومطالب وبين ضرورة استمرار حالة البنك كمؤسسة كانت دائما تحت الرقابة البريطانية » ،

تعيين أحمد محمد حسنين

رئيسا للديوان الملكي - يولييه سنة ١٩٤٠

في ٢٧ يولييه سنة ١٩٤٠ عين أحمد محمد حسنين الأمين الأول لجلالة الملك رئيسا للديوان الملكي ، وكان هذا المنصب شاغرا منذ أن اعتزله على ماهر بعد تأليف وزارته في أغسطس سنة ١٩٣٩ ، فلما استقالت وزارته روى شغل هذا المنصب ، فوق اختيار جلالة الملك على أحمد محمد حسنين ، وظل يشغله إلى أن توفي سنة ١٩٤٦

واقترن وجود حسنين باشا في هذا المنصب بحوادث جسيمة ، وزاد نفوذه على ما كان لحسن نشأت سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، ولعل ماهر سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٩

تعيين الجنرال هدلستون

حاكما عاما للسودان - أكتوبر سنة ١٩٤٠

في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ صدر مرسوم ملكي بتعيين اللفتنانت جنرال السير هوبرت هدلستون حاكما عاما للسودان ، بدلا من السير جورج استيوارت سيمس ، وقد كان هدلستون يتولى حتى سنة ١٩٣٠ قيادة قوة الدفاع السودانية ، وعين في تلك السنة قائداً لأحد الايات الجيش البريطاني في الهند ، وعلى يده أقصى الجيش المصري من السودان سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، وقد اشتهر بأعماله وتصرفاته المطردة في فصل السودان عن مصر طوال المدة التي قضاها في منصبه

المناقشة حول اشتراك مصر في الحرب

في شهر أغسطس سنة ١٩٤٠ بدأت المناوشات على حدود مصر الغربية بين القوات البريطانية والقوات الإيطالية ، وبدأ في الأفق أن إيطاليا تستعد للزحف على مصر ، فظهرت فكرة إعلان مصر الحرب على إيطاليا في حالة اجتيازها الحدود

المصرية ، وحمل لواء هذه الفكرة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب وقتئذ ، وعارضه فيها اسماعيل صدقي باشا ومعظم السياسيين المصريين

وقد طرحت هذه المسألة على مجلس النواب في جلسة سرية عقدت يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ ، وانتهت المناقشة بإصدار المجلس قراراً تلى بالجلسة العلنية وهو : بعد سماع المناقشات التي دارت بالمجلس بمناسبة البيان الذي أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ، يعلن المجلس ثقته بالحكومة وتأييده للقرار السابق الصادر من المجلس في ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ والذي قصد به إلى أن مصر التي لا تضمز عداً أو كراهية لأية دولة لا يمكن لها إلا أن تقوم بالدفاع عن نفسها بكل ما تملك من قوة إذا اعتدى على أراضيها أو جيوشها ،

وكان السعديون ينادون بضرورة دخول مصر في الحرب لرد العدوان الإيطالي عليها ، لأن هذا أكرم لها من أن تدع الانجليز وحدهم يردون هذا العدوان ، أما الوطنيون والأحرار الدستوريون والمستقلون فكانوا ينادون بعدم اشتراك مصر في الحرب ، وأما الوفديون فكانوا يمتنعون عن إعلان رأيهم في هذه المسألة الخطيرة ، واقتصروا على المطالبة بتأليف وزارة محايدة لإجراء انتخابات جديدة... وهي نعمة الوفد القديمة التي لا يفتأ يكررها عندما يكون خارج الحكم ، ولا نعتقد أن مثل هذه الانتخابات كانت تحل هذه المشكلة الخطيرة ، كما أن الأحداث العالمية لم تكن لتتظر هذه الإجراءات الداخلية

خروج السعديين من الوزارة

سبتمبر سنة ١٩٤٠

وحدث خلاف في وزارة حسن صبري حين رأى الوزراء السعديون إعلان الحرب على إيطاليا بعد أن توغلت قواتها في منطقة الصحراء الغربية وتقدمت في سبتمبر واحتلت «السلوم» ، ثم «بقيق» ، ثم احتلت «سيدي براني» ، في يوم ١٦ سبتمبر ، فرأى السعديون أنه تلقاء توغل القوات الإيطالية في الأراضي

المصرية واحتلالهم سيدى برانى يجب على مصر ان تدفع هذا العدوان بجيشها وتحارب إيطاليا ولا يلىق أن تترك مصر هذه المهمة إلى القوات البريطانية، وخالفهم فى ذلك حسن صبرى وبقية الوزراء ، فاستقال الوزراء السعديون الأربعة وهم النقراشى ومحمود غالب وإبراهيم عبد الهادى وعلى أيوب فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ ، وكتبوا استقالة مسببة بعثوا بها إلى رئيس الوزراء ، قالوا فيها :

« اجتمع مجلس الوزراء لتحديد موقف مصر إزاء هجوم الجيش الإيطالى على أراضيها وتوغله فيها ومحاولة تثبيت أقدامه بها بما لا يدع مجالاً للشك فى تصميمه على غزوها خلافاً لما أعلنه السنيور موسوليني من أنه لا يضمّر اعتداء عليها ورغماً عما حرصت عليه من تجنب أى تحرش أو استفزاز من جانبها ، فكان رأينا أنه لا محل للتردد فى المبادرة لتقرير الدفاع عن البلاد والتقدم بهذا القرار إلى البرلمان تنفيذاً للخطة التى حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام المجلسين فأقراها عليها تلك الخطة الصريحة فى وجوب الدفاع عن البلاد إذا توغل العدو فى أراضيها

« ولسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب ، ولكن خيرٌ لمصر وأكرم لعزتها ، وأصون لاستقلالها ، أن تتحمل هذه الويلات ، من أن تحمل عار الجبن والاستكانة والاعتماد على غيرها فى الدفاع عن نفسها

« وبما أن أغلبية مجلس الوزراء لم يشاطرنا هذا الرأى فلا يسعنا أن نتضامن معها فى تحمل مسئولية ما ذهبت إليه من أن الحالة لم تصل بعد إلى ما يقتضى اتخاذ موقف إيجابى وعرضه على البرلمان

« لذلك نتشرف بتقديم استقالتنا راجين التفضل بقبول وافر شكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حضرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

محمود فهمى النقراشى . محمود غالب . إبراهيم عبد الهادى . على أيوب

١٩٤٠ / ٩ / ٢١

وقد ردّ عليهم حسن صبرى بالجواب الآتى :

حضرة

« شئتم أن تسجلوا فى كتاب استقالتكم الذى وقعتموه مع زملائكم الثلاثة أموراً رأيتموها إلى الإغراق والتطير أدنى منها إلى القصد والإنصاف ، وإنه ليؤسفنى أن أراهم مضطراً أن أسجل من ناحيتى فى الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعاً للأمور فى نصابها

« لقد عرضتم على مجلس الوزراء أتم وزملائكم اقتراحاً خطيراً يرى إلى الزجّ بالبلاد فوراً فى أتون الحرب ومعمراتها من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة قاهرة ، فرفض المجلس بالإجماع اقتراحكم وظللتهم وهدمكم مقدميه وهويديه ، ورأى إخوانكم أن التريث أحسن وأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدارها حتى تنكشف خفايا النيات وتؤكد بوادر الغايات

« فما كانت مصائر الأمم لتعالج بالحفة والتطير من كل حادث أو طارئ. وإنما تساس وتعالج بالروية والتدبر وتقدير العواقب ، إذ سلامة الوطن يجب أن تظل وحدها غاية الغايات

« وإذا كان ذلك واجباً فى الأوقات العادية فهو فى هذه الأوقات العصيبة ألزم وأوجب

« وإنى إذ أبلغكم قبول استقالتكم أقدم لكم خالص الشكر على ما سلف من عظيم جهودكم وصادق معونتكم وأرجو لكم التوفيق فى خدمة البلاد واستمرار المعاونة على ما فيه الخير العام ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء — حسن صبرى —

القاهرة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠

وقد قبلت استقالة الوزراء السعديين وأبقى حسن صبرى وزارته كما كانت ، وشغل المراكز التى خلت بأعضاء من وزارته ، فعين عبد الحميد سليمان وكان وزير دولة وزيراً للمالية بدلاً من النقراشى ، وحسين سرى وزيراً للهوواصلات بدلاً من محمود غالب مع بقائه وزيراً للأشغال ، وصليب سامى وزيراً للتأمين وزيراً

للتجارة والصناعة بدلا من ابراهيم عبد الهادى ، وعبد المجيد ابراهيم صالح وكان
وزير دولة ووزيرا للتموين

وفاة حسن صبرى

١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠

افتتح البرلمان دورته العادية يوم الخميس ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وحضر
حفلة الافتتاح جلالة الملك ، وأخذ حسن صبرى باشا يتلو خطبة العرش ، وفي
أثناء تلاوته تلجلج لسانه وبدأ عليه الإعياء . فتوقف عن الإلقاء ، وحاول الجلوس
فلم يستطع ، وسقط على الأرض مغشى عليه ، وكان الظن أنها نوبة إغماء عارضة ،
ولكن ما أن نقل إلى غرفة مجاورة لقاعة الاجتماع حتى أسلم الروح ، ولم يفد
إسعاف الأطباء في إنقاذه ، فكان لموته رهبة بالغة ، وهزة حزن عميقة ، إذ
كانت وفاته في أثناء تلاوته خطبة العرش ، وكان يبدو أثناء تلاوتها صحيحا معافى ،
ولكنه القدر لم يمهل ، وعاجله الموت في بضع دقائق ، رحمه الله ، وقد أكمل
تلاوة الخطبة رئيس المؤتمر محمد محمود خليل

وزارة حسين سرى

نوفمبر سنة ١٩٤٠ — فبراير سنة ١٩٤٢

في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ تألفت وزارة حسين سرى على النحو الآتى :

حسين سرى للرئاسة والداخلية والخارجية . حلى عيسى للعدل . صليب
سامى للتجارة والصناعة . محمد حسين هيكل للعارف . مصطفى عبد الرازق
للأوقاف . عبد القوى أحمد للأشغال . أحمد عبد الغفار للزراعة . عبد المجيد
ابراهيم صالح للمواصلات والتموين . الدكتور على ابراهيم للصحة . حسن صادق
للمالية . عبد الجليل أبو سمرة للشؤون الاجتماعية . يونس صالح للدفاع الوطنى

ومن هؤلاء ثلاثة وزراء جدد ، هم حسن صادق ويونس صالح وعبد الجليل أبو سمرة

وبذلك تكون مؤلفة من خمسة وزراء دستوريين وأما الباقون فن المستقلين وبعد وفاة يونس صالح عين عبد الحميد بدوي رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيرا للمالية وحسن صادق وزير المالية وزيرا للدفاع (ديسمبر سنة ١٩٤٠) وفي يونيو سنة ١٩٤١ نقل صليب سامي إلى الخارجية وعين رشوان محفوظ وزيرا للتجارة والصناعة ونقل عبد الجليل أبو سمرة إلى التموين وعين إبراهيم دسوقي أياظه وزيرا للشؤون الاجتماعية

وبهذا التعديل الأخير ضم إلى الوزارة وزيران من الأحرار الدستوريين ، علاوة على من كان فيها منهم

واجتمع مجلس النواب يوم الاثنين ١٨ نوفمبر وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسا للمجلس وكان يزاحمه في الانتخاب الأستاذ إبراهيم دسوقي أياظه ولكن الدكتور ماهر ظفر بـ ١٣٠ صوتا ونال الأستاذ أياظه ١٠٩ فانتخب الأول وأعلن حسين سري أن سياسته وزارته هي سياسة الوزارة السابقة

أعمال وزارة حسين سري

في نوفمبر سنة ١٩٤٠ احتفل بافتتاح محطة المياه الصالحة للشرب بالفيوم ، وقد تقرر هذا المشروع في عهد وزارة محمد محمود الأولى سنة ١٩٢٨ ، إذ استدعى وقتئذ أحد الخبراء الانجليز لوضع تقرير عنه فوضع التقرير وتصميم المشروع واختار الفيوم لتنفيذه وافتتح الملك فؤاد المشروع ، ثم أوقف العمل فيه واستؤنف في سنة ١٩٣٦ إلى أن تم سنة ١٩٤٠

وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ احتفل بافتتاح قناطر محمد علي الجديدة المعروفة بالقناطر الخيرية

وفي عهد هذه الوزارة صدر قانون دعم بنك مصر

اشتداد الغارات الجوية

اشتدت الغارات الجوية في هذه الفترة ، وكانت الاسكندرية أكثر المدن استهدافاً لها ، يليها القاهرة ، وقد روع السكان المدنيون في الاسكندرية من توالي هذه الغارات ، فليجأ الآلاف منهم إلى الهجرة منها إلى داخل البلاد ، وهاجر بعض سكان القاهرة إلى الريف فراراً من الغارات وأنشأت الحكومة مخابى عديدة في الاسكندرية والقاهرة وعواصم المديريات وبعض عواصم المراكز

التجديد النصفى

لأعضاء مجلس الشيوخ

في مارس سنة ١٩٤١ اقترح مجلس الشيوخ على انتهاء عضوية نصف أعضائه طبقاً للسلادة ١٦٢ من الدستور ، وجرت القرعة بالجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وبدى بالأعضاء المنتخبين وكان عددهم ٨٨ ، فأعدت أوراق بعددهم كتب على ٤٤ منها « يخرج » وعلى ٤٤ منها « يبقى » ، وطويت هذه الأوراق ووضعت مطوية في كيس وخلطت بعضها ببعض خطأ تاماً ، ثم نودى على الأعضاء المنتخبين بأسمائهم ، وأخذ كل منهم يسحب من الكيس ورقة يسلمها لمكتب المجلس فيعلن الرئيس خروج العضو أو بقاءه ، واتبعت هذه الطريقة نفسها مع الأعضاء المعينين وكان عددهم ٥٩ ، فوافق المجلس على أن يكون عدد الباقين ٣٠ والخارجين ٢٩ وسحبت أوراق القرعة على هذا النحو ، وأما الغائبون من هؤلاء وأولئك فكان رئيس المجلس يتولى سحب ورقة القرعة بالنيابة عنهم ، وبذلك خرج نصف الأعضاء المنتخبين ونصف المعينين بالقرعة ، وقد كنت ممن أصابته قرعة الخروج من الأعضاء المنتخبين

وعلى أثر إنتهاء عملية القرعة وإعلان نتيجتها رفعت الجلسة

وفي ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بأسماء الشيوخ المعنيين الجدد بدلا من الذين خرجوا بالقرعة ويارجاء الانتخاب في الدوائر التي خلت بالقرعة استنادا إلى قيام حالة الحرب وقتئذ

عودة السعديين إلى الوزارة

حدث تعديل جوهري في وزارة حسين سرى في أواخر يولييه سنة ١٩٤١ ، إذ اشترك السعديون فيها ، فألف وزارته الثانية ودخلها منهم خمسة وزراء ، وهم : محمود غالب والدكتور حامد محمود وحامد جودة وإبراهيم عبد الهادي ومحمد راغب عطيه ، وصارت مؤلفة كما يأتي : حسين سرى للرئاسة والداخلية . أحمد خشبة للواصلات عبد الحميد بدوي للمالية . صليب سامي للخارجية . محمود غالب للعدل . محمد حسين هيكل للعارف . مصطفى عبد الرازق للأوقاف . حامد محمود للصحة . إبراهيم عبد الهادي للأشغال . عبد القوي أحمد للوقاية المدنية . حسن صادق للدفاع . إبراهيم دسوقي أباطه للشؤون الاجتماعية . محمد راغب عطية للزراعة . عبد الرحمن عمر للتجارة والصناعة . حامد جوده للتموين ، فصارت الوزارة مؤلفة من الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان في الدور السابع عشر ، وافتتح هذا الدور يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ برئاسة محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر جلالة الملك حفلة الافتتاح ، وتلا حسين سرى خطبة العرش واجتمع مجلس النواب في اليوم نفسه وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسا له

وفي يناير سنة ١٩٤٢ استقال بدوي باشا من وزارة المالية وتولاها حسين سرى باشا مع بقاءه وزيرا للداخلية ، ولم يعرف مجلس النواب ولا مجلس الشيوخ

لماذا استقال بدوى باشا ، ولا أعلن كلاهما عدم ثقته به ، بل كانت استقالته مباغته ومفاجأة للجلسين ، وقيل بأنه أجبر عليها فصدع بالأمر واستقال ، وقد كانت كل التعديلات الوزارية تحدث بعيدا عن توجيه البرلمان ، مما يدل على انهيار النظام الدستورى الصحيح

وكانت آخر جلسة للبرلمان فى هذا الدور يوم الثلاثاء ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ إذ أعقب هذه الجلسة حادث ٤ فبراير المشؤم الذى سيرد الكلام عنه فى الفصل الآتى

استقالة وزارة حسين سرى

استهدفت وزارة حسين سرى فى أواخر عهدها لآزمات ومشا كل عدة أدت إلى استقالتها

فالمستوزرون من أعضاء البرلمان وبعضهم ممن أعطوا سرى باشا ثقتهم كانوا يعملون جاهدين على أن يحلوا محل وزارته ، فأفسدوا العلاقات بينه وبين القصر وانتهزوا فرصة قرار مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٤٢ قطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية (وكانت موالية للمحور) فأثاروا عليه غضب القصر ، مما اضطر صليب سامى وزير الخارجية إلى تقديم استقالته

وجاءت أزمة التوين فزادت موقف الوزارة حرجا ، وزلزلت مركزها إلى حد بعيد ، فقد اضطربت الحالة المعاشية للسواد الأعظم من الناس ، وخاصة فى توزيع الخبز ، ولم يحن الأسبوع الأخير من شهر يناير سنة ١٩٤٢ حتى شح هذا الغذاء الأساسى للشعب ، واستعاض عنه الكثير من الموسرين بالبطاطس والمكرونة وما إلى ذلك ، وصار الناس فى بعض أحياء القاهرة يهجمون على المخازن للحصول على الخبز ، ويتخطفون الرغيف من حامله فى الشوارع والطرق

واقترنت هذه الأزمة المعاشية بأزمة سياسية حادة ، إذ قامت مظاهرات

صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها ، نادى فيها المتظاهرون بسقوط
بريطانيا وهتفوا : « تقدم ياروميل ا إلى الأمام ياروميل ا ، وكان الألمان بقيادة
الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر

فاضطربت أعصاب الانجليز أمام هذه المظاهرات والفتاكات . وطلبوا إلى
سرى باشا وضع حد لها ، فلم يستجب إلى طلبهم ، إذ أدرك أن الزمام قد أفلت
من يده ، ولم يريازاه هذه العواصف التي هبت عليه وعلى وزارته سوى الاستقالة ،
فقدمها يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وبنها على حاجته إلى الراحة
وأعقب ذلك يوم ٤ فبراير المشؤم ، فقبل الملك استقالته

الفصل السادس

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

ووزارة مصطفى النحاس الخامسة

اتجهت نية الانجليز خلال الحرب العالمية الى إسناد الوزارة إلى النحاس أو اشتراك حزبه (الوفد) في الوزارة ، وأبلغوا هذه الرغبة إلى جلالة الملك ، ولم تكتم الحكومة البريطانية الجهر بها ، فقد صرح اللورد هالفكس وزير خارجية بريطانيا عقب تأليف وزارة حسن صبرى بقوله : « وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان في الإمكان اشتراك الوفد في الحكومة الجديدة ،

فلما تخرجت الأمور في أواخر عهد وزارة حسين سرى ، جدد السفير البريطاني (لورد كيلرن) إبداء هذه الرغبة إلى جلالة الملك ، فاستدعى النحاس ، وحدد له يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ للمقابلة الملكية ، وعرض عليه جلالة الملك أن يؤلف وزارة قومية برأسته .

وكان ممكنا أن يتم الأمر في هدوء وبغير حاجة إلى التدخل البريطاني المسلح الذي حدث يوم ٤ فبراير ، لو أن النحاس قبل أن يؤلف وزارة قومية ، ولكنه أبى ذلك استجابة لاثباته ، واتباعاً لعادته في رفض الائتلاف إلا مكرها ، واعتذر لجلالة الملك من عدم إجابته هذا الطلب مستندا إلى عدم استطاعته الاشتراك في الحكم مع رجال الانقلاب . وفي نهاية المقابلة أمره جلالة الملك بأن ينتظر مقابلة أخرى بعد أن ينتهى من استشاراته

ولما علم السفير البريطاني على أثر هذه المقابلة بأن النحاس رفض تأليف وزارة قومية برأسته ، قابل رئيس الديوان الملكي (احمد محمد حسنين) وأخبره بأنه علم برفض النحاس تأليف وزارة قومية ، وطلب إليه أن يرفع إلى جلالة

الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس بتأليف وزارة وفدية ، فرد عليه رئيس الديوان بأن المسألة بين الملك ورؤساء الأحزاب

حادث ٤ فبراير المشؤوم

تم هذا يوم ٣ فبراير ، وفي اليوم التالي (٤ فبراير) دُعي رؤساء الأحزاب وبعض الشخصيات البارزة كرؤساء الوزارات والبرلمان السابقين الى الاجتماع في اليوم نفسه بقصر عابدين وهم (مع حفظ الألقاب) : شريف صبرى . مصطفى النحاس . على ماهر . حسين سرى . محمد محمود خليل . احمد ماهر . احمد زيور . اسماعيل صدقى . عبد الفتاح يحيى . محمد حسين هيكل . محمد توفيق رفعت . على الشمسى . حافظ عفيفى . حافظ رمضان . بهى الدين بركات . احمد محمد حسنين . محمود حسن

الإنذار البريطانى

فاجتمعوا بالقصر (فى غرفة مجلس البلاط) فى نحو الساعة الرابعة مساء ، ورأس جلالة الملك الاجتماع ، وتلا أحمد محمد حسنين رئيس الديوان بيانا باسم جلالاته ، أشاد فيه بفضل الاتحاد ونوه الى أن جلالاته بدأ منذ أمس (٣ فبراير) يستدعى بعض المجتمعين ليدعواهم الى تأليف وزارة قومية ، ولكن قبل أن تبدأ المشاورات طلب إليه السفير البريطانى استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة أو أن يقبل جلالاته من يقترحه النحاس باشا للوزارة ، فأجابه جلالاته بأنه كان قد قرر فعلا قبل طلبه أن يستدعى النحاس ورؤساء الأحزاب لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية ، وبعد انتهاء مشاورات أمس طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية وطلب منه أن يرفع الى جلالة الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس بتأليف وزارة وفدية ، فرد عليه رئيس الديوان بأن

المسألة لا تزال تبحث مع النحاس ورؤساء الأحزاب ، وأن السفير طلب اليوم (٤ فبراير) مقابلة رئيس الديوان ، وسلمه إنذارا هذا نصه : « إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دُعي لتأليف وزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج ،

Unless I hear by 6 P. M. that Nahas Pasha has been asked to form a cabinet His Majesty King Farouk must accept the consequences.

وختم البيان بدعوة المجتمعين إلى تبادل الرأي في هذا الموقف ، وانصرف جلالة الملك تاركا لهم حرية التشاور في الأمر

تشاور المجتمعون فيماذا يكون الرد على الإنذار ، وكانت الفكرة الغالبة أن تؤلف وزارة قومية برئاسة النحاس ، ولكن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية ، وكانت عاقبة هذا الرفض أن وقع هذا الحادث الذي يعد من الأحداث الخطيرة في تاريخ مصر الحديث ، وانتهى المجتمعون إلى الاحتجاج على الإنذار ، وكتب الاحتجاج ووقعوا عليه جميعا ، وهذا نصه « إن في توجيه التبليغ البريطاني اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ، ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة ،

وعاد جلالة الملك إلى الاجتماع ، وعلم بما تم عليه الاتفاق من الاحتجاج ، فأقره وأظهر ارتياحه ، وسلم نص الاحتجاج إلى حسنين باشا ليوصله إلى السفير

حضور الدبابات

حمل رئيس الديوان إلى السفير البريطاني نص الاحتجاج ، فأجاب بأن هذا ليس رداً ، وأنه سيحضر لمقابلة جلالة الملك في الساعة التاسعة مساء ، وعاد حسنين باشا إلى القصر وأخبر المجتمعين بجواب السفير ، فانصرفوا بعد أن طلب اليهم أن يكونوا على أهبة الحضور لاحتمال دعوتهم إلى اجتماع ثان

وقيل هذا الموعد جاءت دبابات بريطانية مسلحة بالمدافع ورابطت أمام القصر بشكل تهديدي ، ثم حضر السفير البريطاني يصحبه الجنرال استون قائد

القوات البريطانية في مصر وقتئذ ، وبعض الضباط البريطانيين مسلحين بالمسدسات ودخل السفير والجنرال استون إلى غرفة جلالة الملك واجتمعا به بحضور أحمد محمد حسنين ، وكان السفير يحمل ورقة بالتنازل عن العرش ، فاختل أحمد محمد حسنين بجلالة الملك وأسدى إليه النصيحة بقبول الإنذار ، فقبله

اجتماع الساعة العاشرة مساء

بعد أن انتهت مقابلة السفير لجلالة الملك عاد ومن معه إلى دار السفارة ، واستدعى رئيس الديوان الزعماء للاجتماع ثانية ، فتكامل عددكم في نحو الساعة العاشرة مساء

وحضر جلالة الملك الاجتماع وقال للجمعين : « اعتبروا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه اليوم كأن لم يكن ، وأكلفك يا نحاس باشا بتشكيل الوزارة ، فاعتذر النحاس لجلالة الملك وطلب إعفائه من هذه المهمة ! ولكن جلالة الملك أصر على أمره بتأليف الوزارة

عندئذ قال أحمد ماهر : « كنت أظن أن النحاس باشا وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يرفض تشكيل الوزارة ، أما وقد قبلها فإني أعلن في حضرة ملك البلاد أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستندا إلى أسنة رماح الانجليز ! ،

فقال النحاس : « لست أنا الذي يستند إلى أسنة الرماح ، فقال اسماعيل صدقي : « أظن أن رفعتكم وصلتم إلى هنا بعد انصراف الدبابات ! ،

فتدخل جلالة الملك في النقاش وأشار على المتحدثين بالسكوت ، وكرر أمره إلى النحاس بتأليف الوزارة ، وطلب إليه أن يذهب إلى السفير البريطاني ويبلغه نبأ تكليفه تأليف الوزارة . . . وانتهى الاجتماع على ذلك

ذهب النحاس إلى السفير البريطاني وأبلغه بما حدث وبأن جلالة الملك كلفه تأليف الوزارة ، وعاد إلى القصر الملكي ، وأدلى بحديثه مع السفير البريطاني ،

فكلفه جلالة الملك بتشكيل الوزارة عاجلا ، فذهب النحاس إلى دار صهره أحمد بك حسين بالجيزة حيث كان يقيم ، واجتمع ببعض أعضاء حزبه ، فاتفقوا على أن يكتب النحاس إلى السفير بسحب الإنذار ، فإذا جاء الرد بسجبه شرع في تشكيل الوزارة ، وقد قبل الانجليز هذا الحل ، لأنه لا يبدو أن يكون حلا شكليا لا يحجب ما وقع فعلا من التدخل البريطاني السافر ، وتبادل النحاس والسفير في هذا الصدد الكتابين الآتين :

كتاب النحاس إلى السفير

« يا صاحب السعادة

« لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذي صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهوما أن الأساس الذي قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل في شئون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارات أو تغييرها

« وأنى آمل يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد يتضمن ما في خطابي هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقا لنصوص المعاهدة وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى .

٥ فبراير سنة ١٩٤٢

جواب السفير

« يا صاحب المقام الرفيع

« لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التي عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم وأنى أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق

التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة في تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها في شؤون مصر الداخلية ولا في تأليف الحكومات أو تغييرها

، وإني لانتبه هذه القرصه لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى ،

ومن ثم ألف النحاس الوزارة

الرأى فى حادث ٤ فبراير

من الثابت أن أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى نصح جلالة الملك بعد حضور الدبابات البريطانية بقبول الإنذار ، وقد جاءت هذه النصيحة متأخرة عن الوقت المناسب ، وكان يجب أن تبدى قبل حضور الدبابات ، بل قبل الإنذار ، لأنه كان على علم بنية الانجليز فى إسناد رئاسة الوزارة إلى النحاس ، ولم يكن الأمر يستوجب هذه الضربة الأليمة التى صوبت إلى الاستقلال والعرش معا

ولا شك أن المستول الأول عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطانى ، لأن هذا العدوان هو أساس الإنذار ، وكان مظهر وحضور الدبابات لتهديد جلالة الملك ، وقد كان الانجليز جادين فى هذا التهديد ، لأنهم وهم يحتلون للبلاد كانوا يعتقدون فى رجال القصر وبعض رجالات مصر بمن لهم صلة وثيقة بالقصر أنهم على اتصال بالمحور ، فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين إذلال العرش وبين إرضاء الأغلبية الوفدية التى كان النحاس على رأسها ، وهم يعلمون أن رؤساء هذه الأغلبية يزرون فى ولايتهم الحكم أول وأهم هدف يسمعون إليه ، ولا يهمهم غير ذلك ، ولا يتخرجون من سلوك أى طريق يورث بهم إليه

إن الظروف الملائسة ليوم ٤ فبراير كانت تدل قطعاً على أن الخطر على العرش لم يكن سورياً ، بل كان جدياً وواقعياً ، وقد وقع مثله ضد الشاه رضا بهلوى أمبراطور إيران فى سبتمبر سنة ١٩٤١ ، أى فى وقت معاصر لأربعة فبراير سنة ١٩٤٢ ، إبان الحرب العالمية الأخيرة ، فإن الانجليز وحلفاءهم الأمرى كان قد

شكروا في ولائه لهم وميوله نحو المحور ، ومع أن إيران لم يكن يربطها بالحلفاء أى عهد أو محالفة ، فإنهم احتلوا بعض مواقعها وتدخلوا في شؤونها ، وفي أخطر هذه الشؤون . وأجبروا الأمبراطور على التنازل عن العرش ، وتنازل عنه فعلا تحت تأثير الضغط والإكراه

وفي ظروف مماثلة إبان الحرب العالمية الأولى - في ديسمبر سنة ١٩١٤ - أهدق الخطر أيضا بعرش مصر ، إذ خلع الانجليز الحديو عباس الثانى لمجرد اتهام بالانحياز إلى أعدائهم

فالخطر كان ولا شك محدقا بالعرش في فبراير سنة ١٩٤٢ ، والانجليز لا يتورعون عن التدخل في شؤون البلاد الداخلية والعبث باستقلالها في سبيل تحقيق أغراضهم ، وقد كانوا في ذلك الوقت في حالة عصية شديدة ، والأخطار تهدد كيانهم من جراء تقدم قوات المحور في شمال أفريقيا واقترابهم من مصر ، وفي الوقت نفسه شهدوا بأعينهم في أواخر عهد وزارة سرى باشا المظاهرات الصاخبة في شوارع العاصمة تهتف « تقدم ياروميل الى الامام ياروميل » ، وسرى باشا ملتزم بإزائها موقف الصمت والجمود ، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم يرتابون في موقف جلالة الملك ، ومن هنا أهدق الخطر بالعرش ، والنحاس لم يكن مسئولاً عن هذا الخطر ، ولكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز في إسناد رئاسة الوزارة إليه ، وقد كان ولا ريب عالما بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير ، راضيا عنها ، بل مغتبطا بها متلهفا على تنفيذها ، وعلم بحديث السفير البريطانى مع رئيس الديوان بأنه إذا لم يقبل تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية ، وهذا ما جعله يسير في أنانيته إلى الشوط الأخير ، وتدل الظروف والملايسات على أن أمر هذا الانقلاب قد دبّر بلبيل ، وكان السفير بين الانجليز والوفد هو أمين عثمان الذى كان موضع ثقتهما معا ، وقد انتهزها النحاس فرصة ليعود إلى الحكم منفردا ، ويؤلف وزارة وفدية لحما ودما ، وكان واجبا عليه في هذه الملايسات الخطيرة أن يقبل تأليف وزارة قومية ، فإنه في هذه الحالة يكون على الأقل قد استجاب إلى رغبة جلالة الملك الذى كان يدعو له قبل الإنداز إلى تأليف هذه الوزارة ، وكانت استجابته

في هذه الحالة لرغبة قومية - لا لإنذار أجنبي مسلح - تعد موقفا سليما يحفظ للبلاد كرامتها ، والاتلاف قد يكون علاجا للآزمات السياسية ، ولا شك أن البلاد في ذلك الحين كانت تواجه أزمة من أخطر الآزمات ، وهذا الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف بين الأحزاب ، حتى ولو كان الائتلاف في نظر النحاس محظورا ، لأن الضرورات تبيح المحظورات ، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتا ، واحتمل بذلك مسئولية كبرى ، إذ كان هو المسئول الثاني عن حادث ٤ فبراير ، وضاعف في هذه المسئولية أنه كان في وزارته مواليا للإنجليز ، معتمدا عليهم في حل الآزمات بينه وبين القصر ، وليس هذا من الاستقامة ولا من الوطنية في شيء ، وقد تعددت مظاهر ولائه للإنجليز كما سيبيء بيانه

تأليف وزارة النحاس

في يوم الجمعة ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ صدر المرسوم الملكي بتأليف وزارة النحاس الخامسة على النحو الآتي : مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية والخارجية . عثمان محرم للأشغال . مكرم عبيد للسالية . أحمد نجيب الهلالى للعارف . أحمد حمدى سيف النصر للدفاع . عبدالسلام فهمى لجمعته للزراعة . على زكى العرابى للمواصلات . محمد صبرى أبو علم للعدل . عبد الفتاح الطويل للصحة . على حسين للأوقاف . كامل صدقى للتجارة والصناعة

تعديلات في الوزارة

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ عين فؤاد سراج الدين وزيرا للزراعة على أثر انتخاب عبد السلام جمعه رئيسا لمجلس النواب

وقد أعاد النحاس وزارتي التموين والوقاية المدنية ، وكان قد استغنى عنهما في بدء تأليف وزارته ، ففي مايو سنة ١٩٤٢ عين أحمد حمزه وزيرا للتموين ، ومصطفى نصرت وزيرا للوقاية المدنية ، وعين محمد عبد الهادى الجندى وزيرا للأوقاف بدلا من على حسين الذى استقال لمرضه ، ونقل عبد الفتاح الطويل إلى المواصلات

بدلا من علي زكي العراقي الذي عين رئيسا لمجلس الشيوخ ، وعين عبد الحميد عبدالحق وزيرا للشؤون الاجتماعية والدكتور عبد الواحد الوكيل وزيرا للصحة وفي يونيه سنة ١٩٤٣ عين فؤاد سراج الدين وزيرا للداخلية مع قيامه بأعمال وزارة الشؤون الاجتماعية ، ونقل عبد الحميد عبد الحق إلى الأوقاف ، ومصطفى نصرت إلى الزراعة ، وعين كامل صدقي وزير المالية رئيسا لديوان المحاسبة ، وأمين عثمان وزيرا للمالية ، وفهمى حنا ويسا وزيرا للوقاية المدنية

انتخابات مارس سنة ١٩٤٢

استصدرت الوزارة مرسوما بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة وقد بذلت مساع عدة لإعادة الائتلاف والاتفاق بين الأحزاب على توزيع المقاعد النيابية، ولكن لم يتم الاتفاق والتفاهم المنشود

وأصدر الأحرار الدستوريون والسعديون قرارا بمقاطعة الانتخابات، وبنوه على أنهم اشترطوا لدخول الانتخابات رفع الأحكام العرفية ورفع الرقابة على الصحف لضمان حرية الانتخابات ، ولم تقبل الوزارة شرطهم فمقاطعوها ، وأسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية كبرى

وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ في الدوائر التي خرج أعضاؤها بالقرعة في مارس سنة ١٩٤١ لمناسبة التجديد النصفي للمجلس ، فأسفرت أيضا عن أغلبية وفدية كبرى

واستصدرت الوزارة مرسوما في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ بإبطال مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، الصادر في عهد وزارة حسين سري فيما قضى به من تعيين أعضاء لمجلس الشيوخ خلفا للأعضاء المعينين الذين خرجوا بالقرعة ، وأسقط المرسوم الجديد عضوية هؤلاء الشيوخ بحجة أن تعيينهم كان يجب أن لا يحدث إلا بعد إجراء الانتخابات في الدوائر التي خرج أعضاؤها بالقرعة في التجديد النصفي

وعيدت الوزارة بدلا من الذين أبطلت تعيينهم شيو خا آخرين معظمهم
من الوفدين

اجتماع البرلمان

افتتح البرلمان يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ ، وكان يرأس جلسة
الافتتاح محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ
وتلا النحاس خطبة العرش ، وهي رابع خطبة عرش ألقاها في البرلمان ،
وثاني خطبة في عهد جلالة الملك فاروق

وانتخب مجلس النواب عبد السلام جمعه نائب طنطا رئيسا له
وفي مايو سنة ١٩٤٢ عين علي زكي العرابي رئيسا لمجلس الشيوخ بعد انتهاء
مدة محمد محمود خليل

واجتمع البرلمان في دورته الثانية للهيئة النيابية الثامنة يوم الخميس ١٩ نوفمبر
سنة ١٩٤٢ ، وهي الدورة الثانية في عهد وزارة النحاس ، ورأس جلسة الافتتاح
علي زكي العرابي رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الحفلة جلالة الملك ، وألقى
النحاس خطبة العرش

واجتمع مجلس النواب يوم ١٩ نوفمبر وأعاد انتخاب عبد السلام جمعه رئيسا له
 واجتمع في دورته الثالثة يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، ورأس جلسة
الافتتاح علي زكي العرابي رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر جلالة الملك الاجتماع ،
وتلا النحاس خطبة العرش ، وأعاد مجلس النواب انتخاب عبد السلام جمعه رئيسا له

أعمال وزارة النحاس

وضعت هذه الوزارة قانون تخفيض من المعاش لمستشاري محكمة النقض
إلى الستين ، بعد أن كانت الخامسة والستين ، ومساواتهم في ذلك بمستشاري
محكمة الاستئناف ، ولم تكن الوزارة موفقة في إصدار هذا القانون ، لأن ما يلبي

لمحكمة النقض من الاستقرار والتفرغ لوضع المبادئ القانونية يقتضى جعل سن
التقاعد لمستشاريها أبعد مدى من سن التقاعد لمستشاري الاستئناف

إنشاء ديوان المحاسبة

ومن أعمالها النافعة إنشاء ديوان المحاسبة ، سنة ١٩٤٢ ، وقد عهد إليه
بالإشراف على تحصيل الإيرادات وإنفاق أموال الدولة في الأغراض المخصصة
لها ، وكان إنشاؤه استجابة لرغبة برلمانية قديمة أبدتها مجلس النواب الأول
سنة ١٩٢٤ ، وقد أظهرت التجارب أن هذا الديوان أدى ويؤدي للدولة أجل
الخدمات بمراقبته للوزارات فيما تنفقه من الأموال العامة وكشف كثير من
التصرفات غير القوية التي ترتكب في مختلف الوزارات والدواوين ، وهو كذلك
يحد من سريان الفساد فيها

ومن الأعمال النافعة لهذه الوزارة أنها وضعت قانون نظام هيئات البوليس
وجعلت التعليم الابتدائي بالمجان

وأصدرت قانون استعمال اللغة العربية في مكاتبات الشركات ومحركاتها
وبجلاتها ودفانها

وقانون تحويل الدين العام ، وقد أقبل المصريون على الاكتاب في سندات
الدين بعد تحويله إقبالا عظيما

وقانون استقلال القضاء الذي كفل للقاضي مبدأ عدم العزل

وقانون تخفيض الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين وذلك بإعفاء من
لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة إعفاء
كاملا ، وزيادة نسب التخفيض عما عدا هؤلاء من صغار الملاك وهم الذين
لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم عشرة جنيهات في السنة

وقانون عقد العمل الفردي

وأقرت قانون نقابات العمال ، وكان متعثرا في سيره

ووضعت قانون البلديات

ووضعت قانونا جديدا للتعاون يكفل لمنشآت العون والمساعدة ، وجعلت الحكومة جمعيات التعاون واستلة لإيصال مواد التموين إلى أعضائها فساعد ذلك على انتشارها

وأكملت إنشاء جامعة فاروق الأول بالاسكندرية

وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم

وأنشأت مشروع المجموعات الصحية الذي وضعه الدكتور عبدالواحد الوكيل وأصدرت من أجل ذلك قانون تحسين الصحة القروية ، ودخل هذا القانون في دور التنفيذ في عهد هذه الوزارة ، والمجموعة الصحية تشمل عيادة طبية مجانية أشبه بمستشفى ، ودارا للخدمة الصحية ، ودارا لرعاية الأمومة والطفولة ومغسل ثياب وما إلى ذلك

وباء الملاريا

١٩٤٢ - ١٩٤٥

ظهر هذا الوباء في مديرتي أسوان وقنا سنة ١٩٤٢ نتيجة لدخول بعوضة (الجامبيا) من الجنوب بواسطة الطائرات البريطانية اثناء الحرب العالمية ، وقد ثبت من الحقائق والبحوث العلمية والفنية ان هذه البعوضة لم توجد من قبل في أى مكان من البلاد المصرية أو شمالى السودان قبل الحرب ، فلما اشتد القتال في سنة ١٩٤٢ ، كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط غير مأهولة ، فكانت الطائرات البريطانية التى تقصد مواقع الجيش الثامن بشمال افريقية تسلك طريق غرب افريقية - الخرطوم - وادى حلفا - القاهرة ، ولم تكن السلطات البريطانية في السودان بتطهير الطائرات التى تقصد وادى حلفا فصر ، ومن هنا تسربت بعوضة الجامبيا إلى النوبة ، وظهرت لأول مرة في قرية أبى سبيل في ابريل سنة ١٩٤٢ ، وانتقل الوباء إلى أسوان ومنها انتشر بواسطة القطارات والبواخر إلى المديريات الجنوبية

وقد تفشى هذا الوباء في مديرتي أسوان وقنسا ، وبلغ عدد من أصيبوا به ٢٤٩٧٩٩ ، مات منهم ٢٠٤١٦ ، أى بنسبة ٨ / ١ في المائة من المصابين ، وارتفعت نسبة الوفيات نظرا لسوء الحالة الغذائية للسكان ولتعرض المصابين لرداءة الجو بسبب سوء الكساء

واشتدت وطأة الوباء في شتاء سنة ١٩٤٤ ، وقضى جلالة الملك يوم ١١ فبراير سنة ١٩٤٤ ، وهو يوم عيد ميلاده السعيد ، في منطقة الوباء في القرى المجاورة للأقصر وطاف بها متفقدًا مواسيا المصابين وذويهم ، وتبرع بعشرة آلاف جنيه لمنكوبي مديرتي قنسا وأسوان ، ورأى من سوء حالة المنكوبين ما جعله بعد عودته يشدد النكير على الوزراء المختصين في تراخيهم في مقاومة هذا الوباء ، وكان لهذه الحركة الطيبة من جلالة الملك أثرها في حفز الحكومة إلى مضاعفة الجهود لمقاومته ، والتخفيف عن المنكوبين

وكأخت الحكومة الوباء قدر ما استطاعت ، وأنشأت منطقة حصار في أسيوط لمنع تسرب بعوضة الجامبيا شمالا ، واتخذت الإجراءات الصحية لتطهير جميع وسائل النقل من أسيوط إلى الشمال بطريق النهر أو السكك الحديدية أو الطائرات

وتمكنت الحكومة من استئصال هذا الوباء في فبراير سنة ١٩٤٥ على عهد وزارة أحمد ماهر

الآنخذ على وزارة النحاس

في السياسة العامة

إن أول ما يؤخذ على النحاس في وزارته سنة ١٩٤٢ - سنة ١٩٤٤ أنه سائر الانجليز وعاونهم بشكل لا يتفق مع الواجبات الوطنية فسمح لأنصاره أن يهتفوا بحياة إنجلترا في فناء رئاسة مجلس الوزراء ، لمناسبة قدوم السفير البريطاني السير مايلز لاميسون (لورد كيلرن) لتهنئته بالوزارة ، وهذا ما لم يحدث في عهد أي وزارة من قبل ولا من بعد

وأقام له حفلة تكريم كبرى مساء ١٢ يناير سنة ١٩٤٣ بسرأي الزعفران
لمناسبة الإنعام عليه بلقب لورد إذ صار لورد كيلرن ،

وما كان يجوز لرئيس وزارة مصر أن يقيم حفلة تكريم لممثل الدولة الغاصبة
وقد تبادل وإياه في هذه الحفلة خطبتين اشتملتا على شتى المعاني المنافية لكرامة
البلاد وعزتها وحقوقها

فما قاله النحاس في خطبته مخاطبا السفير البريطاني : « لقد رأينا أيها الصديق
العزير كيف كنت تعمل في تلك الساعات التي سبقت مولد المعاهدة ، ولم تكن
تلك الساعات التي سجلها التاريخ هيمنة على الدوام ، فقد كان من المحتمل أن يعترض
طريقنا إلى الصداقة والتحالف كثير من العقبات ، ولكنكم كرستم جهودكم دون
كلال في صدق عاطفة وسعة إدراك لنجاح المفاوضات ، وإذا كانت المفاوضات
قد كللت بالنجاح فإليك يرجع الفضل الأكبر في نجاحها ، وهكذا انقضت فترة
طويلة من الخلاف فطوى البلدان كتاب الماضي وتفتحت أمامهما صفحة بيضاء
سجلا عليها بمداد الإخلاص صداقتهما وآمالهما المشتركة ،

ولم يفت السفير البريطاني أن يلتزم هذه الفرصة ويحجب على هذه العبارات
المهينة والمعاني الذليلة بما ينم عن السياسة الاستعمارية التي تضررها بريطانيا
لمصر ، فقال في خطبته ضمن ما قال :

« لننتقل الآن إلى الكلام في المعاهدة وقد أسهب رفعة رئيس الوزراء مرة
أخرى في الثناء على الدور الذي قمت به في هذا العمل ، ولكن العالم كله يعلم أن
رفعة النحاس باشا هو صاحب اليد الطولى في إنشائها ، إلى أن قال :

« وإنه ليجب على كل إنسان أن يسلم — بصرف النظر عن العاطفة والتقاليد —
بأن القدر والجغرافيا هما اللذان قضيا بارتباط بلدينا لمصلحتهما المتبادلة ، فكل
منهما في احتياج إلى الآخر ، ولا شك في أن العناية الإلهية أرادت بهما خيرا
عند ما شئت بأن تكون بريطانيا شريكة مصر في الشؤون العالمية ، وهي الدولة
الأوروبية العظيمة الوحيدة التي تتوقف مصلحتها الحقيقية على الاحتفاظ بسلامة

كيان الاراضى المصرية ، هذا على الاقل هو رأى المتواضع فى قيمة هذه المعاهدة ،
فالنحاس فى خطبته يمجّد المعاهدة التى أقرت الاحتلال البريطانى وأهدرت
وحدة مصر والسودان ، وهذا التجديد قد أضعف ولاشك موقف مصر فى التحلّل
منها ، والسفير البريطانى يجهر بحاجة مصر إلى مشاركة بريطانيا إياها فى شؤونها
السياسية ودفاعها عن سلامة أراضها . . . أليس فى ثنايا هذا الكلام إيدان
باستمرار سيطرتها الاستعمارية عليها ؟ فكيف يقبل رئيس وزارة مصر أن يدلى
بمثل هذه التصريحات المسينة إلى قضية البلاد وأن يستمع إلى تلك اللغة الاستعمارية
فى حفلة رسمية يقيمها هو تكريماً للسفير البريطانى ؟ لقد كان للنحاس مندوحة
عن عدم إقامة مثل هذه الحفلة ، ولكن لعله أراد أن يرد الجبل إلى من كان سبباً
فى ولايته الحكم وتمكينه منه ، وكان يجدر به أن يترفع عن رد الجبل على حساب
استقلال البلاد وكرامتها

ثم إنه طوال وزارته لم يعمل عملاً ما فى استخلاص حقوق البلاد من الانجليز
فى الوقت الذى كانت كل موارد البلاد رهن تصرفهم إبان الحرب ، فلقد كانت
الحملة الألمانية الإيطالية على أبواب مصر ، وكان الانجليز وحلفاؤهم يعتمدون
على ما أمدتهم به البلاد من مواد التموين وانتظام مواصلاتهم وتسهيل نقل جنودهم
إلى مواقع القتال واستتباب الأمن فى هذه الفترة العصيبة ، وكانت الفرصة مواتية
لنحاس وقد بذل لهم كل هذه الخدمات أن يستخلص منهم حقوق البلاد أو يقيدهم
على الأقل بتصريحات ووعود واضحة فى الجلاء تستند إليها مصر بعد انتهاء الحرب ،
لأن الأمم المناضلة عن حقوقها يجب عليها أن تستفيد من الفرص الدولية ،
ولا ريب أن تفويت هذه الفرص قد يضيع عليها حقوقها

كان واجبا على النحاس وقد ولى الحكم بسند من الانجليز أن لا يلقى مذكرته
إلى الحكومة البريطانية فى إبريل سنة ١٩٤٠ حين كان فى المعارضة ، إذ كانت
أولى مطالبه فيها أن تصرّح بريطانيا من الآن (أى من سنة ١٩٤٠) بأنه عند
ما تضع الحرب العالمية أوزارها تجلو القوات البريطانية جميعها من الاراضى
المصرية ، فلماذا وقد ولى الحكم سنة ١٩٤٢ قد نسى ذلك كله فلم يطالب بريطانيا

بمطالبها به سنة ١٩٤٠ ؟ أم تراه يطلب هذه المطالب وهو في المعارضة ثم يغفلها وهو في الحكم ؟

لقد ترك هذه المطالب الجوهرية جانبا وأغفلها ولم يفتح الانجليز فيما هو مقابل مساعداته لهم ومناصرة إياهم

ولا شك أن الانجليز قد اغتموا هذه الفرصة فاستفحل طغيانهم في مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وزاد عدوانهم في السودان وأمعنوا في فصله عن مصر ، وأنشأوا المجلس الاستشاري في شمال السودان سنة ١٩٤٢ ، وكان بمثابة فصل عملي للسودان عن مصر وفصل شمال السودان عن جنوبه ، ولم يحرك النحاس ساكنا يازاء هذا العدوان ، وكل ما حصل عليه من السفير البريطاني هو وعد من الحكومة البريطانية بأنها ستبذل معاوتها ليتحقق لمصر أن تمثل في جميع مفاوضات التي تمس مصالحها مباشرة وأنها لن تدخل في أثناء هذه المفاوضات في مناقشة أي شيء. يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأي مع الحكومة المصرية وهو تصريح لا أهمية له ولا يحقق لمصر هدفا واحدا من أهدافها القومية

استغلال الأحكام العرفية

عارض الأعضاء الوفديون بمجلس الشيوخ في إعلان الأحكام العرفية عندما عرض على البرلمان مرسوم إعلانها ، وجعل النحاس إلغائها من أهم مطالبه في مذكرة الوفد التي قدمها في ابريل سنة ١٩٤٠ ، ونعى في خطابه الذي ألقاه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ على وزارة علي ماهر إعلانها الأحكام العرفية في غير ضرورة ، كما نعى عليها أنها اتخذتها وسيلة لاضطهاد خصومها ، ولكنه لم يكده هو يتولى الحكم في فبراير سنة ١٩٤٢ حتى استند إلى الأحكام العرفية ، واتخذ منها وسيلة لما كان يأخذ على خصومه من الاضطهاد وتكثير الأفواه ، وفي الحق ان وزارة علي ماهر التي أعلنت هذا النظام لم تتخذ ذريعة للكيد لخصومها ، ولم تعتقل أحدا من المصريين ، في حين أن النحاس قد استغل الأحكام العرفية إلى مدى

بعيد ، بل اغتبط بقيامها واستمرارها ، حتى أنه حينما استسلمت ألمانيا وأشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها أعلن أن الأحكام العرفية باقية حتى تنتهى الحرب مع اليابان

واستغل هذا النظام فى اعتقال خصومه والإساءة إليهم ، فاعتقل على ماهر فى حرم مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٢ ، واعتقل مكرم عبيد وبعض أنصاره سنة ١٩٤٤ ، ومنع الصحف من نشر آراء المعارضين ومقالاتهم ، واعتقل بعض الضباط وبعض المدنيين لمجرد الاشتباه فى ولائهم للوفد

واستغل المحامون الوفديون هذا النظام ، فسعوا بالوساطات فى القضايا العسكرية لإخراج المتهمين فى هذه القضايا أو إلغاء الأحكام الصادرة فيها أو تخفيفها ، وصارت هذه المحاكمات وما اتخذوا فيها من وساطات غير مشروعة مغتما كبيرا لهم ، ومصدرا جديدا لثرائهم

المحسوية والاستثناءات

قال النحاس فى تصريح للصحفيين فى بداية عهد وزارته : لقد يدهش بعضكم من أنى ألفت حكومة وفدية خالصة فى مثل هذه الأوقات الدقيقة ، ولكنى رأيت من الواجب الوطنى وتمام الحرص على المصلحة العامة أن أفعل ذلك لأن تجارب الماضى الآلمية هزت كيان البلاد هزات عنيفة لا تزال عالقة بالأذهان ولا تزال تنادى بأن تشكيل الوزارة من عناصر مختلفة متباينة لا يجدى على البلاد نفعا ولا نرجو معه لمكروه دفعا ، إلى أن قال : إن وزارته وفدية خالصة ولكنها مستحكم حكما قوميا كمصريين لا كحزبيين وأنتا لا نستطيع أن ننسى مزالق الأهواء الحزبية والنزوات السياسية إذا سيطرت على تصرف الحكم وإن مصر فى أشد الحاجة إلى مواصلة العمل متآزرة لتحقيق آمالها والمحافظة على كرامتها

وعد النحاس إذن أن يحكم البلاد حكما قوميا ، ولكنه مع الأسف حكمها حكما حزبيا بحتا ، فأغدق الدرجات الاستثنائية والترقيات والعلاوات على أنصاره

الحزبيين ، وأقاربه وأصهاره الأقربين منهم والأبعدين ، وأسرفت وزارته في المحسوبيات والاستثناءات ، في مختلف الدواوين والوزارات

وترك النحاس أصهاره وأنصاره والمقرين إليه يستأكلون الناس ، ويستغلون النفوذ ، ويثرون بطرق غير مشروعة ، وكان يمكنه بلا مراعاة أن يمنع هذه المساوئ ، ولكنه لم يفعل ، بل أقرها ، وكان عالما بها مشجعا عليها ، ينقم على كل من يتصدى لوقفها أو وضع حد لها ، وهذه التصرفات قد أثرت كثيرا في سمعة حكومة الوفد حتى في نظرا الموالين لها ، لأن العدل والنزاهة فرض واجب على كل حكومة ، وهما أساس الحكم الصالح والملك الدائم

فصل الموظفين

أحالت هذه الوزارة بعض الموظفين الإداريين إلى المعاش بعد أن اضطرتهم إلى طلب التقاعد مع تسوية حالتهم -

وأحالت الدكتور عبد الرزاق السنهوري وكيل وزارة المعارف إلى المعاش ، ولم يكن لهذه الإحالة مبرر ولا مسوغ ، وليس لها من سبب سوى أنه ليس وفديا ، ومع أن الحديث كان قد استفاض بأنه سينقل إلى محيط القانون بتعيينه مستشارا ملكيا لوزارة العدل لكي ينقطع إلى الحياة التشريعية ويتم مهمته في وضع القانون المدني الجديد ، لكن الأمر قد انتهى بأحالة إلى المعاش ، فأسف ذوو الرأي الصائب لهذا الإجراء غير الموفق

فصل مكرم من الوزارة

مايو سنة ١٩٤٢

طلبت الوزارة من اللجنة المالية الموافقة على منح استثناءات لموظفين وفديين ، وكان مكرم عييد بوصفه وزيرا للمالية رئيس هذه اللجنة ، فقررت اللجنة عدم الموافقة على هذه الاستثناءات ، وقدمت مذكرة بقرارها إلى مجلس الوزراء في

مايو سنة ١٩٤٢ ، وبنت رأيها على أن الترقيات الاستثنائية فيها إجحاف بحقوق الموظفين الذين يراد تخطي دورهم في الترقية ، هذا إلى ما في إجابة الطلبات الاستثنائية من خطورة لأن في مختلف الوزارات والمصالح عددا كبيرا من الموظفين الأكفاء الممتازين لا يقولون كفاءة وإخلاصا عن زملائهم المطلوب لهم الترقيات الاستثنائية ، بل أن بعضهم أقدم في التخرج والتعيين والترقية ، فإذا ما قصر الاستثناء على فئة من الموظفين وانفردوا بالترقيات والعلاوات دون سواهم يتسرب التذمر إلى نفوس الآخرين وتسود حالة اضطراب وتقلقل بين الموظفين تثبط معها همهم وينخفض تبعاً لذلك مستوى العمل في المصالح والدواوين ، وطلبت اللجنة في مذكرتها أن يوصد باب الاستثناءات حتى تنجلي الحالة المالية المترتبة على الحرب والتي زادت من أعباء الميزانية ، وأن تلتزم الوزارات والمصالح حدود القانون في الترقيات والعلاوات

وفي الحق أن حجة اللجنة وجهية ، ومنطقها شديد ورأيها سليم ولكن مجلس الوزراء رفض هذه المذكرة ، وأقر الترقيات الاستثنائية المطلوبة ، ومن هنا حق النحاس على مكرم وتنكر له لمعارضته طلبات له ، إذ كان معظم طلبات الاستثناءات يابعا من منه وصادرا عنه وزاد في حنقه أن مكرم رفض تمييز بعض أصهار النحاس في طلبات تصدير مربية تقدموا بها إلى وزارة المالية ، واستندوا فيها إلى صلتهم برئيس الوزارة ، فثارت ثائرة النحاس ، وأعلن عدم إمكانه التعاون مع مكرم ، وطلب منه أن يستقيل من الوزارة ، فرفض أن يستقيل ، فرفع النحاس استقالة الوزارة كلها في مايو ١٩٤٢ ، وعهد إليه الملك بتأليفها من جديد فألفها دون مكرم^(١) ، وصارت مؤلفة على النحو الآتي : مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية والخارجية . عثمان محرم للأشغال . أحمد نجيب الهلالي للمعارف . أحمد حمدي سيف النصر للدفاع . محمد صبري أبو علم للعدل . عبد الفتاح الطويل للمواصلات . كامل صدقي للمالية .

(١) يعتبرها البعض وزارته السادسة ، وأصبح أنها استمرار لوزارته الخامسة

قواد سراج الدين للزراعة . محمد عبد الهادي الجندى للأوقاف . عبد الحميد عبد الحق
للشؤون الاجتماعية . أحمد حمزة للتموين . مصطفى نصرت للوقاية المدنية . الدكتور
عبد الواحد الوكيل للصحة . محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة

فصل مكرم من الوفد

وفي يولييه سنة ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم وراغب حنا من الوفد
كان إقصاء مكرم سنة ١٩٤٢ ، بعد إقصاء النقراشي سنة ١٩٣٧ ، مظاهر
متلاحقة لتكذب الوفد طريق النزاهة والاستقامة في الحكم ، مما كان له أثره في
فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات في النفوس ، فمكرم كان على حق في معارضة
النحاس في تصرفاته التي مست نزاهة الحكم

على أن الذي يؤخذ عليه بعد انفصاله أنه لم يلتزم جادة الاعتدال والهوادة
في موقفه ، بل انضم بكل قوته إلى خصوم الوفد ، وهاجم النحاس والوفد مهاجمة
عنيفة ، فضاعت الحقائق في ضجة العنف والخصام ، ولو بقي بعد انفصاله يستنكر
مساوىء حكومة الوفد في اعتدال ، وبأسلوب غير أسلوب « الكتاب الأسود »^(١) ،
لكان محتملاً أن يجتذب إليه فريقاً من الوفديين ، لأن منهم من غير شك من لم
يكن يقر مسلك حكومة الوفد في تصرفاتها المنافية للاستقامة والنزاهة والعدل ،
حقاً أن هذا الاحتمال لم يكن له نصيب من الرجحان ، لأن معظم الوفديين يهمهم
أول ما يهمهم أن يؤيدوا هذا الضرب من « الزعامة » في الخطأ والصواب على
السواء ، حرصاً على منافعهم الشخصية التي نالوها تحت لواء هذه « الزعامة » ،
ولكن في هذه الحالة يكون مكرم قد أدى واجبه و يدع للظروف أن تؤيد حقه
وتظهره مع الزمن ، وهذا هو المسلك السديد الذي قد يفيد في إصلاح مساوىء
الحياة السياسية والحزبية في هذه البلاد

(١) هو كتاب أحصى فيه مكرم سيئات حكومة الوفد في هذا العهد

إنشاء المجلس الاستشارى

لشمال السودان سنة ١٩٤٣

منذ توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩ المشثومة انفرد الانجليز بإدارة السودان واتخذوه فعلا مستعمرة بريطانية ، ولم يكن للمصريين فى حكومته إلا نصيب ضئيل أخذ يتقلص مع الزمن

وفىما يتعلق بنظام الحكم صار الحاكم العام (وهو بريطانى) حاكما مطلقا تصدر عنه جميع السلطات ، وإليه يُرجع الأمر كله

وفى سنة ١٩١٠ أنشئ مجلس سمي (مجلس الحاكم العام) مؤلف من كبار موظفى حكومة السودان ، وكلهم من الانجليز ، ومهمة هذا المجلس معاونة الحاكم العام فى مباشرة سلطاته

سارت السياسة البريطانية فى طريقها وأخذت بين حين وآخر تتبكر وسائل جديدة ترمى إلى تحقيق غايتها فى جعل السودان مستعمرة انجليزية

ومن ذلك أن الحاكم العام أصدر فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ (فى عهد وزارة النحاس) قانونا بإنشاء مجلس سمي (المجلس الاستشارى لشمال السودان) ، ورد فى ديباجته أن الغرض من إنشائه تمكين الحاكم العام فيما يتعلق بإدارة شمال السودان من استشارة أشخاص لهم صفة قيل عنها انها صفة تمثيلية ، والغرض الحقيقى من هذا النظام متابعة سياسة الفصل بين مصر والسودان والفصل بين شمال السودان وجنوبه

وأبلغ هذا القانون إلى الحكومة المصرية ، وعقد أول اجتماع للمجلس فى مايو سنة ١٩٤٤ ، دون أن يتلقى الحاكم العام للسودان أى اعتراض عليه ، وهذا التهاون من المآخذ الجسيمة على وزارة النحاس ، وقد جاء هذا المسلك ولارب جزءاً من خطة الخضوع والخنوع التى أتبعها النحاس بإزاء الاعتداءات البريطانية

سير الحرب في صحراء مصر الغربية

ومعركة العلمين

في سبتمبر سنة ١٩٤٠ بدأ زحف القوات الإيطالية بقيادة المارشال جرازيانى على الأراضى المصرية فى الصحراء الغربية ، فاحتلت (السلوم) ثم (بقبق)

وفى ١٦ منه احتلت (سيدى برانى) ، وتوقف زحفها عند هذه النقطة التى تبعد عن خط الحدود بنحو ٨٨ كيلو مترا ، وأخذ الإيطاليون يتحصنون فيها (أنظر هذه المواقع وغيرها فى الخريطة ص ١٢٣)

وفى ديسمبر من تلك السنة كـ الجيش البريطانى بقيادة الجنرال ويثل على القوات الإيطالية ، فانتصر عليها واستولى على سيدى برانى بعد أن أوقع بالجيش الإيطالى وأسـر منه عدة آلاف من الأسرى ، وغنم كميات كبيرة من عتاده ومهماتـه ، ثم تابع زحفه فاستولى على (بقبق) ثم (السلوم) واجتاز حدود برقة ، واحتلت قواته حصن (كابزو)

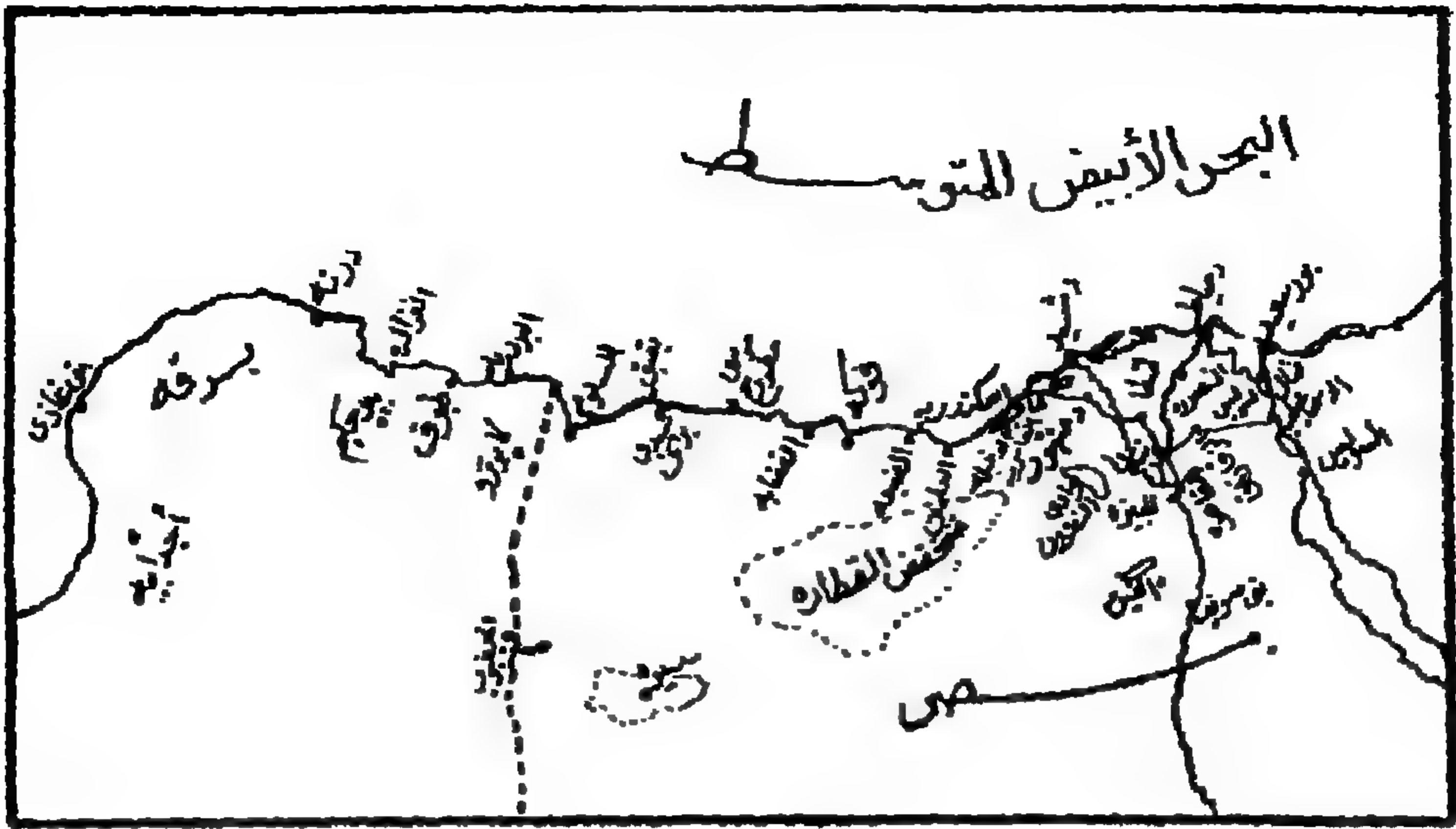
وفى يناير سنة ١٩٤١ احتلت القوات البريطانية (البردية) وأسـرت فيها نحو عشرين ألفا من الإيطاليين ، واستولت على غنائم كثيرة ، وواصلت زحفها فى ولاية برقة إلى أن اخترقت استحکامات (طبرق) واحتلها بعد حصار دام سبعة عشر يوما

وفى الشهر نفسه احتلت « درنة » ،

وفى فبراير سنة ١٩٤١ احتلت بنى غازى عاصمة برقة وأكبر مدنها ، واستولت فيها على غنائم كثيرة ، وتبلغ المسافة بينها وبين سيدى برانى نحو ٨٤٠ كيلو مترا ، ثم استولت قوة بريطانية على جغبوب فى مارس

وعلى أثر هذه الهزائم التى أصابت القوات الإيطالية أقبل المارشال جرازيانى من منصبه ، وكان قائدا عاما للقوات المسلحة الإيطالية فى شمال إفريقيا

مقياس الرسم ١ = ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠



صحراء مصر الغربية

على أن الإيطاليين تلقوا مددا من الألمان، وتولى الجنرال روميل قيادة قوات المحور، فعاودت الكرة في إبريل سنة ١٩٤١، واستردت بنى غازى ومعظم ولاية برقة عدا طبرق،

وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ بدأ الهجوم البريطانى الثانى بقيادة الجنرال أوكنلاك^(١) على قوات المحور فى برقة، وتقدم البريطانيون فى زحفهم واحتلوا بنى غازى فى ديسمبر.

ثم منى هجومهم بالإخفاق والهزيمة وتراجعوا أمام قوات روميل، وأخلوا بنى غازى فى يناير سنة ١٩٤٢، وظل الحصار مضروبا حول طبرق التى كانت رغم حصارها تلقى المدد والمؤن من طريق البحر والجو.

وبعد أن تلقى الجنرال روميل المدد استعداد للزحف شرقا، وفى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ بدأ هجوم قوات المحور على الجيش البريطانى الثامن يقوده الجنرال ريتشى، وكان هدفها الاستيلاء على طبرق، وقد دارت معارك شديدة بين الفريقين دامت

(١) خلف وينف فى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط

عدة أيام ، و انتهت باستيلاء قوات المحور على « بير الحكيم » التي تقع على بعد ٢٥ ميلا جنوبي طبرق بغرب ، وكان يدافع عنها الفرنسيون الأحرار ، فانسحبوا منها بعد قتال شديد ، و انسحبت القوات البريطانية من « جسر الفرسان » (١٦ يونيه سنة ١٩٤٢) جنوبي طبرق كما انسحبت من « الغزالة » غربها

سقوط طبرق - ٢١ يونيه سنة ١٩٤٢

وفي ٢١ يونيه سنة ١٩٤٢ سقطت « طبرق » بعد قتال شديد ، واستولت عليها قوات المحور وأسرت فيها نحو ثلاثين ألف مقاتل من البريطانيين وجنود جنوب أفريقية وغنمت كميات كبيرة من المعدات والذخائر
كان لسقوط طبرق أثر كبير في سير الحرب ، إذ أنها كالمشوكة في جنب قوات المحور ، فكانت عقبة تحول دون استمرار الزحف الألماني الإيطالي شرقا نحو مصر ، هذا إلى أهميتها الحربية والبحرية كميناء على البحر الأبيض المتوسط تصلح لتكوين قوات المحور وتقع في طرق المواصلات البحرية إلى مالطة وقبرص وحيفا ، ثم إنها قاعدة للطيران تستطيع منها الإغارة على المواقع العسكرية في الاسكندرية وغيرها

واضطربت الأفكار بعد سقوط طبرق ، وتوقع الناس أن تكون مصر ميدانا لحرب ضروس بين جيوش كتلتين من الدول لا تتورع كلتاهما عن تضحية عمران البلاد ومرافقها وأرواح أهلها في سبيل النصر
وبعد سقوط طبرق تولى الجنرال كلود أوكنك قيادة الجيش البريطاني الثامن بدلا من الجنرال ريتشي ، ومنحت ألمانيا الجنرال روميل رتبة فيلد مارشال

الحرب في صحراء مصر

وفي أواخر يونيه سنة ١٩٤٢ تجاوزت قوات المحور بقيادة المارشال روميل حدود مصر ، وأوغلت في صحرائها محاذية ساحل البحر الأبيض المتوسط و انسحبت أمامها القوات البريطانية قاصدة موقعا منيعا ترابط فيه ، فأخلت

(مرسى مطروح) ، ثم أخلت فوكة والضبعة ، واعتزمت الثبات لقوات المحور في الميدان الواقع بين محطة «العلمين» التي تبعد نحو أربعة كيلومترات عن ساحل البحر ، ومنخفض القطارة^(١) ، وهو خط دفاع قوى منيع لصد القوات الزاحفة من صحراء ليبيا شرقا ، يضيق على شكل يشبه عتق الزجاجة ، بحيث يسهل الامتناع فيه ويصعب على الجيش الزاحف اختراقه ، وقد أقام فيه الجيش البريطاني تحصيناته ومعاقله

معركة الصحراء - أول يولييه سنة ١٩٤٢

في هذا الموقع بدأت معركة كبيرة يوم أول يولييه سنة ١٩٤٢ ، واستمرت نار القتال بين الجيش البريطاني وجيش المحور ، وتخرج وقتا ما مركز الجيش البريطاني حين اضطر إلى الانسحاب من بعض خطوطه على أثر خسارته في الدبابات ، واضطربت الأحوال في مصر إذ كان من المتوقع استمرار تفوق جيش المحور وزحفه نحو الإسكندرية ، ولكن الجيش البريطاني ثبت لهجوم روميل ووقف زحفه يوم ٦ يولييه ، وانسحبت قوات المحور من مراكزها الأمامية في العلمين

على أن المارشال روميل عاود الكرّة في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، واستأنف هجومه في الساحة الجنوبية من ميدان القتال ، ولكنه بعد قتال بضعة أيام اضطر إلى الانسحاب إلى خطوطه السابقة ، وتبين من إخفاقه وانسحابه أن قواته التي حشدتها لا تكفي لشن هجوم جديد ، ومع ذلك فقد ظل مركز الجيش البريطاني حرجا ، وفكرت قيادته وقتا ما في الانسحاب من ميدان العلمين إلى الطريق الممتد بين الاسكندرية والقاهرة ، واتخذت الاستعدادات لهذا الانسحاب

(١) هو منخفض يقع في الجزء الشمالى من صحراء مصر الغربية وفي منتصف المسافة بين وادى النيل والحدود الغربية وبلغ مساحته نحو ١٩٥٠٠ كيلومتر مربع أو ما يقارب مساحة الوجه البحرى والبحيرات ، وبلغ متوسط عمقه ٦٠ مترا ، ولا تستطيع الجيوش أن تمر منه ، فهو سد منيع في وجه الزحف على مصر من الغرب

وقد توقفت حدة القتال في الأسابيع التالية من شهر سبتمبر ، وبجز جيش المحور عن استئناف الزحف ، وارتد عن بعض مواقعه ، وساد الهدوء ميدان القتال في أواخر ذلك الشهر

وفي أغسطس سنة ١٩٤٢ حدث تعديل في القيادة البريطانية في الشرق الأوسط ، فعين الجنرال (المارشال) مونتجمري قائدا للجيش الثامن ، والجنرال السير هارولد ألكسندر قائدا عاما للقوات البريطانية في الشرق الأوسط خلفا للجنرال أوكنلك

معركة العلمين

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢

تلقى الانجليز الامداد والتجندات من مختلف النواحي ، من الولايات المتحدة ومن جنوب افريقيه ومن الهند ، وأخذ سيل المهمات والذخائر والدبابات والمدافع والسيارات يتدفق عدة أشهر من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومن ثم صار مركز الجيش الثامن أقوى مما كان ، واستطاع التحول من الدفاع إلى الهجوم بقيادة الجنرال مونتجمري ، وكان هذا هو الهجوم البريطاني الثالث

اختار الجنرال مونتجمري منطقة العلمين ميدانا لهجومه ومنازلة المارشال رومل وجيشه في معركة فاصلة

وتقع العلمين على الطريق الشمالى الواصل من الاسكندرية إلى حدود برقة ، وعلى مسافة مائة وثمانية وعشرين كيلو متر من الاسكندرية غربا ، وموقعها على جانب كبير من الأهمية الحربية (الاستراتيجية) ، إذ تقع على مقربة من البحر ، ويلها جنوبا منخفض القطارة المتقدم ذكره ، ويبلغ عرض المنفذ بين العلمين وهذا المنخفض نحو ثلاثين ميلا ، وهو الميدان الذى صد فيه الجيش البريطانى زحف قوات المحور في يولييه سنة ١٩٤٢ ، ثم نازلها في أكتوبر في المعركة الفاصلة التى سميت « معركة العلمين »

في هذا الميدان ، في ليلة الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، وقف الجيش الألمانى

الإيطالي والجيش البريطاني وجها لوجه ، وكان جيش المحور يتألف من ستين ألف جندي ألماني وثمانية وأربعين ألف جندي إيطالي أما الجيش البريطاني فكان أكثر عدداً وعدداً ، إذ يتألف من مائة وأربعة وسبعين ألف جندي من البريطانيين وحلفائهم ، وكان يتمتع على جيش المحور بدباباته ، فلهذه ألف ومائة وأربع عشرة دبابة ، كان أقواها بلا مرء الدبابات الأمريكية وخاصة دبابات « جرانت » و « شيرمان » بحيث يمكن القول على وجه التحقيق انه لولا الدبابات الأمريكية لتغيرت نتيجة المعركة ، ولم يكن لدى المحور سوى ستائة دبابة ، وكانت مدفعية الجيش البريطاني وقوته الجوية تفوق مدفعية المحور وطائراته

هذا إلى أن جيش المحور كان بعيداً عن قواعد تموينه وامتداده ، على غير ما كان عليه الجيش البريطاني ، فإن مواصلاته ومواد تموينه ميسرة متوافرة ، فمقدمات الواقعة كانت ولا ريب تلبى بنتائجها

وكان روميل قد نظم خطوطه بين العلبين ومنخفض القطارة في مواجهة خطوط الجيش البريطاني وحلفائه ، وعززها بحقول محكمة من الألغام والنقط الحصينة ، على أنه لم يشهد المعركة من أولها ، فقد كان منذ أواخر سبتمبر طريح الفراش في أحد المستشفيات بألمانيا ، ولم يصل إلى ميدان المعركة إلا يوم ٢٦ أكتوبر وتسلم القيادة في الحال ، ولكن لم يكن في استطاعته إصلاح الأخطاء التي وقعت في غيابه بدأ الجيش البريطاني هجومه في ٢٣ أكتوبر ، تؤيده قوة جوية كبيرة ، وبدأ الهجوم بإطلاق قذائف قنابله من نحو ألف مدفع دفعة واحدة ، في ضوء القمر ، وكان ستار النيران الذي أسدله المدفعية شديداً عنيفاً ، وقصف المدافع يصم الأذان ، وصوت الضرب يسمع على بعد ٦٠ ميلاً خلف خط القتال ، وصار ميدان القتال من ساحل البحر إلى منخفض القطارة شعله من نيران القنابل المتفجرة والأنوار الكشاف والمركبات المشتعلة ، وفتحت قوات الحلفاء ثغرة في حقول الألغام التي للدحور أمام خطوطه الأمامية ، ونفذت القوات المدرعة البريطانية تحميها المدفعية من هذه الثغرة ، واخترقت خطوط المحور الرئيسية في بعض مواقعها ، وكان ذلك في فجر اليوم الثاني من المعركة ، واستمر القتال شديداً في ذلك اليوم ،

واحتفظ الحلفاء بالمواقع التي بلغوها برغم الكرات الشديدة التي قام بها المحور ،
واشتركت بعض الوحدات البحرية الخفيفة البريطانية في المعركة بضرب مواقع
المحور على الساحل

استمرت المعركة عدة أيام ، فقد وقع أول هجوم من ٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر ،
وكان من أثره أن تداعت من جرائه خطوط المحور الأمامية ، ثم ابتدأت المرحلة
الثانية من المعركة في ٢٦ أكتوبر ، واستمرت حتى يوم ٣١ منه ، ظل الحلفاء
خلالها في تقدمهم رغم الهجمات المضادة التي قام بها جيش روميل ، ثم سجل الحلفاء
نصرهم النهائي في المرحلة الثالثة ، وقد دامت من أول نوفمبر إلى اليوم الرابع منه ،
أي أن المعركة دامت اثني عشر يوما ، وانتهت بهزيمة المحور ، وأسر منهم الحلفاء
عشرات الألوف ، منهم الجنرال ريتزفون توما قائد فيلق أفريقيه الألماني وعدد
آخر من كبار الضباط الألمان والإيطاليين

وعلى أثر الهزيمة تفهقرت قوات المحور غربا تفهقرا عاما ، بعد أن فقدت ثلثها
في ميدان القتال ، وتركت خمسمائة دبابة غنمها البريطانيون وحلفاؤهم ، عدا كميات
كبيرة من المهمات والبنادق والعتاد ، فكانت المعركة هزيمة ساحقة لقوات المحور
وقد منح الجنرال موتجمري على أثر انتصاره في هذه المعركة لقب فيلد مارشال
وقرن اسمه باسم المعركة فصار يعرف بالفيلد مارشال موتجمري أوف عليين

نتائج معركة العلمين

تُعدّ معركة العلمين من الوقائع الفاصلة في التاريخ ، لأنها كانت القاضية على
الزحف الألماني الإيطالي في شمال أفريقيه

كان هدف قوات المحور من هذا الزحف السيطرة على مصر وعلى قناة السويس ،
ثم متابعة الزحف شرقا حتى تصل إلى إيران للاستيلاء على منابع البترول فيها ،
وقطع خط التزوين الذي يصل إلى روسيا من طريق الخليج الفارسي ، وفتح ميدان
جديد لمهاجمة روسيا من الجنوب ، ثم الاتصال باليابان في آسيا

ولكن معركة العلمين قضت على هذه الآمال كلها

وفتح انتصار الحلفاء في هذه المعركة طريق البحر الأبيض المتوسط للقوافل

البحرية التي تنقل الجيوش والعتاد من هذا الطريق بعد أن كانت تجتاز الطريق الطويل عبر الأقيانوس الأطلسي

وكانت معركة العلمين جزءاً من خطة حرية واسعة المدى وضعها أقطاب الحلفاء لإجلاء قوات المحور عن شمال أفريقيا ، فلم تسكد تنتهي المعركة حتى نزل جيش كبير معظمه من الأمريكيين بقيادة الجنرال (ايزنهاور) إلى سواحل مراكش والجزائر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢

ويبدو من ملابسات الحوادث أن قيادة الحلفاء حددت معركة العلمين بحيث تلائم نزول هذا الجيش الكبير ، لكي يطبق الحلفاء من الشرق والغرب على قوات المحور

وقد أبدى روميل في انسحابه من المهارة والمقدرة المدهشة ما شهد به النقاد العسكريون جميعاً ، ويعتبر انسحابه أعظم وأروع انسحاب في تاريخ الحروب ، وأخذ الجيش البريطاني الثامن يتعقبه دون أن يحيط به ، واستولى على طرابلس عاصمة ليبيا في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ ، أي بعد ثلاثة أشهر من بدء معركة العلمين ، وكان سقوط هذه العاصمة إيذاناً بانتهاء الامبراطورية الإيطالية في شمال أفريقيا ، وانسحب روميل إلى تونس ، وهناك ثبت لقوات الحلفاء ، ولكنهم تغلبوا على مقاومته واخترقوا خطوطه في مارس سنة ١٩٤٣ ، وتجدد القتال في شهر إبريل ، ومرض روميل ثانية أثناء القتال وعاد إلى ألمانيا ، وانتهى القتال في مايو باحتلال الحلفاء تونس وميناء بنزرت الحصين ، ولجأت فلور المحور إلى رأس بون بالشمال الغربي من تونس ، ثم ما لبثت أن استسلمت ووقعت في أسر الحلفاء ، وكان من بين الأسرى الجنرال فون أرنييم الذي خلف روميل في القيادة ، وجميع القواد والضباط والجنود الذين تألفت منهم فلور المحور ، وبذلك تم للحلفاء والقضاء على قوات إيطاليا وألمانيا في شمال أفريقيا (مايو سنة ١٩٤٣) ، ودان لهم البحر الأبيض المتوسط شرقاً وغرباً

وكان انتصار الحلفاء في شمال أفريقيا تمهيداً لغزو إيطاليا من الجنوب ، فقد بدأت قوات الحلفاء بقيادة الجنرال ايزنهاور تنزل إلى جزيرة صقلية في يولييه

سنة ١٩٤٣ ، وبعد أن استولت عليها نزلت إلى إيطاليا ، وانهى الغزو باستسلامها للحلفاء فى سبتمبر سنة ١٩٤٣

مساهمة مصر فى الحرب

إن مصر وإن لم تعلن الحرب على إيطاليا وألمانيا إلا فى فبراير سنة ١٩٤٥ ، فإنها ساهمت بنصيب كبير فى العمليات الحربية منذ أواخر سنة ١٩٣٩ ، مما كان له الأثر البالغ فى انتصار بريطانيا وحلفائها على المحور
فن الأعمال التى قامت بها نذكر ما يلى :

١ - تموين جيوش الحلفاء بكل ما كانت تطلب من المواد الغذائية والصناعية وقد أخضعت مصر إنتاجها الزراعى والصناعى لمقتضيات هذا التموين ، وليس يخفى أن تموين الجيوش من أهم أسباب ثباتها وتفوقها ، وقد بذلت مصر فى هذا السبيل تضحيات جسيمة ، إذ كان تموين الحلفاء دون مقابل من ذهب أو من سلع ، بل كان بطريق التسليف الذى نشأت عنه مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى سيرد الكلام عنها

٢ - حراسة قناة السويس ، وتأمين حرية الملاحة فيها ، ومطاردة طائرات المحور التى كانت لا تفتأ تغير على القناة لتدميرها ، وقد تولت المدفعية المصرية المضادة للطائرات هذه المهمة وبذلك منعت طائرات المحور من إلقاء الألغام فى القناة ، تلك الألغام التى كانت تهدد السفن بالنسف والتدمير إذا اصطدمت بها

٣ - حراسة المنشآت والمرافق العامة ، مما يسر للحلفاء التفوق على قوات المحور
٤ - حراسة الموانئ المصرية وخاصة ميناء الاسكندرية ، وكانت المدفعية المصرية المضادة للطائرات تتولى مطاردة طائرات المحور فيها

٥ - جعلت مصر سككها الحديدية وسائر وسائل النقل تحت تصرف قوات الحلفاء ، مما كان له أثر كبير فى مصير معركة العلمين

٦ - بذلت تسهيلات وتضحيات كبيرة لإعداد الأماكن والمساكن الصالحة لإيواء جيوش الحلفاء وحفظ مهماتها ، وإلى ذلك العهد ترجع أزمة المساكن فى العواصم والمدن

وقد تعددت اعترافات قواد الجيش البريطانى وأقطاب السياسة والصحافة الانجليزية بمبلغ ما أفاد الانجليز وحلفاءهم من معاونة مصر ومساهمتها فى الحرب وما تكبدت فى سبيل ذلك من خسائر فى الأموال والأرواح
ففى مارس سنة ١٩٤١ أرسل الجنرال ويثل القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط على أثر انتصاراته على الإيطاليين إلى رئيس الوزارة الخطاب الآتى :

« عزيزى الباشا

« فى الوقت الذى انتهت فيه بالنجاح مرحلة هامة من مراحل أعمالنا فى أفريقيا الشمالية ، أود أن أعبر لكم عن شكرى على المعونة والمساعدة اللتين تلقيتهما من السلطات العسكرية المصرية فى أثناء حملتنا على ليبيا ، فإن جميع ضروب المعاونة التى أسداها لنا الجيش المصرى سهلت على الجيوش الامبراطورية التى تحت قيادتى مهمة تأمين الدفاع عن مصر من اعتداء العدو

« وإنى فى الإعراب عن تقديرى لدولتكم شخصيا لهذه المعونة ولروح الصداقة التى انطوت عليها هذه المساعدة أرجو إبلاغ الشكر لمعالى وزير الدفاع الوطنى ولسعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش وجميع السلطات العسكرية المختصة ،

وقالت التيمس فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ عقب توقف الزحف الألمانى الإيطالى فى معركة الصحراء (يوليه ١٩٤٢) على لسان مراسلها بالقاهرة :

« إن كثيرا من الناس لا يدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية فى مصر للحكومة المصرية وأنها وضعت موائى البلاد وسككها الحديدية وبعض المرافق الأخرى تحت تصرف هذه الجيوش تنفيذا لما تنص عليه المعاهدة الانجليزية المصرية من التزامات ، هذا إلى ما أبداه الشعب المصرى من الثبات ورباطة الجأش خلال الأيام المخرجة الأولى لمعركة العلين ، ومما لا ريب فيه أن المستر تشرشل قد انتهز هذه الفرصة وأعرب عن امتنان بريطانيا وتقديرها لسلوك مصر ،

وقال المستر تشرشل نفسه في بيانه للصحافيين في فبراير سنة ١٩٤٢ حين مرّ بالقاهرة : « إن مصر ولو أنها كانت ولا تزال بلدا محايدا فليس من الحق مطلقا أن يقال إنها لم تقيم بدور مهم مشرّف له قيمته لا في دفاعها عن نفسها فحسب بل في الصراع العالمى الذى أخذ الآن يتقدم تقدما عظيما نحو منتهاه » ،

وقال في خطبته التى ألقاها بمجلس العموم يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ منوها بخدمات مصر للحلفاء بعد أن أشرفت الحرب على نهايتها :

« إننا نشعر بأن الحكومة المصرية سلكت مسلكا صحيحا حكيما بتقرير إعلان الحرب على ألمانيا واليابان ، وبتوقيع تصريح الدول المتحدة ، ولم يحدث قط أننا ضغطنا على الحكومة المصرية فى أى وقت من الأوقات لكى تدخل الحرب ، بل الواقع أننا نصحنا لها فى أكثر من مناسبة واحدة فى الماضى بعكس ذلك ،

وقد كانت الفوائد واضحة فى تجنب الجمهور المصرى ومدينة القاهرة المشهورة ويلات الاستهداف كثيرا للضرب بالقنابل ، وقد قام الجنود المصريون بدور مهم خلال الحرب فحافظوا على الأمن فى جميع أنحاء الدلتا ، وقاموا على حراسة كثير من المراكز الهامة والمستودعات ، وساعدوا مجهودنا الحربى بمختلف وسائل المساعدة وهو المجهود الذى نجح مرة أخرى فى وقاية أراضى الدلتا الخصبة من اعتداءات المعتدين من الخارج ، وقد لقينا كل أسباب التسهيلات من المصريين بمقتضى معاهدة التحالف ، وساعدنا رؤساء الوزارات المتعاقبون والحكومات المتعاقبة مساعدات كانت فعالة جدا ، ومصر دولة مشتركة ويجب أن تأخذ مكانها الحق كعضو فى الهيئة العالمية ، وكعضو مؤسس فى هذه الهيئة ،

وقال الجنرال أوكتاف الذى تولى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط فى تقرير قدم إلى وزارة الحرب البريطانية : « إن المساعدة التى قدمها لنا الجيش المصرى دليل على نيات الحكومة المصرية الطيبة ، فعلاوة على حراسة المرافق الداخلية أرسلت حامية مصرية إلى واحدة سيوه فى وقت كان ينبغي لنا فيه ألا نترك فى الصحراء الغربية إلا أقل عدد ممكن من قواتنا ، وكانت خدمات الجيش المصرى عظيمة القيمة ، فقد تولى أعمال المراقبة والأنوار الكاشفة والبطاريات المضادة

للطائرات في القاهرة والاسكندرية ومنطقة القتال ، تخفف بذلك الضغط على مواردنا إلى حد كبير ،

ونشر الميجر جنرال كلتريك رئيس البعثة البريطانية في مصر سنة ١٩٤٥ تقريراً عن الخدمات التي أداها الجيش المصري لبريطانيا وحلفائها خلال الحرب قال فيه : « على الرغم من أن مصر -- بناء على نصيحة الحكومة البريطانية -- لم تعلن الحرب على المحور الا في سنة ١٩٤٥ ، فإن الجيش وسلاح الطيران المصريين ساهما بإخلاص مع القوات المتحالفة خلال أيام الحرب المخرجة سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٣ ، وقدمتا للقوات المتحالفة هذه الخدمات الرئيسية التي أسردها بالتفصيل هنا

١ - ساعدت القوات المصرية مساعدة فعالة في الدفاع ضد الطائرات في الإسكندرية وبور سعيد والسويس والقاهرة

٢ - أنشأت في منطقة قناة السويس نقطاً لمراقبة الطائرات المعادية وهي تلقى الألغام ، وقد أسقط خلال هذه الفترة ما يقرب من ٨٢ لغماً أمكن تحديد أماكنها جميعاً بواسطة القوات المصرية

٣ - حراسة نقط الدفاع

٤ - سيطرت القوات المصرية على ١٦٠ ميلاً من الحدود الغربية لمصر من الشمال حتى سيوه خلال الفترة العصية التي مرت بنا من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٢

٥ - قام سلاح الحدود المصري بإنشاء مراكز للمراقبة في الصحراء بجانب حيوى لنظام الإنذار من الغارات الجوية

٦ - قامت أربعة أسراب مصرية بالتعاون مع السلاح الجوي البريطانى في الدفاع الجوي عن مصر سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤١ ، وقد ازداد التعاون بين السلاحين المصرى والبريطانى في السنين التالية فتسلت مصر من بريطانيا سلاح البالونات فوق منطقة القتال ثم منطقة الاسكندرية ، بما وفر لبريطانيا ألف رجل على الأقل من جنود سلاح الطيران أمكن الانتفاخ بهم في مواقع أخرى من جبهة القتال

« وفي سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٤ قام سرب من المقاتلات المصرية التي دُرَّب طياروها حسب تعاليم السلاح الجوي البريطاني بتسلم مهمة حراسة القوافل منا ، ثم أعير هؤلاء الطيارون لنا ليقوموا بتسليم الطائرات الجديدة إلى جبهات القتال في أي مكان في العالم ، وقد كانت هذه الأعمال كلها سبباً في أن يتحمل الجيش وسلاح الطيران المصريان خسائر كبيرة ، وفي رأيي أن المجهودات التي ساهمت بها مصر معنا تساوى - بعدد الرجال - من فرقتين إلى ثلاث فرق اشتركت في القتال إلى جانبنا ،

هذا بعض ما كتبه أقطاب الانجليز عن الخدمات التي أدتها مصر لبلائهم وللحلفاء خلال الحرب العالمية ، ومع ذلك فإنهم بعد أن نالوا الفوز في هذه الحرب تنكروا لها وتناسوا خدماتها لهم ، وقلبوا لها ظهر المجن ، شلشنة منهم معروفة ، وتلك هي روح الجشع والاستعمار التي لا تعرف وفاء ، ولا تحترم عهداً ولا حقاً

حادثة القصاصين

ونجاة جلالة الملك — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣

حدث في نحو الساعة الرابعة من مساء ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ أن اصطدمت السيارة المقلدة لجلالة الملك بإحدى سيارات النقل في طريق الاسماعيلية قرب قرية « القصاصين » ، فأصيب جلالة الملك بشرخ بسيط في الحرقفة اليسرى مع رضوض يسيرة ، وقد نقل حفظه الله إلى أحد مستشفيات الجيش البريطاني القريبة من مكان الحادث لإجراء الإسعاف اللازمة

وما أن ذاع هذا الحادث حتى اهتزت البلاد قلقاً على صحة الملك ، وأخذت القلوب تضرع إلى الله أن يكتب لجلالته الشفاء والسلامة ، وهرعت الوفود من مختلف أرجاء البلاد إلى القصاصين للاطمئنان على صحة جلالته ، وكانت هذه الوفود التي جاءت من تلقاء نفسها عنواناً على محبة الشعب للمليك

وقد أتم الله الشفاء لجلالة الملك ، وعاد إلى العاصمة يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ،

فاستقبله الشعب بحفاوة منقطعة النظير ، وأبتهجت الأمة ابتهاجا عظيما بعودة جلالته
سالمًا معافي

مذكرة جبهة المعارضة

إلى مؤتمر الهرم - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣

كان أقطاب الحلفاء يعقدون بين حين وآخر مؤتمرات هامة لتسيق وسائل
الحرب العالمية

وقد اجتمع مؤتمر من هذه المؤتمرات بالقاهرة في نوفمبر سنة ١٩٤٣ بفندق
ميناء هابس بالقرب من الأهرام ، حضره كل من المستر روزفلت رئيس الولايات
المتحدة الأمريكية ، والمسترونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، والمارشال
شيانج كاي شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية ، وعدد جم من كبار القواد ورجال
الحرب والسياسة ، وكان الغرض من هذا المؤتمر تسيق الأعمال العسكرية ضد
اليابان ، وتعجيل النصر في الباسيفيك ، وتجريد اليابان من كل قوتها ومستعمراتها
وانتهز زعماء أحزاب المعارضة في مصر فرصة اجتماع أولئك الأقطاب في مصر
فقدموا إليهم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مذكرة بمطالب مصر

وهي مذكرة أقوى من مذكرة النحاس إلى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٠
التي سبقت الإشارة إليها (ص ٧٦)

تقدمت الجبهة بمذكرتها موقعا عليها من رؤساء أحزاب المعارضة بترتيب
أقدمية تأسيس هذه الأحزاب وهم : حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني ، ومحمد
حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين . والدكتور احمد ماهر رئيس
الهيئة السعدية . ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية . واشترك معهم في وضعها
بعض أقطاب المعارضة والمستقلين مثل اسماعيل صدقي الذي تولى تحريرها ابتداءً .
وأحمد لطفي السيد . وبهي الدين بركات . وعبد الحميد بدوي الخ

تضمنت المذكرة مقدمة عن آمال الشعوب في الديمقراطية ، قالوا ما ترجمته :
« الموقعون على هذا باعتبارهم رؤساء الأحزابهم وترجمانا صادقا لمجموع الرأي العام في بلادهم ، يغتبطون لاجتماع زعماء الديمقراطية الأفاضل بمصر في مؤتمر يستكملون فيه مشاوراتهم فيما يكفل القضاء على قوى الظلم والعدوان . ويعربون عن أصدق تمنياتهم لهم بنصر حاسم تستقر به مبادئ الانسانية السامية التي أعلنوها ، كما يرجون لكم أكمل التوفيق في إنشاء عالم جديد تقوم فيه علاقات الأمم على أساس من العدل والإنصاف ، وقد اضطروهم ما يحسونه من جلال المسئولية الملقة على عاتقهم أن يتكبروا الطرق الرسمية ليشعروا ضيوفهم الأكرمين أن مصر في الآونة التي تسود مؤتمروهم فيها روح المبادئ التي يعملون على تحقيقها ، تنوء تحت أثقال حكم عسكري شاذ ورقابة فادحة تحولان دون تكشف آراء الأمة من ناحية ، ويمنع الإشراف في تطبيقها عن الحكومة التي تحتوى وراءها تحقيقا لأغراضها الخاصة كل صفات النيابة أو التمثيل ، وهم مع علمهم بخطورة مهام المؤتمر وما قد تقتضيه من تركيز جهود المؤتمرين لا يفوتهم أن المباحثات التي يجرونها قد تتصل من قريب أو بعيد ببعض شؤون هذه البلاد ، كما أنه لا يمكن لمن يضطلعون بأعباء مشكلات الحرب والسلام أن يقفوا من الرأي العام للبلد الذي اختاروه مقراً لمؤتمروهم موقف من لا يعنيه أمره ، بل الواقع أن اتجاهات الرأي في هذا البلد من شأنها أن تدخل على زعماء الأمم المتحدة النخبة وأنه يسرهم أن يعلموا أن الرأي العام المصري بأسره يدين بالمبادئ السامية التي يعتزون بها ، وأن الأمة المصرية جمعا ليحدوها شعور عميق يستحثها على تأييد الجهود التي يبذلونها في سبيل إنشاء حياة عالمية جديدة ، وبعد أن نوه زعماء المعارضة بجهود مصر ومساهمتها في الحرب قالوا :

« أما وقد بسط الموقعون على هذا الأسباب التي بعثت الآمال في قلوب الشعب المصري فقد حق عليهم أن يشيروا ولو بقليل من التحديد إلى أخص هذه الآمال التي تتفق بتطبيقها مع ما تهتم له الديمقراطية التي لم يدع زعماءوها فرصة تفلت منهم إلا انتهزوها للإعراب عن أن من أسى غاياتهم المحافظة على كرامة الأمم ومعاونتها على أداء رسالتها في المجتمع ، ، ولخصوا هذه المطالب فيما يلي :

١ — لا يحتاج مصر شك في أن يُسلم لها باستقلالها التام تسليها مطلقا ، بما يضمن لها التمتع بكامل سيادتها على جميع أراضيها أسوة بسائر الأمم ، ولا تشك في أن كل ما يقيد أو يحد هذه السيادة وذلك الاستقلال سيلغى بأجمعه إلغاء قطعا على اختلاف ماهيته أو مدته ، وإن مصر لعل يقين بأن حليفها بريطانيا العظمى ستكون في طبيعة المؤيدين لذلك وأنها ستبادر إلى التسليم برفع القيود التي أوجدتها معاهدة سنة ١٩٣٦ رفعا باتا لا سيما وأن القيود العسكرية الواردة فيها إنما جاءت وليدة ما كان يهدد العالم من العدوان ، فقد تعين إذن أن ترفع هذه القيود بارتفاع الأسباب التي دعت إليها ، وأصبح لزاما أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحرب جميع القوات الأجنبية التي بأراضيها أيا كانت جلسياتها لأن بقاء أى جيش على أراضيها لن يكون له أى مسوغ

٢ — وكذلك يتعين أن تسترد مصر كامل سلطاتها وحدها على قناة السويس ذلك السلطان الذي أقرته لها معاهدات سابقة

٣ — وعلى ضوء ميثاق الأطلنطي وتمشيا مع روحه فإن مصر لعل يقين بأن الروابط العديدة التي ربطت بينها وبين السودان وجعلت منهما وحدة غير منفصلة منذ قرون بعيدة يجب أن يعترف بها قانونا كما هي قائمة فعلا

٤ — وكذلك تتطلع مصر بحق أن تتبوأ مقعدها في مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها

تلك هي أخص ما تتطلع إليه الأمة المصرية من آمال حقة ترضيها ، لا ارتكانا على حقوقها الطبيعية فحسب ، وإنما لتستطيع معها أن تضطلع بالأعباء التي تفرضها عليها شؤونها القومية والالتزامات التي تقتضيها واجبات التعاون الدولي وفروض التضامن بين الأمم والتي من أخصها أداء الرسالة التي هيأها لها مركزها بين أمم الشرق الأدنى ،

وقد منعت وزارة النحاس نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها في الصحف ، فكان مسلكها حيالها لا يستقيم مع دعواها صون حرية النشر والكتابة ، وبدا

الفرق كبيرا بينهما وبين وزارة علي ماهر التي لم تمنع نشرة مذكرة الوفد في ابريل سنة ١٩٤٠ ، وقد نشرت في جميع الصحف

أزمة أبريل سنة ١٩٤٤

أراد جلالة الملك إقالة وزارة النحاس في ابريل سنة ١٩٤٤ ، واعتزم تكليف أحمد محمد حسين رئيس الديوان الملكي تأليف الوزارة الجديدة ، وفتح أحمد محمد حسين السفير البريطاني في هذا الصدد ليتم تأليف وزارته دون تدخل أو معارضة من الدوائر البريطانية أو أزمة تشبه أزمة فبراير سنة ١٩٤٢

فاستمهله السفير البريطاني لكي يعرض الأمر على حكومته ويتلقى ردها ، فجاء الرد بعدم إجراء تغيير من هذا القبيل ، وكانت البرقية التي تحمل رأى الحكومة البريطانية ومضمونها « لا تغيير no change » ، حديث المجالس ، وموضع الأسف ، لإقحام الجانب البريطاني في شؤون مصر الداخلية إلى هذا الحد ، وقد اغتبط الوفديون لهذه البرقية اغتباطا عظيما

وازدادت العلاقات بعد هذه البرقية تحرجا بين القصر والوزارة ، وزاد اطمئنان الوزارة إلى بقائها في الحكم مستندة إلى التعضيد البريطاني

الحالة المالية

أثناء الحرب العالمية

إن حالة الحرب ، وسيطرة بريطانيا وحلفائها على البحار ، جعلت مصر في عزلة اقتصادية عن العالم ، ولم تستطع تصريف حاصلاتها وخاصة القطن إلا إلى بريطانيا والولايات المتحدة ، وصار زمام تجارة مصر الخارجية في أيدي بريطانيا ، وحيل بينها وبين التصدير إلى الخارج ، حتى كأن حصارا بحريا قد فرض عليها ، وأصبح الانجليز يتحكمون في أسعار القطن والحاصلات الزراعية الأخرى ، ففي سنة ١٩٤٠ اشتروا القطن بسعر عشرين ريالا للقنطار بينما كان يباع في الأسواق الأجنبية

بخمسة وثلاثين ريالاً . ولم يسمح لمصر أن تصدر قطنها إلى البلاد المحايدة ، وكان التصدير تحت رحمة الأميرالية البريطانية ، وتألقت لجنة سميت اللجنة البريطانية ، ثم اللجنة البريطانية المصرية ، احتكرت كل محصول القطن خلال سنى الحرب ، ومنعت التنافس على شرائه ، وباتت كل دولة تريد شراء أى كمية منه لا تأتى إلى السوق المصرية مباشرة ، بل تشتري ما تريده عن طريق هذه اللجنة ، وخسرت البلاد من جراء ذلك عدة ملايين من الجنيهات

وتدفقت جيوش الحلفاء على مصر ، وصار معظم تموينها من منتجات البلاد وحاصلاتها ، فأدى ذلك إلى غلاء الأسعار وشح السلع ، وعانى الأهليون وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ضيقاً شديداً من جراء هذا الغلاء

ولم تؤد بريطانيا ثمن تموين جيوشها وجيوش حلفائها الأمريكان وغيرهم نقداً أو سلعا ، بل كانت تؤديه عن طريق البنك الأهلى بأن كان يصدر من أوراق البنكنوت (العملة الورق) الكميات التى تطلبها بريطانيا ، ومن هنا نشأت الأرصدة الأسترلينية التى بلغت فى خلال الحرب وبعد انتهائها إلى سنة ١٩٤٥ أربعائة وخمسين مليون جنيه ، وهذه الأرصدة كان لها دخل كبير فى إفقار البلاد ، فضلاً عن أنها من أهم أسباب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد . مما أدى إلى الغلاء الفاحش فى الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة ، وقد بلغ هذا الارتفاع رقماً قياسياً كبيراً ، إذ وصلت فى أواخر الحرب بل بعد انتهائها إلى أكثر من ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب ، مع أنها لم تزد فى إنجلترا عن ١٣٥ إلى ١٤٥ فى المائة ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية عن ١٤٥ إلى ١٥٠ فى المائة ، فى حين أن مصر كانت تلتج حاجاتها من المواد الغذائية ، والبلاد التى تلتج هذه الحاجات كجنوب أفريقيا وأستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة

كان إطلاق يد البنك الأهلى فى إصدار أوراق النقد هو من أهم أسباب التضخم النقدى وتفاقم الغلاء خلال الحرب وبعد انتهائها ، وقد اعتمد فى هذا الصدد على

المرسوم الصادر في أوائل الحرب العالمية الأولى في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ الذى قضى بإعفائه من دفع مقابل أوراق النقد التى يصدرها ذهباً واكتسابها السعر الإلزامى ، واعتمداً أيضاً على القرار الصادر من وزير المالية في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ والمشور فى الوقائع المصرية بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ الذى نص على التسامح مؤقتاً فيما هو مفروض على البنك من إبقاء كمية من الذهب فى خزائنه تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق النقد التى يصدرها والترخيص له فى أن يستخدم فى غطاؤها بدلا من احتياطي الذهب سندات على الخزانة الانجليزية، وصار الاسترليني قاعدة مباشرة للجنه المصري وثبت سعر الصرف بين العملتين ، وأطلق تحويل إحداها إلى الأخرى من كل قيد ، فهذا التسامح المؤقت الذى تبرعت به الحكومة بدون حق فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، قد استمر قائماً على تعاقب السنين ، وتفاقت عواقبه فى الحرب العالمية الثانية : وفى ظل هذا التسامح فى إصدار أوراق النقد بغطاء انجليزي مع ثبات سعر الصرف بين العملتين تمكنت بريطانيا من تزويد جيوشها وجيوش حلفائها فى مصر بما احتاجت إليه من سلع وخدمات من الأسواق المصرية دون أى إجراء سوى تسليمها للبنك الأهلى أذونات على الخزانة البريطانية ليصدر ما تريد من أوراق النقد ، ومن هنا تفاقت الأرصدة الاسترلينية وحدث التضخم النقدى

واشتد هذا التضخم فى عهد وزارة الوفد، ولم تفكر فى أن تضع حداً لإصدار البنك الأهلى أوراق النقد بالكثرة التى أرادتها الحكومة البريطانية ، وحينما أثرت هذه المسألة فى مجلس الشيوخ بجلسته ١٨ أبريل سنة ١٩٤٤ ، لمناسبة مناقشة السياسة المالية العامة ، كان كل ما أجابته الوزارة بلسان أمين عثمان باشا وزير المالية وقتئذ قوله : « وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى ما أبداه بعض حضراتكم من التشكك فى إمكان استردادنا بعد الحرب لماندين به بريطانيا ، ولعلنى لست بحاجة إلى أن أذكر أنه لا محل مطلقاً لهذا التشكك ، بل لمجرد التفكير فيه ، بعد أن علقنا مصيرنا بمصير الديمقراطيات ووقفنا إلى جانبها فى دفاعها عن الحرية والعدالة والمدنية ، وبالنظر إلى ما هو معروف عن حليفتنا الكبرى من سلامة مالياتها وشدة محافظتها

على تعهداتها ودقة وفائها بديونها مما يجعل ضمان هذه الديون في مرقى عن كل شك ،

ولعمري ليس بمثل هذه الأقوال ولا بمثل هذه الروح تصان حقوق البلاد السياسية والمالية ، وقد برهنت الحوادث على أن ديون مصر على بريطانيا من الأرصدة الأسترلينية قد بقيت طوال الحرب وبعدها انتهائها قائمة لم توف منها إلا النزر اليسير التافه

وبما تجدر ملاحظته في معرض الحديث عن هذه الأرصدة أنها دين ضخم تدان به مصر انجلترا ، وهو دين غريب ، من نوع غريب ، دين دولة فقيرة على دولة قوية ، دين لا تعرف أحكامه ولا شروطه ولا قواعده ، ولا طريقة سداده ، ولا موعد هذا السداد ، وهو دين إجباري لأن مصر لم تختار أن تكون دائنة ، بل هو الضغط الاستعماري الذي فرض عليها بذل هذا الدين في وقت هي أحوج ما تكون إلى كل قرش منه للنهوض بمرافقها الحيوية ، ثم إنه دين مقطوع من رأس مال إنتاجي في البلاد ، وبعبارة أخرى مقطوع من حيويتنا وطاقتنا

وقد سمعت مصر في تصفية هذه الأرصدة بعد انتهاء الحرب العالمية ، وعقدت لذلك عدة اتفاقات لم تسترد بموجبها سوى جزء يسير منها ، وسنعرض لهذه الاتفاقات في موضعها

جامعة الدول العربية

بروتوكول الاسكندرية — ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤

عنى النحاس في أواخر عهد وزارته بالمساهمة في إنشاء جامعة الدول العربية تضم شملها وتوحد بينها ، وكان إنشاء هذه الجامعة بإيعاز من بريطانيا

وكان الأجدر بالنحاس أن يعمل على توحيد جهة مصر الداخلية لتكون يداً واحدة أمام الأحداث التي واجهتها خلال الحرب العالمية وبعدها انتهائها ، ولكنه ترك الوحدة الداخلية جانباً ورفض أن يمد يده إلى المعارضة بل إلى المستغلين ،

وسار على سياسة حزبية ممقوتة مما جعل الانقسام والمرارة يتزايدان في البلاد ،
واهتم بالتوحيد بين الحكومات العربية ، وقد تبين مع الزمن أن لا إخلاص
ولا تضامن بين هذه الحكومات ، وأن معظمها تسير السياسة الاستعمارية البريطانية
أو الأمريكية ، أو الأهواء الشخصية ، وأن جامعة الدول العربية لم تفد مصر بل
جلبت عليها خسائر كبيرة

ولو أن النحاس عمل على توحيد الصفوف في مصر لاستطاع بغير شك أن
يخدم البلاد أعظم خدمة ، ولخدمت مصر القضايا العربية في سائر الأقطار بأكثر
مما أفادتها جامعة الدول العربية

اجتمعت وفود مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن في الاسكندرية
في سبتمبر سنة ١٩٤٤ بهيئة لجنة تحضيرية ، ووالت اجتماعاتها لعقد ميثاق الجامعة ،
وانتهت إلى وضع ماسمى « بروتوكول الاسكندرية » وتم التوقيع عليه يوم السبت
٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بإدارة جامعة فاروق الأول

يتضمن هذا الميثاق تأليف جامعة للدول العربية من الدول العربية المستقلة التي
تقبل الانضمام إليها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى (مجلس جامعة الدول
العربية) تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة ، ومن أهم بنود هذا
الميثاق أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية ، وأن حقوق العرب لا يمكن
المساس بها ، وأعلنت اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانهم
المشروعة وصون حقوقهم العادلة

ولعلك تذكر ما أصاب فلسطين وعرب فلسطين من الكوارث دون أن تعمل
الدول العربية مجتمعة أو منفردة عملاً جدياً لتحقيق أمان أهلها وصون حقوقهم
العادلة ، وهكذا تبين أن جامعة الدول العربية كانت حتى اليوم (١٩٥١) هيئة
شكلية أقرب إلى المظاهر البراقة منها إلى العمل الجدى المثمر

إقالة وزارة النحاس

٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤

أقيمت وزارة النحاس يوم الأحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بموجب خطاب من
جلالة الملك قال فيه :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا

« لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية ، تعمل للوطن
وتطبق أحكام الدستور ، نصا وروحا ، وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق
والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب ، فقد رأينا أن نقيلكم
من منصبكم ، وأصدرنا أمرا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء
زملائكم ما أمكنكم أدائه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم ، « فاروق »

صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال سنة ١٣٦٣ (٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

وهذه ثالث إقالة لوزارة النحاس ، فقد كانت الأولى فى سنة ١٩٢٨ فى عهد
الملك فؤاد ، والثانية فى سنة ١٩٣٧ والثالثة فى سنة ١٩٤٤ ، وكلتاهما فى عهد جلالة
الملك فاروق

الفصل السابع

وزارة أحمد ماهر

أكتوبر سنة ١٩٤٤ - فبراير سنة ١٩٤٥

كان النحاس يقيم بالإسكندرية في فندق سيسيل حين أقيمت وزارته ، ففي الساعة الخامسة والتصف تماما من مساء يوم الأحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وصل حسن يوسف بك (باشا) مدير الإدارة العريية بالديوان الملكي إلى الفندق وسلم النحاس كتاب إقالته

وفي هذه اللحظة بالذات تسلم أحمد ماهر - وكان بالقاهرة - كتاب جلالة الملك الذي عهد إليه فيه بتأليف الوزارة الجديدة ، وذهب فورا إلى دار مجلس الوزراء بصفته رئيسا للوزارة ، وفي الساعة السادسة مساء اجتمع بالمرشحين للوزارة وكانوا مستعدين ومتفاهمين عليها من قبل

وما كاد يستفيض نبأ إقالة وزارة النحاس حتى امتلأت النفوس في الجمة غبطة وسرورا ، وشمل البشر أرجاء البلاد

وفي ٩ أكتوبر صدر المرسوم الملكي بتأليف الوزارة الجديدة على النحو الآتي :
أحمد ماهر للرئاسة والداخلية . مكرم عبيد للبالية . محمود فهمى النقراشى للخارجية ،
محمود غالب للأشغال . حافظ رمضان للعدل . محمد حسين هيكل للعارف والشئون
الاجتماعية . مصطفى عبد الرازق للأوقاف . إبراهيم عبد الهادى للصحة . أحمد
عبد الغفار للزراعة . إبراهيم دسوقي أباطة للمواصلات . طه السباعى للتموين .
راغب حنا للتجارة والصناعة . السيد سليم للدفاع

وهذه الوزارة مؤلفة من الأحزاب غير الوفدية ، وهى الهيئة السعدية والاحرار
الدستوريون والكتلة الوفدية والحزب الوطنى ، وليس فيها أحد سواهم ولا من المستقلين

الإفراج عن المعتقلين

كان أول عمل لوزارة أحمد ماهر إطلاقها سراح المعتقلين السياسيين الذين كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم في ظل الأحكام العرفية ، أى في غير الأوضاع التى رسمها القانون العام ، وفي مقدمتهم على ماهر ومكرم عبيد والقائمقام (اللواء) أحمد فؤاد صادق ونجيب ميخائيل بشارة وغيرهم ، وبعض الشبان الذين عرفوا بمناديتهم للوفد ، والعمال الذين طبعوا الكتاب الأسود^(١) ، وبعض هؤلاء المعتقلين قضوا في الاعتقال حوالى عامين

سياسة وزارة أحمد ماهر

صرح أحمد ماهر بأنه مؤيد لسياسة التفاهم مع الإنجليز منفذا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وأعلن في خطبة العرش التى ألقاها في افتتاح أول دور لانتقاد البرلمان في عهد وزارته أن مصر قد حرصت على أن توفى بجميع التزاماتها الدولية وأنها تواصل بإخلاص تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف التى تربطها ببريطانيا العظمى ، وأعلن في تلك الخطبة أيضا أن العلاقات بين مصر والدولة الحليفة وبينها وبين الدول الصديقة على خير ما تكون من المودة وهى في نمو مطرد يبعث على الرضا والارتياح.... أى أنه سار على السياسة الخاطئة التى اتبعتها الوزارات السابقة القائمة على أساس احترام معاهدة سنة ١٩٣٦ وتنفيذها بروح الود والإخلاص

هذا بالنسبة لسياسة مصر الخارجية والقومية ، أما عن شؤونها الداخلية فقد بقيت الأحكام العرفية مضروبة على البلاد ، وظلت الرقابة مفروضة على الصحف والمطبوعات .

وذهب هباء ما كان ينادى به أعضاء هذه الوزارة حين كانوا في المعارضة من وجوب إلغاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف فوراً ، ومع أنهم تولوا

(١) أنظر ص ١٢٠

الحكم بعد استسلام إيطاليا وقرب انهيار ألمانيا ، فإنهم حرصوا على استبقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف ، وقتاماً ، وكل ماتغير في عهدهم أنهم اشتدوا في الرقابة على الصحف المعارضة وأطلقوا العنان لصفحهم تكتب وتهاجم خصومها كما تشاء ، وليس هذا من العدالة ولا من المساواة في شيء .

حل مجلس النواب

كان أول عمل هام لوزارة أحمد ماهر هو حل مجلس النواب القائم وقتئذ ، فقد استصدرت في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ مرسوماً بحله ودعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع يوم الخميس ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ ، ثم حددت للانتخابات يوم الاثنين ٨ يناير

قرار الوفد عدم الدخول

في الانتخابات

كان حل مجلس النواب القائم وقتئذ ضربة أليمة للوفد ، إذا كان معظمه من الوفديين الذين انتخبوا في عهد وزارة النحاس ، وقد تباحت الوفديون طويلاً في موقفهم بإزاء الانتخابات الجديدة ، هل يدخلونها أم يمتنعون عن الدخول فيها ، ثم استقر رأيهم على الامتناع عن دخولها ، وكانت حججهم الظاهرة أن الأحكام العرفية تحول دون حرية الانتخابات ، وهي حجة واهية ، لأن الانتخابات التي أجروها سنة ١٩٤٢ قد تمت في ظل الأحكام العرفية ، والعلة الحقيقية لإحجامهم عن خوض معركة الانتخابات سنة ١٩٤٥ هي شعورهم بأنهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ حكومة الوفد الأخيرة وطغيانها وتصرفاتها المنافية للعدل والاستقامة والنزاهة ، وقد ظهر انصراف الشعب عنهم من مظاهر الابتهاج الذي قوبلت به إقالة وزارة النحاس وتأليف وزارة أحمد ماهر ، فأثروا الامتناع عن دخول الانتخابات ستراً لفشلهم المرتقب ، ولكي يلبي الناس مع الزمن سيئاتهم ، لعلمهم أنهم في بلد كل شيء فيه يلبي بعد حين ، كما قال شوقي أمير الشعراء .

انتخابات سنة ١٩٤٥

لم تكفل الحكومة للشعب حريته في الانتخابات ، فقد رفضت أن ترفع الأحكام العرفية أو الرقابة على الصحف كما أسلفنا

وتدخلت في الانتخابات بالرغم من أن خصومها (الوفديين) قرروا الامتناع عن الدخول فيها ، وكان واجبا عليها تركها حرة ليختار الناخبون من يريدونهم ، ولكنها في الواقع تدخلت في كثير من الدوائر لإنجاح مرشحها ، أو من رزيت عن ترشيحهم

وقد أسفرت الانتخابات عن فوزه ١٢٥ نائبا من السعديين و ٧٤ من الدستوريين و ٢٩ من الكتلة الوفدية وسبعة من الحزب الوطني و ٢٩ من المستقلين و مجموعهم ٢٦٤ نائبا

إبطال تعيين بعض الشيوخ

واستصدرت الوزارة مرسوما في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ يطلان مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ الذي صدر في عهد وزارة النحاس بإلغاء تعيينات الشيوخ التي صدرت في عهد وزارة حسين سرى سنة ١٩٤١ ، وقضى المرسوم الجديد بإعادة هؤلاء الشيوخ الأحياء منهم لمباشرة أعمال عضويتهم بالمجلس وبزوال العضوية عن جميع الذين عينوا بدلهم في عهد وزارة النحاس وعن كل من حل محل هؤلاء بسبب الوفاة أو الاستقالة

تعديل في الوزارة

ولما تمت الانتخابات دخل تعديل يسير في الوزارة ، بأن عين محمد حسين هيكل رئيسا لمجلس الشيوخ ، وعين بدله عبد الرزاق السنهوري وزيرا للعارف ، وحفني محمود وزيرا للتجارة والصناعة بدلا من راغب حنا الذي عين وزير دولة ، وعبد المجيد بدر وزيرا للشؤون الاجتماعية

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان الجديد ببيتة مؤتمر يوم الخميس ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ برئاسة محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر جلالة الملك جلسة الافتتاح ، وتلا الدكتور أحمد ماهر خطبة العرش

واجتمع مجلس النواب في اليوم نفسه وانتخب الاستاذ حامد جوده رئيسا له

أعمال وزارة أحمد ماهر

إلغاء الاستثناءات

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون بإلغاء الاستثناءات في ترقية الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم التي حدثت في عهد وزارة النحاس ، وهو عمل بمدوح لوزارة أحمد ماهر ، فإن وزارة الوفد قد أسرفت إسرافا بالغا في الاستثناءات والمحسوبيات حتى بلغت ثلاثة آلاف حالة عدا الحالات التي لم تمر على اللجنة المالية إذ فوض مجلس الوزراء لكل وزير أن يقرر ما يشاء من استثناءات ولكن هذا المرسوم كان ينقصه إلغاء الاستثناءات التي حدثت في عهد الوزارات السابقة على وزارة النحاس ، لكي تتم العدالة والمساواة في إلغاء الاستثناءات

كادر العمال

ووضعت كادر العمال الحكومة حسن حالتهم المعيشية تحسينا كبيرا ، وأنصفت فئات من صغار الموظفين كانت تن من وطأة الظلم والغبن

إصلاح بعض عيوب التكوين

وأصلحت بعض عيوب التكوين ، فعممت نظام البطاقات في أنحاء البلاد بعد

إجراء إحصاء دقيق واسع للسكان والعائلات ، وبذلك ضمن كل فرد من المواطنين نصيبه من مواد التموين ، بعد أن كانوا في كثير من البلاد والنواحي تحت رحمة التجار الجشعين

وزادت نصيب كل فرد من هذه المواد ، وخصصت جزءاً كبيراً من الأقمشة الشعبية لتولى وزارة التموين توزيعها بالبطاقات أيضاً ، وزادت نصيب كل فرد منها وأصنحت بهذه الوسائل بعض عيوب التموين في عهد وزارة النحاس ، إذ كانت كميات كبيرة من المواد التموينية تصرف بتصاريح خاصة لذوى النفوذ والمحظوظين لدى الوزارة ، وهؤلاء يتولون بيعها إلى المستهلكين فيتحكمون في أسعارها ويجنون منها الأرباح الطائلة غير المشروعة ، هذا إلى ما كان من الحماية في التوزيع بين مختلف الجهات ، وكذلك الحال في الأقمشة الشعبية التي كان معظمها يتسرب إلى السوق السوداء من أيدي أنصار الوفد ، فجاء تعميم البطاقات ضامناً لكل فرد بقدر الاستطاعة نصيبه من مواد التموين والأقمشة الشعبية ، دون اضطرار إلى الالتجاء للسوق السوداء

تيسير الاستيراد

وعقد وزير المالية (مكرم عبيد) في أواخر سنة ١٩٤٤ اتفاقاً مع ممثلي الحكومة البريطانية بشأن توسيع استيراد الحاجات والسلع الضرورية للبلاد ، والتخفيف من القيود والصعوبات التي كانت مفروضة على الاستيراد في السنوات السابقة ، فوفقت الحكومة إلى التوسع في استيراد بعض الأصناف الضرورية ، ووضعت الحكومة البريطانية تحت تصرفها من النقد الأجنبي ما يسد بعض حاجاتها من البضائع المستوردة ، وتعهدت بزيادة شحن البضائع والمنتجات إلى مصر

وقد يسر هذا الاتفاق للحكومة المصرية حريتها في استيراد بعض الأصناف الضرورية والاضطلاع بمسئوليتها في هذا الصدد ، وإلغاء رقابة مركز تموين الشرق الأوسط على استيراد معظم السلع ، وكان هذا المركز يمثل الحكومتين

البريطانية والأمريكية ويتحتم الحصول على توصيته في رخص الاستيراد المصرية قبل نفاذها

وتضمن الاتفاق أيضا زيادة أنواع ومقادير الأصناف التي يرخص باستيرادها ، وتقرير حرية استيراد مصر من البلاد التي تتعامل بالاسترليني ومن الدول ذات العملة السهلة من بلدان أوروبا المحررة ، وحرية التصرف في العملة الأجنبية المخصصة الأصناف المستوردة من الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والبرتغال ، وزيادة المقادير المستوردة في سنة ١٩٤٥ بنحو ٥٠٪ عما كانت عليه سنة ١٩٤٤ ، وقد حدد لنفاذ هذا الاتفاق وسريانه عام ١٩٤٥

المآخذ على وزارة أحمد ماهر

يؤخذ عليها أنها أحالت طائفة من كبار الموظفين المعروفين بميولهم الوفدية إلى المعاش ، منهم وكيل وزارة الأشغال ، ووكيل وزارة العدل ، ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ، ووكيل وزارة الدفاع (الحرية) ، والمستشار الفني لوزارة المعارف ، ونائب المدير العام للسلك الحديدية ، وسكرتير عام مجلس الوزراء ، والمراقب العام للشؤون الدينية برئاسة مجلس الوزراء ، ووكيل إدارة التفتيش بوزارة الداخلية ، ووكيل إدارة الأمن العام ، ومدير المطبعة الأميرية الخ ، وفصلت طائفة من أواسط الموظفين للسبب نفسه

ولا ريب في أن إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش بدون محاكمة عمل يخالف روح العدالة والقانون

اجتماع جلالة الملك فاروق

بالرئيس روزفلت - فبراير سنة ١٩٤٥

على أثر انتهاء مؤتمر القرم الذي انعقد في مدينة د يالتا ، وجمع أقطاب الحلفاء في أوائل فبراير سنة ١٩٤٥ ، عرج المستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة بمصر

قبل عودته إلى أمريكا ، واجتمع بجلالة الملك فاروق يوم ١٤ فبراير على ظهر الطراد الأمريكى الذى نزل به الرئيس ورسا فى مياه البحيرات المرة على مقربة من مدينة الاسماعيلية ، وقد تبادلوا الرأى فى العلاقات بين مصر وأمريكا ، وفى علاقات مصر عامة بالحلفاء ، وكان يصحب جلالة الملك فى هذه المقابلة احمد محمد حسين رئيس الديوان الملكى ، وقابل جلالة الملك أيضا المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية

وكذلك قابل روزفلت أثناء مروره بمصر الملك عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية ، والامبراطور هيللا سلاسى امبراطور الحبشة ، وشكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية ، وقابلهم أيضا المستر تشرشل

وكانت هذه المقابلات تمهيدا لتقريب هذه الدول من الحلفاء ، ولكنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية فى توطيد استقلال الدول العربية ، واحترام حقوقها ، وقد عرض روزفلت وتشرشل فى خلالها قرار مؤتمر القرم القاضى بأن لا يشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى تحدد لانهقاده يوم ٢٥ ابريل سوى الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ ، واقتنع جلالة الملك بمصلحة مصر فى إعلان الحرب

مقتل أحمد ماهر

٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥

كان البرلمان مجتمعاً مساء يوم السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ لبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيداً لاشتراكها فى مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة ، وكانت الوزارة قد أعدت بياناً وافقت فيه على إعلان الحرب

وبعد أن ألقى الدكتور أحمد ماهر هذا البيان فى مجلس النواب ، انتقل رحمه الله إلى مجلس الشيوخ لى يدلى ببيانه فيه ، وفيما كان يجتاز البهو الفرعونى الذى

يفصل المجلسين ، أطاق عليه محام شاب متهم من يدعى محمود العيسوى الرصاص فأصابه إصابات قاتلة أودت بحياته

كان لهذا الاعتداء المنكر وقع أليم في النفوس ، ولقد علل القائل فعلته الشنعاء بأن أحمد ماهر تسبب في إعلان مصر الحرب على ألمانيا

ولعمري إن ماهر لم يرتكب بذلك إثماً ، بل كان عمله هو السبيل إلى قبول مصر عضواً في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أنشئت فيه هيئة الأمم المتحدة ، ذلك أن أقطاب الحلفاء الذين اجتمعوا في مؤتمر القرم اشترطوا لقبول أى دولة في هذا المؤتمر أن تعلن الحرب على المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وكانت الحرب العالمية قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن إعلان الحرب إلا إجراءً شكلياً ، وقد بادرت كل دولة غير محاربة وقتئذ إلى إعلان الحرب على ألمانيا واليابان ، وفي مقدمة هذه الدول تركيا وسوريا ولبنان ، لكي تظهر بعضوية المنظمة الدولية الجديدة ، فلا جرم كان عمل الفقيد وسعيه في أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا واليابان عملاً قومياً سليماً ، لم تخسر مصر فيه شيئاً ، بل أفادت منه بقبولها عضواً في هيئة الأمم المتحدة لها من الحقوق (نظرياً) مثلها لبقية الدول الأعضاء

ولكن الوفدين استغلوا هذا الموقف ، وأثاروا النفوس على أحمد ماهر ، موهمين الناس أنه يسعى للزج بالبلاد في أتون الحرب وإرسال المصريين إلى الخارج ليحاربوا في ميادين القتال البعيدة ، ونشر النحاس بيانا بهذا المعنى احتوى على شر أساليب الإغراء وإثارة الأحقاد في النفوس ، فافتتن الأغرار من هذه الدعاية المغرضة ، وكان من أثر هذه الفتنة وقوع تلك الجناية الفظيعة التي ذهب ضحيتها زعيم من خيرة رجالات مصر وعلم من أعلام الجهاد

تأليف وزارة النقراشي

٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥

في ساعة متأخرة من الليلة التي قتل فيها الدكتور أحمد ماهر ، تم تأليف وزارة محمود فهمى النقراشي الأولى ، وقد ألفها من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير

أو تبديل ، وتولى هو الرئاسة والداخلية والخارجية ، وفي نوفمبر سنة ١٩٤٥ استقال
حافظ رمضان وزير العدل ، وفي فبراير سنة ١٩٤٦ استقال مكرم عبيد وزميله
السيد سليم وطه السباعي

إعلان الحرب على ألمانيا واليابان

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥

انعقد كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ في جلسة سرية ونوقشت فيها
سياسة الحكومة في إعلان الحرب على ألمانيا واليابان ، فأقر المجلسان بجلسته ٢٦ فبراير
قيام حالة الحرب الدفاعية بين مصر وهاتين الدولتين ، وصدر مرسوم في اليوم
نفسه باعتبار المملكة المصرية « في حالة حرب مع الreich الألماني وإمبراطورية
اليابان »

وفي ٧ مارس عين عبد الحميد بدوي وزيراً للخارجية وتولى بهذه الصفة رئاسة
وفد مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أبرم فيه ميثاق هيئة الأمم المتحدة

الفصل الثامن

مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

في ٧ مايو سنة ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا بلا قيد ولا شرط لبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا جميعا ، وبذلك انتهت الحرب العالمية في أوروبا ، بعد خمس سنوات وثمانية أشهر وستة أيام من نشوبها

وفي أغسطس سنة ١٩٤٥ أذعنت اليابان كذلك بلا قيد ولا شرط أيضا للولايات المتحدة وحلفائها ، ووقع مندوبوها وثيقة الاستسلام يوم أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ وباستسلامها انتهت الحرب في العالم

تطور الحركة الوطنية

مقارنة بين عهدين

١٩١٩ — ١٩٤٥

لأجل أن نفهم حق الفهم الحوادث والأحداث التي تعاقبت على البلاد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، يجمل بنا أن نتبين مدى تطور الحركة الوطنية في السنوات التي سبقتها أو عاصرتها ، ومبالغ استعداد الأمة للكفاح والنضال في السنوات التي أعقبها وجاءت بعدها

يبدو لمن يمعن التأمل في أعماق الحوادث التي ترادفت في هذه الفترة من الزمن ، أن تطورا خطيرا قد أصاب الروح العامة للحركة الوطنية ، ويتبين مدى هذا التطور من المقارنة بين الروح التي تجلت في ثورة سنة ١٩١٩ ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، والروح التي ظهرت سنة ١٩٤٥ على مسرح الحوادث السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

فالروح التي تجلت سنة ١٩١٩ وما بعدها هي روح الوطنية الحقة، روح البذل والتضحية، وإيثار الصالح العام على المنافع الشخصية، روح الوحدة والاعتصام بحبل الوطنية، والحرص على الألفة وصفاء النية في النفوس، من أجل ذلك كانت الحركة الوطنية عامة شاملة، موفقة ناجحة، اشتركت فيها البلاد من أقصاها إلى أقصاها، ريفها وحضرها، وساهمت فيها طبقات الأمة كافة، شبيها وشبابها، رجالها ونسائها، أثريائها ومتوسطوها وفقراؤها، متعلوها وجهالها، وأثمرت هذه الروح العالية جهادا رائعا، أفردنا لتطوره ووقائعه كتاب «ثورة سنة ١٩١٩».

ولكن الحال قد تبدلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظهرت الأمة مترامية متحاذلة، فالطبقات الممتازة تؤثر الراحة وتسقيم إلى مهاد الدعة، فلم تشترك اشتراكا فعليا في الجهاد، واقتصرت طوائف الشعب في الجملة على إبداء التمتيات، والإعراب بالقول عن المطالبة بالجللاء ووحدة مصر والسودان، وأبت أغليتها أن تساهم بنصيب فعلي في الجهاد والتضحيات، حتى التضحية المالية.

لم يضرب الموظفون كما فعل أسلافهم سنة ١٩١٩، ولم يضرب العمال ولا التجار ولا أصحاب المهن الحرة، واكتفى المحامون بالإضراب بضعة أيام متفرقة، لمناسبات محدودة، ثم عادوا إلى الانصراف إلى أعمالهم ومشاغليهم اليومية.

وترتب على تقاعد طبقات المجتمع عن النضال أن انفرد الطلبة وحدهم بالإضراب والقيام بالمظاهرات وما إلى ذلك، وليس هذا حال أمة جادة في النضال، لا تبالي ما تبذل في جهادها من مرتخص وغال، بل هو ولا ريب نقص كبير في الروح العامة وتراجع بعيد عما كانت عليه منذ نصف وربع قرن، فإن كل الطبقات قد تضامنت وساهمت في الجهاد سنة ١٩١٩، واحتملت ما احتملت من المتاعب والحرمان والتضحيات، فكان للجهاد روعته وجلاله، أما أن ينحصر الكفاح تقريبا في طلبة المدارس والجامعات، فهذا لعمرى مظهر يؤسف له من خمود في الروح القومية، وذبول في الشعلة الوطنية.

لقد كان الظن أن تبدو الأمة بروح أقوى عما كانت عليه سنة ١٩١٩، اتباعا

لسنة التقدم في الحياة القومية ، ولكن الذي حدث هو العكس ، فقد تضائلت روح الإخلاص والجد والبذل والتضحية في النفوس ، وهذا طبعا ليس مرجعه إلى الشعب ، فإن فطرة الشعب سليمة ، واستعداداته للتقدم والجهاد حقيقة لا شك فيها ، ولكن قد تمر به فترات من التراجع والانتكاس ، مثل التي مرت به في السنين الماضية وظهرت آثارها خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها

وهذه النكسة ترجع أكثر ما ترجع إلى السياسة التي ترسمها « الوفد » منذ أن دب فيه الفساد ، فقد خذل على تعاقب السنين روح الوطنية الصادقة ، وأنكر جهاد المجاهدين ، وتضحيات المضحين ، واعتبر الإخلاص للوطن منحصرا في السير في ركابه ، والإذعان لأوامره ، والتقلب معه أينما دار ، واعتبر أهم مميزات المواطن الصالح (في نظره) أن يلغى عقله وضميره ، وينافق لبضعة نفر الذين أوصلتهم المصادقات التعسة والأيام السود إلى زعامة الوفد ، وأن يبتغي الزاني لديهم ، وبذلك وحده يستحق أن يكون له نصيب في المراكز النيابية والاجتماعية أو المناصب الحكومية أو المغانم المادية ، أما الوطنية الصادقة ، أما الخدمات التي يجب أن يؤديها المواطن الصالح للبلاد ، فهذه أمور لا وزن لها ولا اعتبار في نظر الوفد ، بل هي في الغالب من أسباب تنكره لمن ساهموا فيها

وهذه السياسة ولا ريب كان لها أثرها البعيد في انصراف النفوس عن الإخلاص والجهاد والتضحية ، إذ رآها الناس موضع الزرابة والاستخفاف ، بل مبعث الحرب ومصدر العداوة والبغضاء من جمهرة الوصويين والنفعيين

فالوفد هو أول من خذل روح الإخلاص في نفوس المواطنين ، ولا غرابة - وهذه تعاليمه في تربية الشعب السياسية - أن تظهر النتائج السيئة لهذه التربية مع الزمن ، وأن تبدو الأمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية متراخية ، يتجنب أبنائها في الجملة طريق البذل والتضحية ، ويؤثرون الراحة والعافية

إن الوفد هو المسئول الأول عن خمود الروح الوطنية وتحول الحياة القومية إلى حياة فردية ، لأنه هو الذي أشاع في عدد كبير من المواطنين روح النفعية والانتهازية ، واتخذ زعماءه وأتباعه وأشياعه الاشتغال بالسياسة وسيلة للاستغلال

والجاء ، والكسب والثراء ، والذين ناصروا الوفد منذ أن دب فيه الفساد إنما ناصروه على هذا الأساس ، وعلى اعتبار أنه الطريق المعبود لوصولهم إلى المراكز النيابية أو المناصب الحكومية أو استغلال النفوذ ، فهذه الروح النفعية التي أشاعها الوفد قد أفسدت الحياة الوطنية والحياة الاجتماعية على السواء ، وللزعامات ولا ريب أثرها في مصائر الأمم وحياتها ، فالزعامة الصالحة تبعث في نفوس المواطنين روح الصدق والإخلاص ، وإيثار المصالح الوطنية على المنافع الشخصية ، والزعامة النفعية تستثير في النفوس غرائز الفساد والأنانية ، والانصراف إلى الانتفاع والاستمتاع بالأعراض الزائلة ، والتسكّر للثل العليا ، والناس على دين زعمائهم ، وإذا قد دخلت زعامة الوفد من الإخلاص والاستقامة ، والصدق والتضحية ، فإن المتتمين إليه قد درجوا على سلكه ، واتبعوا طريقته ، فمعظمهم من الوصوليين طلاب المنافع والمراكز والمناصب ، وقد استشرى الفساد حتى دب إلى الطلبة ، فأشاع الوفد في كثير منهم روح النفعية والانتهازية ، وتسلسل دعائه بين صفوف الطلبة يغرونهم بالمنافع المادية العاجلة من الأموال يوزعونها على المتظاهرين منهم ، وبالأمال في أن يتألوا بعد تخرجهم من معاهد ما ينالون من مزايا الحكم ، وإيثارهم على غيرهم في الظفر بمغانم ، فالطلبة الذين يلشأون على هذا الطراز وهم عماد المستقبل هيهات أن أن يكونوا مواطنين صالحين ، بل أغلب الظن أن يظلوا طوال حياتهم من الوصوليين الذين لا يرجي منهم لبلادهم خير ولا نفع

فهذا التحول والتخاذل في نفوس المواطنين ، هو نتيجة لتربية الوفد السياسي للأمة ، وبذلك كله أفسد الحركة الوطنية وأفسد النفوس معها

وهنا يتبين الفارق بين تربية الحزب الوطني للأمة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها ، وتربية الوفد لها

فمصطفى كامل ومحمد فريد ، وأنصارهما وتلاميذهما ، قد تولوا تربية الشعب السياسية من سنة ١٨٩٠ على عهد مصطفى كامل ، ومن سنة ١٩٠٨ على عهد محمد فريد ، فكانت تربية صحيحة مثمرة ، وكان لجهادهم أثر كبير في بعث الحركة الوطنية

وسيرها على صراطها المستقيم ، ذلك بما غرسوا في النفوس من روح الجهاد الخالص لله والوطن ، جاعلين من أنفسهم القدوة الصالحة لمواطنيهم ، ومن ثم أدركت الأمة حظاً كبيراً من الوطنية الصادقة بحيث مهدت هذه التربية القويمة لثورة سنة ١٩١٩ ، فالثورات كما قلت في كتابي عن (مصطفى كامل) ليست حركات ميكانيكية تبدو فجأة للناظرين ، بل هي حوادث اجتماعية تتمخض عنها حياة الشعوب تبعاً لدرجة استعدادها ، ونتيجة لسريان روح الوطنية في نفوس أبنائها ، فالسنوات التي قضاها الحزب الوطني في تربية الشعب السياسية كانت بمثابة المدرسة التي تلقت فيها الأمة مبادئ الوطنية الحقة ، وهي الفترة التي بُعثت فيها الحركة الوطنية من مرقدتها وكانت الغذاء الصالح لثورة سنة ١٩١٩

إن جهود هذا الحزب العتيد الذي حارب الوفد وجحد فضله ، كان لها فضلها في ظهور الثورة ، كما بقي لها طابعها الثابت وأثرها المستمر على مر السنين حتى اليوم في توجيه الحركة الوطنية الوجهة الصالحة وجهة الجلاء والاستمساك بوحدة وادي النيل والجهاد البرقي النزيه

أما مدرسة الوفد السياسية فقد أشاعت الفساد في النفوس ، وبعدت بالمواطنين عن المثل العليا ، وغرست فيهم روح النفعية والوصولية ، وحجبت إليهم الفرقة والانقسام ، والعداوة والخصام ، بحيث واجهت الأمة الأحداث التي تعاقبت عليها خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها متخاذلة مفككة ، ومن هنا تبين ناحية من نواحي الضعف الذي أصاب الجبهة الوطنية ، وهو ولا ريب ضعف طارئ ، لا يلبث أن يزول بزوال أسبابه ، وتعود الأمة سيرتها الأولى ، قوية متماسكة ، سائرة قدماً إلى الأمام إن شاء الله

تقدم الوعي القومي

وإلى جانب هذا الضعف الطارئ ، قد وجدت الأمة بعض العوض في تقدم وعيها القومي ، فإن هذا الوعي قد تقدم بلا مرأى في الخمس عشرة سنة الأخيرة ،

ومرجع ذلك إلى انتشار العلم ، ونضج العقول ، وارتقاء المدارك والأفكار ، وتقدم البلاد عامة ، مما كان له أثره في فهم الشعب بعض الحقائق السياسية

ومن نتائج هذا التقدم إدراك الأمة أهمية الجلاء ، وأنه جوهر الاستقلال ، وازدياد تعلقها به بحيث أصبح شعاراً لها ، وموضع الإجماع منها ، وكذلك زاد تمسكها بوحدة مصر والسودان

ومن مظاهر الوعي القومي كراهية الأمة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكفاحها للتحرر منها ، وتحطيم قيودها ، وفهمها إياها على حقيقتها ، برغم ماروج لها الوقد سنين عديدة ، وبرغم ما قال النحاس عنها إنها معاهدة الشرف والاستقلال ، فأدرك الشعب بفضل تقدم الوعي القومي أن لا شرف فيها ولا استقلال ، بل فيها المهانة والإذلال

فذيوع فكرة الجلاء والوحدة بين مصر والسودان ، والتكرار لسياسة التحالف والمعاهدات الباطلة ، كل أوامك يدل على ارتقاء الأفكار وتقدم الوعي القومي ، وأن الشعوذة قد أصبحت إلى زوال

الحريات الأربع وميثاق الأطلنطى

وفي خلال الحرب العالمية الثانية أعلنت عهود ومواثيق دولية كان لها أثرها الصالح في نشاط الحركة الوطنية وتقدم الوعي القومي معاً ، وحفزت النفوس إلى مواصلة الكفاح لتحقيق الأهداف الوطنية ، إذ رأت الأمة في هذه العهود والمواثيق حججاً جديدة لمطالبها ، وسنداً دولياً لقضيتها ، وكان لها من الأثر في النفوس مثلاً كان لمبادئ الرئيس ويلسن التي أعلنها سنة ١٩١٧ و١٩١٨ خلال الحرب العالمية الأولى ، وكانت من العوامل في استثارة روح الاستقلال والحرية في الشعوب ، بالرغم من إخلاف ويلسن لوعوده وعهوده^(١)

وأهم هذه العهود وأبعدها أثراً تصريح الرئيس روزفلت رئيس الولايات

(١) « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ٤٤

المتحدة عن (الحريات الأربع) ، فقد أذاع على العالم تصريحاً في ٥ يولييه سنة ١٩٤٠ بشأن حريات البشر الأساسية ووجوب التمسك بها قال :

« نأمل أن يطلع علينا المستقبل الذي نعمل على إعداده في الوقت الحاضر بحضارة تقوم دعائمها على حريات البشر الأساسية

وأولى هذه الحريات : حرية القول والرأى

والثانية : الحرية التى تجعل فى استطاعة كل إنسان أن يعبد الله وفق معتقده

والثالثة : الحرية التى يحصل عليها الإنسان بالتححرر من نير البؤس والعوز

والرابعة : الحرية التى تلتج عن التححرر من الخوف

« وليست هذه الحريات أحلاماً بعيدة المنال يتطلب تحقيقها أجيالاً طويلة ، ولكنها مبادئ حقيقية ملبوسة يجب على جيلنا الحاضر أن ينشرها فى العالم أجمع ،

ثم جاء ميثاق الأطنطى باعثاً جديداً على الأمل فى مستقبل زاهر تشرق فيه على الأمم شمس الحرية والاستقلال ، وهو وثيقة هامة أعلنها الرئيس روزفالت والمستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ حين اجتماعا على ظهر بارجة حرية وسط المحيط الأطنطى ، وتضمن المبادئ الآتية التى أعلنها أنهما يعقدان عليها آمالهما فى إيجاد عالم جديد أفضل من العالم الحالى وهى :

أولاً : أن بلديهما لا يسعيان إلى أى توسع اقليمى أو غيره

ثانياً : انهما يريدان أن لا يقع أى تبدل اقليمى يخالف رغبة الشعوب صاحبة الشأن

ثالثاً : انهما يحترمان حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومات التى تدير شؤونها وانهما يرغبان فى أن تسترد الأمم التى غلبت على أمرها حقوقها وحكوماتها الحرة

رابعاً : انهما سيحاولان - مع احترام التزاماتهما للقائمة الآن - منح جميع الدول صغيرة كانت أو كبيرة . ظافرة أو مقهورة . حق الوصول إلى اتفاقات تجارية

متساوية والحصول على مواد العالم الأولية التي تحتاج إليها لرخائها الاقتصادى
خامسا : إنهما يرغبان من الوجهة الاقتصادية فى الحصول على التعاون التام
بين جميع الأمم لتأمين أحوال أوفق للعمل وضمان التوازن الاقتصادى والسلامة
الوطنية

سادسا : انهما يأملان بعد سحق الاستبداد النازى أن تتوطد دعائم السلم
الذى يتيح لجميع الأمم وسائل العيش بسلام فى دائرة حدودها وتمكين الناس
فى جميع أنحاء المعمورة من العيش فى مأمن من الشقاء والخوف

سابعا : ان مثل هذا السلم يجب أن يمنح جميع الرجال حق مباشرة التجارة
الحرّة عبر البحار والتمتع دون قيد بالمراسلات البحرية

ثامنا : انهما يعتقدان أنه يجب على جميع أمم العالم - لأسباب أدبية ومادية -
أن تعدل عن استخدام سلاح القوة . وما دام لا يمكن المحافظة على أى سلم
فى المستقبل إذا ظلت الأمم التى تهدد أو يمكنها أن تهدد جيرانها بالاعتداء أن
تستخدم الأسلحة البرية والبحرية والجوية فهما يريان أن تجريد هذه الأمم من
السلاح أمر جوهري إلى أن يتم وضع نظام دائم واسع النطاق للطمأنينة العامة
وهما فى الوقت نفسه يشجعان جميع التدابير العملية الأخرى المؤدية إلى تخفيف
أعباء التسليح عن عاتق الشعوب المحبة للسلام

وقد دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٤١
على أساس هذا الميثاق

وأعلنت الحكومة المصرية فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ انضمامها إلى مبادئ ميثاق
الاطلنطى ، وأرسلت بذلك تبليغا إلى كل من الحكومة البريطانية والحكومة
الأمريكية ، وأجابت وزارة الخارجية البريطانية على هذا التبليغ بأنها ترحب به
ترحيا حارا وأنها تشاطر الحكومة المصرية اقتناعها بأنه (الميثاق) سيوطد
العلاقات القائمة بين مصر وبين جميع الأمم الأخرى التى تحدوها الرغبة فى أن
تكفل للعالم مستقبلا أسعد وهى تعترف بالمساعدة التى قدمتها مصر إليها عن طيب

خاطر في الكفاح الحاضر على أساس معاهدة التحالف المصرية البريطانية - كما أنها موقنة أن الحكومة المصرية والشعب المصري لن يكونا أقل استعداداً للمساهمة في المهمة العظيمة الشاقة - مهمة إعادة بناء العالم بعد فوز الأمم المتحالفة - وهي المهمة التي ستظل تقتضي بذل جميع الجهود

وأجابت وزارة الخارجية الأمريكية بخطاب ترحيب حار بانضمام مصر إلى ميثاق الأطنطى

حقاً ان هذه المعاني السامية قد تضاملت ، وتبددت مبادئ ميثاق الأطنطى بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، مثلما تبددت مبادئ الرئيس ويلسن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ولكن من الحق أن نقول أيضاً إن هذه العهود والمواثيق قد استثارت في نفوس الشعوب روح الجهاد لتحقيق آمالها وإدراك الأهداف التي نادى بها أقطاب الحلفاء ، وكانت عاملاً من عوامل تقدم الحركة الوطنية بين مختلف الشعوب

والآن وقد ألقينا نظرة عامة على مدى التطور الذي بلغته الروح الوطنية عند ما وضعت الحرب العالمية أوزارها ، فلتابع الحوادث التي تعاقبت على البلاد منذ انتهاء تلك الحرب

توقيع ميثاق جامعة الدول العربية

٢٢ مارس سنة ١٩٤٥

اجتمعت وفود الدول العربية في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٤٥ ، وتم توقيعها على ميثاق جامعة الدول العربية ، في قصر الزعفران يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ، وتبدلت بهذه المناسبة الخطب المعتادة فيما يعلقونه من الآمال على إبرام هذا الميثاق

مؤتمر سان فرانسيسكو وميثاق الأمم المتحدة

ابريل - يونيه سنة ١٩٤٥

أنخفت «عصبة الأمم» التي أنشئت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في مهمتها الأولى وهي إقرار السلام في العالم، وشبت الحرب العالمية الثانية، وأخذ أقطاب السياسة من دول الحلفاء يبحثون والحرب قائمة في إنشاء هيئة عالمية جديدة تكفل للإنسانية استقرار الصلح والسلام بعد أن تضع الحرب أوزارها

فاجتمع في خريف سنة ١٩٤٤ مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا والاتحاد السوفيتي (روسيا) وجمهورية الصين، في «دومبارتون أوكس» بالولايات المتحدة، لوضع اقتراحات لإنشاء هيئة عالمية لحفظ السلم والأمن الدولي. وفي ٩ أكتوبر أذاعت الحكومات الأربع مشروعاً «لهيئة دولية عالمية» عرف فيها بعد «بمقترحات دومبارتون أوكس»

وقد حدد هذا المشروع المبادئ والأوضاع التي تقوم عليها الهيئة الدولية الجديدة

على أن مؤتمر «دومبارتون أوكس» لم يصل إلى حل مشكلة إجراءات التصويت في مجلس الأمن، وهو العامل الأهم في الهيئة الجديدة، فترك المشكلة معلقة، كما أنه لم يتعرض لبعض المسائل الأخرى، ومنها مسألة تنظيم الوصاية الدولية على البلاد التي يرى أنها غير أهل للحكم الذاتي

وفيما بين ١١ و٤ فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع الرئيس روزفلت والمارشال ستالين والمستر تشرشل في مؤتمر القرم الذي انعقد بمدينة يالتا، واتفقوا على إجراءات التصويت في مجلس الأمن، فجعلوا للدول الخمس الكبرى: الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين الكلمة النافذة في التصويت، بأن يكفي بأكثرية سبعة أصوات من أحد عشر بالنسبة لجميع قرارات المجلس، على أنه إذا كانت المسألة تتعلق بالإجراءات فيكفي سبعة أصوات، دون تمييز بين الدول

الخمس ذوات المركز الدائم وغيرها ، أما في المسائل الأخرى فيجب أن تصدر القرارات فيها بموافقة سبعة أعضاء يكون من بينهم جميع الأعضاء الدائمين ، وهذا الوضع هو الذي أقره ميثاق سان فرانسيسكو

وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزراء المصرية بالمستر أتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا ، وأبلغه المستر إيدن أن مؤتمر القرم قرر عقد مؤتمر دولي في مدينة سان فرانسيسكو يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ، كما قرر ألا يشترك في هذا المؤتمر إلا الدول التي تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وزاد بأن إعلان الحرب يتيح لتلك الدول — فوق اشتراكها في هذا المؤتمر — أن تكون من الأعضاء المؤسسين للهيئة الدولية المزمع تكوينها بعد الحرب لكي تخلف عصبة الأمم القائمة وقتئذ

ونظر البرلمان في الأمر ، فوافق المجلسان في يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ على إعلان الحرب على ألمانيا واليابان كما أسلفنا

وفي ٥ مارس سنة ١٩٤٥ تلقت مصر الدعوة التي أرسلتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية — بالاصالة عن نفسها وبالنسبة عن حكومات بريطانيا العظمى والجمهوريات السوفيتية والجمهورية الصينية — إلى تسع وثلاثين دولة منها مصر ، لحضور مؤتمر يعقد بسان فرانسيسكو في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لإعداد ميثاق للهيئة الدولية العالمية الجديدة ، على أساس مقترحات « دومبارتون أوكس » ، مضافا إليها النصوص الخاصة بإجراءات التصويت في مجلس الأمن ، التي اتفق عليها في مؤتمر القرم ، وأما الأحكام الخاصة بالوصاية الدولية ، فلم تكن الدول الداعية قد اتفقت عليها بعد

وقبلت مصر الدعوة إلى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وألفت وفدها إلى المؤتمر من عبد الحميد بدوي وزير الخارجية رئيسا ، وإبراهيم عبد الهادي وزير الصحة ، وعلى الشمسي ، ومحمود حسن وزير مصر المفوض في واشنطن أعضاء ، ومن هيئة من الخبراء ضمت إلى الوفد مؤلفة من بمدوح رياض وطه السيد نصر ومحمد عوض محمد وعدلى اندراوس الخ

وسبق هؤلاء سفر وفد لتمثيل مصر فى اللجنة التشريعية التى عهد اليها وضع نظام محكمة العدل الدولية ، وهذا الوفد مؤلف من حافظ رمضان وزير العدل وعبد المنعم رياض وحلى بهجت بدوى

واشترك وفد مصر فى المؤتمر الذى افتتح فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ، وأبدى فيه وجهة نظر مصر فى المقترحات المعروضة ، بما سيجل فى مضابط المؤتمر ومحاضره الرسمية

وبرغم الجهود التى بذلها وفد مصر ووفود بلاد أخرى عديدة منها المتوسطة والصغيرة فى مؤتمر سان فرانسيسكو فى سبيل تعديل كثير من أحكام الميثاق المقترح ، لتقريب الشقة بين ما تبغيه الدول الكبرى من سلطة ، وما ترجوه الدول الصغيرة من مساواة ، فإن الدول الداعية قد تمسكت بالأوضاع وبالصيغ الجوهرية التى كانت قد اتفقت عليها فيما بينها فى « دومبارتون أوكس » ، وفى مؤتمر « القرم » ، زاعمة أنه لا بد من الزول فى الميثاق على حكم الأمر الواقع ، بحجة أن الدول الكبرى هى التى تقع على عاتقها المسئولية فى حفظ الأمن العالمى ، وهى التى تستطيع ، دون غيرها ، بمالها من قوات وموارد ، أن تسهر على السلم الدولى فيستقر (هكذا قالوا وأرجفوا) ، وقد برهنت الحوادث على عكس ما ادعوا ، ورؤى وقتئذ أن يجعل لتلك الدول فى الميثاق نصيب من السلطة يتناسب ومسئولياتها التى انتحلها

ولذلك جاء الميثاق الذى انتهى إليه مؤتمر سان فرانسيسكو محتفظا بالأوضاع الجوهرية التى تضمنتها مقترحات « دومبارتون أوكس » ، ولم تستطع وفود الدول المتوسطة والصغيرة أن تحمل الدول الداعية على تعديل مقترحاتها إلا فى بعض المواضع الثانوية

توقيع الميثاق

٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥

عقد ميثاق الأمم المتحدة بمدينة سان فرانسيسكو فى يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥ ، واشتركت فى توقيعه بأدىء الأمر ٥٣ دولة

القواعد الأساسية للميثاق

لامراء في أن هذا الميثاق يعد من أعظم المواثيق الدولية شأنًا ، افتتحت به الإنسانية عهدا جديدا في حياتها المليئة بالانقلابات والتطورات ، وكان خلاصة الأفكار والاتجاهات التي استقبلت بها الإنسانية عهد السلام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فلا غرو أن اتجهت اليه الشعوب قاطبة وعلقت عليه آمالا كبارا في أن يكون أداة لإقرار السلام في العالم حقبة طويلة من الزمن ، لأن ما عاناه العالم من ويلات الحرب العامة كان كفيلا بتوجيه الجهود وتضافر القوى لابتكار خير الوسائل وأنجحها في سبيل تجنب العالم ويلات حرب أو حروب جديدة

واقبس الميثاق بعض مبادئ ميثاق الأطلنطي الذي أعلن في أغسطس سنة ١٩٤١ (ص ١٦٠) وإن كان لم يشر إليه ولم يقره في مجموعته

واحتوى من الأحكام ما جعل الأمم تلتظر أن يكون له أثره المحمود في العلاقات الدولية وإقامتها على أسس جديدة من العدل والمساواة والسلام ، واحترام استقلال الأمم كبيرها وصغيرها

ففي ديباجة الميثاق تعهدت شعوب الأمم المتحدة عهداً صريحا جاء فيه : « قد آلينا على أنفسنا أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف ، وأن تؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء ، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ،

وفي ديباجة الميثاق أيضا عهد صريح بعدم استخدام القوة المسلحة في العدوان على حقوق الأمم ، وبحقها في تقرير مصيرها ، والمساواة بين الشعوب ، هذانصه : « وفي سبيل هذه الغايات اعترفتنا أن نأخذ أنفسنا بالتساح ، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار ، وأن نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والأمن الدولي ، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة ،

وفي مقاصد الهيئة ومبادئها نصت المادة الأولى من الميثاق فيما نصت عليه أن من مقاصد الأمم المتحدة :

١ - حفظ السلم والأمن الدولى ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ورفعها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم ، والتذرع بالوسائل السلبية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولى ، لحل المنازعات الدولية ، التى قد تودى إلى الإخلال بالسلم أو تسويتها

٢ - إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام

وفي المادة الثانية فقرة ١ نص صريح على أنه : تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها ،

والفقرة ٤ من هذه المادة تقضى بأنه : يتمتع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ،

فاحترام استقلال الدول ، وسلامة أراضها ، والمساواة فى السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة ، والمساواة فى الحقوق بين الأمم كبيرها وصغيرها ، وحققها فى تقرير مصيرها ، ومنع أعمال العدوان ، هذا هو الأساس الأول فى الميثاق

تقررت هذه القواعد ، ووافقت عليها الدول المشتركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وتوكيدا وتثبيتا لها وتغليبا لها على كل الأوضاع السابقة عليها والمنافية لها ، نصت المادة الثالثة بعد المائة من الميثاق على أنه : إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة ، وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق ،

أعضاء الهيئة

تتكون الهيئة من الدول التي اشتركت في مؤتمر سان فرانسيسكو والتي وقعت الميثاق وصدقت عليه . والعضوية دباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام ، على أن تقبل هذه الدول بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن ، ويصح أن يوقف أى عضو أو يفصل فى ظروف يحددها الميثاق

فروع الهيئة

يكون للهيئة الفروع الرئيسية الآتية :

جمعية عامة ، ومجلس أمن ، ومجلس اقتصادى واجتماعى ، ومجلس وصاية ومحكمة عدل دولية ، وأمانة

الجمعية العامة

تألف الجمعية العامة من جميع الأمم المتحدة ، ويحدد الميثاق وظائف الجمعية وسلطاتها فى مواده من العاشرة إلى السابعة عشرة ، ولها أن تناقش أية مسألة تدخل فى نطاق الميثاق ، وأن توصى أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن بما تراه فى تلك المسائل ، مع مراعاة بعض القيود الواردة فى الميثاق ، ولها أن تنظر فى المبادئ العامة فى شأن حفظ السلم ونزع السلاح وتنظيم التسليح ، وأن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ ، وأن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى يرفعها إليها أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة ، أو من غير الأعضاء ، على أن كل مسألة يكون من الضرورى فيها القيام بعمل ما ، ينبغى أن تحيلها الجمعية إلى مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده ، ولها أن تسترعى نظر المجلس إلى الأحوال التى تعرض السلم والأمن الدولى للخطر ، وعندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التى رسمت له فى الميثاق ، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية فى شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن

ولها أن تنشئ دراسات ، وتشير بتوصيات لإنماء التعاون الدولي في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والصحة والتعليم

ولكل عضو في « الأمم المتحدة » صوت واحد في الجمعية العامة ، وتصدر قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين ، وفي المسائل الأخرى بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، وتشمل « المسائل الهامة » التوصيات الخاصة بحفظ السلم ، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين ، وأعضاء المجالس الأخرى ، وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة ، ووقف الأعضاء وفصلهم ، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية والمسائل الخاصة بالميزانية

وتجتمع الجمعية العامة في أدوار انعقاد عادية سنوية ، وإذا اقتضى الحال في أدوار انعقاد استثنائية ، بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة

مجلس الأمن

يقوم إلى جانب الجمعية العامة « مجلس الأمن » ، ويتألف من أحد عشر عضوا من الأمم المتحدة ، منهم خمسة أعضاء دائمين هم : الصين ، وفرنسا ، والاتحاد السوفيتي (روسيا) ، وبريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وستة أعضاء آخرين غير دائمين تلتخبهم الجمعية العامة من بين الأمم المتحدة ، ويراعى في الانتخاب بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة الأعضاء في حفظ السلم والأمن الدولي ، كما يراعى أيضا التوزيع الجغرافي العادل

ويُنتخب الأعضاء غير الدائمين لمدة سنتين ، والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور ، ويكون لكل عضو في مجلس الأمن مندوب واحد ويعهد إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ، ويتعهد أعضاء « الأمم المتحدة » بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها ، ويختص المجلس بوضع منهاج لتنظيم التسليح

ويجعل الميثاق لمجلس الأمن سبيلين للحفاظ على السلم العالمي ، سبيلا لحل

المنازعات بالوسائل السلمية - كالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية - وسيلا لتدارك حالات تهديد السلم والإخلال به وقع العدوان باتخاذ تدابير قد لا تتطلب استخدام القوات المسلحة (مثل وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات جميعها وقطع العلاقات الدبلوماسية)، أو باتخاذ تدابير قسرية بطريق القوات الحربية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة، أو الموضوعه تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاقات خاصة تبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء الأمم المتحدة، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية وهذه الاتفاقات الخاصة هي التي تحدد أيضا المساعدات والتسهيلات الضرورية، التي يضعها الأعضاء وقتئذ تحت تصرف مجلس الأمن، في سبيل مساهمتهم في حفظ السلم والأمن الدولي، وعلاقة مجلس الأمن بكل من الدول في هذه الشؤون تحددها مواد الميثاق

التصويت في مجلس الأمن

ينص الميثاق على أن يكون لكل عضو بالمجلس صوت واحد، وتصدر القرارات في المسائل الإجرائية بموافقة سبعة من الأعضاء، وفي المسائل الأخرى كافة بموافقة سبعة من الأعضاء، تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق (وهو الفصل الخاص بحل المنازعات حلا سلميا، ويشمل المواد ٣٣ إلى ٣٨)، والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ (التي تجعل لمجلس الأمن أن يشجع على استكثار الحل السلمي للمنازعات المحلية بطريق التنظيمات والتوكيلات والإقليمية)، يتمتع من كان طرفا في النزاع عن التصويت

وبعبارة أخرى لا تمنح الدولة صاحبة الشأن في النزاع عن التصويت في الشؤون الأخرى، وإذا كانت من الدول الخمس التي لها مقعد دائم في مجلس الأمن، فلا يصدر القرار في النزاع الخاص بها إلا بموافقة رأيها، وهذا وذاك هو ما يعبر

عنه بحق الفيتو (الاعتراض)

وينص الميثاق على أنه ليس فيه ما يلتقص الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، ولا تؤثر التدابير التي يتخذها الأعضاء في سلطة مجلس الأمن ومسؤولياته المستمدة من الميثاق في أن يتخذ، في أي وقت، ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم أو إعادته إلى نصابه

وينص الميثاق أيضا على أنه ليس فيه ما يحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات إقليمية تكون متلائمة في نشاطها مع مقاصد الأمم المتحدة، ويستخدم مجلس الأمن التنظيمات الإقليمية في ظل سلطانه كلما رأى ذلك ملائما في أعمال القصر، ويجب أن يحاط مجلس الأمن في كل وقت إحاطة تامة بما يجري من الأعمال بمقتضى تنظيمات إقليمية لحفظ السلم والأمن الدولي

في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي

أشار الميثاق في مواده ٥٥ إلى ٦٠ إلى الأغراض الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إليها الأمم المتحدة، وأهمها تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، والعمل على أن ينتشر في العالم احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء

ويتعهد جميع الأعضاء بأن يتخذوا ما يجب عليهم، بالتعاون مع الهيئة، لإدراك هذه المقاصد، وتقع مسئولية تحقيق هذه المقاصد على عاتق الجمعية العامة للهيئة، كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ظل سلطان الجمعية العامة

ويتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ثمانية عشر عضوا من الأمم المتحدة، تلتخبهم الجمعية العامة، وللمجلس أن يقوم بدراسات، ويضع تقارير عن

المسائل الدولية في شؤون الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، وله أن يمد مجلس الأمن بالمعلومات ، وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك ، وينفذ توصيات الجمعية العامة فيما يدخل في اختصاصه ، ويقوم بالخدمات التي يطلبها منه الأعضاء بعد موافقة الجمعية العامة

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين في التصويت ، ويجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما دعت الحاجة لذلك ، وفقا للاتحة التي يصنها ، ويجتمع إذا طلب ذلك أغلبية أعضائه

وينص الميثاق على أن تقوم في ظل المجلس الاقتصادي والاجتماعي «توكيلات إحصائية ، يشير إليها الميثاق في المواد ٥٧ وما بعدها في فصل «التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي» ، وهي معاهد اختصاصية تنشأ بمقتضى اتفاقات بين الحكومات ، وتضطلع بمهام وتبعات دولية في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، ويتضمن الميثاق الأحكام التي توطن الصلات بين هذه التوكيلات وبين شتى فروع الهيئة ، لتنسيق الجهود ، وتعميم الفائدة ، وأهمها مكتب العمل الدولي ، والتوكيلات التي أُنشئت على أثر المؤتمرات التي عقدتها الأمم في السنين الأخيرة ، كمؤتمر النقد والزراعة والأطعمة ، وما ينتظر إنشاؤه منها في المستقبل في ميادين التعليم والتعاون الثقافي والتجارة الدولية والصحة وما إلى ذلك

في نظام الوصاية الدولية

ينص الميثاق على أن الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقا لمقاصد الأمم المتحدة ، هي توطيد السلم والأمن الدولي ، والعمل على ترقية سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية في شؤون السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واضطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بل حريتها ، وطبقا لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية ، وتشجيع احترام

حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين

وتنص المادة ٧٧ على أن نظام الوصاية يطبق على الأقاليم الداخلة في الفئات الآتية :

(١) الأقاليم المشمولة سنة ١٩٤٥ بالانتداب

(ب) الأقاليم التي قد تقطع من الدول أعداء الحلفاء نتيجة للحرب العالمية الثانية

(ج) الأقاليم التي توضعها في الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها

وجاء في المادة الثامنة والسبعين أن نظام الوصاية لا يطبق على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، فتقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة في السيادة

أما البلاد الواقعة تحت نير الانتداب أو الاستعمار من التي لم تمكن من أن تصبح أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، فلم يأت لها الميثاق بحديد ، وترك شؤونها على حالتها حين أبرم الميثاق ، وأحال إلى اتفاقات لاحقة ، تحدد أي الأقاليم من من الفئات سالفة الذكر يوضع في نظام الوصاية وطبقا لأي شروط ،

وينص الميثاق بعد ذلك على أنه يتفق على شروط الوصاية لكل إقليم يوضع في ذلك النظام برضا الدول التي يعينها هذا الأمر بالذات ، ومنها الدولة المنتدبة في حالة الأقاليم المشمولة بانتداب أحد أعضاء الأمم المتحدة ،

محكمة العدل الدولية

ينص الميثاق على إنشاء محكمة عدل دولية تكون الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بالميثاق ، وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي في عهد عصبة الأمم ، وبقي عدد قضائها ١٥ كما كانوا ، وانتخابهم يدا الجمعية العامة ومجلس الأمن معا ، ويعتبر جميع أعضاء (الأمم المتحدة) بحكم عضويتهم أطرافا في النظام الأساسي لهذه المحكمة ، ويجوز

لدولة ليست من (الأمم المتحدة) أن تنضم إلى النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن، ويتعهد كل عضو من أعضاء (الأمم المتحدة) أن ينزل على حكم هذه محكمة فى أية قضية يكون طرفاً فيها ، وإذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن أن يقوم بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة ، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن ، ولهذا المجلس إذا رأى ضرورة لذلك ، أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم

هذا ، وقد أثبت وفد مصر فى اللجنة التشريعية التى وضعت النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية (ص ١٦٥) أن الشريعة الإسلامية لها من المقومات والمميزات ما يجعلها من النظم القانونية الرئيسية فى العالم التى يلغى أن يكفل تمثيلها فى المحكمة، وقررت اللجنة ضم مذكرة الوفد فى هذا الصدد إلى أعمالها

الأمانة

هى سادس فروع الهيئة ، وتشمل الأمين العام (السكرتير العام) ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين ، والأمين العام هو الموظف الإدارى الأكبر فى الهيئة ، وقد زيدت سلطته عما كانت عليه فى عهد عصبة الأمم ، إذا أصبح له أن يلبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد السلم والأمن الدولى

والأمانة العامة (نظرياً) مستقلة عن الحكومات والسلطات الممثلة فى الهيئة

أثر الميثاق فى العلاقات الدولية

منذ إبرام هذا الميثاق فى يونيه سنة ١٩٤٥ ، والناس فى مختلف أصقاع المعمورة يتطلعون إلى عهد جديد يستقر فيه السلام فى العالم على هذه القواعد ، فلا يشهدون سلاماً أساسه القوة والعدوان ، كما كان الشأن بعد انتهاء الحروب الماضية ، فإن

هذا الأساس — أساس القوة والعدوان — كان بلا مرأ السبب في نشوب تلك الحروب التي خضبت العالم بالدماء.

تطلع الناس إلى عهد جديد للأمن الدولي ، يطول مداه وتسعد الإنسانية في ظلاله الوارفة ، إذ يكون أساسه أمن كل أمة على نفسها أولاً ، أو بعبارة أخرى أمنها على أمنها. أمنها على استقلالها وكيانها ، أما إذا كان أساس السلام تضحية أمن فريق من الأمم في سبيل الأمن العالمي ، فإن هذا لا يكون أمناً ولا سلاماً ، بل عدواناً وخصاماً ، ولا تقبل الأمم أن تكون ضحية للسلام العالمي ، ولا يطلب منها ولا يحق لها أن تضحي باستقلالها وأمنها في سبيل ذلك السلام ، وقد بما قالوا :
(إذا مت ظمأنا فلا نزل القطر)

إن القواعد التي اشتمل عليها ميثاق سان فرانسيسكو كان لها أثرها الطيب في العلاقات الدولية ، هنية من الزمن ، تقرب أن تكون عاماً وبعض عام من يوم توقيعه

ولعل الذين أبرموا هذا الميثاق رأوا أن يلتزموا به في المرحلة الأولى من تنفيذه ، أي في الفترة التي لم يحف فيها بعد المداد الذي حرره

في هذه الفترة عُرِضت قضايا بعض الدول المتوسطة والصغيرة في نزاعها مع الدول الكبيرة ، فأنصف الأولى ، أذكر على سبيل المثال إيران وسوريا ولبنان ، فقد عرضت قضاياها على مجلس الأمن في فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ ، فأصدر فيها قرارات مؤيدة لحقها في جلاء القوات الأجنبية عن ديارها ، ونفذ الجلاء فعلاً على أثر هذه القرارات

كما أصدرت هيئة الأمم المتحدة في جمعيتها العامة المنعقدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قراراً بوجوب جلاء قوات أية دولة عن أراضي دولة أخرى من أعضاء الهيئة ، ولما لهذا القرار من الأهمية البالغة من حيث كونه قاعدة عامة واجبة الاحترام والتنفيد أذكر هنا نصه وهو :

د توصي الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الحكومات أعضاء هذه الهيئة بأن

تسحب دون إبطاء قواتها المربطة في أراضي الدول الأعضاء بغير رضاها الصادر عن حرية وفي صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات تنطبق على أحكام الميثاق ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية ،
والمقصود بهذا الرضا أن يكون :

(١) رضا حراً لا أن ينتزع بطريق القسر والإرغام

(٢) ويجب أيضاً أن يكون متفقاً مع ميثاق سان فرانسيسكو في نصه وفي روحه ،
أي أن يكون الغرض منه التعاون مع دولة أخرى على رد اعتداء مشترك ، وبما لا ريب فيه أنه لا يتفق مع أحكام الميثاق تخويل دولة أخرى في معاهدة إبقاء قوات مستديمة لها في أرض دولة أخرى ، لأن هذا يناقض بداهة المساواة في حقوق السيادة ، إذ أنه تطبيقاً للبادءة من الميثاق لا يجوز إيجاد قوات لدولة في أراضي دولة أخرى إلا إذا اعتدت قوة مسلحة على هذه الدولة الأخيرة ، ويكون هذا التدبير مع ذلك تدبيراً وقتياً يلغى تبليغه فوراً إلى مجلس الأمن

لذلك يمكن اعتبار عام ١٩٤٦ هو العصر الذهبي لميثاق سان فرانسيسكو ، إذ فيه سارت العلاقات الدولية ، في الجملة ، وفق أحكام هذا الميثاق

ولكن بما يؤسف له حقاً أن سنة ١٩٤٧ قد شهدت تحولا صارخا عن أحكام الميثاق ، واستمر هذا التحول إلى سنة ١٩٤٨ وما بعدها حتى اليوم (١٩٥١) ، وعادت العلاقات الدولية توجيها القواعد القديمة التي سادتها ، وعكرت صفو السلام العالمي ، وهي النزعات الاستعمارية ، وغلبة الأقوياء على الضعفاء ، فكانت تحركت في نفوس الساسة الذين أبرموا الميثاق من مثلي الدول القوية ، تحركت في نفوسهم نزعة الفتح والسلطان ، وشهوة السيطرة على العالم ، لاستخدامه في سبيل تحقيق أطماعهم الاستعمارية ، وهكذا بدأت قواعد ميثاق سان فرانسيسكو تتضاءل وتنكمش أمام هذه النزعات العدوانية ، وبدا كأن العالم سيعود إلى الصراع القديم بين الدول المتآمرة على حرية الأمم واستقلالها ، وبرزت القوة تحل محل الحق والعدل ، وتصير أساسا لحل المشا كل الدولية

وإذا استمر هذا الوضع فإنه عائد بالإنسانية حتما إلى الوراثة على أنه مهما يكن من خروج هيئة الأمم المتحدة عن قواعد الميثاق سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن ، فإن هذه المنظمة هي منبر عام لكل دولة من أعضائها تستطيع من فوقه أن ترفع في كل آن صوتها عالياً ، على مسمع من دول الأرض جميعاً ، وأن تناضل عن حقها وتدافع عنه ، وتحمل على العدوان بكل ما أوتيت من حول وقوة ، وإن الأمم المهضومة الحقوق لتجد من هذا المنبر مثل ما تجده على الأقل من الصحافة العالمية في مختلف البلدان ، فإنها ولا ريب منبر عام لكل أمة تذود عن حقها وتناضل عنه على ملاء العالم ، وإذا كان من المسلم به أن الدعاية في الخارج بواسطة الصحف هي من وسائل الكفاح الوطني ، فأجدر بمنظمة الأمم المتحدة أن تكون أيضاً من وسائل هذا الكفاح ، أما وسيلة الأولى فهي القوة ، وأعني بها قوة الأمة الذاتية ، واعتمادها على نفسها وعلى نضال أبنائها داخل حدودها

إن قوة الأمم الذاتية هي السياج الأول لحقوقها ، والحصن الحصين لكيانها واستقلالها ، فعلى الأمم التي تريد أن يحترمها الأقوياء أن تأخذ بأسباب القوة والنهوض والمنعة ، وإذا قويت الأمة يصبح صوتها أرفع وكنيتها أعلى في المحافل الدولية وغير الدولية

اتهاء الرقابة على الصحف

يونيه سنة ١٩٤٥

منع الاعتقال وإباحة الاجتماعات العامة

قرر مجلس الوزراء في ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ انتهاء الرقابة على الصحف والشرائط الدورية وغيرها من المطبوعات ، إلا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية ، وإباحة الاجتماعات العامة ، ومنع اعتقال أي فرد بواسطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية

وقد صدر هذا القرار تمهيداً لرفع الأحكام العرفية الذي تم في أكتوبر سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب مع اليابان

الانتخابات البريطانية

يوليه سنة ١٩٤٥

جرت الانتخابات البريطانية لمجلس العموم (النواب) فى شهر يوليه سنة ١٩٤٥ وفاز فيها حزب العمال على المحافظين فوزاً كبيراً ، إذ نال ٣٩٠ مقعداً ، ولم يتل المحافظون سوى ١٩٥ ، وكانت هذه النتيجة صدمة شديدة للمستتر تشرشل زعيم المحافظين ، فقد خذله الشعب البريطانى برغم أنه قاد بلاده إلى النصر فى الحرب العالمية الأخيرة ، واستقال من رئاسة الوزارة عقب ظهور النتائج الأولى للانتخابات ، وتولى المستر كليمنت اتلى زعيم حزب العمال تأليف الوزارة البريطانية الجديدة ، فألفها من حزبه ، وكان من أعضائها البارزين المستر هربرت موريسون نائب رئيس الوزراء ، والمستر ارنست بينفن وزير الخارجية (الذى توفى سنة ١٩٥١)

رفع الأحكام العرفية

أكتوبر سنة ١٩٤٥

فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر المرسوم برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة ابتداء من ١٧ أكتوبر من تلك السنة ، وبإلغاء المرسوم السابق صدوره فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلانها ، وإلغاء مرسوم تعيين حاكم عسكري عام

قرار مجلس الوزراء

سبتمبر سنة ١٩٤٥

بالمطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل

اجتمع مجلس الوزراء يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وأقر البيان الذى أصدرته « الهيئة السياسية »^(١) يوم ٢٢ سبتمبر وهذا نصه : « ترى الهيئة السياسية بإجماع

(١) هي هيئة ألفها الدكتور أحمد ماهر تضم لقيفا من زعماء الأحزاب والمستقلين ليشيرها فى السائل الهامة ، وسار النراشى على سنته فى الاسترشاد برأيها

الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الأسس ، وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون وثقا ومثانة ،

مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا بشأن المفاوضات

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سلم سفير مصر فى لندن (عبد الفتاح عمرو) إلى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة من الحكومة المصرية طلبت فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦

رد الحكومة البريطانية

٢٦ يناير سنة ١٩٤٦

وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ ردت الحكومة البريطانية على هذا الطلب بمذكرة أعلنت فيها أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها ، وأن سياسة الحكومة البريطانية هى أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق (كذا) الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب ، وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة ، وأبدت استعدادها لإعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة ومع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولى ، وأنها سترسل قريباً إلى سفيرها فى مصر تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض

مظاهرات متعددة

٩ - ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦

على أثر إذاعة مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا ورد الحكومة البريطانية ،
تبين للرأى العام مبلغ سوء نية الانجليز نحو مصر ، وإصرارهم على إبقاء قواعد
معاهدة سنة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات بين البلدين ، فكان أن انتهى الحرب العالمية ،
وإعلان ميثاق الأطنطى والحريات الأربع ، والمبادئ الحديثة التى قررها ميثاق
الأمم المتحدة ، كل أولئك لم يغير من سياسة الانجليز الاستعمارية حيال مصر ،
فاشتد سخط الأمة على هذه السياسة ، وتجلي هذا السخط فى مظاهرات عمت
أرجاء البلاد

فى القاهرة

حادثة كوبرى عباس

فى يوم السبت ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ قامت فى القاهرة مظاهرة من طلبة جامعة
فؤاد الأول ضمت بضعة آلاف منهم ، ساروا من فناء الجامعة قاصدين قصر عابدين
يهتفون بالجلاء ولا مفاوضة إلا بعد الجلاء

وما أن وصلوا إلى كوبرى عباس حتى رأوه مفتوحا لمرور المراكب . قفز
بعضهم فى القوارب وأغلقوا الكوبرى ليكون صالحا للهروب من فوقه . وأخذ
الطلبة يقتحمونه قاصدين البر الشرقى للليل ، واصطدموا بقوات البوليس التى أرادت
أن تصدهم عن متابعة موكب المظاهرة وترددهم إلى بر الجيزة . فأصر الطلبة على السير
فاعتدى عليهم رجال البوليس بالضرب بالعصى الغليظة بقسوة متناهية ، وأسفر
التصادم عن إصابة نحو ٨٤ من الطلبة إصابات بليغة ، ونقل الكثير منهم إلى مستشفى
قصر العيني فى حالة مؤثرة

سميت هذه الحادثة حادثة كبرى عباس ، وبالع الرواة فى تصويرها ، إذا جعلوا
منها فيما بعد دعاية سياسية ضد وزارة النقراشى ، وزعموا أن بعض الطلبة قتلوا فيها ،

وبعضهم غرقوا في النيل من أعلى الكوبرى ، وقد تحققنا أنه لم يقتل أحدا ولا غرق أحد في هذه الواقعة بالذات ، ولو قتل أو غرق أحد لذكر اسمه ولو بعد حين ، وإنما توفي في اليوم التالى شاب من أبناء الجنوب اسمه محمد على محمد الطالب بكلية التجارة ، وكانت وفاته بفناء الجامعة إثر سقوطه من سيارة كانت تمر أمام الجامعة وأراد الطلبة ركوبها ، ولم يكن للبوليس دخل فى مقتله

وليس من شك فى أن الاعتداء بالضرب على المتظاهرين عمل منكرو فى ذاته ، لأنه كان واجبا تركهم يذهبون إلى قصر عابدين ، إذ لم تكن هتافاتهم عدائية للحكومة ، ولكن ليس من الإنصاف فى رواية الوقائع المبالغة فيها وإخراجها عن حقيقتها إرضاء للهآرب والشهوات

وقد تجددت مظاهرات الطلبة فى اليوم التالى (١٠ فبراير) ، فصدها رجال البوليس بالقوة

فى المدن الأخرى

وحدثت مظاهرات أخرى فى الإسكندرية وبعض المدن كالزقازيق والمنصورة وأسيوط ، تصدى لها رجال البوليس بالقوة ، وحدث تصادم واشتباك بينهم وبين المتظاهرين ، وقتل ثلاثة من هؤلاء فى الإسكندرية ، وثلاثة فى الزقازيق ، وواحد فى المنصورة

كان لهذه الحوادث وقع أليم فى النفوس ، واشتد سخط الرأى العام على مسلك الوزارة تجاه المظاهرات عامة ، وقد كان واجبا عليها أن لا تقابلها بهذا العنف وبذلك القسوة ، فإنها كانت فى الحق مظاهرات سلمية بريئة لا يراد منها إلا إعلان السخط على الاجتلال وسياسته ، ولو لم يمنعها البوليس لا تهمت بسلام ، ولكن التصدى لها بالقوة أدى إلى هذه النتائج المؤلمة وألقى على الحكومة عبئا جسيما من المسئولية تزلزل لها مركز الوزارة

استقالة وزارة النقراشى

١٥ فبراير سنة ١٩٤٦

على أثر هذه الحوادث رفع النقراشى استقالة الوزارة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ، بعد أن سلخت فى الحكم اثنى عشر شهرا ، ويبدو من ملابسات الاستقالة أن أهم سبب لها تخرج مركزها بعد الحوادث الدامية التى وقعت فى مظاهرات ٩ و ١٠ فبراير ، فجاءت الاستقالة تهديّة للأفكار التى أثارها مسلك الحكومة بإزاء هذه المظاهرات

وإذا كان هذا المسلك مما يؤخذ على وزارة النقراشى ، فمن الحق أن نذكر لها فى عداد المآثر والحسنات أنها أول وزارة سجلت فى وثائقها الرسمية المطلبين الرئيسين للحركة الوطنية وهما (الجلاء ووحدة وادى النيل) ، فلم تسبقها وزارة أخرى إلى هذا الإعلان

هذا إلى ما عرف عنها فى الجملة من النزاهة والاستقامة ، والنزاهة والاستقامة من دعائم الحكم الصالح ، ومن أركان نهضة البلاد وتقدمها ، ولا ريب أن ميزة النقراشى الكبرى هى استقامته ونزاهته ، وهى ميزة يجب أن يكون لها المقام الأول فى المفاضلة بين الرجال والأنداد

تأليف وزارة اسماعيل صدقى (الثانية)

١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ .

عهد جلالة الملك إلى اسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ على النحو الآتى : اسماعيل صدقى للرئاسة والداخلية والمالية . أحمد لطفى السيد وزير دولة ويتولى الخارجية . سابا حبشى للتجارة والصناعة والتموين . عبد القوى أحمد الأشغال . عبد الجليل أبو سمرة للشؤون الاجتماعية ، إبراهيم دسوقي أباطة للأوقاف . حفى محمود للبواصلات . اللواء أحمد عطية للدفاع . محمد كامل مرسى للعدل . محمد حسن العشماوى للمعارف . حسين عنان للزراعة . الدكتور سليمان عزمى للصحة

وقد سعى صدقى باشا فى أن يشرك معه السعديين فى وزارته ، فأبى النقراشى ،

وأدلى بتصريح قال فيه : « زارنى دولة اسماعيل صدقى باشا فى منزلى صباح تكليف دولته بتأليف الوزارة وتحدث معى طويلا وطلب أن تتعاون مع دولته فى الحكم ، ولكنى اعتذرت ، أما لماذا اعتذرت عن الاشتراك مع دولته فى هذه الوزارة فأظنكم تعلمون أن هناك من اختلاف الخطه والأسلوب يتنا وبين دولته فى الأعمال العامة مالا يسمح لنا بأن نتعاون معا ،

وهذا لم يمنع أن وزارة اسماعيل صدقى قد نالت ثقة مجلس النواب ، وأغليته من السعديين ، وهكذا يبدو أن المجالس النيابية عندنا ليس لها أثر يذكر فى قيام الوزارات وسقوطها

تعديلات فى الوزارة

فى أواخر يونيه سنة ١٩٤٦ عين عبد الرحمن البيلى وزيراً للبالية

وفى سبتمبر من تلك السنة حدث تعديل فى هيئة الوزارة باشتراك السعديين فيها ، فعين ابراهيم عبد الهادى وزيراً للخارجية ، وعبد الرزاق السنهورى وزير دولة ، وعبد المجيد بدر وزيراً للشؤون الاجتماعية ، ومحمود حسن رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيراً للعدل ، وجعل احمد لطفى السيد نائباً لرئيس الوزارة وعبد الجليل أبو سمرة وزير دولة

وعين محمد كامل مرسى الذى كان وزيراً للعدل رئيساً لمجلس الدولة الذى أنشئ فى عهد هذه الوزارة

وفى نوفمبر استقال احمد لطفى السيد وسابا حبشى وعبد الجليل أبو سمرة ، وعين صليب سامى وزيراً للتجارة والصناعة واحمد عبد الغفار وزير دولة

سياسة الوزارة

يأزاء المظاهرات

رأى اسماعيل صدقى أن منع المظاهرات إطلاقا وصددها بالقوة كان من الأسباب التى أدت إلى زلزلة وزارة النقراشى ثم استقالته ، فسلك نحو المظاهرات

سيلا وسطا ، بالسماح بقيامها مع الاحتياط لحفظ النظام وصيانة ممتلكات الأجانب ،
وتلك كانت سياسة حكيمة من صدقي باشا كسب بها انعطاف الرأي العام في أوائل
عهد وزارته

مظاهرات الجلاء

الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦

امتازت الحركة الشعبية التي أعقبت الحرب العالمية الأخيرة بذىوع فكرة الجلاء ،
واعتراف طبقات الشعب لها ، فالأهداف القومية تحددت بالجلاء ووحدة وادي
النيل ، والهتافات في المجتمعات والمظاهرات كانت تدوى بالجلاء والوحدة
ووضع المواطنون على اختلاف طبقاتهم شارة تحمل في عروة الجاكتة ،
سميت شارة الجلاء ، وهي عبارة عن قطعة مستديرة من البرونز أو الميناء كتب
عليها (الجلاء) ، وعم استعمال هذه الشارة وكانت علامة على انتشار عقيدة الجلاء
بين المصريين

واتفقت طبقات الشعب على الإضراب عن تمسكها بالجلاء بتحديد يوم سمي
(يوم الجلاء) يحدث فيه إضراب عام من جميع الطوائف وتقوم مظاهرة كبرى
عامة تهتف بالجلاء ، وتألقت لجنة عليا تمثل الطلبة والعمال لتنظيم المظاهرة والإضراب
حدد لإنفاذ هذه الفكرة يوم الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ففي هذا اليوم
المشهود أضربت جميع الطوائف في القاهرة ، وقامت مظاهرة عامة ، انتظمت جموع
الشباب والطلبة والعمال ، وأخذت تطوف بأهم شوارع العاصمة ، هاتفة بالجلاء
ومرت بتمثال مصطفى كامل تحييه باعتباره زعيم الجلاء

وبدأ الطابع القومي على هذه الحركة الشعبية ، إذ كان مما تنادى به ألوف
المتظاهرين (لاحتزية بعد اليوم) ، وأعادت إلى الأذهان ذكرى مظاهرات سنة ١٩١٩
وسنة ١٩٣٥ ، ولم يكن يشوبها شيء من الهتافات والتدبيرات الحزبية ، بل كانت
تعم الجموع روح وطنية عالية ، لا أثر فيها للحزبية الممقوتة

اعتداءات دامية

كان يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ سيمر بهدوء وسلام ، لولا ما وقع فيه من اعتداءات دموية صدرت عن الانجليز ، فلم تكد المظاهرة تصل إلى ميدان الاسماعيليه حتى تصدت لها سيارات بريطانية مسلحة ، واقتحمت جموع المتظاهرين في غير مبالاة ، مما أدى إلى إزهاق أرواح عدد كبير من المتظاهرين ، وإصابة الكثيرين منهم بجروح بالغة ، فبلغ عدد القتلى ٢٣ قتيلا والجرحى ١٢١ جريحا رُوِّعت البلاد من هذا الاعتداء الأثيم ، وعمها الحزن الأليم على أولئك الضحايا الأبرياء

وكان الحزب الوطني قد أعدَّ اجتماعا في مساء ذلك اليوم بحديقة الأزبكية لإحياء ذكرى مصطفى كامل ، فنعت الحكومة إقامته ، ومنعت المظاهرات بعد أن رخصت بها في بداية تأليفها

وقامت في الإسكندرية ومعظم عواصم المديرية مظاهرات على غرار مظاهرات القاهرة تهتف بالجلال

و قتل في مظاهرات المنصورة طالب بالمدرسة الثانوية إثر إصابته بمقذوف ناري من رجال البوليس

وقد وقف كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ جلستهما يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ حدادا على ضحايا هذه الحوادث

يوم الشهداء

الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦

حوادث دامية بالإسكندرية

توافقت جماعات الأمة وطوائفها على جعل يوم الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦ يوم حداد وطني عام على شهداء ٢١ فبراير

أعلنت الأمة الحداد في هذا اليوم المشهود بالإضراب العام في العاصمة والإسكندرية ومعظم المدن ، فأقفلت المدارس والمتاجر والمقاهي والمحال العامة ، وكان الحداد في العاصمة عاما ، والإضراب شاملا رائعا ، والصحف كلها محتجة مشاركة في الحداد والإضراب ، واحتاط الناس لهذا اليوم ، فاشتروا حاجاتهم من الطعام في مساء الأحد ، وبدأت العاصمة في صباح يوم الاثنين صامتة ساكنة ، ولزم الناس أجمعين منازلهم ، وختلت الطرقات من المسارة ، ولم يبق بها إلا دوريات الجنود تسير احتياطا للمحافظة على الأمن والنظام ، على أن الأمن كان مستتباً والنظام شاملا ، فلم يكن لهذه الدوريات عمل ما

مرّ هذا اليوم بسلام في العاصمة وفي سائر المدن الأخرى ، عدا الإسكندرية ، فقد وقعت فيها حوادث دامية مروعة ، ذلك أنه قبيل الساعة التاسعة صباحا سارت مظاهرة سلمية من الطلبة والعمال ومرّت بأحياء عديدة من المدينة وبمبشرات بريطانية دون أن يحدث منهم أي اعتداء

على أن البوليس قد فرق هذه المظاهرة بالقوة ، ثم ما لبثت أن عادت وتجمعت بشارع سعيد الأول ، ولما وصل المتظاهرون أمام فندق «أطلانتيك» الذي كان مخصصا لإقامة بعض رجال البحرية البريطانية ، شاهدوا العلم البريطاني مرفوعا على الفندق ، وكان رفعه في هذا اليوم بالذات تحديا بالغاً للكرامة القومية ، فاستفز هذا المنظر شعور المتظاهرين ، وأراد بعضهم انتزاع العلم من بناء الفندق ، فنعهم رجال البوليس ، ولكنهم تمكنوا من إنزاله وتمزيقه ، فبادر رجال البوليس إلى تفريق المتظاهرين ، وأطلق عليهم عدة أعيرة نارية ففرقوا ، ثم هاجم بعض المتظاهرين المنزل رقم ١٤ شارع سعيد الأول على أثر إطلاق عيارين منه على المتظاهرين ، وكان يسكن الأدوار العلوية منه بعض الجنود الانجليز ، ففرق البوليس المهاجمين ، ثم تابعوا السير إلى أن وصلوا إلى كشك البوليس الحربي البريطاني الكائن بميدان سعد زغلول ، وكان عليه لافتة خشبية مكتوبة بالانجليزية ، فانتزعوها ، فأطلق الجنود الذين به النار عليهم ، وأصيب كثيرون منهم إصابات قاتلة ، وبلغ

عدد القتلى في هذه الحوادث الالمانية ٢٨ قتيلًا ، والجرحى ٣٤٢ ، وقتل اثنان من الجنود البريطانيين وجرح أربعة

تسمى هذا اليوم يوم الشهداء ، وسمى الشارع الذي وقع فيه معظم القتلى « شارع الشهداء » ، وكان اسمه شارع أفيروف

مساعي الشباب

في توحيد الصفوف وإخفاقاتها

ظهرت الأمة في يوم الجلاء (٢١ فبراير سنة ١٩٤٦) وفي يوم الحداد العام (٤ مارس سنة ١٩٤٦) بروح وطنية عالية خالية من شوائب الحزبية والانقسام ، وكان الظن أن تؤدي الحوادث الدامية التي وقعت في هذين اليومين المشهودين إلى توحيد الصفوف ، كما كان لحوادث نوفمبر سنة ١٩٢٥ من أثر صالح في هذا الصدد (ج ٢ ص ٢٠٠) ، وسعى الشباب سنة ١٩٤٦ كما سعى أسلافهم سنة ١٩٣٥ في توحيد جبهة المقاومة الوطنية ، والتقريب بين الأحزاب ، ولكنهم مع الأسف أخفقوا فيما نجح فيه أسلافهم سنة ١٩٣٥ ، ووقفت أنانية الأحزاب — وبخاصة الوفد — حجرة عثرة دون نجاح الشباب في مسعاهم سنة ١٩٤٦ ، فقد دأب الوفد على رفض كل فكرة ترمي إلى توحيد الصفوف وإزالة الأحقاد من النفوس ، وكانت سياسته ولم تزل تهدف إلى هدم كل هيئة أو جماعة أو أى شخصية تخالفه في الرأي وتأتى العبودية التي يدين بها أشياعه وأتباعه لبضعة نفر الذين يتسلطون عليه

نقل اللورد كيلرن

وتعيين السير رونالد كامبل

سفيراً بريطانيا في مصر — فبراير سنة ١٩٤٦

حدث تغيير شكلي هام في منصب السفير البريطاني في مصر خلال شهر فبراير سنة ١٩٤٦ ، فقد نقل اللورد كيلرن من هذا المنصب ، وجعل مندوبا ساميا لدولته

في جنوب شرقي آسيا ، وأقيم بدله السير رونالد كامبل ، وكان نائب وزير الخارجية البريطانية في مؤتمر وزراء خارجية الدول العظمى

كان هذا التغيير الذي وقع قبيل بدء المفاوضات بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، ترضية شكلية لمصر ، إذ لا يخفى أن على يد اللورد كيلرن وقع حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ المشؤم الذي حاصرت فيه الدبابات الانجليزية القصر الملكي وتألفت وزارة النحاس بناء على الإنذار البريطاني ، ومع أن إقصاء كيلرن عن منصبه فيه ترضية شكلية لمصر ، فإن جوهر السياسة البريطانية لم يتغير من بعده ، ولعل الغرض من تلك الترضية تخدير أعصاب أولى الأمر في مصر لكي يلبثوا أمام الجانب البريطاني ويجاهلوه ولا يتعجلوا مواجهته بمطالب البلاد الحقيقية ، فتكون هذه المجاملة بمثابة الشكر له على هذا التغيير الشكلي ، وقد تحقق بعض ما كان يصبو إليه الجانب البريطاني

ولعمري إن الترضية الحقيقية للبلاد ليست في إبدال سفير بسفير ، بل بالجللاء الحقيقي عن الوادي

نقل اللورد كيلرن من منصبه في مصر بعد أن تولاه زهاء اثني عشر عاما ، واشترك اسمه في أحداث جسام توالى على البلاد ، كتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وما إلى ذلك ، تخلفه السير رونالد كامبل بقفازه الحريري ، ينفذ نفس السياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية في إطار من مظاهر الود والاحترام ، وهكذا يعرف الساسة البريطانيون كيف يعالجون العقلية الشرقية ، وكيف يستغلون مواطن الضعف والنقص في نفوس الساسة الشرقيين ولم يكن السير رونالد كامبل جديدا على مسرح السياسة المصرية ، فلقد عمل في دار المندوب السامي البريطاني حين كان صدقي باشا يتولى وزارته الأولى ١٩٣١ — ١٩٣٤ ، وكان السير برسي لورين مندوبا ساميا في مصر ، وقام بأعماله عندما تغيب هذا في أجازته ، وحين قدم إلى مصر لم يعمل إلا ما رسمته خطوط السياسة الاستعمارية البريطانية

الوفد السوداني

قدومه إلى مصر والحفاوة به

مارس - أبريل سنة ١٩٤٦

جاء إلى مصر في مارس سنة ١٩٤٦ الفوج الأول من الوفد السوداني برئاسة الأستاذ اسماعيل الأزهرى ، وهو وفد تألف ليعان مطالب السودانيين باسم مؤتمر الخريجين وباسم أغلبية الشعب السوداني الذين يدينون بوحدة مصر والسودان ، معارضين في ذلك سياسة الانفصاليين الذين يتأثرون بالدعايات الاستعمارية

وفي أبريل وصل الفوج الثانى من الوفد ، وتكامل عدد أعضائه المؤسسين ومن انضموا إليهم ، أومن نخاعهم ، نذكر منهم : اسماعيل الأزهرى . محمد نور الدين أحمد خير . عبد الله ميرغنى . ابراهيم المفتى . أحمد يوسف هاشم . الدرديرى أحمد اسماعيل . خضر عمر . مبارك زروق . حماد توفيق . خلف خالد . توفيق أحمد البكرى . محمد المهدي . يحيى الفضلى . مالك ابراهيم . يوسف مصطفى التنى . على البرير . يحيى الدين البرير . عقيل أحمد . عبد الله عبدالرحمن ... الخ

وقوبل الوفد في مصر بكل مظاهر الحماسة والترحيب والحفاوة والتكريم ، وكان مجيئه لمناسبة المباحثات الدائرة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية والتي تناولت مسألة السودان

وقد خدم قضية الوحدة وناضل عنها في دأب وثبات ، ولكن حدث انقسام بين رجاله في صيف ١٩٥١ ، وهو ما يأسف له كل محب لوحدة الكلمة ، فعسى ان يتلافى الفريقان أسباب الشقاق ويعيدوا الوحدة الى الصفوف

المفاوضات

ومشروع معاهدة صدقى - يفرن

في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ، أى بعد تأليف وزارة اسماعيل صدقى بسبعة عشر يوما ، صدر مرسوم ملكى بتأليف الوفد الرسمى لمفاوضة الحكومة البريطانية

لتعديل المعاهدة ، وألف الوفد على النحو الآتي : اسماعيل صدقي رئيس مجلس الوزراء رئيسا . ومحمد شريف صبرى . وعلى ماهر . ومحمد حسين هيكل . وعبد الفتاح يحيى . وحسين سرى . ومحمود فهمى النقراشى . وأحمد لطفى السيد . وعلى الشمسى ومكرم عبيد . وحافظ عفيفى . وإبراهيم عبد الهادى أعضاء .

وقد رفض الحزب الوطنى الاشتراك فى هذا الوفد تمسكا بسياسة « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ،

أما الوفد المصرى فقد رفض أيضا الاشتراك فيه لأنه اشترط أن تكون له الرئاسة وأغلبية المفاوضين ...

وعينت الحكومة البريطانية من جانبها وفدا رسميا للمفاوضة برئاسة اللورد ستانسجيت وزير الطيران ، ومن أعضائه السير رونالد كامبل سفير بريطانيا فى مصر . والأميرال تينانت القائد العام للأسطول البريطانى فى الشرق الأوسط . والجنرال باجت القائد العام لجيش الشرق الأوسط . والجنرال جاكوب من هيئة أركان الحرب العامة ، وجاء هذا الوفد إلى مصر فى منتصف أبريل سنة ١٩٤٦

فى هذا الوقت العصيب كانت إيران وسوريا ولبنان تعرض قضاياها رأسا على مجلس الأمن ، ولا تشغل أوقاتها سدى بما يضيع عليها الفرص ، ففى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ عرضت إيران وسوريا ولبنان على هذا المجلس قضايا الجلاء وانتهت بجلاء الجنود الأجنبية عن أراضيها

أما فى مصر ، فقد شغلت الأمة بانقساماتها الداخلية وبالمفاوضات ومن يتولاها ، أهو النحاس أم صدقي ؟ تماما مثلما حدث سنة ١٩٢١ بين سعد وعدلى ، ومن سخرية القدر أنه فى الوقت الذى قبلت فيه الحكومة المصرية التورط فى المفاوضات قبل جلاء الاحتلال ، أدلى المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا يوم ١٤ مارس سنة ١٩٤٦ بتصريح أمام مجلس العموم البريطانى قال فيه : « إن الحكومة البريطانية لتأسف إذ تلجأ الحكومة السوفيتية بطريق الضغط للوصول إلى تسوية مع إيران بينما تحتل جزءا من أراضيها ،

وألقى في ٢٠ مارس خطبة في برستول قال فيها : « ليس من اللائق أن تفاوض دولة كبيرة أو تحاول المفاوضة أو الحصول على امتيازات من دولة صغيرة عن طريق احتلال هذه الدولة الصغيرة بقوات جيش الدولة الكبيرة ، إن هذا ليس سوى استعمار القرن التاسع عشر ، وهو في الواقع ما يجب أن تتركه وراء ظهرائنا ، وإنى لأعتقد أن الحل سيوجد وأن الكل سيقبلون مبدأ أننا - ممثلي الدول العظمى - لن نلجأ إلى مثل هذا ،

ذلك ما كان يقوله المستريفن عن المفاوضات واستنكاره لها بينما تحتل جنود الدولة الغاصبة أراضي الدولة التي تفاوضها ، ومع ذلك فإن الهيئات السياسية (عدا الحزب الوطني) والحكومة عندنا قد استساعت أن تضيع من عمر الأمة سنين عديدة في مفاوضات عقيمة لا جدوى ولا فائدة منها مادام الاحتلال قائماً ، وتجاهلت الحقائق التي أيدها الحوادث ، وأغفلت الشواهد التي جاءت على لسان المستريفن نفسه

سير المفاوضات في مصر

بدأت المفاوضات في مصر منذ النصف الثاني من شهر أبريل سنة ١٩٤٦ ، وكانت منحصرة بادىء الأمر بين صدقي باشا من جهة أخرى ، واللورد ستانسجيت والسير رونالد كامبل من جهة أخرى ، وبدأ من مطالب الجانب البريطاني أنه مصر على استبقاء قاعدة حربية في منطقة قناة السويس في وقت السلم والحرب في شكل دفاع مشترك ، وكان هذا الإصرار كافياً لقطع المفاوضات ، ولكنها استمرت ثم انتقلت إلى هيئة المفاوضات الرسمية

بيان الحكومة البريطانية بشأن الجلاء والمفاوضات

٧ مايو سنة ١٩٤٦

في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ أذاعت السفارة البريطانية بياناً عن المفاوضات هذا تعريبه : « إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة (بريطانيا)

هى توطيد محالقتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة ، وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من الود وحسن النية ، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الأراضى المصرية وأن تجرى المفاوضات لتحديد مراحل جلائها والموعد الذى يتم فيه والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة الوقوع طبقا للمخالفة ،

لم يكن الغرض من هذا البيان إلا تأكيد تمسك بريطانيا باتخاذ مصر قاعدة حرية ، واستدامة سيادتها عليها فى شكل مخالفة مستديمة بينهما : أما قولها إنها عرضت إجلاء قواتها عن مصر فلم يكن إلا خداعا وتغريرا ، فقد ربطت هذا العرض بإجراء مفاوضات لتحديد مراحل الجلاء والاتفاق على التدابير التى تتخذها مصر لتحقيق التعاون بين البلدين على أساس المخالفة ، أى أنها علقّت الجلاء بمعاهدة تحالف على القواعد التى تملها

وهذا العرض ، أو هذا الوعد ، لا يختلف عن وعود إنجلترا المتكررة فى الجلاء ، بل لا يختلف عن اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ التى عرضتها إنجلترا على تركيا أثناء مفاوضات درومندوولف وتعهدت فيها بالجلاء عن مصر مع تحديد مدة ثلاث سنوات (تلتهى سنة ١٨٩٠) لإتمام هذا الجلاء ، إلا إذا تبين فى ذلك الحين احتمال خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء (١) ، ، ولم تكن تنوى الجلاء لا فى تلك السنين الثلاث ولا بعدها

وقد تبين من مفاوضاتها سنة ١٩٤٦ أنها تصر على استبقاء احتلالها فى شكل « قاعدة حرية » لها فى جزء كبير من الدلتا ومنطقة قناة السويس تحت ستار الدفاع المشترك ، وهذه القاعدة الحرية هى ولا شك مهددة للاستقلال ، وفى ذلك يقول المستر يفرن نفسه فى خطبته بمجلس العموم البريطانى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦

(١) راجع كتاب «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» الفصل السادس (مفاوضات درومندوولف بشأن الجلاء) ص ٨٢

لمناسبة مطالب روسيا في الدردنيل : « أما فيما يختص برغبة روسيا في الحصول على قاعدة في الدردنيل فإن الحكومة البريطانية أوضحت أنها ترى أنه لو تم ذلك لكان مؤداه تدخل غير مشروع في سيادة تركيا ، ولكان من آثاره وضعها في ظل سيطرة أجنبية ، ، وقال في نفس هذه الخطبة : « إن الاقتراح الذي يقضى باشتراك تركيا والاتحاد السوفيتي في تنظيم الدفاع عن المضائق ليس مستساغا ، وترى الحكومة البريطانية أن على تركيا أن تكون هي المسؤولة عن الدفاع عن المضائق والإشراف عليها ، وقد أعربت الولايات المتحدة عن نفس هذا الرأي أيضا ،

وكرر هذا المعنى في مؤتمر حزب العمال يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ إذ قال : « إن روسيا تريد الحصول على قاعدة في الدردنيل ، ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانباً لا يستهان به من استقلالها ، ولهذا نرى لزاماً علينا أن نرفض طلب روسيا ،

فهل ما قاله المستريفن عن الدردنيل لا ينطبق على قناة السويس ؟ وهل المنطق بالنسبة لتركيا ليس هو المنطق السليم بالنسبة لمصر ؟ لعمرى إن المنطق يجب أن يكون واحداً ، لأن معنى الاستقلال واحد لا يختلف باختلاف الدول والشعوب ، ولكن بريطانيا أرادت أن تعامل مصر على غير القواعد التي تعامل بها الدول التي تحترم استقلالها

فالبيان الذي أصدرته السفارة البريطانية في مصر لم يكن مما يبشر بالخير ، ومع ذلك استمرت المفاوضات . .

المفاوضات بين الوقف والوصل

عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرسمية بين الهيئتين المصرية والبريطانية يوم الخميس ٩ مايو سنة ١٩٤٦ بسرأي وزارة الخارجية ، وتبدلت الخطب المعتادة ، واستمرت على غير جدوى ، إذ تبين من مشروع المعاهدة الجديد الذي عرضه الجانب البريطاني أنه لا يختلف في جوهره وقواعده عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولم

يشأ الجانب المصرى أن يصارح الأمة بهذه الحقيقة ، تفاديا من هياج الأفكار ،
فأزمع وقف المفاوضات بشكل لا يثير الخواطر ، وأصدر الجانبان بلاغا مشتركا
يوم ٢٢ مايو بأن « تبادل الآراء بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل
رأى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها إلى المستر يفن ويتطلب هذا بعض
الوقت ، ، وهذا معناه وقف المفاوضات

واستؤنفت في يولييه سنة ١٩٤٦ بالاسكندرية . ثم أوقفت للمرة الثانية في
أواخر سبتمبر لتعذر الاتفاق ، وتبين في خلال هذه المراحل إصرار الجانب
البريطانى على اتخاذ مصر قاعدة حرية لبريطانيا

الجلء عن القلعة

٤ يولييه سنة ١٩٤٦

يبدو أن الإنجليز، بعد أن وضحت نياتهم الاستعمارية في المفاوضات، أرادوا
تهديته للخواطر الثائرة أن يعملوا عملا يحتوى على مظهر للجلء الجزئى ، فقررُوا
الجلء عن قلعة القاهرة وتسليمها إلى الجيش المصرى

وقد تم جلاؤهم عنها وتسليمها للجيش المصرى يوم الخميس ٤ يولييه سنة ١٩٤٦ ،
وأنزل العلم البريطانى الذى كان يرفرف عليها طوال أربعة وستين عاما، فكان هذا
اليوم يوما مشهودا، أدخل على القلوب غبطة وسرورا، إذ عدته الأمة فألا حسنا
وبداية للجلء التام

وقد رفع جلالة الملك العلم المصرى على القلعة في احتفال عسكري مهيب يوم
الجمعة ٩ أغسطس سنة ١٩٤٦

المساعى في تأليف وزارة قومية وفشلها

في أواخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ حينما تخرجت الأحوال وتبين أن انجلترا
تستضعف مصر لتفرقها شيعا، رؤى أن يعهد إلى شريف صبرى باشا تأليف وزارة

قومية تشترك فيها كل الأحزاب ، وقدم صدقي باشا في ٢٨ سبتمبر استقالته ليفسح الطريق لتأليف وزارة تكون رمزا لتوحيد الصفوف

ولكن لم يكده شريف صبرى يخطو الخطوة الأولى في التوفيق بين الأحزاب حتى عُـدِلَ عن تكليفه تأليف الوزارة وأمر صدقي باشا بالبقاء في رئاسة الوزارة ، وأرسل إليه جلالة الملك جوابا بهذا المعنى في أول أكتوبر سنة ١٩٤٦

سفر صدقي باشا إلى لندن

ومشروع معاهدة صدقي - ييفن

رأى اسماعيل صدقي ، وقد تعثرت المفاوضات في مصر ، أن يباحث بنفسه المسترييفن وزير الخارجية البريطانية ، لعله يصل معه إلى الاتفاق ، فسافر إلى لندن في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ يصحبه ابراهيم عبد الهادي وزير الخارجية ، وهناك تباحث صدقي مع ييفن ، ووصلا معا إلى مشروع معاهدة وقعها الطرفان يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بالحروف الأولى من أسمائهم ، وهم : صدقي ، ييفن ، ستانسهجيت ، ابراهيم عبد الهادي ، رونالد كاميل

نص مشروع معاهدة صدقي - ييفن

وفيما يلي نص مشروع معاهدة صدقي - ييفن كما ترجمه صدقي باشا عن الأصل الموضوع باللغتين الفرنسية والانجليزية :

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراه البحار وامبراطور الهند

وصاحب الجلالة ملك مصر

مدفوعين برغبتهما الخالصة في تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما ، وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة

وراغبين في عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة ، والعمل - بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة - على تقوية النصيب الذي يستطيع كل منهما الاضطلاع به في سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولي ، طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة

فقد عينا المذكورين بعد :..... بصفة كونهم مفاوضين عنهما

المادة الأولى

يختتم العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكرة المقبولة الملحقة بها ، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بخصوص الإعفاءات والمزايا ، الملحقة أيضا بهذه المعاهدة

المادة الثانية

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما إذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح ، أو في حالة ما إذا اشتبكت المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر ، فإنهما يتخذان بالتعاون الوثيق . وبعد المشاورة ، أى إجراء تعيين ضرورته ، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لإعادة السلم

المادة الثالثة

تحقيقا للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكيننا من تنسيق التدابير التي تتخذ لدفاعهما المشترك ، تنسيقا فعالا ، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمهما إليها من المندوبين

وهذه اللجنة هي أداة استشارية مهمتها أن تدرس - لكي تقدم اقتراحاتها إلى

الحكومتين عما توصى به من الاجراءات - المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو، بما في ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها، وخصوصا ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين، والتدابير التي تتمكن بها قواتهما المسلحة، بصفة فعالة، من مقاومة الاعتداء.

وتجتمع هذه اللجنة كلها اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها. وعند الاقتضاء تدرس اللجنة أيضا - بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كليهما - العواقب العسكرية للحالة الدولية، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الأمن في الشرق الأوسط، وتقدم في هذا الصدد إلى الحكومتين التوصيات الملائمة، ويكون على الحكومتين في حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر، أن تتشاورا لكي تتخذا بالاتفاق بينهما أية إجراءات قد ترى ضرورتها

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يعقدا محالفة ما، ولا يتدججا في حلف قائم، تكون أغراضهما مضادة لمصالح أحدهما

المادة الخامسة

لا يجوز أن أى شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تأثيرا، بأية صورة كانت، في الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب، لواحد أو لآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين، على ميثاق هيئة الأمم المتحدة

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه - مع عدم المساس بمأصار إعلانه من كليهما تطبيقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية - كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما، يصنى طبقا لنصوص هيئة الأمم المتحدة

المادة السابعة

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التي يعتبر نصاها الانجليزي والعربي رسميين) وتبادل وثائق التصديق في القاهرة في أقرب وقت مستطاع ، وتدخل المعاهدة في دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق ، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها في دور التنفيذ ، كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول إلى أن تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين إلى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية وتأيدا لما تقدم

بروتوكول خاص بالسودان

إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان ، في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر، سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانين وتقديم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة جيدة للحكم القانوني ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم في السودان مستقبلا وانتظارا لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ كما أن المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و ١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول ، دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة

بروتوكول خاص بالجللاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجللاء التام عن الأراضي المصرية (مصر) بوساطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأن مدينتي القاهرة والاسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخليت قبل

٣١ مارس سنة ١٤٩٧ ، وأن يستمر فى إخلاء باقى الأراضى المصرىة غير منقطعة أثناء المدة المنتهى بالتارىخ المقرر فى الفقرة الأولى

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالإعفاءات والمزايا نافذة ، بصفة انتقالية ، لصالح القوات البريطانىة أثناء سجنها من مصر وكل تعديل للاتفاقية البادى ذكرها تتضح ضرورته لداعى لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضة فىه بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ

قد اتفق على أن المستندات المرفقه طيه لم توضع الاعلى سبيل المراجعة ، على أنه من المقرر أنه فى حالة ما إذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرىة أى تعديل بعد عرضها عليها رسمىا ، فإن المستر يفن سيوصى الحكومة البريطانىة بقبولها

ملحقات

١ مشروع معاهدة انجليزىة مصرىة - ٢ مشروع بروتوكول خاص بالسودان

٣ مشروع بروتوكول خاص بالجللاء

وضعت الحروف الأولى الآتية على هذا المستند :

(ا . س .) أى اسماعيل صدقى باشا (ا . ب .) أى المستر أرنست يفن

(س .) أى اللورد ستانسجيت (ه .) أى إبراهيم عبد الهادى باشا

(ر . ك .) أى السير رونالد كامبل

رفض سبعة من أعضاء الوفد الرسمى للمشروع

وبعد عودة صدقى باشا من لندن عرض هذا المشروع على هيئة الوفد الرسمى

للمفاوضات مرفقا به مذكرة تفسيرىة لشرح بعض النقط الواردة فىه

وبعد أن درستة الهيئة قرر سبعة من أعضاءها رفضه ، وأصدروا بذلك بيانا

إلى الرأي العام في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ مديلا بتوقعاتهم وهم : شريف صبرى .
على ماهر ، عبد الفتاح يحيى ، حسين سرى ، على الشمسى ، أحمد لطفى السيد ،
مكرم عبيد

ونرى أن نشرها هذا البيان ، لأنه صادر من سبعة من أعضاء وفد المفاوضات ،
من ارتضوا المفاوضات مديلا لتحقيق مطالب البلاد ومن لم يعرف عنهم التطرف
أو التشدد ، فهام أولاء يرفضون المشروع ، وهذا وحده يعطيك فكرة عن التعارض
بينه وبين الاستقلال الصحيح ، وهالك نصر البيان :

« كان لنا الشرف أن عهد إلينا بمقتضى المرسوم الملكى الكريم الصادر في ٧
مارس سنة ١٩٤٦ أن نساهم في المفاوضات بين مصر وبريطانيا لعقد وإبرام معاهدة
تحقق مطالب البلاد

« ولقد بدأت المفاوضات فعلا على أساس المطلبين الحيويين اللذين أجمعت
عليهما الأمة وهما الجلاء ووحدة وادى النيل وارتضت هيئة المفاوضات المصرية
في مقابل تحقيق هذين المطلبين كاملين أن تتفاوض في عقد معاهدة جديدة بدلا
من معاهدة سنة ١٩٣٦ التى سلم الطرفان بأنها أصبحت غير صالحة للبقاء ، على أن
تكون المعاهدة الجديدة لتبادل المساعدة بين البلدين وبشرط أن تكون في نصوصها
وروحها مطابقة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، بما في ذلك الحق في عقد
معاهدات إقليمية

« ولقد استمرت المحادثات والمفاوضات مدة طويلة وانتهى الأمر أخيرا إلى
أن سافر دولة اسماعيل صدقى باشا ومعه معالى وزير الخارجية إلى لندن ، بوصفهما
ممثلين للحكومة ، ولم يلبثا طويلا حتى رجعا باتفاق مع الوفد البريطانى بكامل هيئته
وعلى رأسه جناب وزير الخارجية ، ووقع الجميع على مشروع هذا الاتفاق بالحروف
الأولى من أسمائهم ، وقد جاء في ديباجته أنه « اتفق على أن الوثائق المرافقة قد
أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه إذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية
دون أى تغيير فإن المستر يفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية ،
« وعلى أثر عودة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا من لندن يحمل مشروع

الاتفاق دعيت هيئة المفاوضات المصرية إلى اجتماع عرض عليها فيه هذا المشروع فتناقشت المقترحات التي تضمنها وبحثتها بحثاً مبدئياً أثبتت خلاله جملة اعتراضات من بعض الأعضاء ، وعقد اجتماع آخر استأنفت فيه الهيئة بحث المقترحات الجديدة والمذكرة التي أعدها صاحب الدولة صدقي باشا للرد على الاعتراضات التي أبديت في الجلسة الأولى وجلاء مآدو غامض من نصوص المقترحات

« وقد تبين من البحث والمناقشة في هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة لا يرون إقرار المقترحات على صورتها المعروضة والتي قرر دولة صدقي باشا أنها نهائية وغير قابلة للتعديل ، كما تبين أن المذكرة المرفقة بها لم تقلل من أهمية الاعتراضات الموجهة إلى المقترحات إذ أن هذه المذكرة فضلا عن تحميلها النصوص تفسيرات لا تحملها ، فهي مذكرة من جانب واحد لا تلزم الطرف الآخر سيما وأنها اقترنت بتصريحات من جانب الحكومة البريطانية في البرلمان وبتصرفات من الحاكم العام في السودان تناقض هذه التفسيرات

« وكان المفهوم أن يتخذ في هذا الاجتماع قرار نهائي لولا أن سعادة هيكل باشا طلب إعطائه مهلة لإتمام بحث المقترحات والمذكرة المرفقة بها ، وقد وافقت الهيئة على التأجيل لهذا الغرض على أن تدعى إلى الاجتماع في أجل قريب ، وانقضت فترة أطول مما ينبغي دون أن تدعى الهيئة إلى هذا الاجتماع ، قرأنا أن نعهد إلى حسين سرى باشا في الاتصال بدولة صدقي باشا في هذا الشأن ، فعلم منه أنه لا ينوي دعوة الهيئة إلى الاجتماع قبل يوم الثلاثاء ، اليوم ، (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦) ، لذلك لم نر بدا من إصدار هذا البيان نجمل فيه الأسباب الرئيسية التي حملتنا على رفض المشروع بحالته الراهنة

١ - بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطاني بمشروع اتفاق ، نص في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه « في حالة تهديد سلامة أي دولة من الدولة المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معا لأجل القيام بالعمل الذي تبين ضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه ،

« ولكن الهيئة رفضته في مذكرتها الإجماعية التي أقرتها بجلسته ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدي إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حرية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية إلى احتلال أراضيها فضلا عن أن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تتحمل تأويلات متباينة

« وبمراجعة مشروع « يفرن - صدقي » يتبين أن هذا النص وإن كان قد حذف من المادة الثانية إلا أنه أعنف بما يحقق كل معناه ، ويكاد يتفق مع حرفه ، إلى المادة الثالثة

« ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالإجماع ، ولا أن نجيز نصا يجر البلاد إلى الاشتراك في اتخاذ تدابير غير محددة ، قد يكون منها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدي — كما سبق القول — إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حرية

« أما إبداء كلمة « عمل » بكلمة « تدابير » فإنه لا يغير من الموقف شيئا لأن من التدابير ما قد ينتهي إلى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة

٢ — أما عن مطلبى الأمة الأساسيين : الجلاء ووحدة وادي النيل ، فقد وقع لإجماع الهيئة - فيما يختص بالجلاء - على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لإتمامه تقدير مبالغ فيه ، وأن الجلاء مستطاع في أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية ، وخاصة إذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفا تاما منذ أكثر من سنة ، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التي جلبت بسبب الحرب في الجلاء عن المدن والأراضي المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة ، سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجز لهم إلا البقاء في منطقة محددة وبقوات محددة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندي وأربعمائة طائرة

٣ — وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقا للنص الذي اقترحتة الهيئة يتضمن تعهد الطرفين « بالدخول فورا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم

في السودان في نطاق مصالح الاهالى السودانين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر ،

« وجاء النص في مشروع الاتفاق الأخير بأن ، السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتى وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان وأنه إلى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذاً ،

« ومن المقارنة بين النصين يتبين :

أولاً - أنه ينما يشير مشروع يفرن - صدق في الفقرة الأولى إلى السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فإن الفقرات التي تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها

ثانياً - يحتفظ النص المشار إليه بالحالة الراهنة في السودان ، دون أن يعد بإجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر

ثالثاً - إن النص على تحويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل يمهّد السبيل لفصل السودان عن مصر ، ويلزمنا منذ الآن بقبول هذا الفصل . وفي ذلك هدم حتى للوحدة الإسمية في ذاتها - فإذا قورن ذلك بما هو جار فعلا في السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص

« ولا عبرة بما جاء في المذكرة التفسيرية التي أعدها دولة صدق باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم في السودان إنما يكون في نطاق الوحدة فإنه فضلا عن أن عبارة النص جلية في هذا الصدد فإن تفسير دولة صدق باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطانى

« ونقضى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ولكنه حرص جاء محققا لما نرجو من رغبة شعب وادى النيل فى تأليف وحدة تؤكد الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معاً فى إقرار الحكم الذاتى للسردان بل تساعد عليه

« لهذه الأسباب رفضنا المشروع فى وضعه الجديد ورأينا إصدار هذا البيان الموجز توضيحاً للوقف الذى آثرناه قياماً بواجبنا وتأدية للأمانة الموكولة إلينا،
شريف صبرى ، على ماهر ، عبد الفتاح يحيى ، حسين سرى ، على الشمسى ،
أحمد لطفى السيد ، مكرم عبيد

حل وفد المفاوضة

نوفمبر سنة ١٩٤٦

كان جواب صدقى باشا على هذا البيان أن استصدر مرسوم ما فى ٢٦ نوفمبر بحل الوفد الرسمى للمفاوضة ، جاء فيه : « إن أغلبية أعضاء هذا الوفد قد أعلنوا جهاراً رأيهم فى المفاوضات الجارية وأصدروا قرارهم فى موضوعها فى بيان مذيّل بإمضاءاتهم بعثوا به إلى الصحف ونشر فيها ، وبما أن مهمة الوفد المذكور تكون قد أصبحت بعد ذلك غير ذات موضوع ، وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس رسمياً بما هوآت : (المادة الأولى) يلغى المرسوم سالف الذكر الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ (بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضة) ، (المادة الثانية) على رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم ،

تعقيبى على مشروع المعاهدة

أوضحت مزار هذا المشروع فى مقال نشرته « الأهرام » ، (عدد ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦) أود أن أقتبس هنا معظم فقراته

المعاهدة والميثاق

قلت في معرض الرد على ما قيل من اتساق أحكام المشروع مع الأوضاع الدولية الحديثة التي تتجه إليها هيئة الأمم المتحدة :

إنى أراها على العكس تناقض هذه الأوضاع وتعارض معها، بل هي رجوع إلى الأوضاع القديمة التي يئن منها العالم ويتوق إلى التخلص منها ، تلك الأوضاع التي قوامها فرض سيطرة الأقوياء على الأمم المتوسطة والصغيرة . واقتسام العالم مناطق نفوذ بين الدول القوية ، أما الأوضاع الحديثة التي ينادى بها سامية العالم وتشتمل عليها المواثيق الجديدة فهي المساواة في السيادة والاستقلال بين جميع أعضاء الأمم المتحدة ، وأين المساواة في معاهدة تعلق الجلاء على قبول مصر مخالفة عسكرية بينها وبين إنجلترا بالذات تجعلها تبعا لها فيما تؤدي إليه سياستها من حروب في مصر والبلاد المتاخمة أو أخطار تهدد الأمن في الشرق الأوسط . فهل تعليق الجلاء وهو حق معترف به من الجميع ، وموعد به من إنجلترا أكثر من ستين مرة بلا شرط ولا قيد - هل تعليقه على عقد هذه المخالفة يتفق مع مبدأ المساواة في السيادة بين الأمم ، وهل يتفق مع هذا المبدأ تعليق الجلاء على وجوب إنشاء لجنة دفاع مستديمة تشترك فيها إنجلترا لتسسيق وسائل الدفاع عن البلاد والمسائل الخاصة به في البر والبحر والجو ، في ذلك مسائل العتاد والمستخدمين ؟ وهل يتفق مع هذا المبدأ إقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ التي هي أساس فصل السودان فعلا عن مصر والتمكين لإنجلترا من اتخاذ مستعمرة بريطانية تحت أسماء وبأشكال متنوعة ؟

إن الجلاء هو جوهر الاستقلال، فإذا كان استقلالنا معتدى عليه ومن حقنا أن يكون مطلقا من كل قيد ، والأوضاع الحديثة تؤيدنا في هذا الحق فكيف نرضى أن نكبله بقيود تفقده معناه وكيف نرضى بوعده بالجلاء مقترن بمعاهدة تبيع للطرف الآخر أن يتقضه باسم درء الخطر عن البلاد ؟

يقولون ان من الأوضاع والتطورات الحديثة أن إنجلترا نبذت فكرة الاستعمار القديم .

وإني لأشاطرهم هذا الرأي . فإذا كان معنى الاستعمار هو سيطرة القوى على الضعيف واستغلاله فإن هذا المعنى لم تلبذه إنجلترا بل هو باق مع الأسف مع تغير في أشكاله وأوضاعه، فبالأمس كانت حماية سافرة والآن وقبل الآن توضع الحماية في شكل محالفات ثنائية تربط الدولة الضعيفة بالدولة التي لها فيها مطامع . فالمحالفات الثنائية بين دولة قوية ودولة ضعيفة هي سبيل سيطرة الأولى على الثانية . وإذا لم يكن هذا هو الغرض من المحالفة فلماذا تصر عليها إنجلترا وتريد أن تجعلها ثمناً للجلاء أو للوعد بالجلاء ؟

ثم كيف نصدق بأن إنجلترا قد نبذت فكرة الاستعمار وها هي تضع في المعاهدة شروطاً وأحكاماً تضمن بها بسط نفوذها على الشرق الأوسط ؟ أليس الاعتداء عليها في البلاد المتاخمة معناه أنها تريد استبقاء هذه البلاد في حوزتها أو تحت سيطرتها ؟ أليس إصرارها على سريان اتفاقية سنة ١٨٩٩ على السودان توكيداً وتثبيتاً لروح الاستعمار في وادي النيل ؟ ومنذا الذي ينكر أن هذه الاتفاقية هي وليد الروح الاستعمارية القديمة ؟

فالاستعمار السياسي يتمشى في نصوص المعاهدة ومعانيها . والاستعمار الاقتصادي لا يزال أيضاً قائماً . ولا تدل القرائن والملايسات على نبذه . ولا أريد أن أطيل في إثبات هذه الحقيقة المؤلمة . ويكفيني أن أستدل بهذه الأرصدة الاستريلية التي لنا على إنجلترا والتي قاربت الخمسمائة مليون جنيه . فأى استعمار أشد وأقوى من هذه الوسيلة التي تمثل قرضاً إجبارياً فرضته إنجلترا القوية الغنية على مصر الفقيرة الضعيفة . وها هي الأرصدة لا تزال كما كانت بل هي تسير في سبيل الزيادة مادامت العملة المصرية تابعة للعملة الانجليزية أى ما دامت مصر في تبعية مالية لانجلترا . فكيف مع ذلك يمكن أن نقنع أنفسنا بأن إنجلترا قد نبذت فكرة الاستعمار . وإذا لم يكن هذا واشباه هذا هو الاستعمار الاقتصادي فما هو إذن معنى الاستعمار ؟

معاهدة سنة ١٩٣٦

وقلت في المقارنة بين المشروع ومعاهدة سنة ١٩٣٦ :
إن هذه المعاهدة ما كان يجوز لمصر أن تقبلها . ولكن الأمم إنما تستفيد من

أخطائها الماضية . ولقد اخطأ جمهور السياسيين في مصر إذ قبلوا هذه المعاهدة في حينها . ولكن ليس معنى التنويه بهذا الخطأ أن يسمح فريق من الساسة لأنفسهم أن يقعوا في الخطأ الذي وقعوا فيه أول مرة . فما معاهدة سنة ١٩٤٦ إلا من نوع معاهدة ١٩٣٦ . ولست أريد المقارنة أو الموازنة بينهما . لأن كليهما تهدر الاستقلال الحقيقي وتهدر وحدة وادي النيل . وما يمثل هذه المعاهدات تحقق الأمم أهدافها القومية

إن معنى هذه المعاهدة التي يريدون عقدها أن تستمر مصر دائرة في المحور البريطاني لمدة عشرين عاما . تدور فيه حيثما يدور هذا المحور . وإن عقدها لما يضعف مركزنا الدولي . في حين أن مركز مصر بالنسبة إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ يكون أقوى إذا لم ترتبط بمعاهدة جديدة تشتق منها . لأن معاهدة سنة ١٩٣٦ وليد القوة والإكراه ، فهي باطلة . وبطلانها تؤيد الأوضاع الدولية الحديثة . فلقد صرح المستر يفن في شهر مارس الماضي أن المفاوضات والاتفاقات التي تعقد في ظل القوات الأجنبية تعتبر وليد الضغط والإكراه . قال ذلك بالنسبة لإيران . وهو قول صحيح بالنسبة إلى مصر أيضا . ويبدو لي أن الوزارة الحاضرة قبل أن يصيبها التبديل والتعديل قد اتجهت وقتا ما إلى هذه الناحية أو ما يقرب منها عند ما صرح سعادة لطفى السيد باشا وزير الخارجية السابق بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت غير ذات موضوع ، وعندما صرحت الحكومة في مجلس النواب بجلسته ٨ مايو الماضي أنها إنما تعزم عقد معاهدة مع مجلس الأمن طبقا للمادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة . وكان الظن بعد هذا التصريح أن الحكومة تريد حقا أن تستند إلى الأوضاع الحديثة وتجعل للقضية المصرية صبغة دولية لا تميز فيها لدولة أجنبية على دولة أخرى . ولكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه وعادت الحكومة تربط القضية المصرية بالمحور البريطاني . وبذلك رجعت بها إلى الوراء وانحدرت من الأفق الدولي إلى التحالف الثنائي

وقلت رداً على اقتراح أبدى من لجنة حزب الأحرار الدستوريين بإعادة لمنظر في المعاهدة الجديدة عند ما يتولى مجلس الأمن سلطاته العسكرية والتنفيذية النصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة :

إن هذا الاقتراح لا يقدم في الأمر ولا يؤخر . لأن عقد مثل هذه المعاهدة يضر بقضيتنا في الجلاء أمام أية هيئة دولية . فالجلاء حق ثابت لنا ، فإذا كنا نقبل أن نعلقه على شروط تهدره عن عقد محالفة عسكرية وتأليف لجنة دفاع مشترك وإقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ فماذا يكون موقفنا أمام أية هيئة دولية إذا كنا نترضى لأنفسنا هذه الشروط ؟

ألم يأتنا نبأ ذلك الاقتراح الذي تقدم به مندوب مصر في هيئة الأمم المتحدة في الشهر الماضي ومضمونه أنه طبقاً لنص الميثاق وروحه لا يحق لأية دولة أن ترابط بقواتها المسلحة في أراضي دولة أخرى ؟

لقد أجاب المستر نويل بكر المندوب البريطاني على هذا الاقتراح بقوله انه يمكن أن ترابط جنود في أراضي بلد آخر بموافقة حكومة هذا البلد . وألمع إلى قرار مجلس النواب المصري بالثقة بالوزارة لمناسبة استجواب المفاوضات وقال إنه يحتمل أن يكون مجلس النواب المصري قد أقر المعاهدة بين مصر وبريطانيا ومن ثم لا يكون هناك خلاف بينه وبين مندوب مصر . فانظر كيف طيرت الأسلاك البرقية قرار الثقة بالوزارة وكيف استند إليه المندوب البريطاني في الرد على الاقتراح المصري . فإذا كان مجرد قرار من مجلس النواب بالثقة بالوزارة على أساس المضي في المفاوضات قد أضعف حجة مصر في الجلاء فكيف تكون حجتها أضعف بعد إبرام المعاهدة

قد يقال ولكن المعاهدة تتضمن الجلاء في مدة تقل عن ثلاث سنوات وجوابي : ان مصر في خلال هذه السنوات الثلاث لا يكون لها إذا قبلت المعاهدة أن تطالب بالجلاء . وإذا انتهت هذه المدة فمن يضمن أن لا تستند إنجلترا إلى المادة الثانية أو المادة الثالثة منها لتستبقى قواتها حتى يزول اضطراب الموقف الدولي أو تزول الأحداث التي قد تهدد أمن الشرق الأوسط ؟

يؤلنى جداً أن أقول لمؤيدي المعاهدة . اذهبوا إلى منطقة فايد الواقعة على مسافة تسعين ميلاً شرقى القاهرة وعشرين ميلاً جنوبى الإسكندرية . وانظروا إلى تصميم المنشآت التي يقيمها الإنجليز هناك . وعندئذ تستطيعون أن تطمثوا أو

لا تنتموا إلى هذا الوعد بالجلاء . وإذا قلتم انه إذا لم يتم الجلاء نحتكم إلى مجلس الأمن أو إلى هيئة الأمم المتحدة فأجيبكم أننا في هذه الحالة نحتكم إليه مقيدين بنصوص والتزامات المعاهدة الجديدة التي تكون مصر قد عقدها تحت سمع هيئة الأمم المتحدة وبصرها وفيها ما يتيح لإنجلترا أن تبرر بقاء قواتها المسلحة في البلاد بحجة مواجهة اضطراب الموقف الدولي . فأية مصلحة لمصر إذن في قبول هذه المعاهدة

الحماية وسد الفراغ

وقلت توضيحاً للغرض من تأليف لجنة الدفاع المشترك وما قيل من الاطمئنان إلى بيان السفارة البريطانية الذي أذاعته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ (ص ١٩١) وأن القول بأن أعضاء لجنة الدفاع المشترك من المصريين سينزلون على رأى الأعضاء الإنجليز هو طعن في وطنية المصريين

ولمى أسائل أولاً أين الجلاء الحقيقي في المعاهدة ؟ انه وعد بالجلاء مؤجل إلى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ومعلق على محالفة عسكرية فيها من النصوص ما يسمح لإنجلترا إما بتأخير موعد الجلاء وإما بنقضه إذا تم . فليس هذا بالجلاء الذي تطالب به مصر . وأن بيان الوفد البريطانى في ٧ مايو كان صريحاً في عرض الجلاء معلقاً على شرط التحالف العسكرى بين مصر وإنجلترا وعلى وضع التدابير التي تحل محله . ولا شك أن تعلق الجلاء على هذه الشروط هو انتقاض على الجلاء . وليس هذا هو الجلاء الذي قبلته الحكومة البريطانية بالنسبة إلى سوريا ولبنان إذ قبلته بغير اشتراط تحالف عسكرى معهما

أما القول بأنه لا يجوز لنا أن نتشكك في وطنية أعضاء لجنة الدفاع المشترك فهو قول لا ينهض حجة للدفاع عن اللجنة لأن طبيعة التحالف العسكرى بين دولة كبيرة ودولة ضعيفة تجعل الرأى الذى تبديه الدولة الحليفة الكبرى له قيمته في الميزان لأنها بداهة تؤيد رأيا بقوتها الحرية أولاً ثم بدعواها أنها أقدر على اختيار وسائل الدفاع ومعرفة العناصر التي يتولد عنها خطر الحرب

إن هذه المعاهدة تذكرني بالاتفاقية المعروفة باتفاقية الاستانة المؤرخة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ خلال مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء عن مصر . فقد تضمنت أن تجلو إنجلترا عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامها (ويظهر أن الثلاث السنوات هي مدة تقليدية في المفاوضات البريطانية بشأن مصر) إلا إذا تبين في ذلك الحين (أى في سنة ١٨٩٠) احتمال خطر خارجي أوداخلي يقتضي تأخير موعد الجلاء . ففي هذه الحالة يؤجل انسحاب الجنود البريطانية . وقد رأت الدول صاحبة الشأن أن مثل هذا الشرط يجعل الاتفاق على الجلاء صورياً فلم تصدق تركيا على هذه الاتفاقية ولم تقبلها الدول الأخرى .

فسد الفراغ الذي يقصده وزير خارجية إنجلترا ليس هو انتظار تمام التكوين لمجلس الأمن بل استدامة سيطرتها على مصر في ظل المعاهدة الجديدة . وإذا قبلت مصر هذه المعاهدة فهي تسد الطريق أمامها لطرح قضيتها أمام مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة لأنها تكون قد سوت خلافاتها ودياً مع إنجلترا فلا يكون لمجلس الأمن أن يتدخل بينهما

إن مهمة مجلس الأمن الأولى هي إقرار السلام في العالم . فإذا كانت إحدى الدول قد قبلت أن تقرر السلام فيما يختص بها أو بما يجاورها على وضع ترتضيه . ولو كان فيه هدر لحقوقها فليس لأية هيئة دولية أن تتطوع لتستخلص لها هذه الحقوق

السودان

وقلت تعقيباً على بروتوكول السودان : إن أهم وأخطر ما فيه هو ما جاء في الفقرة الأخيرة منه التي تنص على أنه إلى أن يتسنى لمصر وإنجلترا بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية . فالمعاهدة إذن فيها إقرار صريح لهذه الاتفاقية . وقبول لسرياتها لمدة غير محدودة ولا نهاية لها إلا بالاتفاق التام بين مصر وإنجلترا . وهذا معناه صراحة فصل السودان عن مصر عملاً وحكماً ، لأن هذه الاتفاقية خولت إنجلترا حق الاشتراك في إدارة شئون الحكم في السودان ورفع العلم الإنجليزي إلى جانب العلم المصري في أرجائه كافة وحصر

سلطة الحكم في يد الحاكم العام الذي يعين بناء على طلب الحكومة البريطانية .
فإقرار هذه الاتفاقية الباطلة هو ولا شك نزول عن نصف المملكة وتوكيد لوضع
غير مشروع يقسم عرى الوحدة بين مصر والسودان ، فكيف مع ذلك يقال أن
هذا تقرير لوحدة وادى النيل ؟ ان نظرية إعداد السودانين للحكم الذاتي مع بقاء
الانجليز فيه هي نظرية بريطانية يقصد منها فصل السودان عن مصر وجعله مستعمرة
من مستعمرات التاج البريطاني . لأن أى حكم ذاتى يقوم فى ظل الاحتلال وبرئاسة
حاكم عام بريطانى هو حكم ذاتى صورى لا يقصد منه إلا استدامة الحكم البريطانى
فى أرجاء السودان . فكيف تقبل مصر هذا الوضع الذى هو أساس جوهرى
للمعاهدة ؟ ان الأمم لا يجوز لها أن تفرط فى كيانها ولا فى وحدتها . ولا يجوز
لها أن تتجاهل الحقائق والمصاير التى يراد بها . فليس صحيحا ان الانجليز يريدون
للسودان استقلالا أو حكما ذاتيا . بل يريدون فقط فصله عن مصر لكي يضمّنوا
لأنفسهم بسط سيطرتهم على مصر والسودان معا

المعاهدة والبرلمان

وقلت ردا على دعوة الأمة إلى الاطمئنان على مصيرها لأن المعاهدة ستعرض
على البرلمان بمجلسيه وأن المجلسين قد عودا هذه الأمة أن يمحوا كل ما يعرض
عليها تمحيصا مجردا عن الغرض

وعندى أن الظروف وللايسات لا تبعث كثيرا على هذا الاطمئنان . ولا
أقصد بقولى هذا طعنا ولا تجريحا بل أرى أنه لا يحق للحكومة أن تقرر مصير
البلاد ولمدة عشرين سنة دون الرجوع إلى الأمة . فالأمة هى التى ستحتمل الالتزامات
والتعهدات والنتائج التى تفرضها عليها المعاهدة . فمن حقها أن تكون هى المرجع
الآخر فى تقرير مصيرها . وإذا كانت الدول الكبرى قد اعترفت للأمم جميعها
بحقها فى تقرير مصيرها . فأجدر بالحكومة أن لا تعترض على ممارسة الأمة لهذا
الحق . وليس من الإنصاف فى شيء أن يقال عن مجلس النواب الحالى الذى انتخب
فى سنة ١٩٤٥ فى ظل الأحكام العرفية وقبل أن تتمخض نهاية الحرب عن أحداث

وتطورات دولية هامة أنه يمثل الأمة في تقرير مصيرها . ولقد صرح دولة صدقي باشا خلال المفاوضات أنها إذا أسفرت عن معاهدة فسيجرى استفتاء الشعب بواسطة انتخابات حرة . فماذا جد حتى يتغير هذا الوضع الطبيعي ؟

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فليس في الأفق ما يدل على أن الحكومة تترك الحرية الكاملة لأعضاء البرلمان في إبداء الرأي في المعاهدة . بل هناك شيء من التوجيه المقرون بضغط معنوي نحو إبرامها . وآخر الدلائل على ذلك هو المصير الذي انتهت إليه هيئة المفاوضات ، فهذه الهيئة التي اختارتها الحكومة وأضفت على أعضائها ما أضفت من صفات التقدير والتعظيم كان جزاؤها الحل وأصبحت بين عشية وضحاها غير ذات موضوع ، لمجرد أنها أبدت رأيها في رفق ولين برفض مشروع المعاهدة . اليس في هذا المصير درس لمجلس النواب وتلويح له بما سيؤول إليه أمره إذا هو جنح للمعارضة في المعاهدة ؟ وكيف تؤمن سلامة الرأي في مثل هذا الجو ؟ أما مجلس الشيوخ فليس لي وأنا عضو فيه أن أتحدث عنه وكل ما أرجوه هو الاعتراف لهذه الأمة بحقوقها في تقرير مصيرها (١)

هذا ما قلته سنة ١٩٤٦ ، ولم تمهلنا الأيام حتى أضافت دليلا جديدا على أن الانجليز لم يكونوا جادين في الوعد بالجلء ، فقد أدلى السير رالف ستيفلسن سفير بريطانيا في مصر بتصريحات لندوبي الصحف المصرية في يونيو سنة ١٩٥٠ لمناسبة تعيينه في منصبه ، تم عن نقض الجلء ، إذ سئل : هل لو كانت مصر وقعت معاهدة صدقي - ييفن فهل كانت بريطانيا تنفذ البند الخاص بجلء قواتها عن منطقة القناة في موعد لا يتجاوز شهر سبتمبر من عام ١٩٤٩ ؟ فاجاب : « انه على فرض بدء الجلء في ذلك الوقت فلم يكن بدّ وقد وصلت الحالة الدولية إلى ما وصلت اليه من إيجاد طريقة لوقف الجلء ،

ولعمري ان في هذا التصريح ما يغني عن كل تعليق

تصريح صدقي باشا عن السودان

ورد رئيس الوزارة البريطانية - أكتوبر سنة ١٩٤٦

لما عاد صدقي باشا من لندن أدلى بحديث لندوب روتر يوم ٢٦ أكتوبر

سنة ١٩٤٦ قال فيه : « لقد صرحت في الشهر الماضي أنني سأجىء بالسودان إلى مصر : واليوم أقرر أنني نجحت في مهمتي ، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقرررت بصفة نهائية ،

نشر هذا التصريح قبل إذاعة نصوص مشروع المعاهدة وفيها ما ينقض هذه الأقوال ، ومع ذلك فقد هاج الانفصاليون في السودان لتصريح صدقي باشا واحتجوا عليه ، وأعلنوا أنهم لا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان ! وقامت مظاهرات عنيفة في الخرطوم ضد الوحدة دبرها الانفصاليون ، وتركت حكومة السودان المتظاهرين فيها يتساحون ويعتدون على أنصار الوحدة ويهاجمون نادى الخريجين بأم درمان ويحطون أثاثه تحطيماً وحشياً ، ولم تحرك ساكناً لدفع عدوانهم ، بل اغتبطت به اغتباطاً عظيماً ، لأنها هي الموعزة به والمحرضة على وقوعه ، وأعقب هذا العدوان قيام مظاهرات كبيرة من أنصار الوحدة في السودان أعلنوا فيها تعلقهم بوحدة الوادى

وكان من نتائج تصريح صدقي باشا أيضاً أن ثارت عاصفة من الاحتجاج عليه في الدوائر الاستعمارية البريطانية بلندن ، فأدلى المستر أتلى رئيس الوزراء البريطانية في مجلس العموم يوم ٢٨ أكتوبر بتصريح مضاد قرر فيه « أن الحكومة لا تفكر في إدخال أى تغيير على وضع السودان الحالى أو على الإدارة فيه ، ذلك لأنه قد جاء فى الأنباء أن صدقي باشا رئيس الوزراء المصرية ذكر أنه تقرر بصورة قاطعة تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى ، ، وزاد على ذلك قوله رداً على استفسار أحد الأعضاء المحافظين عما إذا كانت التصريحات المنسوبة إلى رئيس وزراء مصر غير صحيحة : « يبدو لى أنها تصريحات مغرضة مضللة فيما إذا قصد منها التعبير عن الوصول إلى اتفاق ، فإن الذى جرى لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحثة ولم تتفاوض على شىء بصفة نهائية ،

وقد قبل تصريح المستر أتلى في مجلس العموم بعاصفة من الهتاف والتصفيق وأعقب هذا التصريح إمعان حاكم السودان العام فى تصرفاته التى ترمى إلى الفصل بين شقى الوادى

الصلح بين فرقتي الحزب الوطنى

نوفمبر سنة ١٩٤٦

ما فتئت المساعى تبذل من وسطاء الخير فى إزالة أسباب الخلاف والانقسام فى الحزب الوطنى ، وكنت من ناحيتى أرحب بكل مسعى لهذا الغرض ، بل كنت أسعى بنفسى لذلك ، لأننى لم اكن مرتاحاً مطلقاً لوجود لجتين اداريتين للحزب كل منهما تعارض الأخرى ، واذ كان الاشتراك فى الحكم هو سبب الانقسام فانى كنت أسعى لصيغة للاتفاق تكون مقبولة من الطرفين ، وقد اتفق الرأى على أن لا يشترك الحزب فى وزارة اذا كان برنامجها يتعارض مع مبادئه ، وأن يكون هذا هو أساس الاتفاق ، لأن الأصل فى تأليف الوزارات وقيامها وتغييرها أن تقوم على تحقيق مبادئ وغايات معينة تؤمن بها الجماعات والأشخاص الذين يشتركون فيها ، وقد بدأ هذا السعى فى سنة ١٩٤٣ ، ولكنه أخفق ثم استمر الى سنة ١٩٤٦ ، وكان من أبرز وسطاء الخير فى هذا الصدد محمد زكى على باشا وفكرى أباطه باشا ، فإنهما والحق يقال كان لهما فضل كبير فى إزالة أسباب الانقسام ، وقد تم الصلح فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، واتفقنا على صيغة عامة ابلاغناها الى الصحف وهى :

« فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وحيال الأحداث التى تهددها فى كيانها ووحدتها واستقلالها رأى رجال الحزب الوطنى أن يزيلوا ما بينهم من خلاف لكي يعيدوا الوحدة إلى صفوفهم ولتكون دعوتهم إلى وحدة صفوف الأمة أقوى وأدعى إلى الاستجابة ، ولذلك اجتمعوا وتم الاتفاق بينهم وعادوا إخواناً متضامنين فى العمل والجهاد ،

وقد نشرت « الأهرام » هذه الصيغة بعدد ١٩٤٦/١١/٧ مع تعديل عبارة (فى العمل والجهاد) وجعلها (فى خدمة البلاد) وكانت الرقابة على الصحف لاتزال قائمة ، ولعلمها أشارت بهذا التعديل الذى لا يغير من جوهر البيان شيئاً

ولم ندخل فى البيان شيئاً عن الاشتراك فى الحكم ، على انه فى صدد احاديث

الصالح كان الاتفاق على ان لا يدخل الحزب الوطنى الحكم منفرداً او مشتركاً الا اذا كان برنامج الوزارة لا يتعارض مع مبادئه ، وأن الأمر فى هذا الصدد يكون موكولاً للجنة الإدارية ، واتفقنا على أن تكون اللجنة الإدارية مؤلفة من فريقى اللجنة ، ومن انضموا الى كل منهما أثناء الخلاف

وقد حدث مع الأسف صدع جديد فى الحزب سنة ١٩٥٠ ، أرجو أن يتلافاه وسطاء الخير ويعيدوا الى الحزب وحدته

استقالة وزارة اسماعيل صدق

ديسمبر سنة ١٩٤٦

قدم صدق باشا استقالة وزارته يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وبنها على المرض ، والواقع أنها ترجع إلى فشله فى مفاوضاته وارتطامه مع الانجليز فى شأن السودان ، بما ظهر أثره فى التعارض بين تصريحاته وتصريح رئيس الوزارة البريطانية فى هذا الصدد ، فاشتدت الأزمات تعقدوا وازداد مركزه حرجاً ، وتدل ملابسات هذه الأزمة على أن الإنجليز رأوا أن صدق باشا أعجز من أن يقنع البلاد بالمشروع الذى انتهى إليه مع مستر يفن ، وخاصة بعد أن رفضه سبعة من أعضاء هيئة المفاوضات ، فكان هذا الرفض فى داخل هذه الهيئة نذيراً بما سيؤول إليه مشروع المعاهدة من الإخفاق ، فآثروا أن يسترده بهذه الوسيلة التى عمدها لها رئيس الوزارة البريطانية فى تصريحاته بمجلس العموم ، وهى تصريحات تحمل فى طياتها معنى الرجوع عما تم الاتفاق عليه ، فلم ير صدق بدا يزاء هذا الموقف من تقديم استقالته ، بعد أن أخفق فى مهمته ، وبني الاستقالة على المرض ، وقبلها جلالة الملك فى اليوم التالى (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦)

أعمال وزارة صدق باشا

إنشاء مجلس الدولة

إن أهم وأكبر عمل تشريعى لهذه الوزارة إنشاء «مجلس الدولة» ، وقد صدر به

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، ويعد من أعظم الإصلاحات القضائية بعد إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية) سنة ١٨٨٣ ، وجاء مكملاً لصرح العدالة في البلاد ، ومثبتاً لحقوق الأفراد وحررياتهم

ذلك أن المحاكم العادية كانت متنوعة بموجب لائحة ترتيبها من القضاء بإلغاء الأوامر الإدارية التي تصدرها جهات الحكومة منهما كانت مخالفة للقوانين واللوائح ، ولم يكن لها تأويلها أو وقف تنفيذها ، وكان اختصاصها مقصوراً على الحكم بتضمين الحكومة عما يقع من هذه الأوامر مخالفاً للقانون ، ولا يمكن أن تكفل حقوق الأفراد وحررياتهم في ظل هذا النظام ، لأن أحكام التعويض لا تزيل المخالفة الإدارية ولا توقف العمل الباطل ولا تغل يد الحكومة عن الخروج على أحكام القوانين واللوائح

فجاء قانون « مجلس الدولة » ، ومن أهم أحكامه إنشاء « محكمة القضاء الإداري » ، وقد أسست لأول مرة في تاريخ مصر القضائي ، وهي محكمة تملك إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقوانين واللوائح ، وتختص بالفصل في المسائل الآتية ويكون لها فيها دون غيرها ولاية القضاء الكاملة :

- (١) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية
- (٢) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفي الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم
- (٣) الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين في وظائف الحكومة أو بالترقية أو بمنح علاوات متى كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح
- (٤) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية إذا وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح
- (٥) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي إذا كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح أو إساءة استعمال السلطة

(٦) الطلبات التي يقدمها الافراد بإلغاء القرارات الإدارية النهائية ، إذا كان مرجع الطعن عدم اختصاص الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض أو امتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين أو اللوائح

وإلى جانب محكمة القضاء الإداري، يشمل مجلس الدولة قسمي الرأي والتشريع وينص قانون إنشاء المجلس على أنه لا يجوز لأي وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء إدارة الرأي المختصة ، ويبدى قسم الرأي مجتمعاً رأيه في مسائل هامة نصت عليها المادة ١٤

أما قسم التشريع فيتولى صياغة مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة والمراسيم واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم هذا ، وقد أدى مجلس الدولة منذ إنشائه ويؤدي على تعاقب السنين خدمات جليلة للبلاد ، برفع المظالم ، وكفالة الحقوق والحريات للمواطنين ، والحد من طغيان الحكومة في علاقاتها مع الأفراد والجماعات

تأليف وزارة النقراشي الثانية

٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦

في اليوم الذي قبل فيه جلالة الملك استقالة اسماعيل صدقي ، عهد إلى محمود فهمي النقراشي تأليف الوزارة الجديدة ، وهي وزارته الثانية ، وقد ألفها في اليوم نفسه على النحو الآتي : محمود فهمي النقراشي للرئاسة والداخلية والخارجية ، أحمد محمد خشبه للعدل ، ابراهيم عبد الهادي للبالية . أحمد عبد الغفار للزراعة . عبد المجيد ابراهيم صالح للأشغال ، ابراهيم دسوقي أباطة للواصلات ، محمد علي علوبه للأوقاف ، عبد الرزاق السنهوري للمعارف ، عبد المجيد بدر للتجارة والصناعة ، اللواء أحمد عطية للدفاع ، محمود حسن للشؤون الاجتماعية ، الدكتور نجيب اسكندر للصحة

وهي مؤلفة من ستة وزراء من السعديين وستة من الدستوريين
وفي مارس سنة ١٩٤٧ عين على عبدالرازق وزيراً للأوقاف بدلاً من محمد علي
علويه الذي استقال

يوم الحداد

احتجاجاً على اتفاقية السودان

١٩ يناير سنة ١٩٤٧

تجلى تمسك الشعب بوحدة وادي النيل فيما قرره الأحزاب والطوائف في
أوائل سنة ١٩٤٧ من اعتبار يوم ١٩ يناير الذي يوافق ذكرى توقيع اتفاقية
السودان الباطلة سنة ١٨٩٩ يوم حداد عام، ولأول مرة ظهرت مصر بمظهر الحداد
احتجاجاً على هذه الاتفاقية منذ توقيعها، وكان هذا الشعور دليلاً على تمسك الأمة
بوحدة مصر والسودان، وقد لبس الناس في هذا اليوم شارات الحداد، وتعطلت
المسارح ودور السينما، والملاهي جميعاً

وقرر مجلس نقابة الصحافة مشاركة للأمة في حدادها أن تصدر الصحف في
ذلك اليوم مجللة بالشواد، ونفذت الصحف جميعها على اختلاف مذاهبها السياسية
هذا القرار، وظهرت في هذا اليوم موشحة بأطارات سوداء، وفاضت أعمدتها
بالبحوث المستفيضة في اتفاقية السودان وبطلانها وملابساتها وتدابير السياسة
الاستعمارية في السودان، فكان هذا اليوم يوماً مشهوداً في تاريخ الحركة القومية

الجلاء عن بعض المواقع

سبق القول بأن الانجليز جلوا عن القلعة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٦، على عهد وزارة
صديق باشا، وقد جلوا أيضاً في عهد هذه الوزارة عن مطار حلوان وعن وادي
النطرون (أكتوبر وديسمبر سنة ١٩٤٦)

وفي عهد وزارة النقراشي جلوا عن المواقع الأخرى في الإسكندرية والقاهرة ،
و هناك بيان هذه المواقع وتاريخ الجلاء عن كل منها :

} فبراير سنة ١٩٤٧	}	المعسكرات التي على الطريق الصحراوي بين القاهرة
		والإسكندرية
		خيم وراء الأهرام - الكيلو ٢٦ - الكيلو ٤٠ - الكيلو ١٨٧

فبراير سنة ١٩٤٧	قلعة رأس التين التي يتوسطها الفنار الكبير
٨ فبراير سنة ١٩٤٧	ثكنات مصطفى باشا برمل الإسكندرية
١٥ فبراير سنة ١٩٤٧	قلعة كوم الدكة بالإسكندرية
١٠ مارس سنة ١٩٤٧	مطار هليوبوليس
١٧ مارس سنة ١٩٤٧	قشلاق باب الحديد
١٨ مارس سنة ١٩٤٧	معسكر الحلبية (ضواحي القاهرة)
١٩ مارس سنة ١٩٤٧	النادي البريطاني الرياضي بالمعصرة
٢٠ مارس سنة ١٩٤٧	العامرية (طريق الإسكندرية)
٢٧ مارس سنة ١٩٤٧	ثكنات العباسية
٢٩ مارس سنة ١٩٤٧	ثكنات قصر النيل

الاحتفال برفع العلم المصري

على ثكنات قصر النيل - ٣١ مارس سنة ١٩٤٧

انتهى بجللاء الانجليز عن ثكنات قصر النيل احتلال الانجليز للقاهرة وضواحيها ،
بعد أن دخلوها بجنودهم يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، أي أنهم ظلوا يحتلونها
خمساً وستين سنة

وقد احتفل يوم الإثنين ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ برفع العلم المصري على هذه
الثكنات ، وحضر جلالة الملك الاحتفال ، ورفع يده العلم المصري على السارية

الوسطى بين هتاف الحاضرين وعزف الموسيقى، واشترك الشعب في هذا الاحتفال بإظهار غبطته وإبتهاجه بهذا الجلاء الجزئى ، وعد هذا اليوم يوم (الجلاء عن القاهرة)

وفيه أوفد جلالة الملك مندوبا وضع إكليلا من الأزهار على قبر مصطفى كامل زعيم الجلاء ، وإكليلا آخر على قبر سعد زغلول ، وإكليلا ثالثا على نصب التذكارى لشهداء الجامعة

وبجلاء الانجليز عن ثكنات قصر النيل تم جلاؤهم عن القاهرة والإسكندرية وجزء كبير من أراضى الدلتا

تعيين ابراهيم عبد الهادى
رئيسا للديوان الملكى

كان منصب رئيس الديوان الملكى شاغرا منذ وفاة المرحوم أحمد محمد حسنين
فى فبراير سنة ١٩٤٦

وفى فبراير سنة ١٩٤٧ عين جلالة الملك فى هذا المنصب ابراهيم عبد الهادى
الذى كان وزيرا للمالية فى وزارة النقراشى، وظل يشغله إلى مقتل المرحوم النقراشى
(ديسمبر سنة ١٩٤٨) ، حيث خلفه فى رئاسة الوزارة

وبعد تعيين ابراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان عين عبد المجيد بدرو وزيراً للمالية،
وممدوح رياض وزيرا للتجارة والصناعة (فبراير سنة ١٩٤٧)

تعيين السير روبرت هاو

حاكما عاما للسودان - مارس سنة ١٩٤٧

فى مارس سنة ١٩٤٧ رأت الحكومة البريطانية إنهاء خدمة السير هدلستون
الحاكم العام للسودان ، وتعيين السير روبرت هاو الوكيل المساعد لوزارة الخارجية
البريطانية خلفا له ، فوافقت الحكومة المصرية على هذا التغيير ، وصدر المرسوم

الملكي بتعيين الحاكم العام الجديد في ١٧ مارس سنة ١٩٤٧، وكان السير هداستون يتولى هذا المنصب منذ أكتوبر سنة ١٩٤٠ .

وبدعى أن هذا التغيير ، في هذا المنصب الخطير ، لا يعنى تغييرا في السياسة البريطانية ، فقد استمرت هذه السياسة كما كانت ، تعمل على فصل السودان عن مصر وجعله مستعمرة انجليزية

صدر مرسوم التعيين بناء على ترشيح الحكومة البريطانية ، ولم يكن لمصر فيه سوى الموافقة وإصدار المرسوم ، على أنه قد خلا في ديباجته مما كانت تتضمنه المراسيم السابقة من الإشارة إلى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ومن الإشارة أيضا في بعضها إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكان هذا هو الفارق الشكلي الوحيد بين مرسوم تعيين السير روبرت هاو والمراسيم اخرى

قطع المفاوضات — يناير سنة ١٩٤٧

وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن

استأنف النقراشي المفاوضات مع السير رونلد كامبل السفير البريطاني في مصر ، فلقى إصرارا من الحكومة البريطانية على موقفها ، فقرر مجلس الوزراء يوم السبت ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن ، وأعلن النقراشي هذا القرار في بيان ألقاه بمجلسي الشيوخ والنواب بجلستها المنعقدة يوم الاثنين ٢٧ يناير ، وختم بيانه بقوله :

« إن قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها ، وإذا كان لي بعد هذا البيان ما أقول فهو أن توجه إلى أبناء وادي النيل شماله وجنوبه أن يقضوا على الجدل بينهم وأن يقفوا من قضيتهم صفاً واحداً : بنينا مرصوفا يشد بعضه بعضا ، ولقد علمتنا التجارب أن اللجاجة طريق الفرقة ومدعاة الخلاف ، وأن شر ما تطعن به الأمم المجاهدة لإدراك حرياتنا وحقوقها الانقسام والتفرق ، فلنول وجوهنا شطر الوطن وسلامته ، مخلصين لله

في سعيها وجهادها ، متأسين أشخاصنا ، ممثلين واجبنا ، حريصين على ضم صفوفنا وجمع قواها ، فالوطن في أخرج ساعاته لجهود أبنائه ، والله يهدي إلى سبيل الرشاد ، وتألف وفد مصر لمجلس الأمن برئاسة محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء ، وعضويه كل من عبد الرزاق السنهوري وزير المعارف ، وعمدوح رياض وزير التجارة والصناعة ، وعبد المجيد إبراهيم صالح وزير الأشغال ، وأحمد رمزي عضو مجلس الشيوخ ، ومحمود حسن سفير مصر في واشنطن ، ومحمود فوزي وزيرها المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة ، ومن هيئة من المستشارين نذكر منهم : عبد الحكيم الرفاعي . طه السيد نصر . حلمي بهجت بدوي . حامد سلطان . سعد كامل الخ

القضية المصرية

أمام مجلس الأمن (أغسطس — سبتمبر ١٩٤٧)

في ١١ يولييه سنة ١٩٤٧ قدم محمود حسن سفير مصر وقتئذ في الولايات المتحدة إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة عريضة دعوى مصر الى مجلس الأمن ، وقد وقعها محمود فهمي النقراشي رئيس الوزارة بتاريخ ٨ يولييه ، ولأنها من أهم الوثائق في تاريخ المسألة المصرية فإننا نشرها هنا بنصها :

«جناب السكرتير الغام»^(١)

« تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الإجتماعية ، وإن وجود قوات أجنبية في أراضي دولة من أعضاء الأمم المتحدة في زمن السلم بغير رضائها رضاء حراً يعد انتهاكاً لكرامتها ، وحائلاً يحول دون تقدمها الطبيعي ، كما أنه خرق للبدأ الأساسي - مبدأ المساواة في السيادة - وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع في ١٤ ديسمبر

سنة ١٩٤٦

(١) المترجم في الأمين العام (السكرتير العام) لهيئة الأمم المتحدة

«إن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر في سنة ١٨٨٢، واحتلالها للجزء الجنوبي من وادي النيل، أي السودان، تبعاً لذلك، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها في إدارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكي تتبع سياسة ترمي إلى فصل السودان عن مصر، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين، وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين، وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم، وإثارة حركات انفصالية مصطنعة والحض عليها، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة، وما زالت تسمى، إلى فصم وحدة وادي النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادي وأمانهم المشتركة

«ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادي النيل والمضي في هذه السياسة العدائية، كلاهما، تهديداً غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها، فقد أثار نزاعاً بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولي للخطر

«ووفقاً للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة (١) وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات، سعت الحكومة المصرية في حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة، وإذا أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية، حاولت حكومة المملكة المتحدة التسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التي لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استنفدت أغراضها فضلاً عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق

«لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة إلى مجلس

(١) المادة ٣٣ — يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بآديء ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتدوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى التوكيلات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها، ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسروا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك

الامن تطبيقاً للسادتين ٣٥ و ٣٧ من الميثاق (١) طالبة :

أ — جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً

ب — إنهاء النظام الإدارى الحالى للسودان

والحكومة المصرية إذ تطلب اليكم إدراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس
تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب إليها
ذلك وفقاً للمادة ٣٢ (٢)

و أتهيز هذه الفرصة للإعراب عن فائق احترامى

القاهرة فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٧ محمود فهمى النقراشى

رئيس مجلس الوزراء

وزير خارجية المملكة المصرية

ولئن قيل فى الاعتراض على طريقة عرض القضية إنه لم يسبقه إعلان بطلان
معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فإن هذا لا يؤثر فى جوهر العريضة ، إذ تضمنت الجلاء عن
مصر والسودان ، وتقديمها بهذا الأسلوب وبهذه الصراحة شجاعة تحمد للنقراشى

(١) المادة ٣٥ — لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع
أو موقف من النوع المشار إليه فى المادة ٣٤

ولكل دولة ليست عضواً فى الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون
طرفاً فيه إذا كانت تقبل مقدماً فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمى للنصوص عليها فى هذا الميثاق
وتجرى أحكام المادتين ١١ و ١٢ على الطريقة التى تعالج بها الجمعية العامة المسائل التى تنبه إليها
وفقاً لهذه المادة

المادة ٣٧ — إذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه فى المادة ٣٣ فى حله بالوسائل
المبينة فى تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن

وإذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع فى الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم
والأمن الدولى قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة ٣٣ أو يوصى بتأخير ملاماً من شروط حل النزاع

(٢) المادة ٣٢ كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة ليس بعضو فى مجلس الأمن وأية دولة ليست عضواً
فى الأمم المتحدة إذا كان أيهما طرفاً فى نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه يدعى إلى الاشتراك فى
المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق فى التصويت ، ويضع مجلس الأمن الشروط التى يراها
عادلة لاشتراك الدولة التى ليست من أعضاء الأمم المتحدة

ومهما كانت صيغة العريضة ، أو طريقة عرضها ، فإن ذلك ما كان ليغير
المصير الذى آلت إليه القضية أمام مجلس الأمن ، وهو انحياز أغلبية المجلس الى
جانب بريطانيا

كانت قضية مصر من أهم القضايا التى نظرها مجلس الأمن ، وهى قضية عادلة
واضحة جلية ، طلبت فيها حقاً طبيعياً تؤيده أحكام ميثاق سان فرانسيسكو ، طالبت
بجلاء القوات المسلحة البريطانية عن مصر والسودان جلاء حالاً كاملاً غير مشروط
بشرط ، وحقها فى الجلاء واضح صريح ، فإن احتلال القوات البريطانية المسلحة
لأى جزء من الأراضى المصرية والسودانية مخالف لمخالفة صارخة لروح الميثاق
فى ديباجته ، وللادة الأولى والثانية منه ، ولأن احتلال إنجلترا مصر وقع باطلاً ، وعلى
خلاف العهود والمواثيق الدولية ، وأهمها العهد المعروف بميثاق الزاهة الذى أبرم
فى ترييا ، (ضوآحى الاستانة) يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وتعهدت فيه الدول بما فيها
بريطانيا بعدم احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ومعاهدة الاستانة المقررة والمنظمة
لحياد قناة السويس والمعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ التى أقرت فيها الدول أن
الدفاع عن هذا الطريق الحيوى موكول الى مصر ، هذا الى اعتراف إنجلترا بطلان
الاحتلال منذ وقوعه سنة ١٨٨٢ بإعلانها المرة بعد المرة أنها ستجلو عن البلاد ،
وتكرارها وعودها وعهودها فى الجلاء نيفاً وستين مرة

طالبت مصر أمام مجلس الأمن بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان ،
ولكن بريطانيا طلبت شطب القضية المصرية متدعة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى خولتها
إبقاء قواتها فى مصر والسودان ، وباتفاقية سنة ١٨٩٩ التى فرضتها على مصر
وانزعت بمقتضاها مشاركتها فى إدارة السودان ثم استثنائها هى بإدارته ، وعبثاً
أوضحت مصر أن هاتين الاتفاقيتين باطلتان لمخالفتهما لأحكام ميثاق سان
فرانسيسكو ، لأن هذا الميثاق يقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين أعضاء هيئة الأمم
المتحدة . ويحظر استخدام القوة المسلحة فى إملاء إرادة دولة على دولة أخرى ، ويمنع
استخدام هذه القوة ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة ،

فمعاهدة سنة ١٩٣٦ هي ولا شك باطلة ، لأنها فرضت على البلاد تحت ضغط الاحتلال العسكري ، وأقرت احتلالا يهدر بيطيعة سلامة أراضي مصر واستقلالها السياسي ، فهي متعارضة قطعا مع أحكام الميثاق ، هذا الى أن الميثاق قد أنشأ نظاما للأمن الجماعي ضمنه الوسائل الكفيلة بتأمين كل عضو من أعضائه ، ولا يجوز في ظل هذا النظام لدولة من أعضاء الأمم المتحدة أن تحتل أراضي دولة أخرى من أعضائها ، ومن ثم فمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ لا وجود لهما طبقا لحكم المادة الثالثة بعد المائة من الميثاق

ومع وضوح هذه الحجج وقوتها ، فإن مجلس الأمن امتنع عن أن يصدر قرارا بجلاء القوات الإنجليزية عن مصر والسودان ، ووقف موقفا سلبيا محضا ، وترك القضية المصرية معلقة دون أن يصدر فيها قرارا ، وبذلك سكنت عن العدوان المسلح الواقع من بريطانيا على مصر والسودان . ولم يشأ له دفعا ولا رفعا ، وهكذا تحطمت مبادئ الميثاق بتأثير محاباة مجلس الأمن للسياسة الاستعمارية

ومن الحق علينا في صدد الحديث عن عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن أن نتوه بالجهود التي بذلها وفد مصر وهيئة مستشاريه في إعداد البحوث العميقة التي اكتمل بها عرض القضية على المجلس عرضا قويا مدعما بالحجج التاريخية والبيانات السديدة ، وأن نتوه أيضا بالدعاية التي بذلها في أمريكا محمود حسن باشا سفير مصر في واشنطن ، وقتئذ ، ومحمود فوزي بك وزير مصر المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة ، وأحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة ، وإذا كانت هذه الدعاية لم تحقق الغرض المنشود منها ، فإن هذا لا ينقص من قيمتها ولا ينال من فائدتها

كلمات مشرفة للنقراشي

أمام مجلس الأمن

وقف النقراشي أمام مجلس الأمن موقفا مشرفا ، فقد خاصم بريطانيا على ملا

العالم في أكبر المحافل الدولية الرسمية ، اختصمها بقوة وشجاعة ، ويطيب لنا أن نسجل هنا بعض كلماته القيمة في خطبه بمجلس الأمن

فماقاله في أول خطاب له ألقاه بالمجلس في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ :

« نطلب إليكم أن تقرروا إجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادي النيل ، عن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية ، وأن يكون هذا الجلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط ،

وقال في هذه الخطبة عن طبيعة معاهدة سنة ١٩٣٦ وأنها وليد الضغط والإكراه :

« إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضا ثا الحرواها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقات دولية فضلا عن كونها لا تتلاءم مع أحكام الميثاق

« إن مصر لم تكن طرفا حرا عند إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل أراضيا ، فضلا عن أن الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضات المصريين مجالا للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا ، فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب السامى البريطانى إلى ملك مصر وإلى رئيس وزرائها مذكرة شفوية أوضح فيها ، ان الإخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر ، ، والتهديد الذى تتم عليه المذكرة كزة بإعادة فرض الحماية أوما هو شر منها كان تهديدا شافرا لم يحجبه التصريح الذى أضاف إليه أنه لم يقصد به تهديد أو إرهاب وإنما قصد به تقرير الواقع ، وقد احتج رئيس وزراء مصر على ذلك فوراً ، فكتب فى رده ان محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل هذالتصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة ، فأجابه المندوب السامى بأن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى ،

وقال فى هذا الخطاب أيضا تحت عنوان (سندهم القوة لا الحق) :

« لقد بينت لكم أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان إنما سندها القوة لا الحق ، وان احتلال وادي النيل يصدىم إرادة أهاليه ويخرق أحكام القانون الدولى خرقا صارخا ، وأن قيام هذا التحدى المستمر يثير حفيظة الشعب المصرى ،

وقال أيضا :

« إننا لم نعد نعيش في ظلمات القرن التاسع عشر ، بل نحن نحيا في عالم اليوم ، عالم الميثاق ، عالم الأمن الجماعي ، في عالم يرتو إلى النظام والسلم ، في عالم لا يطبق مغامرات التوسع والاستعمار ،

وقال في خطابه أمام المجلس في ١١ أغسطس تحت عنوان (معاهدة سنة ١٩٣٦ رتبت الاحتلال) :

« إن ما ورد في نص المادة الأولى من « ان احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور قد انتهى ، ليس إلا تمويهها ينطبق أيضا على ماورد في المادة الثامنة التي تنص على أنه « لا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » ، إذ أن ملحق هذه المعاهدة ينص على استمرار الاحتلال العسكري في بقعة واسعة وينطوي على أهداف بعيدة المدى ،

وقال في هذا الخطاب أيضا تحت عنوان (تحالف غير شريف) :

« لقد بينت أيضا أن التحالف الأبدى الذي نصت عليه هذه المعاهدة هو تحالف مصطنع خلا من التوازن ومن الدواعي الكريمة المشرقة ولا يتفق وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، علاوة على أن هذه المعاهدة تتعارض كما بينت من قبل مع اتفاقية قناة السويس التي عقدت في سنة ١٨٨٨ ،

وقال تحت عنوان (ريطانيا دخيلة علينا) :

« وأستطيع يا سيدي الرئيس أن أشير هنا صراحة إلى مسلك الحكومة في شأن هذه المسألة (مسألة السودان) ، اتنا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية ، فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل في هذا المضمار ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية ، فإن نهدر على السودانيين مستقبلهم ولن ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية ، بل ان الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم ، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية في لندن النائية ،

وقال تحت عنوان (تحالف غير طبيعي) :
« والآن ما الذى تستطيع مصر أن تتوقعه ؟ إن البريطانيين يريدون استمرار
هذا التحالف غير الطبيعي لكي يطيروا الاحتلال العسكرى البغيض ، إنهم يسلكون
هذا المسلك حتى بعد أن غدا ميثاق هيئة الأمم المتحدة حجر الزاوية فى صرح
العلاقات الدولية ،

وقال تحت عنوان (الاحتلال يثير مشاعر المصريين) :
« وليسمح لى سيدى الرئيس أن أبسط السبب الذى من أجله ربما يودى
استمرار هذا النزاع إلى تهديد السلم والأمن الدولى رغم ما تنطوى عليه أعمال الحكومة
المصرية من مقاصد سامية ، لقد ظل الملايين من سكان وادى النيل خلال خمسة
وستين عاماً يضررون السنخ بسبب مرابطة القوات البريطانية فى الأراضى المصرية ،
وكانت آمالهم فى تسوية هذا النزاع تبوء بالخيبة المرة تلو المرة ، حتى صارت توكيدات
الغزاة المتكررة بأنهم سيجلون عن البلاد مدعاة الى السخرية والتهكم ، الى أن قال :
وأود ياسيدى الرئيس أن أكرر أنه مادام الاحتلال باقياً فلن يكون فى الطوق
تهديته سنخ الشعب ولا هناك سبيل الى إخماده اذا اشتعل ، وإن زمام الأمر بافلت
بسهولة فى مثل هذه الأحوال ، وحينئذ فلن تغنى النيات السلمية لحكومتى شيئاً ،

وقال فى خطابه يوم ٢٦ أغسطس تحت عنوان (تقرير مستقبل السودان) :
« وأعتقد أنى قد أوضحت بجلاء فى هذا البيان رغبتنا فى تقرير مستقبل السودان
بالتشاور مع السودانيين أحراراً فى إرادتهم ، لأمع البريطانيين ، ولأمع السودانيين
مقيدين بالاحتلال البريطانى

« ليس لحكومة المملكة المتحدة دخل فى الموضوع ، ولن نبخشه معها ، وإنى
لعلى يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحراراً فى الإعراب عن آرائهم ، فلأنهم
والمصريين خليقون بالوصول الى حل يرتضيه الطرفان ويكون متفقاً مع مبادئ
الميثاق الديمقراطية ،

وقال فى خطابه يوم ٢٨ أغسطس تحت عنوان (معاهدة سنة ١٩٣٦ فقدت حيويتها) :
« لقد فقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى فترة الإحدى عشرة سنة الوجيزة قوتها
وحيويتها ، لقد أخرستها الحوادث ولم يعد صداها إلا كصدى الأشباح ، وظلت

حتى اليوم على أنها أثر من آثار أيام القرصنة التي يجهد العالم في نسيانها ، ولم يبق فيها اليوم إلا ما يهدد السلام ،

وقال تحت عنوان (أمل مصر) :

« وإني أود بوصفي ممثل دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة وكانت عضوا في مجلس الأمن عاما من الزمان أن أعرب عن أمل في أن لا يضع مجلس الأمن نفسه في موقف الحرج بأن يقرر بأن هذا النزاع من شأن استمراره تهديد السلم ثم لا يتخذ خطوة إنجائية إنشائية للأخذ بناصر مصر التي تقف أمامكم فريسة لغزو دولة استعمارية عاتية

« لقد هال سير ألكسندر كادوجان (ممثل بريطانيا في مجلس الأمن) تأييد ممثل سوريا (السيد فارس الخوري) المطلق لقضيتنا حتى لقد أشار إليه بأنه مضعف لهية مجلس الأمن ، كما يرى أن هيئة المجلس تتوقف على تأييده للاحتيازات المغتصبة وعلى موافقته على العدوان والغزو البريطاني

« وإني بوصفي ممثل دولة صغيرة أود أعز هيئة مجلس الأمن ، أود أن أعززها بأن أحفزكم على الأخذ بعكس ذلك وبأن أطلب إليكم أن تؤيدوا مطلب أمة صغيرة تريد من أمة قوية أن تحترم مبدأ مساواتها لها في السيادة ، وأن أطلب إليكم أن تخلصوا مصر من آثار وجود القوات البريطانية في أراضيها وأن تهشوا لنا مكاننا الحق بمقتضى الميثاق ،

وقال بجلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ردأ على اقتراح مندوب الصين اشتتاف المفاوضات بين مصر وبريطانيا للتعجيل بالجلء :

« أرى لزاما على أن أدلى بملاحظاتى عن هذا الاقتراح ، فأود أن أوضح أنه مادامت القوات البريطانية مرابطة في الأراضي المصرية فإنى لا أرى ثمرة ترجى من المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة ، فمرابطة قوات أجنبية مسلحة في أراضيها من شأنها أن تضع مصر في مركز لا يكفل لها الوقوف على قدم المساواة مع بريطانيا عند بحث أى نقطة من نقط النزاع لأننا نكون دائما هدفا للضغط المستمر ،

قرار المجلس

استغرق نظر القضية المصرية أمام مجلس الأمن عدة جلسات ، كان آخرها جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، حيث عرض فيها الاقتراح على اقتراحات من بعض المندوبين ترمي إلى الرجوع إلى المفاوضات الثنائية ، ولم يوافق على أى اقتراح منها ، إذ لم يجد العدد الكافي من الأصوات لإقراره ، وعلى ذلك أعلن رئيس المجلس (الرفيق جروميكو مندوب روسيا) أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية وستظل المسألة المصرية مدرجة في جدول الأعمال وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس أو أى طرف من الطرفين المتنازعين ،

ومعنى ذلك أن المجلس لم يصدر قرارا إيجابيا في القضية المصرية ، وتركها معقدة أمامه ، وأحجم عن أن يؤدي واجبه في أن يقرر إجلاء القوات البريطانية عن أرض الوادي تطبيقا لمبادئ الحق والعدل ، ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة

أسباب فشل القضية المصرية

أمام مجلس الأمن

لا بد أن نتبين السبب الجوهرى لفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن في سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وهو سيطرة النزعة الاستعمارية على هذا المجلس ، وتكاتف الدول الاستعمارية وتآمرها على مصر للحيلولة دون تحقيق مطالبها العادلة لم يكن هذا المجلس حين نظر في قضيتها محكمة تحكم بالحق والعدل ، بل كان هيئة سياسية تمثل مصالح الدول الممثلة فيه ، وتسيطر عليه الدول الكبرى

فهذه الدول تبحر في تيارها الدول الأخرى الصغيرة أو معظمها ، بحيث كان الاستعمار ممثلا في مندوبي الدول الاستعمارية والدول التي تجاملها وتسير في فلكها هذا هو السبب الجوهرى لفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن ، وقد بدا من هذا الفشل عبث الاعتماد على المنظمات الدولية في المسائل الجوهرية الكبرى ، أى التي ترتبط بكيان الاستقلال ، فالاستقلال إنما يؤخذ بجهود الأمة وجهادها

لا بالالتجاء إلى الهيئات الدولية ، حقا إن هذه الهيئات قد تنصف الدول الصغيرة في المسائل الثانوية ، أوقيا إذا رأت من مصلحة استقرار السلام معاضدتها ، أما فيما عدا ذلك فهذه المنظمات إنما تقر الأوضاع الواقعية التي تستند إلى قوة الدول وحيوية الشعوب ، فعلى الأمم المناشلة عن حقوقها أن تعتمد على قوتها وعلى إخلاص بديها في الجهاد ، وعندئذ تنصفها المنظمات الدولية

على أن ثمة أسبابا أخرى ثانوية ، كان لها دخل في فشل القضية في سبتمبر سنة ١٩٤٧

من ذلك أن الحكومة المصرية تأخرت في عرض قضيتها على مجلس الأمن فالوقت المناسب لعرضها كان في فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ ، حيث عرضت إيران وسوريا ولبنان قضاياها على المجلس ، وكان المجلس لا يزال في بداية عهده ، والأنظار متطلعة إلى ماسيجي . على يده من الخير للإنسانية ، فأنصف إيران وسوريا ولبنان ، وقرر جلاء القوات الأجنبية عنها ، فلو أن مصر عرضت قضيتها في ذلك الحين لكان من المرجح أن لا يرفض الجلاء عنها في الوقت الذي قرره باللسبة لإيران وسوريا ولبنان ، فالقضية المصرية قد تأخر عرضها على مجلس الأمن عاما ونصف عام ، وهذا التأخير يرجع إلى التجاء الحكومة والهيئات السياسية إلى الوسيلة التقليدية العقيمة التي أضرت بالقضية المصرية وهي وسيلة المفاوضات ، فأضاعت وقتا طويلا وضيعت الفرصة المواتية لعرض قضيتها على مجلس الأمن

إن مرحلة كبيرة من مراحل الجهاد ضاعت على البلاد منذ وضعت الحرب العالمية أوزارها ، ضاعت في تهافت الأحزاب (عدا الحزب الوطني) على المفاوضات ، واختلافها على من يتولاها ، فذهبت الفرصة المواتية ، لأن سنة ١٩٤٦ تختلف عن سنة ١٩٤٧ وما تلاها ، لقد تغيرت الظروف الدولية ، وعادت النزعات والأطماع الاستعمارية تنبعث وتتجدد ، والآمال والوعود الكاذبة تتقلص وتتبدد

وإلى هذا المعنى أشار المستر يفن وزير خارجية بريطانيا في يناير سنة ١٩٤٧ ، إذ قال بأنه مؤمن بأن الجو السياسي في هذا العام (١٩٤٧) سيكون لصالح بريطانيا

التي لم يكن في استطاعتها أن تطمئن إلى ذلك من قبل ، وأن عليها أن تلتزم هذه الفرصة وتحصل على اعتراف دولي بأن سياستها في الشرق الأوسط تسير على مايرام فركز بريطانيا في سنة ١٩٤٧ كان أقوى منه في سنة ١٩٤٦ ، ولقد كان لهذا التطور أثره في رجحان كفتها عندما عرضت القضية المصرية أمام مجلس الأمن في أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ولو أن قضيتنا عرضت في فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ ، لما كان في مقدور الحكومة البريطانية أن تجابه مندوبي مصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، لأن سوريا ولبنان قد قبلتا أيضاً في سنة ١٩٣٦ معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة التي عقدت بين مصر وبريطانيا ، ولم يحل ذلك دون تقرير مجلس الأمن جلاء فرنسا عن هذين البلدين

ولابد من الإشارة إلى أن من أسباب فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن أن الخلافات الحزبية والحزازات الشخصية قد برزت حتى في أثناء عرض القضية على هذا المجلس العالمي ، وأضعفت بلاريب جبهة مصر في النضال ، على حين كان من الواجب أن تختفي هذه الخلافات وقتاما في هذه الآونة الخطيرة التي تطلعت فيها أنظار العالم إلى كفاح مصر في سبيل حريتها واستقلالها ، ولكن الأمر جرى مع الأسف على غير هذه القاعدة السليمة ، فإن الوفد المصري برئاسة مصطفى النحاس قد بعث إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام هيئة الأمم المتحدة قبيل نظر القضية برسالة برقية أعلن فيها أن الحكومة المصرية التي رفعت دعوى مصر أمام المجلس لا تمثل على أي وجه شعب وادي النيل الذي تؤيد أغليته الساحقة الوفد المصري ... وأنها على أكثر تقدير تمثل الأشخاص الذين تتألف هي منهم ، وأنها تدعى لنفسها حق التصرف في سياسة مصر الدولية رغم أنها ووفقا لما تمليه مصالح سياسية رجعية وإقطاعية رفضها الشعب المحكوم حكما دكتاتوريا ، وأن شكوى تلك الحكومة إلى مجلس الأمن لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب .. فشل هذه البرقية كانت في الواقع ضربة أصابت مصر في أشد الأوقات حرجا وأحوجها إلى أن تظهر أمام الخطر الخارجي - ولو مؤقتا - موحدة الكلمة متحدة الجبهة ، ولكن الأنانية والأهواء الشخصية جعلت الوفد يطعن مصر من الخلف

في الوقت الذي كانت تصارع فيه الجبابة وتعرض قضيتها على تلك الهيئة الدولية العالمية

بعد العودة من مجلس الأمن

عاد النقراشي إلى مصر يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، فاستقبلته الأمة استقبالا وطنيا حافلا ، وفي الحق ان موقفه في مجلس الأمن كان موقفا مشرفا ، إذ رفع صوت الوادي عاليا وتمسك بمطالبه الوطنية وخاصم بريطانيا علنا أمام هيئة دولية تمثل العالم بأسره ، فكان جديرا بالشكر والتكريم

وقد صرح في نيويورك قبل عودته بأن مصر لن ترضى استئناف المفاوضات مع إنجلترا إلا بعد جلاء قواتها عن البلاد ، فجاء هذا التصريح رجوعا إلى السياسة القويمة ، كما جاء كسبا لقضية الجلاء ، ولكن النحاس بعد أن أقر هذا المبدأ وقتما وهو في المعارضة انقلب بعد أن تولى الحكم في سنة ١٩٥٠ فنقضه وتنكر له

وقال النقراشي بعد عودته موضحا سياسته تجاه الانجليز : « وخطي الآن وإلى أن يجد الجديد المنتظر في الموقف تلخص في تجاهل إنجلترا تجاهلا تاما ، فنحن في خصومة ساخرة معها ، وهي ليس لها وجود عندنا ، وسنصل بمن نشاء من الدول ، ونطلب مساعدة ومشورة من نشاء من اخصائي أية دولة ، وسنستعين بخبراء من كل جلس حسبما تقتضيه الحال ، وسنولي وجهنا شطر الجيش المصري ميّاج الوطن فنقويه بزيادة عدده والاستعانة بالدول الأخرى لجلب عُدده والخبراء والمستشارين اللازمين له ، وسندعم الإصلاح الداخلي بكل ما في وسعنا لكي لا تترك لأمثال إنجلترا فرصة للتقول علينا بما لا يليق ،

وهي سياسة حكيمة تلك التي أعلنها النقراشي بعد عودته من مجلس الأمن ، ولكن الظروف لم تساعد على تحقيقها ، ووقفت السياسة الإنجليزية له بالمرصاد ونقمت منه أن جاهرها بالعداء على ملاء العالم ، فأخذت تنصب له الشباك وتدبر له المكائد لإسقاطه

وقد أراد أن يستعين بخبراء عسكريين من الأمريكان ، ولكن السياسة الانجليزية وضعت العقبات في سبيل ذلك ووجدت من مجاملة الأمريكان لها ما أحبط المشروع

ظهور وباء الكوليرا — سبتمبر سنة ١٩٤٧

والتغلب عليه

ظهر وباء الكوليرا في سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وبدأ ظهوره في بلدة « القرين » بالشرقية ، وسرى منها إلى كثير من بلاد الشرقية ، وانتقل منها إلى الوجه البحري ثم إلى الوجه القبلي ، وبلغ عدد المدن والقرى التي أصيبت به ٢٢٧٠ مدينة وقرية ، واستولى الفزع على النفوس من جراء سرعة تنقله واستفحاله ، وكان من عوامل انتشاره المياه غير الصالحة للشرب ، وكثرة الذباب ، والقذارة

ومات منه نيف وعشرة آلاف نسمة

وقد جندت الحكومة ما استطاعت من القوى لمكافحة هذا الوباء ، وأبدت وزارة الصحة جهداً مشكوراً في هذا السبيل ، ونشط الأطباء والطبيبات والممرضون والممرضات إلى محاربته في مختلف أرجاء البلاد ، وكان لهم الفضل الكبير في الحد من انتشاره وإنقاذ البلاد من ويلاته ، وعاونهم في ذلك رجال البوليس والإدارة ، وهبّت الجمعيات النسائية للمساهمة في هذه الحملة ، وتطوع الكثيرون من أعضاء الحقن الآلاف من الناس بالمصل الواقى من الكوليرا ومعاونة المنكوبين من الناقهين وعائلات المتوفين بالملايس والإعانات

وظهرت طبقات الشعب في هذا الوباء متضامنة في مكافحته ، واعيّة للوسائل التي تقي الناس والبلاد شره ، ودل مسلك الشعب في هذه الفترة على مبلغ إدراكه وتقدمه في ميدان الحضارة والثقافة والوعي القومي

وكانت نهايته في أوائل ديسمبر من تلك السنة ، وكان التغلب عليه في هذه المدة الوجيزة مظهراً من مظاهر التقدم في أداة الحكم وفي نفسية الشعب

التعديل الوزاري

نوفمبر سنة ١٩٤٧

هو تعديل لم يكزله باعث جوهري سوى تحقيق الرغبة في إسناد وزارة الدفاع الوطني (الحرية) إلى الفريق محمد حيدر ، وكان من قبل مديرا لمصلحة السجون

حدث هذا التعديل في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، إذ استقال اللواء أحمد عطية وزير الدفاع الوطني (الحرية) أو على الأصح أمر بالاستقالة، وحل محله الفريق محمد حيدر ، وهي أول مرة تولى فيها هذا المنصب ، وعين أحمد مرسى بدر وزيراً للعدل ، وأحمد محمد خشبه وزيراً للخارجية ، ومحمود حسن وزير دولة ، وجلال فهم وزيراً للشؤون الاجتماعية ، وتولى النقراشي وزارة المالية مع بقائه وزيراً للداخلية ، وتخلي عن وزارة الخارجية

والوزراء الجدد في هذا التعديل أى الذين دخلوا الوزارة لأول مرة هم :

محمد حيدر ، وأحمد مرسى بدر ، وجلال فهم

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٨ استقال عبد المجيد إبراهيم صالح وزير الأشغال وعين بدله رياض عبد العزيز سيف النصر

قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة

تقسيم فلسطين - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧

لم يكد ينتهى مجلس الأمن من خذلان القضية المصرية في سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، حتى أعقب هذا الظلم الدولى ظلم آخر زاد عنه فظاعة وإثماً ، ارتكبته هذه المرة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وأعنى به القرار الجائر الذى أصدرته هذه الجمعية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ، وهذا معناه الموافقة على إنشاء دولة صهيونية في فلسطين

إن قرار مجلس الأمن في القضية المصرية كان قراراً سليماً ، فقد تركها معلقة

ولم يمسه في صميمها بسوء ، أما قرار الجمعية العامة في مسألة فلسطين فكان قرارا
إيجابيا ، أقر فيه إنشاء دولة صهيونية ، أى القضاء على كيان فلسطين وعروبته ، فجاء
أمعن في الظلم والعدوان من قرار مجلس الأمن في القضية المصرية

صدر هذا القرار باتفاق ٣٣ دولة ضد ١٢ ، وامتناع ١٠ عن الاقتراع
والدول التي وافقت على التقسيم هي : الاتحاد السوفيتي (روسيا) والولايات
المتحدة وفرنسا وأستراليا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج وبولندا
وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك ولوكسمبورج وأوكرانيا وروسيا البيضاء وبوليفيا
والبرازيل وكندا وكوستاريكا وسان دومينجو وإكوادور وجواتيمالا وهايتي
وإيسلندا وليبيريا ونيوزلندا ونيكاراجوا وبناما وباراجواي وبيرو والفيليبين
وجنوب أفريقيا وارجواي وفتزويلا

وعارض في التقسيم كل من : مصر وأفغانستان والعراق وسوريا ولبنان
وكوبا واليونان والهند والباكستان وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا واليمن
وامتنع عن التصويت كل من : بريطانيا والصين وشيلي والأرجنتين وكولومبيا
وسلفادور واثيوبيا وهندوراس والمكسيك وبوغسلافيا

وكان اضغط أمريكا وروسيا على الدول السائرة في فلكهما أثر كبير في
صدور هذا القرار ، وامتنعت بريطانيا عن التصويت لكي تتظاهر بأن لا شأن
لها في صدوره ، على أنها كانت مؤيدة له راضية به عامة بالأغلبية الكفيلة بتحقيقه
ويبدو عجيبا أن الكتلتين الغربية والشيوعية قد اتفقتا في هذا القرار ، مع
وقوف كل منهما للأخرى بالمرصاد في معظم المسائل السياسية ، وهكذا يتجلى للناس
جميعا أن هاتين الكتلتين مهما اختلفتا ، فإنما تحركهما النزعات الاستعمارية والمطامع
الاشعوية ، وأنهما حرب على العرب والدول العربية

كان لصدور هذا القرار وقع أليم في نفوس العرب جميعا^(١) ، فهو أكبر

(١) من نتائج هذا القرار صدور قرار آخر من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في مايو سنة ١٩٤٩
بقبول إسرائيل عضوا في هيئة الأمم

ضربة صوبها الاستعمار الغربي باسم هيئة الأمم المتحدة إلى فلسطين والعرب ، والغرض منه إنشاء دولة أجنبية في صميم البلاد العربية تكون قاعدة للاستعمار ، لا في فلسطين وحدها بل في الدول العربية جمعا ، وتهديدها في استقلالها وكيانها ، وإفساد معنوياتها ، وتعطيل نهضتها

العبرة في هذا القرار

لقد كشفت هيئة الأمم المتحدة عن خداعها وفقدت هيبتها واحترامها أمام الضمير العالمي بموافقتها على مشروع تقسيم فلسطين ، وبخاصة بعد أن تبين ما كان للدولار ولإغراء الرأسماليين الأمريكان والإنجليز ، ودهاء الدبلوماسيين الروس ، من الأثر البالغ في إفساد ضمائر فريق كبير من مندوبي الدول في هذه الهيئة

فأين مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في قرار تقسيم فلسطين ؟ أين مانص عليه من حق الشعوب في تقرير مصيرها ؟ لقد أهدرت جمعية الأمم هذه المبادئ بالنسبة لشعب فلسطين العربي الصميم ، وسلبته حقه في تقرير مصيره ، بل قررت إخراجه من أرضه ودياره ، وإقطاعها لجماعة من الأجانب النازحين من شتى أصقاع المعمورة ، فهي بهذا القرار عاوت على تشريد هذا الشعب وتقتيله واغتصاب بلاده وسلب أملاكه وأمواله

إن هذا القرار هو أكبر وصمة في جبين هيئة الأمم المتحدة ، وكانت عاقبته أن زلزل الآمال التي كان الناس يعلقونها على ميثاق سان فرانسيسكو

ويدخل في هذا السياق أن هيئة الأمم المتحدة وقفت جامدة أمام مأساة الشعوب العربية في تونس والجزائر ومراكش التي تعاني الظلم والطغيان من الاستعمار الفرنسي ، وتغافلت عن النصوص الواردة في الفصل الحادي عشر من الميثاق خاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والتزام الدول التي تسيطر على هذه البلاد بجعل مصالح أهلها في المقام الأول ، والعمل على رفاهيتهم إلى أقصى حد مستطاع ، وتعهدوا بكفالة تقدمهم ومعاملتهم بإنصاف وحمايتهم من ضروب

الإساءة مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب (مادة ٧٣ فقرة أ)
وإنماء الحكم الذاتى وتقدير الأمانى السياسية لهذه الشعوب قدرها وإنماء نظمها
الحرية نموًا مطردًا (فقرة ب من نفس المادة)

فهذه النصوص لم ترعها هيئة الأمم المتحدة سواء فى مجلس الأمن أو فى الجمعية
العامة ، وصمّت آذانها عن صيحات الاستغاثة التى تلبعث من شعوب شمال
أفريقيه من ضروب العنف والتشكيل

إن المنظمة الدولية التى أنشأها الميثاق قد مضى عليها منذ إنشائها حتى اليوم
(١٩٥١) نحو ست سنوات ، فالسنة الأولى يصح اعتبارها خيرا لسنين فى عمر هذا
الميثاق كما أسلفنا ، والسنة التالية سنة ١٩٤٧ تعتبر فترة الرجعة والانتكاس ،
والسنوات التالية هى استمرار لهذا الانتكاس وانحدار فى المساوىء التى تمليها
غلبة الأقوياء على الضعفاء

ولعمري إن أبلغ درس تتلقاه عن هذا الانحدار أن لا نسترسل فى الاعتماد
على هذه المنظمة الدولية ، وأن لا ننظر إليها إلا كوسيلة من وسائل الدعاية فحسب ،
وأن نعتمد على قوتنا وعلى جهودنا وإخلاصنا لبلادنا

فبالقوة والإخلاص فى الجهاد ، وبالتكتل وتوحيد الكلمة ، تصلح حال الأمم
المناضلة عن حقوقها ، وتأمين على استقلالها وكيانها ، وعندئذ تجد المعاونة والاحترام
من هيئة الأمم المتحدة ، أما إذا استنامت الى هذه المنظمة ولم تعتمد على قوتها
الذاتية فإنها لن تجد منها سوى الزرابة والخذلان

ومن رعى غنما فى أرض مسبعة ونام عنها تولى رعيها الأسد

اتفاقات الأرصده الأسترلينية

١٩٤٧ — ١٩٤٨

أسلفنا القول عن منشأ هذه الأرصده وتفاقمها ، ولقد كانت هذه الديون من

الجسامة بحيث أعلن مندوب بريطانيا في مؤتمر النقد الدولي الذي اجتمع بعد انتهاء الحرب العالمية أنها « سترد بشرف ما أعطيته بشرف وكرم ،

فهل أوفت بريطانيا بعهدها ؛ إنها لجأت إلى تجميد هذه الأرصده ، أى وقف دفعها نقداً أو ثمناً لسلع أو على أى نحو آخر ، فزادت المشكلة حدة

أصاب هذا التجميد قيمة النقد المصرى فى الداخل والخارج ، فاستحكمت حلقات التضخم ، وحرمت مصر من الاتفايع بمدخراتها فى استيراد حاجات الاستهلاك ومعدات الإنتاج ما بقيت هذه الأرصدة مجمدة

ولقد سعت وزارة النقراشى إلى مفاوضة الحكومة البريطانية فى استرداد الأرصدة الاسترلينية ، فلم توفق إلا فى حدود ضيقة ، إذا عقدت اتفاقين مؤقتين ، الأول فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ ، والثانى فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨ ، وأبرم الاتفاقان على قاعدة تجميد الأرصدة الاسترلينية مع الإفراج عن النزر اليسير منها

اتفاق ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

عنى هذا الاتفاق على الأخص بمواجهة حاجة مصر من العملات الصعبة فى المدة من منتصف يوليه إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وكان مجموع الأرصدة عند عقده ٢٥٦ مليوناً من الجنيهات ، فاتفق على أن يفرج عن عشرين مليوناً (فقط) قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى ، كما أفرج عن عشرة ملايين لمواجهة الاعتمادات المؤيدة قبل آخر يونيه سنة ١٩٤٧ ، وعن خمسة عشر مليوناً لمواجهة التزام مصر فى شراء الأسلحة ومخلفات الجيش البريطانى ، ودفع قيمة كوبونات وسندات الدين العام ، وإذا أضيف إلى هذا مليون جنيه المعادل لما أفرج عنه فى يناير سنة ١٩٤٦ ، أصبحت جملة المفرج عنه طبقاً لهذا الاتفاق حوالى ٤٦ مليون جنيه ، وبناى نقصت الأرصدة المجمدة المملوكة للبنوك حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى ٢١٠ مليون جنيه

وترتبت على هذا الاتفاق نتيجة أخرى ، وهى خروج مصر من منطقة

الاسترليني ، فأصبحت مسئولة عن تنظيم نقدها ، واستلزم ذلك أمرين :
(١) فرض رقابة من الحكومة على عمليات النقد الأجنبي، تمكينا من وضع يدها على مالى الهيئات والأفراد من عملات أجنبية ، والتصرف فيها بما يقتضيه الصالح العام ، وقد نظم ذلك بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، وأسندت رقابة النقد إلى موظف مصرى يشرف عليه
(٢) فرضت الرقابة على الاستيراد لكي يستخدم ما يستولى عليه من العملات وما يحرق من الأرصدة فى شراء السلع الضرورية
وقضى هذا الاتفاق أيضا بأن تقبل مصر الاسترليني سدادا للمعاملات الجارية من أية دولة ، على أن يحول الاسترليني الموضوع تحت يدها إلى أية عملة أخرى سواء أكانت ثمن إصدارات مصرية أم نتيجة لاتفاق الأرصدة

نقض هذا الاتفاق

على أنه لم يكف بحف مداد هذا الاتفاق حتى نقضته الحكومة البريطانية فى أغسطس سنة ١٩٤٧ بقرار من جانب واحد ، قضى بوقف تحويل الاسترليني إلى الدولارات الأمريكية والكندية ، وزاد الأمر تعقيدا أن رفضت بلجيكا والبرتغال والأرجنتين أيضا قبول تحويله إلى عملاتها سدادا لثمن صادراتها إلى مصر ولم تسارع مصر إلى إصدار رخص الاستيراد اللازمة للاستفادة من الأرصدة المفرج عنها ، بحيث جاء قرار الحكومة البريطانية فشل معاملاتها التجارية وأثر تأثيرا سيئا فى مختلف أعمالها الإنشائية ، وكان عاملا من عوامل الغلاء ، ولم يخفف من وقع هذا الأثر مبلغ الستة ملايين دولار التى وضعتها الحكومة البريطانية بعد قرارها المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية ، لأن هذا المبلغ اليسير لم يكف بحال لسد حاجات مصر المختلفة

اتفاق ٥ يناير سنة ١٩٤٨

أما الاتفاق الثانى فقد أبرم فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨ للعمل به فى مدة تبدأ من يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وأدى الى النتائج الآتية .

- (١) أفرج عن مبلغ ٣٢ مليون جنيه إسترليني تستعمل مضافة الى حصيلة صادرات مصر الظاهرة والخفية في مواجهة مدفوعات مصر خلال هذا العام ، كما أفرج عن مبالغ أخرى هي قيمة ما لم يصرف من حصة مصر من العملة الصعبة قبل ١٥ يوايه سنة ١٩٤٧ ، وقيمة ما يشتري من مخلفات الجيوش البريطانية ، وقيمة ما يدفع من كوبونات بعض القراطيس المالية الى المقيمين في الخارج بسبب الحرب
- (٢) حدد نصيب مصر من العملة الصعبة بمبلغ ٢٥ مليوناً من الدولارات ، على أن تدفع قيمتها بالإسترليني القابل للتحويل ، وقد ضمنت الحكومة البريطانية فوق ذلك أن تسدد بالإسترليني قيمة ما يستورد من أسمدة شيلي ، وثمان البترول المشتري من شركات بريطانية توزعه في مصر فروع مستقلة لشركات أمريكية ، وثمان المهمات اللازمة لشركتي انجلواچيشيان اويل فيلدز وشل من منطقة الدولار
- (٣) اتفق أيضاً على أن تحتفظ مصر بإيراداتها من العملة الصعبة والعملات الأجنبية التي تحصل عليها من شركة القنال طبقاً لأحكام قانون الرقابة على النقد
- (٤) وافقت الحكومة البريطانية على بيع الذهب اللازم لسداد زيادة حصة مصر في صندوق النقد الدولي ، وزيادة اشتراكها في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وتبلغ قيمته نحو أربعة ملايين من الدولارات
- (٥) استردت مصر حريتها في التعامل بالإسترليني . ونص على أن لها أن تمتنع عن قبوله من أية دولة لا تقبل التعامل معها على أساسه حتى يكون هناك تبادل في المعاملة وأضافت الحكومة المصرية إلى ذلك تحفظين جاءا نتيجة لخروجها من دائرة الإسترليني ، ويرمى أولهما إلى نصيب مصر في ذهب بريطانيا الذي يعتبر احتياطياً لكل منطقة الإسترليني التي كانت عضواً فيها ، ويطلب الآخر بضمان الأرصدة بشرط الذهب تأميناً لمصر من أي تغيير يطرأ على الإسترليني ، وهذان تحفظان لهما أهميتهما ، ولكن الحكومة البريطانية لم تقبلهما ، وقد كان من نتائج هذا الاتفاق إلغاء أو تخفيف قيود الاستيراد في التعامل مع بعض الدول الأجنبية

وثمة اتفاق آخر عقد في ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ ، في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادي ، سلككم عنه في موضعه

استمرار الإنجليز في سياستهم الاستعمارية بالسودان

ومشروعات السودنة

لم يكبد ينتهى مجلس الأمن من نظر القضية المصرية ، وينفض يده منها ، حتى أصدر حاكم السودان العام بالنيابة يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ - أى بعد انقضاء يومين من قرار المجلس - إعلاناً قال فيه :

« انتهت مباحثات مجلس الأمن فى النزاع المصرى الإنجليزى إلى مازق ، وسواء استؤنف المباحثات أو المفاوضات فى تاريخ قريب أو لم تستأنف ، فإن واجب حكومة السودان والسودانيين يثن واضح ، فالحكومة مصممة على أن تعجل بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذى ، متبعة بدقة توصيات مؤتمر السودان الإدارى ، ولن تسمح بأى تدخل فى سياستها العامة والخاصة بالسودنة والتقدم الاقتصادى ، وستضمن المحافظة على الأمن العام والقانون والنظام باتخاذ إجراءات شديدة ضد من يريد أن يخل بالأمن والطمأنينة أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة ،

وهذا الإعلان هو إيدان باستمرار حكومة السودان فى سياستها الاستعمارية ، وقع الحركة الشعبية التى ترمى إلى التحرر من الاستعمار البريطانى

ومؤتمر السودان الإدارى الذى ورد ذكره فى هذا الإعلان هو مؤتمر ألفه الحاكم العام السابق (السير هدلستون) فى إبريل سنة ١٩٤٦ لدراسة النظام الجديد المزمع وضعه ، وقد شكل برئاسة المستر روبرتس السكرتير الإدارى ، وضم بعض كبار الموظفين البريطانيين وبعض السودانيين المعروفين بالولاء للسياسة الاستعمارية ، وانتهى إلى وضع مقترحات النظام الجديد ، وقوامه إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى ، وهما أساس المشروعات التى أسمتها حكومة السودان فى وثائقها «مشروعات السودنة» ، وهو تعبير لا ينطبق على الواقع فى شىء ، والصحيح أنها مشروعات «جلنزة» السودان لاسودنته ، فالغرض منها بسط الحكم الإنجليزى بصفة مستديمة على السودان مقترنا بمظاهر صورية من الحكم الذاتى المزيف ، وهى القاعدة الإنجليزية المتبعة فى كثير من مستعمراتها

وأعقب إعلان حاكم السودان العام بالنيابة إمعان حكومة السودان في تحدى مصر ، وقد زادت مظاهر هذا التحدى وضوحا ، فمن ذلك أنها منعت في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ بعثة من الأساتذة والطلاب المصريين اعترفت وزارة المعارف بإيفادها الى السودان للقيام برحلة علمية ثقافية ، واعتذرت حكومة السودان بأن حالة التوتر السياسى تحول دون الموافقة على مجيئ هذه البعثة وفى شهر اكتوبر سنة ١٩٤٧ عيّن الشيخ أحمد الطاهر أحد علماء السودان قاضيا لقضاة السودان . وكان هذا المنصب شاغرا منذ يناير سنة ١٩٤٧ على أثر انتهاء خدمة الشيخ حسن مأمون آخر القضاة المصريين ، وكان تعيين عالم من علماء مصر فى هذا المنصب توكيدا للرابطة الدينية والروحية بين شمال الوادى وجنوبه ، فجاء تعيين عالم سودانى خلفا له دون موافقة مصر إمعانا فى الاستهانة بها وقصم عرى هذه الرابطة

نظام المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية

يونيه سنة ١٩٤٨

أذاع الحاكم العام للسودان يوم ١٩ يونيه سنة ١٩٤٨ ، قانونا ، بإنشاء المجلس التنفيذى ، وقد حل محل مجلس الحاكم العام (ص ١٢١) ، والجمعية التشريعية ، وقد حلت محل المجلس الاستشارى (ص ١٢١) صدر هذا القانون دون موافقة الحكومة المصرية ، واعترضت عليه قيل صدوره ، فلم تأبه حكومة السودان لاعتراضها ومضت فى تنفيذه وخلاصة أحكامه أن المجلس التنفيذى ، يكون مسئولاً أمام الحاكم العام ، ويتألف من وزراء ووكلاء وزارات ، ولا يقل عدد أعضائه عن اثنى عشر عضواً ولا يزيد على ثمانية عشر ، ويتولى كل وزير إدارة مصلحة من مصالح السودان ، ويقوم الوكيل بهذه الإدارة فى المصلحة التى لم يعين لها وزير ، ومن أعضاء المجلس أعضاء بحكم وظائفهم وهم السكرتير المالى والسكرتير الإدارى والسكرتير القضائى وقائد قوة الدفاع السودانية

والوزراء مسئولون أمام الحاكم العام ، ويجب أن يكونوا سودانيين ، إلا الوزراء بحكم وظائفهم ، أما وكلاء الوزارات فيجب أن يكونوا سودانيين ويرأس الحاكم العام هذا المجلس ، وقراراته رهن بتصديقه ، وله أن يلغى منها ما يشاء ويستبدل بها قرارات أخرى

والحاكم العام هو الذى يحدد مراتب الوزراء والوكلاء بعد مشاورة المجلس ، والجمعية التشريعية ، هى هيئة استشارية مؤلفة من أعضاء بحكم وظائفهم وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين

ويشترط فى العضو أن يكون سودانياً وألا تقل سنه عن ثلاثين سنة وأن يكون سليم العقل . . .

ومدة الجمعية ثلاث سنوات ، وللحاكم العام أن يحلها وأن يسترد سلطاتها لنفسه ولا يجوز للجمعية أن تعدل فى العلاقات بين حكومة السودان والحكومتين الانجليزية والمصرية ، أو أية حكومة أجنبية ، ولا يجوز لها تعديل قانون إنشائها أو النظر فى تحديد الجلسة السودانية

وبعض أعضاء الجمعية التشريعية يعينهم الحاكم العام ، والباقيون منتخبون ، ولكن طريقة انتخابهم أقرب الى التعيين ، فالأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان يعينهم حكام الأقاليم ، أما فى شمال السودان فالانتخاب يختلف باختلاف المناطق ، وترك ذلك لحكام الأقاليم ، ويجوز انتخاب موظفى الحكومة أعضاء فى الجمعية التشريعية مع بقائهم فى وظائفهم

وليس لهذه الجمعية سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، والسلطة كلها ركزت فى الحاكم العام للسودان ومعاونيه الأربعة الذين يعتبرون بحكم وظائفهم أعضاء فى المجلس التنفيذى ، وهم السكرتير الإدارى والسكرتير المالى والسكرتير القضائى وقائد قوة الدفاع السودانية ، وكلهم من الانجليز

فالنظام الذى أعلنه السير روبرت هاو فى يونيه سنة ١٩٤٨ يجعل من حاكم السودان العام الانجليزى دكتاتوراً (حاكماً بأمره) يقبض بيده على جميع السلطات

التشريعية والتنفيذية والقضائية، وله تعيين الوزراء وكلاء الوزارات وإقالتهم، وله نقض قرارات المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء)، وله حل الجمعية التشريعية وتعيين أعضاء المجلسين بمحض إرادته، فهو نظام صوري لا يدع للسودانيين شيئاً من سلطة الحكم ومظاهره.

الحركة الشعبية في السودان

لمقاومة هذا النظام

فطن المجاهدون السودانيون إلى أن هذا النظام لا يقصد منه إلا تثبيت دعائم الحكم الانجليزي في السودان، وفهم عرى الوحدة بين شمال الوادي وجنوبه، فقرروا مقاطعته وعدم الاشتراك في تنفيذه، والامتناع عن المساهمة في الانتخابات المزيفة التي ترتبت عليه، وقامت في السودان حركة شعبية ترمي إلى إحباط هذا النظام، وتألقت المظاهرات وتعددت الاجتماعات احتجاجاً عليه، وقابلت حكومة السودان هذه الحركة بأقصى وسائل القمع والإرهاب، فصدت المظاهرات بالقوة المسلحة مما أدى إلى قتل عشرات من الأبرياء، واعتقلت الكثيرين من زعماء الحركة وقدمتهم للمحاكمة، وتفاقت الحركة في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨

بعثة المحامين المصريين إلى السودان، ومنعها من دخوله

نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٤٨

ساهمت نقابة المحامين بمصر في هذه الحركة على أثر برقية تلقتها في نوفمبر سنة ١٩٤٨ من الأستاذ محمد نور الدين وكيل الوفد السوداني يطلب فيها انتداب بعض المحامين المصريين للسفر إلى السودان للدفاع عن الأحرار الذين أحيوا إلى المحاكمة، فقررت النقابة إيفاد بعثة مؤلفة من المحامين: مكرم عبيد، عبدالرحمن الرافعي، علي أيوب، علي بدوي، عبد الفتاح الشلقاني، أحمد حسين، علي عبدالعظيم، صلاح عبدالخافظ، حنفي عبود

وأبرقت إلى الأستاذ نور الدين باستعدادهم العاجل للسفر إلى السودان ولكن لم يكد يصدر هذا القرار من النقابة حتى أخذت حكومة السودان تضع العقوبات والعراقيل أمام المحامين ، وكانت تصرفات الحاكم العام للسودان والسكرتير القضائي لحكومته من يوم أن تألفت البعثة إلى إعادتها بالقوة من وادى حلغا سلسلة من الاعتداءات الجائرة التي لا يقرها حق ولا قانون ، وهي من أولها إلى آخرها مظاهر سافرة للحقن على كل صلة بين شقي الوادى ، والسعى الحثيث فى الفصل بينهما

فأول هذه التصرفات أن السكرتير القضائي رفض طلب الأستاذ نور الدين اختيار أعضاء البعثة محامين للدفاع عنه أمام محكمة (عطبرة) ، وكانت حجته فى هذا الرفض أن المحامين المصريين غير ملين بقوانين السودان ، وهي لعمري حجة واهية وأعقب هذا التصرف تصرف آخر ، لا يقل عنه شذوذا واعتسافا ، وذلك أن الأستاذ نور الدين طلب من المحامين أن يحضروا إلى السودان ولو كمرابين إذا لم يتسن لهم المرافعة فيها ، فاعتزمنا الذهاب إلى السودان تلبية لهذه الدعوة الصادقة ، وهنا اعترضتنا عقبة أخرى. وانتقلت المسألة إلى مرحلة جديدة من مراحل التحدى والاعتساف ، فإن حكومة السودان رفضت الترخيص لنا بالسفر إلى السودان ولو كزائرين ، فجاء هذا التصرف مغلنا لسياسة العنت والاضطهاد التي اتبعها الحاكم العام ، ولا شك أن المحامين المصريين وكل مصرى ليسوا فى حاجة إلى ترخيص بالسفر إلى السودان ، وليس فى قوانين البلاد أى نص يحتم هذا الترخيص ، ولا غرو فإن مصر والسودان وطن واحد ، ولا يحتاج المواطن الى ترخيص للذهاب من بلدة الى أخرى فى أرض الوطن

ذهبنا الى السودان بهذه العقيدة ، واستأجرنا طائرة من طائرات شركة مصر للطيران لنقلنا إلى الخرطوم

من وحي الطائرة

تحركت بنا الطائرة صبيحة يوم الجمعة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وحلقت بنا فى

الجوقاصدة الى السودان ، فشرنا بشى الخواطر والاحاسيس تتجاذبنا ، ونحقق لها قلوبنا

فى تلك اللحظات العلوية التى حلت بنا الطائرة على ارتفاع بلغت ذروته نحو عشرة آلاف متر ، يحملنا الاثير على متن الهواء ، بين الارض والسماء ، خشعت قلوبنا لله جلّت قدرته ، وازددنا إيماناً بعظمته ، سبحانه وتعالى ، خالق كل شىء ، وواهب كل خير ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شىء قدير
رأينا الارض تبدو لنا من هذا العلو الشاهق ضئيلة صغيرة ، حسا ومعنى ، فالمدن والقرى ، والمعالم والمشاهد ، والمصانع والمزارع ، والقفور والحضر ، والجبال والوديان ، نلحها كأنها رقعة صغيرة من الطبيعة ، أو لوحة دقيقة من الرسوم الصامتة ، أما الخلائق والبس ، فلا يدركهم البصر ، ولا يتنازلهم النظر ، ولا نسمع لهم صوتاً ، أو نحس لهم ركزاً

غير أن منظراً واحداً كان يبدو لنا من توافد الطائرة رائعاً أختاذاً ، جليلاً مهيباً ، وهو منظر النيل ، يلساب فى هدوء وعظمة ، سائراً باسم الله ، يتهادى فى مشيته ، ويطوى الآلاف من الكيلومترات ، من منبعه فى أقاصى السودان ، الى مصبه فى شمال الوادى ، حاملاً على طول مجراه عوامل الخصب والحياة ، والحضارة والعمران ، وقد ازدددنا إيماناً حينما كنا نشاهده بين آن وآخر ، بأنه الرمز الخالذ لوحدة الوادى ، يصل جنوبه بشماله ، ويربط شماله بجنوبه ، ويجعل منهما دولة واحدة ، ووطناً واحداً ، وتذكرت وأنا أحس بهذا الشعور كلمات المرحوم محمد بك فريد إذ قال سنة ١٩١٧ :

« يجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا - أى المصريين والسودانيين - غير مقسم ولا مجزأ ، كما كان كذلك منذ أن وجد الأب البار لهذا الوادى ألا وهو النيل ،

فى أثناء الرحلة تلقت الطائرة فى عرض الجور رسالة لاسلكية بأنه غير مسموح لها أن تواصل الرحلة إلى الخرطوم وأنها مأمورة بأن تهبط فى وادى حلفا ، وهى مدينة من مدن السودان

وهنا ابتدأت المرحلة الثالثة من الاعتساف والعدوان ، وذلك أن الطائرة اضطرت الى الهبوط فى مطار وادى حلفا ، وما كان لها أن لاتذعن لهذا الأمر ، وإلا تعرضت وتعرض ركابها للخطر المحقق ، إذا هى استمرت فى سيرها ، فزلت الطائرة فى مطار وادى حلفا فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، أى أنها قطعت المسافة بين القاهرة ووادى حلفا فى ثلاث ساعات ، وهذه المسافة يقطعها المسافر بالقطار والباخرة فى ثلاثة أيام تقريبا ، نزلنا من الطائرة ، فاستقبلنا المستر (بن) مفتش الإقليم ومن معه ، وذهبوا بنا الى فندق النيل فى وادى حلفا ، وهناك أنبأنا المستر (بن) بأن حكومة السودان لاتوافق على ذهابنا الى الخرطوم ، وتأمرنا بالبقاء حيث نحن ، وبعد أخذ ورد أنهى إلينا فى مساء اليوم نفسه (يوم الجمعة) أن الحكومة قررت عدم بقائنا فى السودان ، ولا فى وادى حلفا ذاتها ، وأنها تأمرنا بالرحيل والعودة الى مصر فى الصباح الباكر من اليوم التالى

فلم نذعن لهذا الأمر ، وحاججناهم بأن من حقنا الذهاب الى الخرطوم والى العطبرة لكى تؤدى واجب الدفاع عن مواطنينا السودانين الذين ندبونا لهذه الغاية ، ولكن هذه الحجج ذهبت أدراج الرياح أمام قوم لا منطق لهم إلا القوة ، وأصرروا على موقفهم ، وأصررنا على البقاء الى أن تتابع السير الى الخرطوم ، وهناك تهددونا باستعمال القوة لإعادتنا الى مصر ، وجاءوا فعلا بقوة مسلحة حاصرت الفندق ونقلوا امتعتنا منه وأجلونا عنه بالقوة وأركبونا باخرة من بواخر حكومة السودان أقلعت بنا الى أسوان ، فوصلناها ظهر يوم الأحد ٢٨ نوفمبر ، وهكذا منعنا بالقوة من البقاء فى السودان ، وهو جز. من أرض الوطن ، ومنعنا بالقوة من الوصول الى الخرطوم أو العطبرة ، ومنعنا بالقوة من أداء مهمة الدفاع عن مواطنينا فى السودان

كل هذه التصرفات أساسها العدوان والطغيان ، وقوامها القوة والاستهتار بأقدس الحقوق والحريات ، ولا يمكن أن تصل القوة الغشوم الى أبلغ من هذا المدى

كان أكبر عزاء لنا فى هذه المحنة هو شعورنا أن التجاء الحاكم العام للسودان

الى هذه التصرفات الجائرة جاء أقوى برهان على تعلق السودانين بمواطنيهم المصريين ، واعتقاد الانجليز أن قلوب السودانين معنا ، ولذلك حالوا بيننا وبينهم ، وهي حجة جديدة تدحض مزاعم الانجليز أن السودانين يريدون الانفصال عنا ، وتثبت أن ما يدعونه من أنهم يهدفون إلى رفاهية السودانين واستقلالهم إنما هي دعوى زائفة تستر نياتهم الاستعمارية . وأنهم إنما يعملون على جعل السودان مستعمرة بريطانية فحسب . وفي سبيل هذه الغاية يريدون قطع كل صلة بينه وبين مصر

إن علينا واجبا وطنيا تقتضيه منا مصلحة مصر والسودان على السواء ، وهو أن نكافح كفاحا مستمرا لإحباط هذه التدابير وتحرير السودان من ربة الاستعمار ، فإذا أدبنا واجبنا في ثبات وإخلاص ومثابرة وصلنا ولا ريب إلى غايتنا ، إذ لا نستطيع القوة مهما بلغت أن تقطع ما أمر الله به أن يوصل

أثارت هذه الرحلة العاصفة الرأي العام في مصر ، فقامت المظاهرات في جميع المحطات الرئيسية التي مر بها القطار العائد بالمحامين ، واستقبلتهم الجموع الحاشدة في محطة العاصمة يوم وصولهم ، وكان يوما مشهودا

كان لهذه الرحلة صداها في السودان ، فقد أثارت الخواطر ، وجرت المحاكمات في جو استبدادي ، وامتنع المحامون السودانيون عن الدفاع عن المتهمين ، احتجاجا على تصرفات الانجليز وعلى منع زملائهم المصريين من الحضور إلى السودان

وقضت المحاكم بعقوبات شديدة على كثير من الأحرار وأضرب المحامون في مصر إضرابا عاما يوم الأحد ٢٨ نوفمبر احتجاجا على هذه السياسة الانجليزية الناشئة

افتتاح الجمعية التشريعية بالسودان

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨

بالرغم من مقاطعة الوطنيين والمجاهدين في السودان للنظام الذي ابتدعته
السياسة الاستعمارية - نظام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي - فإن الحكومة
قد نفذت هذا النظام الزائف ، وافتتحت الجمعية التشريعية يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ،
وألقي السير روبرت هار الحاكم العام خطبة افتتاح الجمعية باللغة الانجليزية ، وبعد
انتهائه منها ألقى أحد السكرتيرين ترجمتها الى اللغة العربية

وأعقبه السيد محمد صالح الشنقيطي رئيس الجمعية ، فألقى كلمة وجيزة أعرب
فيها عن أمله في ان تكون الجمعية خطوة لوضع اساس الحكم الذاتي في السودان ،
وان هدف الأعضاء هو انشاء حكم ديموقراطي صحيح ... وختم كلمته بشكر
السير روبرت هار الحاكم العام وسلفه السير هدلستون

وبالرغم من المظاهر الرسمية التي أحيط بها الاحتفال ، فإن المجاهدين والوطنيين
عقدوا في هذا اليوم اجتماعات كبيرة في الخرطوم وأم درمان للاحتجاج على هذا
النظام ، والمطالبة بتحرير السودان من الاستعمار ، وتألفت مظاهرات للتهاف بسقوط
الجمعية وسقوط الاستعمار صدها البوليس بالقوة

إضراب ضباط البوليس

ابريل سنة ١٩٤٨

لأول مرة في مصر أضرب رجال البوليس وعلى رأسهم ضباطه عن العمل
في شهر ابريل سنة ١٩٤٨ ، وقد سبق هذا الإضراب ان تقدموا بمطالب لهم ترتبط
بتحسين حالتهم ، أهمها زيادة رواتبهم وقصر وظائف هيئات البوليس والأمن
العام على خريجي كلية البوليس من الضباط ، ومعاوني الإدارة حملة الليسانس دون
غيرهم ، ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش ، والإداريين برجال القضاء
في المرتبات والعلاوات والامتيازات كافة

قدموا هذه المطالب، فلم تعن الحكومة بالبت السريع فيها، فهددوا بالإضراب، فلم تكثر لهذا التهديد

فنفذوا عزمهم وامتنعوا عن العمل يوم ٥ ابريل سنة ١٩٤٨ في العاصمة والاسكندرية والأقاليم

ووقعت حوادث نهب في الاسكندرية ارتكبها بعض الأشرار، اعتماداً على امتناع رجال البوليس عن قمع العدوان، وأمرت الحكومة فصائل من الجيش النزول إلى المدينة لحفظ الأمن، ولولا نزول الجيش في المدينة لاستفحلت الفتنة واتسع مداها

كان هذا الإضراب صدمة شديدة لوزارة النقراشي، لأنه باعد بينها وبين الرجال الذين تعتمد عليهم في حفظ الأمن والنظام، وقد عاد رجال البوليس إلى عملهم بعد أن هددتهم الحكومة بالفصل، ورغم عودتهم وإخلائهم إلى السكنية فإن قلوبهم قد اضطغنت بالكراهية لوزارة النقراشي، مما بدأ أثره في انتخابات يناير سنة ١٩٥٠، إذ انحازوا في معظم الدوائر للوفديين وساعدوهم على الظفر بأغلبية المقاعد النيابية

إضراب المرضى

وأعقب انتهاء إضراب البوليس إضراب المرضى بمستشفى قصر العيني، طالبين زيادة أجورهم وتحسين حالتهم، وقد اعتصموا بالمستشفى وأشعلوا النار في بعض أقسامه، مما اضطر الحكومة إلى الاستعانة بالجيش والبوليس على إجلائهم عنها وقدمت المسؤولين منهم إلى المحاكمة، وأصدر القضاء فيهم أحكاماً رادعة

حرب فلسطين

١٥ مايو سنة ١٩٤٨ — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

على أثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين،

أعلنت بريطانيا أنها ستنتهي انتدابها على تلك البلاد ، وحددت لانتهاؤه يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨

وكان مفهوما ومعروفا أن الانجليز متفقون مع اليهود على أن يحلوا محلهم في فلسطين، فقبل جلائهم عنها استوردوا السلاح والعتاد، وأنشأوا معاقلمهم، وأعدوا قواتهم تحت اسم الانجليز وبصرهم ، وبمعاونتهم ومساعداتهم ، وقيل جلائهم سلوهم مدينة حيفا ثغر فلسطين الهام

وقد اتفقت الدول العربية على أن تدخل فلسطين بجيوشها بمجرد خروج القوات الإنجليزية منها، لكي يعيدوها إلى أهلها العرب ويخرجوا منها قوات اليهود على أن سياسة الدول العربية في هذه المسألة الخطيرة كانت خرقاء متخاذلة، سارت إلى حد كبير مقاصد السياسة البريطانية

فقد كان واجبا عليها لو كانت جادة في إنقاذ فلسطين، أن تمد المجاهدين فيها بالعتاد والسلاح والمال والمتطوعين قبل انتهاء الانتداب البريطاني، وعلى الأخص منذ صدر قرار التقسيم من هيئة الأمم المتحدة، وكان يكفي هذا المدد والعون لكي يحول دون تمكين اليهود من وضع أيديهم على البلاد، فإن المجاهدين العرب قد قارموا الانتداب البريطاني واليهود معا سنين عديدة من قبل، فلو أنهم لقوا من الدول العربية العضد والعون دون إعلانها الحرب، لكان ذلك كافيا لمنع اليهود من إنشاء دولتهم، ولكن الدول العربية مسيرة منها للسياسة البريطانية وإبقاء على صلاتها الودية بها، لم تحرك ساكنا حتى انتهى الانتداب البريطاني، وتركت الوقت يضيع سدى في اجتماعات عقيمة وتصريحات جوفاء لم تقترن بأى عمل جدى، ولم تتحرك جيوشها إلا بعد خروج الانجليز من فلسطين وتسليمهم إياها إلى اليهود

ثم إن هذه الجيوش - مع الأسف - كان ينقصها العتاد والسلاح والقيادة الصالحة، وكان ينقصها أيضا الحزم وخلص النية والتعاون الصادق بين الحكومات العربية نفسها، فأدى هذا النقص والتخاذل إلى هزيمة هذه الجيوش أمام شراذم اليهود المنظمة المستبسة في الحرب والقتال

وقد ثبت من الحقائق التي تكشفته بعد انتهاء هذه الحرب أن هذه الجيوش لم تكن على تمام الأبهة والاستعداد، وتبين أن الجيش المصري بالذات ، وهو الذي وقع عليه العبء الأكبر في هذه الحرب ، لم يكن مستعداً للاستعداد الكافي للقتال على أن الجيش المصري - ضباطه وجنوده - قد أدى واجبه كاملاً وبرهن على بطولته في ميدان القتال ، رغم القوضى التي كانت تسيطر على قيادته والنقص في سلاحه وذخيرته ومؤوته ، وخططه الحربية ، وقد أبدى المتطوعون من المصريين ، شجاعة في القتال تسطر لهم بمئات الشكر والثناء ، مما برهن على أن الأمة المصرية تتوافر فيها الروح الحربية وصفات الجندية والشجاعة والاستعداد لخوض غمار الحروب ، ولا ينقصها إلا القيادة الصالحة والعتاد والذخيرة

وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة الصهيونية في ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، وكانت أول دولة اعترفت بها ، فكان هذا الاعتراف بعد قرار التقسيم الصادر من هيئة الأمم المتحدة نصراً معنوياً ومادياً كبيراً للدولة الصهيونية ولم تكدمضي ثلاثة أسابيع على بداية الحرب حتى تدخل مجلس الأمن ، وطلب إلى الفريقين عقد هدنة بينهما ، فسرعان ما استجابت الدول العربية ، واستجاب اليهود أيضاً إلى هذا الطلب ، وقبل عقد هدنة لمدة أربع أسابيع ، واشترطت الدول العربية منع هجرة اليهود إلى فلسطين ومنع إمداد القوات اليهودية فيها بالعتاد والسلاح من الخارج ، وقد نفذت الهدنة ، ولم يسكت ث اليهود لهذه الشروط

وتنفيذاً لهذه الهدنة وقف القتال من يوم الجمعة ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ وخرق اليهود شروط الهدنة غير مرة ، ولم تحرك الدول العربية ساكناً ، واقتصرت على احتجاجات عقيمة إلى مجلس الأمن ، وتلقى اليهود الإمداد من أمريكا وأوروبا خلال الهدنة ، وتقوى مركزهم العسكري أكثر مما كان وندبت هيئة الأمم المتحدة السكونت فولك برنادوت للتوفيق بين العرب واليهود ، ووضع تسوية في فلسطين ، ولكنه أخفق في وساطته

وانتهت مهلة الهدنة دون جدوى ، واستؤنف القتال يوم الجمعة ٩ يوليه
سنة ١٩٤٨

ثم وقف للمرة الثانية في ١٨ منه استجابة لطلب مجلس الأمن الذي قرر وقف
إطلاق النار في مدينة القدس وفي فلسطين كافة ، إلى أن يوجد حل سلمي لمشكلاتها ،
وخرق اليهود شروط الهدنة هذه المرة أيضا ، فقابلت الدول العربية هذا
العدوان بالاحتجاجات المنمقة ، واشتد القتال في مدينة القدس

وكان الكونت برنادوت يواصل مفاوضاته لإيجاد حل بين العرب واليهود ،
وقد أتهمه هؤلاء بانحيازهم إلى جانب العرب ، فأطلقوا عليه الرصاص من مدفع
رشاش يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وهو في القدس ، فمات لوقته

كان قتل وسيط هيئة الأمم المتحدة ، جناية مروعة ، دلت على استهانة اليهود
بهذه الهيئة ووسيطها ، ومع ذلك ظلوا موضع عطفها وتعظيمها وتحيزها
وعين مجلس الأمن الدكتور رالف بانس وسيطا مؤقتا خلفا للكونت برنادوت
لمتابعة مساعي التوفيق بين العرب واليهود

وبالرغم من قيام الهدنة رسميا هاجم اليهود القوات المصرية غدرا في شهر أكتوبر
سنة ١٩٤٨ ، وهو أشد هجوم شنوه في حرب فلسطين ، وكان غرضهم أن يأخذوا
الجيش المصري على غرة ويضربوه ضربة قاصمة ، ولكن تراجعهم وتقصير خطوطه
أنقذ الموقف ، وكان اللواء أحمد فؤاد صادق القائد العام للجيش المصري في المرحلة
الآخيرة من الحرب فضل كبير في هذا الإنقاذ ، وقد اشتد القتال بين الفريقين ،
وعظمت الخسائر من الجانبين ، ووقفت جيوش الدول العربية الأخرى جامدة لا تحرك
سائلا ، ولا تمد للجيش المصري يد المساعدة والمعونة ، واستقال وزير الدفاع اللبناني
احتجاجا على ترك مصر تواجه وحدها العدوان الصهيوني ، وأخذ الناس يتساءلون
في مصر : أين الجيوش العربية ؟ وأين جامعة الدول العربية ؟

وهاجم اليهود المجدل وحاصروا (الفالوجة) .

واستمر هجوم اليهود على المواقع المصرية في نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٨ ،

قُتبت الجيش المصرى لهجاتهم ، وسكنت جيوش الدول العربية مرة أخرى ، وتركته يتلقى وحده عبء القتال ، حتى كأن الجامعة العربية اسم لا حقيقة له ولا وجود !

حصار الفالوجة

حاصر اليهود الفالوجة ، وهى قرية تقع على بعد ٤٠ كيلو متراً من غزة و ٧٥ كيلو متراً من القدس ، وكان يربط بها فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ اللواء الرابع بقيادة القائم مقام (الأميرالاي) السيد طه ، وقد بدأ حصارها فى ١٦ أكتوبر ، واستمر مائة وثلاثين يوماً كاملة والقوة المصرية صامدة أمام هذا الحصار لا تدعن ولا تستسلم ، واحتمل أفرادها عناء القتال والحصار بثبات وشجاعة وصبر جعل منهم مفخرة من مفاخر الجيش المصرى ، وظلت روحهم قوية عالية إلى أن تم توقيع الهدنة الدائمة فى جزيرة رودس ، وكان من شروطها أن تبارح القوات المصرية الفالوجة بأسلحتها ومعداتها وعتادها ابتداء من ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩ وقد استقبل الشعب أبطال الفالوجة واحتفلت العاصمة بعودتهم فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ احتفالاً قومياً رائعاً

الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل

وتدخل مجلس الأمن من جديد وتدخلت الولايات المتحدة ، فقبلت مصر وقبل اليهود وقف القتال ابتداء من ٧ يناير سنة ١٩٤٩ ، وجرت بعد ذلك مفاوضات فى جزيرة رودس بين مندوبين عن مصر ومندوبين عن حكومة إسرائيل ووسيط هيئة الأمم المتحدة الدكتور ألف بانث لعقد هدنة دائمة بين مصر واليهود ، وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاق بمدينة رودس يوم الخميس ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ بإقرار هدنة دائمة بين مصر واليهود ، وهى الهدنة التى انتهت بها عمليات القتال فى فلسطين ، وقد تم توقيع هذه الهدنة فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى ، ومن أهم شروطها ما يلى :

- ١ — يصبح القطاع الساحلى من حدود مصر إلى نقطة تبعد ١٥ كيلو متراً شمالي غزة تحت سيطرة القوات المصرية
- ٢ — تلسحب القوات المصرية من القالوجه على أن يبدأ ذلك في ٢٦ فبراير
- ٣ — يجرى تبادل الأسرى بين الفريقين في العشرة الأيام التالية
- ٤ — يمتنع الفريقان عن القيام بأى حركات عسكرية أو زيادة الذخائر أو المهمات الحربية
- ٥ — يمتنع الفريقان عن إنشاء أى مطارات في فلسطين
- ٦ — يمنح كل من الفريقين أربعة أسابيع لتخفيض قواتهما حتى تكون الهدنة نافذة المفعول

شهداء الجيش المصرى

في حرب فلسطين

إن أنصع صفحة في حرب فلسطين هي صفحة الضباط والجنود والمتطوعين الذين جادوا بأرواحهم في ميدان القتال، فسطروا بدمائهم مجداً خالداً للجيش المصرى، يزين تاريخه الحديث، ويصل حاضره بماضيه العظيم، ومن حق هؤلاء الأبطال الشهداء أن نسجل هنا أسماءهم بمداد الفخر والإعجاب، تمجيذاً لشجاعتهم وبطولتهم، واعترافاً بفضلهم على الجيش المصرى وعلى الوطن عامة :

قائم مقام أحمد عبدالعزيز استشهد في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٨ بالقرب من عراق المنشية
قائم مقام أحمد فهمي يومى استشهد في ٥ يناير سنة ١٩٤٩ - رفح
قائم مقام أحمد عبدالسلام عفيفى استشهد في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨ معركة تقاطع الطرق
يوزباشى أنور محمد الصيحي استشهد في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨ بير سبع
صاغ عز الدين صادق الموجي استشهد في ٢١ مايو سنة ١٩٤٨ دير سليلد
يوزباشى مصطفى كمال محمود عثمان استشهد في ٢١ مايو سنة ١٩٤٨ دير سليلد
الملازم الأول أحمد تيسير بشير استشهد في ٢١ مايو سنة ١٩٤٨ دير سليلد

يوزباشى محمد ابراهيم الموجى	استشهد فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٨	دير سليد
الملازم الثانى عبده السيد قاسم	استشهد فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨	
الصاغ الدكتور محمد السايح عدلى	استشهد فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٨	عراق سويدان
يوزباشى صلاح الدين محمد ابراهيم	استشهد فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٨	اسدود
بيكباشى أحمد فؤاد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	اجامه
صاغ عبد المنعم اسماعيل خليف	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	غزة
يوزباشى محمد محسن حمد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	المجدل
ملازم أول مصطفى حامد حميد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	المجدل
صاغ أنطون ابراهيم جرجس	استشهد فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٨	دير سليد
يوزباشى محمدرفعت على فهمى	استشهد فى ٩ يوليه سنة ١٩٤٨	عبد يس
البكباشى محمد وجيه أحمد خليل	١٠ د د د	نجبا
يوزباشى اسماعيل محي الدين	١٠ د د د	جوليس
يوزباشى محمود فهمى حافظ	١٠ د د د	نجبا
صاغ مصطفى كامل محمد	١١ د د د	نجبا
يوزباشى صالح عبد السلام العطار	١١ د د د	نجبا
صاغ أبو بكر ابراهيم نزلاوى	١٥ د د د	بيرون إسحق
صاغ فؤاد نصر هندی	١٥ د د د	بيرون إسحق
صاغ محمد عبد المنعم العديسى	١٥ د د د	بيرون إسحق
يوزباشى عبد المنعم حمزة صديق	١٥ د د د	بيرون إسحق
يوزباشى محمد عزت طولان	١٥ د د د	أسدود
البكباشى شفيق معوض	١٦ د د د	بيرون اسحق
البكباشى فليب حنا بقطر	١٦ د د د	أسدود
يوزباشى مصطفى كال حسين زكى	١٦ د د د	أسدود
صاغ محمد سالم عبد السلام	١٨ د د د	السلوج
يوزباشى محمد جمال الدين برعى	٢٣ د د د	بير سبع

ملازم أول ابراهيم محمود سالم استشهد في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨	المجلد		
أحمد عوض ابراهيم	٧	د	د
يوزباشي أنور محمد طعمه	١٦	د	د
يوزباشي يسري راغب فهمي	١٦	د	د
الصاغ الدكتور حسن محمود الحلواني	١٨	د	د
صاغ يومي علي شافعي	١٩	د	د
صاغ جلال السيد حجاج	١٩	د	د
يوزباشي حسن اسماعيل يسري	١٩	د	د
يوزباشي مصطفى كمال شمس الدين أبوزهرة	١٩	د	د
صاغ حلي جمعه سليمان	٢٢	د	د
يوزباشي محمود طه علي عطعوط	٢٢	د	د
صاغ محمود سامي	٢٩	د	د
صاغ محمد محمد جلال	١٦ نوفمبر	د	د
الملازم الثاني عبدالعزيز ابراهيم أحمد الحوت	١٩	د	د
أحمد عبد الوارث أحمد	٢٩	د	د
صاغ محمد جمال الدين ماش	٦	د	د
صاغ حلي شلي عبده	٧	د	د
صاغ السيد محمد أبوشادي	٢١	د	د
يوزباشي علي سلام	٢٢	د	د
يوزباشي محمد نهاد طه فهمي	٢٣	د	د
الملازم الأول بسيوني محمود بسيوني	٢٣	د	د
شوقي نيقولا دميان	٢٣	د	د
عباس أحمد محمد الشرييني	٢٣	د	د
محمود صدقي محمد	٢٣	د	د
بكباشي أحمد جلال	٢٦	د	د

صاغ عبد الرؤف نور الدين	استشهد في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج
صاغ محمد صلاح الدين شعبان على أحد	٢٦	العسلوج
يوزباشي محمد أنور عوض	٢٦	العسلوج
بكباشي حسن سليمان مجدى	٢٧	العسلوج
صاغ سعد حنفي حسن	٢٨	أبو عجيلة
قائد سرب سعد صادق الدويني	استشهد في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب نصر الدين محمد نصر الدين زغلول	استشهد في ٢٢ مايو ١٩٤٨	
قائد سرب محمد عبد الكريم محمد محرم	استشهد في ٢٢ مايو ١٩٤٨	
قائد سرب تحوتمس كامل إبراهيم غبريال	استشهد في ٢٢ مايو ١٩٤٨	
الملازم الثاني عبد الوهاب خليفة	استشهد في ٣ يونيو ١٩٤٨	
الملازم الثاني بطرس القمص جرجس	استشهد في ٤ يونيو ١٩٤٨	
يوزباشي محمد عبد الرحمن اسماعيل	استشهد في ١٢ يولييه ١٩٤٨	نجبا
قائد أسراب سيد عفيفي الجنزوري	استشهد في ١٨ يولييه ١٩٤٨	أسدود
قائد جناح نجيب عبد العزيز بسيوني	استشهد في ٢٩ أغسطس ١٩٤٨	
قائد أسراب محمد عبد الحميد أبو زيد	استشهد في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٨	
قائد سرب مختار سعيد	استشهد في ٢١ أكتوبر ١٩٤٨	العريش
قائد أسراب محمد عدلى كفاي	استشهد في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب مصطفى صبرى عبد الحميد حسنى	استشهد في ٩ نوفمبر ١٩٤٨	
قائد سرب خليل جمال الدين العروسي	استشهد في ١٧ نوفمبر ١٩٤٨	الفالوجه
طيار أول إبراهيم نور الدين عبد الفتاح	استشهد في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨	
قائد أسراب مصطفى كمال نصر	استشهد في ٣١ ديسمبر ١٩٤٨	قرب أبو عجيلة
ملازم أول محمد السيد أحمد توفيق قرطام	استشهد في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨	أبو عجيلة
ملازم أول كمال أحمد شافعى	استشهد في ٣١ ديسمبر ١٩٤٨	العرجة
بكباشي محمد لبيب عاطف السبادوني	استشهد في ٤ يناير ١٩٤٩	رفع
صاغ صبحى إبراهيم فهمي	استشهد في ٤ يناير ١٩٤٩	رفع

صاغ محمد جمال خليفة	استشهد في ٤ يناير ١٩٤٩ رفح
يوزباشى سيد أبو العلا إبراهيم	استشهد د ٤ يناير ١٩٤٩ العوجه
ملازم أول محمد سامى يوسف نجر	استشهد د ٤ يناير ١٩٤٩ رفح
ملازم ثان نجيب اسحاق ميخائيل	استشهد د ٤ يناير ١٩٤٩ رفح
يوزباشى عبد العظيم محمد الطيب أحمد	استشهد د ٥ يناير ١٩٤٩ رفح
ملازم أول حلى كمال عبد القوى	استشهد د ٦ يناير ١٩٤٩ رفح
صاغ محمد عبد الهادى محمد	استشهد د ٧ يناير ١٩٤٩ رفح
يوزباشى أحمد جمال الدين محمد يونس	استشهد د ٧ يناير ١٩٤٩ رفح
يوزباشى عبد السلام إبراهيم فريد	استشهد د ٧ يناير ١٩٤٩ رفح
يوزباشى على شاكر الروبى	استشهد د ٨ يناير ١٩٤٩ - الدنجور
بكباشى محمود على عيسى	استشهد د ١١ يناير ١٩٤٩
صاغ مصطفى محمد رجب	استشهد د ١١ يناير ١٩٤٩
صاغ إبراهيم جمال الدين بخيت	استشهد د ٢٤ فبراير ١٩٤٩ -
يوزباشى جمال الدين محمد محمود	استشهد د ١ يوليه ١٩٤٨ - الشيخ بوران
ملازم أول مصطفى راشد	
ملازم أول بشارة كامل بشارة	
ملازم أول وفقى على رضا	
ملازم أول كمال حسين المنيرى	استشهد في ٢٠ ابريل ١٩٤٩ غزة
ملازم ثان عوض محمد عوض حوصل	استشهد في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ الفالوجه

وهناك شهداء آخرون لم يشملهم الإحصاء بعد ، وشهداء عديدون من الجنود والمتطوعين ، جديرون بأن تضم أسمائهم إلى قائمة الشرف في حرب فلسطين ، رحمهم الله جميعا . ولهم المجد والخلود

إعلان الأحكام العرفية

١٣ مايو سنة ١٩٤٨

في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم بإعلان الأحكام العرفية ابتداء من ١٥ مايو من تلك السنة ، وعين محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة حاكما عسكريا وقد صدر هذا المرسوم لمناسبة حرب فلسطين ، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية لا يجيز إعلان هذه الأحكام فى مثل هذه الحالة ، فقد أصدرت الوزارة بعد موافقة البرلمان قانونا جديدا (رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨) بإضافة حالة جديدة يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية ، وهى حالة تأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية ، على ألا يكون ذلك إلا فيما تقتضيه سلامة هذه الجيوش

ولما كان قانون سنة ١٩٢٣ يجيز لمجلس الوزراء توسيع اختصاصات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، فقد حتم القانون الجديد أن يعرض قراراته الصادرة فى هذا الشأن على البرلمان فى خلال أسبوع من تاريخ صدورها ، فإذا لم تعرض فى هذه المدة أو لم يقرها أحد المجلسين بطل العمل بها

ونص هذا القانون على أن يصرى مفعوله لمدة أقصاها ستة ، ابتداء من تاريخ العمل به ، أى من يوم نشره فى الجريدة الرسمية ، وقد نشر فيها يوم صدوره (١٣ مايو سنة ١٩٤٨)

موجة القتل والإرهاب

١٩٤٥ — ١٩٤٩

اجتاحت البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية موجة من القتل والإرهاب والإجرام ، بدأت بمقتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر فى فبراير سنة ١٩٤٥ ، ثم أخذت تتطور وتتنوع مظاهرها حتى أوائل سنة ١٩٤٩

وإن المرء ليتساءل كيف استفحلت هذه الحركة المفزعة ، في حين أن البلاد في إبان ثورة سنة ١٩١٩ التي بلغ فيها الإلتعاج إلى وسائل العنف أقصى مداه لم تشهد مثل هذه الاعتداءات الفردية المروعة

إنى لا أجد تعليلاً لهذه الظاهرة - أنا الذي استنكر هذه الاعتداءات وأدين بمبدأ عدم العنف - إلا أنها مظهر ضعف في الحركة الوطنية ، فحيث كانت الحركة عامة شملت البلاد من أقصاها إلى أقصاها لم تكن في حاجة إلى مثل هذه الاعتداءات ، ولكن الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تضاءلت فيها تلك الروح التي تميزت بها ثورة سنة ١٩١٩ ، فظهرت متخاذلة متساهلة ، منحصرة في فئة قليلة من الشباب ، فقدوا النظام الذي عرف به أسلافهم ، كما فقدوا التوجيه والإرشاد الضروريين لنجاح كل حركة وطنية ، ومن ثم ساورت بعض الروس لوثة عصبية أفسدت عليهم التفكير السليم ، وأوحى اليهم ارتكاب جرائم القتل والتخريب

وقد ساعد على استفحال هذه الروح تمجيد هذه الجرائم على لسان المحامين المدافعين عن المتهمين فيها ، وإفساح المحاكم صدرها أحياناً لسماع عبارات التحييد والتمجيد ، مع إباحة نشرها وإذاعتها ، وجنوحها في بعض المحاكمات إلى الاسترسال فيها ، وصدور أحكام مخففة في بعض جرائم القتل ، بدت كأنها تحريض على ارتكابها ، وأخص بالذكر قضية مقتل أمين عثمان سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، ومحاكمة قلة المرحوم أحمد الخازندار سنة ١٩٤٨

وكان لأسلوب بعض الصحف أيضاً أثر في التحريض على القتل ، بإضفاء صفات البطولة على كثير من مرتكبي هذه الجرائم ، والترويج « بتضحياتهم » ، والإشادة بمواقفهم ، ورفعهم إلى مصاف العظماء والأبطال ، وترديد أقوالهم وأقوال المحامين عنهم ، ووضعها في إطارات ومواضع تلفت الأنظار وتشير إعجاب الجماهير

وجاءت حرب فلسطين فكان لها أثرها في إشاعة روح القتل والتدمير ، فإن الشباب الذين تطوعوا في هذه الحرب واعتادوا حياة القتل والقتال وألفوا دوى الرصاص والمدافع والقنابل ، عادوا من الميدان وقد أشربوا روح العنف وسفك الدماء

وكان لحوادث القتل والتدمير التي ارتكبتها اليهود في فلسطين ضد الانجليز أثر كبير أيضا في التحريض على مثل هذه الجرائم ، عن طريق التقليد في الكفاح وبما زاد في تفاقم موجة القتل والإجرام أن العنصر الإرهابي من جماعة « الإخوان المسلمين » اعتنقها وعدّها وسيلة لقلب نظام الحكم في البلاد . إن العنصر الإرهابي في هذه الجماعة كان يرمى من غير شك إلى أن يؤول إليها الحكم ، ولعلمهم استبطنوا طريقة إعداد الرأي العام لتحقيق هذه الغاية عن طريق الانتخابات ، فرأوا أن القوة هي السبيل إلى إدراك غايتهم ، وهم لا يلامون على التفكير في الوصول إلى الحكم ، لأن من حق كل جماعة أو هيئة سياسية أن تسعى إلى الحكم إذا كان غرضها الإصلاح ، ولكن الوصول إليه إنما يكون بالطرق المشروعة ، لا بطريق القتل والتدمير ، أو سفك الدماء والتخريب

أما تطلع الإخوان المسلمين إلى الحكم ، فأمر لا ريب فيه ، وقد بدأ من تصريحات الأستاذ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين أنه واصل إلى الحكم يومًا ما ، ولعله كان يعتقد أنه يصل إليه عن طريق انضمام غالبية الشعب إليه ، قال في هذا الصدد في حديث له بمجلة (المصور) - عدد ١ مارس سنة ١٩٤٦ - : « إن الإخوان المسلمين لا يسعون إلى تولي الحكم ولا يجعلون هذا مقصدا من مقاصدهم لأن مهمتهم التي خدوها لأنفسهم هي إيضاح مبادئ عليا وطبع النفوس على هذه المبادئ ، فمهمتهم الأولى تربية الشعب لا تولي الحكم ، ولكن النتيجة الدستورية لهذا الموقف أنه إذا انتشرت هذه المبادئ واجتمع الناس عليها وصار المؤمنون بها أغلبية ، أفضى الحكم إلى من يعملون لها ويمثلونها ، فنحن لانسعى للحكم ولكنه هو الذي سيسعى إلينا فيما نعتقد ، وحيث نفكر في تحديد موقفنا منه أنقبله أم نرفقه ،

فالاستاذ البنا كان يريد كما يبدو من ظاهر أقواله انقلابا في الحكم لا عن طريق القتل والإرهاب ، بل عن طريق انضمام غالبية الشعب إلى دعوته

ولكن الإرهابيين من أنصاره لم يرتضوا الطريق الدستوري ، واندفعوا إلى وسائل القتل والإرهاب ، ومن هنا جاءت حملات بعض الإخوان المسلمين وقتاما على النظم الدستورية

بما تقدم يتبين أن موجة القتل والإجرام التي اجتاحت البلاد من سنة ١٩٤٥ كانت نتيجة عوامل مختلفة أفضت إلى سلسلة من الحوادث الدامية التي روعت البلاد ، والآن نذكر أهم هذه الحوادث وأبرزها في هذا الصدد :

فأول هذه الجرائم كما أسلفنا مقتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر في فبراير سنة ١٩٤٥ ، وقد سبق الكلام عنها (ص ١٥١)

وفي ختام هذا العام - ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ - ألقى حسين توفيق قبلة على سيارة النحاس أثناء مروره بشارع قصر العيني في طريقه إلى النادي السعدي ، وقد انفجرت القبلة ولكن لم يصب النحاس ولا سيارته بسوء ، وفر حسين توفيق ولم يضبط ولم يعرف أنه هو الجاني إلا من اعترافاته في قضية مقتل أمين عثمان

مقتل أمين عثمان .

٥ يناير سنة ١٩٤٦

وفي مساء ٥ يناير سنة ١٩٤٦ أطلق حسين توفيق هذا ثلاث رصاصات من مسدسه على أمين عثمان باشا أصابته في مقتل وأودت بحياته

وقد قبض على الجاني وتعرف عليه الشهود وثبتت عليه التهمة واعترف بها كما اعترف على شركائه فيها ، وكانت لذلك قضية هامة عرفت بقضية « الاغتيالات السياسية » ، إذ تناولت اعترافاته الإقرار بجرائم قتل أخرى وقعت على بعض أفراد من الإنجليز

وقدم المتهمون في هذه الحوادث إلى محكمة جنايات القاهرة (دائرة عبداللطيف محمد بك)

وكانت محاكمتهم مسرحا للظواهرات السياسية وتحيز القتل والإجرام ، واستجابت المحكمة في إجراءاتها وفي حكمها (٢٥ يولييه سنة ١٩٤٨) إلى هذه النزعة ، وخففت الحكم على القاتل والمشاركين في القتل إلى حدود التبرئة ، وكان

ذلك من العوامل التي أفضت إلى تفاقم موجة الإجرام والقتل السياسى لأوهى الأسباب ، بحيث يمكن القول إن هذه العوامل مجتمعة قد مهدت لقتل الخازندار والنقراشى والمحاولات الإجرامية فى النسف والتدمير التى وقعت بعد ذلك

وتعددت حوادث إلقاء القنابل فى سنة ١٩٤٦ ، وسنة ١٩٤٧ ، وأخطرها وضع قنبلة شديدة الفتك فى دار سينما (مترو) يوم ٦ مايو سنة ١٩٤٧ انفجرت أثناء ازدحام الدار بروادها ، فكان لانفجارها دوى فظيع وأودى بحياة خمسة من النظارة وأصيب كثيرون من الانفجار ، وتهدم جانب من الدار ، وكان لهذا الحادث وقع أليم لكثرة ضحاياه من الأبرياء الوادعين ، ولأنه وقع يوم عيد جلوس جلالة الملك فاروق على عرش مصر

وتكررت فى الاسكندرية فى سنة ١٩٤٦ حوادث إلقاء القنابل على الجنود البريطانيين

مقتل أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر

٢٢ مارس سنة ١٩٤٨

كان المرحوم أحمد الخازندار بك وكيل محكمة استئناف مصر ورئيس دائرة الجنايات بها يقيم بحلوان بالمنزل رقم ٢٨ بشارع رياض باشا ، وفيما كان خارجا من داره الساعة السابعة من صباح يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ قاصدا إلى محطة حلوان سيرا على قدميه ليستقل القطار الذاهب إلى القاهرة ، اعترضه شابان مجرمان وأطلقا عليه أربع طلقات نارية سقط على أثرها فاقد الحياة ولاذا بالفرار وإذ سمع الأهليون صوت الطلقات وشاهدوا القتل مضرجا بدمائه ، فقد طاردوا الجناة واتصل بعضهم بقسم حلوان وأبلغوه الخبر ، فنهض بضعة جنود وذهبوا سراعا إلى مكان الحادث ، وعرفوا أن الجناة قد فروا إلى الجبل ، فتمقبوهم حتى أدركوهم وألقوا القبض عليهم .

وما أن انتشر نبأ هذا الحادث الأثيم حتى روع الناس لوقوعه ، واضطربت

نفوسهم . إذ رأوا يد الإجرام تمتد إلى قدس القضاء ، وتصيب علما من أعلامه ، وهو في طريقه إلى حرم العدالة ، لقد كان الفقيد قاضيا نزيها وعالما فاضلا ، فكانت الجريمة أفظع اعتداء على استقلال القضاء وحرمة ، وتبين من التحقيق أن القاتلين من شباب الإخوان المسلمين ، وأنهما قتلاه انتقاما منه لحكم أصدره حين كان رئيسا لمحكمة الجنايات بالأسكندرية على متهمين من الإخوان المسلمين في حوادث القنابل

ومن مأسى القدر أن هذه الجريمة قد وقعت في الوقت الذي كانت محكمة جنايات القاهرة تنظر في هوادة وعلى مهل في قضية مقتل أمين عثمان ، وتبادل المتهمين فيها ، وتسمع لقاعة الجلسة أن تكون مسرحا لتمجيد القتل والجريمة ، ولم يكن من قبيل المصادفات ، هذا التوافق بين ما كان يجري في ساحة القضاء ، وما جرى في ميدان القتل والإجرام

وبرغم فظاعة جريمة مقتل الخازندار فقد استعملت محكمة الجنايات (دائرة عبد الفتاح البشري بك) الرأفة مع القاتلين ، وقضت عليهما في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وكان الظن أن تحكم بإعدامهما زجرا لروح الشر واستئصالا لنزعة الإجرام ، وما يذكر عن وقع هذا الحكم في نفس القاتلين أنهما ما كادا يسمعانه حتى قابلاه بالبشر والفرح العظيم ، وتعانقا وتبادلا التهاني كأنما قد حكم ببراءتهما !

وفي ليلة ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٨ شرع جماعة من الجناة في نسف دار النحاس بجاردن سيتي بواسطة انفجار سيارة مملوءة بقنابل الديناميت بجوار الدار ، وكان لانفجار هذه القنابل دوى هائل روع أهل الحي جميعا ونسف جزءا من الدار وأتلف جانبها من محتوياتها ، ونجا النحاس من هذا الحادث ولم يعرف الجناة

وفي يولييه سنة ١٩٤٨ شرع مجهولون في نسف دار وكالة حكومة السودان بشارع توفيق بواسطة الديناميت ، ولكن المحاولة أخفقت لضبط الديناميت قبل انفجاره

وفي الشهر نفسه ألقى طوريد من الديناميت بين محل شيكورييل ومحل أوريكو

بشارع قواد ، فأتلف جانباً كبيراً من المحليين ، وانفجرت قبيلة شديدة الفتك في محل عدس بشارع عماد الدين .

وفي أغسطس حدث انفجاران شديداً أمام محل بنزيون بميدان مصطفى كامل ، ومحل جاتينو بشارع محمد فريد ، وتسبب عنهما إتلاف كبير ، وحدث انفجار آخر بالمعادي في مبنى شركة أراضى المعادى

وإذ كانت المحال التى وقع الانفجار فيها أو أمامها محالاً يهودية ، فقد وضعت حراسة مشددة على محال اليهود عامة تقاديا من وقوع الاعتداء عليها وفى سبتمبر من نفس السنة حدث انفجار هائل فى حارة اليهود أودى بحياة ٢٠ قتيلاً وإصابة ٦١ وترتب عليه انهيار أربعة منازل وتصدع ستة

وفى نوفمبر هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس ليلاً حين عودته من النادى السعدى ودخله الدار ، وأطلقت عليه عدة مقذوفات نارية قضت على حياة اثنين من حراسه وأصابت حارسين آخرين وأحد الجنود ، ولاذت السيارة بالفرار ونجا النحاس من هذا الاعتداء

وفى الشهر نفسه حدث انفجار مروع فى شارع جلال المتفرع عن شارع عماد الدين فى مبنى شركة الإعلانات الشرقية أدى إلى تخريب مبنى الشركة وإتلاف مطبعتها وأدواتها وأصاب التلف بعض المباني القريبة منها

وفى ذات الشهر (١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨) ضبطت بحى الوايل بالقاهرة سيارة من نوع (الجيب) مملوءة مواد ناسفة ومفرقات وأسلحة ومسدسات وما إلى ذلك ، وضبط ركاب السيارة وآخرون وهم المتهمون فى القضية المعروفة بقضية «سيارة الجيب» ، وقد حوكموا وحكم عليهم فى سنة ١٩٥١

مقتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨

من الحوادث المؤسفة التى دلت على تفاقم روح القتل والإجرام مقتل اللواء

سليم زكي حاكمدار العاصمة يوم السبت ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، فقد أقيمت عليه قنبلة من سطح كلية الطب بقصر العيني بينما كان على رأس قوة من البوليس ترابط أمام الكلية ، وكان طلبة الكلية ومن انضم إليهم من المحرضين قد اعتصموا بسطوح مباني الكلية وأشعلوا النار في أماكن متفرقة وأخذوا يرجون رجال البوليس المرابطين أمام الكلية بالحجارة وقطع الأخشاب ، وألقوا قنابل انفجرت إحداها فقتلت اللواء سليم زكي

واضطربت الدراسة في جامعة فؤاد الأول وأضرب بعض طلبة المدارس الثانوية واستعمل الطلبة المضربون بالمدرسة الحديوية القنابل اليدوية ١

حل جماعة الإخوان المسلمين

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

أصدو النقراشي بصفته حاكما عسكريا أمراً عسكريا يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها ، وغلق الأمانة المخصصة لنشاطها ، وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها ، وكافة الأشياء المملوكة لها ، وتعيين مندوب خاص مهمته استلام جميع أموال الجمعية وتصفية ما يرى تصفية لها وبنى الأمر على مذكرة قدمت من عبدالرحمن عمار بك وكيل الداخلية لشؤون الأمن العام ، ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير ارتكبتها أفراد من هذه الجماعة ، وخلص منها إلى أنها قد انحرفت عن أهدافها الدينية والاجتماعية التي تأسست من أجلها ، وأنها لم تكد تجد لها أنصارا وتشعر بأنها اكتسبت شيئا من رضا بعض الناس عنها حتى سفر القائمون على أمرها عن أغراضهم الحقيقية وهي أغراض سياسية ترمي إلى وصولهم إلى الحكم وقلب النظم المقررة في البلاد بالقوة والإرهاب ، وأن هذه الجماعة أمعنت في نشاطها واتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها وعمدت إلى طرق شتى يسودها طابع العنف فدربت أفرادا من شبابها أطلقت عليهم اسم «الجوالة» وأنشأت لهم مراكز رياضية تقوم بتدريبات عسكرية مستترة وراء الرياضة ، كما أخذت تجمع الأسلحة والقنابل والمفرقات

وتخزينها لتستعملها في الوقت الذي تتخيره ، وساعدها على ذلك ما كانت تقوم به بعض الهيئات من جمع الأسلحة والعتاد بمناسبة قضية فلسطين ، وأنها انغمست في النضال السياسي ، وانتهت المذكرة إلى القول بأنه يتبين من استعراض الحوادث التي عدتها أن جماعة الإخوان المسلمين قد أمنت في شرونها بحيث أصبح وجودها يهدد الأمن العام والنظام تهديداً بالغ الخطر ، وأنه بات من الضروري اتخاذ التدابير الحاسمة لوقف نشاط هذه الجماعة التي تروع أمن البلاد في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى هدوء كامل وأمن شامل ضمانا لسلامة أهلها في الداخل وجيوشها في الخارج . هذه هي خلاصة المذكرة التي بنى عليها الأمر العسكري بحل جماعة الإخوان المسلمين ولعمري إن النقر أشي لم يكن موقفا في إصدار هذا الأمر ، فإنه ليس من العدل أن تؤخذ الجمعيات والأحزاب بتصرفات أو جرائم وقعت من بعض أعضائها ، بل يجب أن يقتصر الجزاء والقصاص على من ارتكبوا هذه الجرائم ، ولا تزر وزارة وزرا أخرى ، وإذا كانت الحكومة قد أعجزها أن تأخذ المجرمين بإجرامهم أو تتخذ الوسائل الوقائية لمنع ارتكاب الجرائم ، فليس من حقها أن تعتمد في مكافئتهم إلى وسائل يحرمها الدستور والقانون ، فالدستور يحرم إلغاء الجمعيات إلا في حدود القانون ، ولم يكن صدر قانون الجمعيات بعد ، والدستور يحرم مصادرة الأموال والأموال ، وقد صادرت الحكومة أموال الجماعة وأموالها ووضع دورها وشعبها ومنشآتها وسجلاتها وأوراقها تحت يد البوليس ، وصادرت ما أنشأته من معاهد للعلم ومستوصفات ومعامل ، بل إن شركات مدنية وتجارية صادرتها بحجة أن لها صلة بهذه الجماعة ، كشركة المناجم والمهاجر العربية وشركة الإعلانات العربية وشركة الإخوان للنسيج ودار الإخوان للطباعة والطباعة ومدارس الإخوان بالأسكندرية وما إلى ذلك

كل هذه تصرفات لا يجيزها القانون والدستور ، وإذا كانت الأحكام العرفية من شأنها تعطيل أحكام الدستور والقانون العام ، فكان واجبا على الحكومة أن تقصر هذا التعطيل على ما تقتضيه حالة الحرب في فلسطين ، وما يستدعيه حفظ النظام ، لكن هذا الأمر العسكري قد خرج عن مدلول هذه الحكمة

مقتل النقراشى

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

وصل المرحوم النقراشى إلى وزارة الداخلية يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الساعة العاشرة صباحا، ونزل من سيارته أمام المبنى الرئيسى للوزارة، وصعد فى درجات المدخل يحيط به كالمعتاد حرس الوزراء، وقبيل وصوله إلى المصعد الموصل إلى الطابق الثانى صوب إليه مجرم أثيم يرتدى زى ضابط مسدسه وأطلق عليه من الخلف ثلاث رصاصات أصابت الفقيد فى ظهره وقضت على حياته

وتبين أن القاتل طالب بمدرسة الطب البيطرى يدعى عبد المجيد أحمد حسن تزيى بزى ضابط خصيصا ابتدس فى فناء الوزارة ويرتكب جريمة الفضيعة فى غفلة من أعين الحراس، وقد قبض عليه واعترف بأنه من الإخوان المسلمين وأنه ارتكب فعلته انتقاما من الفقيد لتصرفاته من هذه الجماعة

وتبين من التحقيق أن هذا الطالب بالذات كان مطلوباً باعتقاله منذ بضعة أيام ضمن جماعة من الشبان رأت الجهات المختصة أنهم نزاعون إلى إحداث القلاقل، ولكن الفقيد رفض اعتقاله وقال : إني لا أحب التوسع فى اعتقال الطلاب، إني والد لى بنون، وأنا أقدر أثر هذه الاعتقالات فى نفوس الآباء والأمهات وما يذكر أيضا أن والد الجانى كان موظفا بوزارة الداخلية ومات فقرّر الفقيد تعليم ابنه بالمجان

فالجانى الذى يرفض الفقيد اعتقاله ويتعلم بالمجان بفضلّه، هو الذى ارتكب هذه الجريمة الشنعاء ! وقدار تكبها بخسة ونذالة، إذ أطلق عليه الرصاص من الخلف، وهى طريقة المجرمين الآنذال

روعت الأمة لهذه الجريمة المنكرة، وعم الحزن على الفقيد أرجاء البلاد، وشيع رفاته فى جنازه شعبية هائلة فى اليوم التالى (الأربعاء ٢٩ ديسمبر) ودفن إلى جوار المرحوم الدكتور أحمد ماهر فى المدفن الذى أقيم له بشارع الملكة نازلى فى طريق مصر الجديدة

ولقد بدا الندم على الجاني بعد ارتكاب فعلته ، وأعلن ندمه في التحقيق على ما اقترفت يده ، وهي من الأحوال النادرة التي يندم فيها المجرمون السياسيون على جرائمهم ، وحوكم هو وشركاؤه وحكم عليه بالإعدام وعلى ثلاثة من شركائه بالأشغال الشاقة المؤبدة

الشهيدان

ماهر والنقراشي

حزنتُ وجزعتُ لمقتل الشهيد أحمد ماهر ، وحزنت وجزعت لمقتل الشهيد النقراشي ، لقد كانت تجمعني بهما منذ الشباب صلات الود والصداقة الخالصة ، كان أحمد ماهر زميلاً وصديقاً لي منذ كنا في مدرسة الحقوق ، وتخرجنا منها معاً سنة ١٩٠٨ ، وترجع صداقتي للنقراشي إلى أواخر سنة ١٩١٨ حيث جمعتنا الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، كنا زملاء في الجهاد وقتنا طويلاً ، ولئن اختلفنا في بعض الاتجاهات السياسية ، فإن صداقتي لهما لم تنقطع ، وظللت احفظ عليّ مر السنين تقديراً خالصاً ، وأرى في شخصيهما ومواهبهما ركناً مكيناً في صرح الحياة السياسية والقومية في البلاد ، وكانا رحمهما الله يبادلانني الشعور والتقدير ، وإن أنس لآنسى يوم دعوت في أواخر سنة ١٩٢٩ إلى اكتاب عام لإصلاح ضريح مصطفى كامل ، ، فكان أحمد ماهر في مقدمة من لبوا دعوتي ، وظهر اسمي في أول قائمة للكتّاب في هذا المشروع ، وكان وقتئذ رئيساً لمجلس النواب

كان أحمد ماهر يمتاز منذ أن كان طالباً بمدرسة الحقوق بشجاعته وصراحته وإقدامه ، وذكائه المتوقد ، ومنطقه السليم ، وأفق الواسع ، وصفاء نفسه ، ورحابة صدره ، وقد لازمته هذه الصفات طول حياته

وكان النقراشي يشاركه في هذه المزايا ، وخاصة في الشجاعة والصراحة والإقدام ، ولئن كان يقل عنه في الذكاء والألمعية ، فإنه يفوقه في صلابته في الحق ، وصرامته في العدل والاستقامة ، كلاهما مكملاً لصاحبه ، وهما في ميدان الجهاد صنوان ،

وفرسا رهان ، ومنذا الذى يلقى للنقراشي موافقه فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ ،
حين تولى عرض القضية الوطنية ، وكيف أعلن على ملا العالم حق مصر وباطل
انجلترا ، وتمسك بالأهداف القومية فى جلاء القوات الأجنبية عن مصر والسودان ،
ووحدة وادى النيل ، وكيف خاصم الاحتلال والمحتلين ، وسجل عليهم بغيهم
وعدوانهم ، واستهدف من أجل ذلك لغضبهم وسخطهم ، إنها حقاً لمواقف مجيدة
فى تاريخ الجهاد القومى

ليس من السهل ظهور رجال كثيرين من طراز ماهر والنقراشي ، إن مواهبهما ،
وصفتاهما وأخلاقهما ، وماضيتهما فى الجهاد ، وحوادث السنين ، وتجارب الأيام ،
كل أولئك كان له دخل فى تمام تكوينيهما واكتمال رجولتهما وبطولتهما ، فمن
أين لكثير من الرجال أن تتوافر لهم هذه المزايا كلها ؟

لقد آلمنى وحز فى نفسى أن يلقى المجاهدان الشهيدان مصرعهما من أيديهمصرية ،
وهما اللذان طالما عرضا حياتهما للخطر واستهدفا للهوت فى سبيل مصر
والمصريين ، فما أقسى تصارييف القدر ! وما أقل الوفاء فى هذه الدنيا ، وما أشد
ما يعيث الضلال بالعقول والأفهام

إن بلادنا أحوج ما تكون الى الشجاعة الأدبية ، والى الصدق والإخلاص ،
والاستقامة والنزاهة . ولقد كانت هذه الصفات مجتمعة فى ماهر والنقراشي ، فما
أعظم مصاب البلاد بفقدتهما !

إن مصرعهما لخلق بأن يزيدنا بغضا فى اتخاذ القتل ذريعة للتناحر السياسى
الداخلى ، ولعمري ليس التقاذف بالرصاص سبيل الوعى القومى والنضج السياسى ،
ولا هو الوسيلة الصالحة لحرب الآراء فى المجتمعات المتقدمة ، بل هو لا يعدو
أن يكون معولا للهدم ، وأداة للقوضى والإجرام ، ووقى الله البلاد شر
هذه الآثام

رحم الله الشهيدين ماهر والنقراشي ، وإلى روحهما الفاتحة !

أعمال وزارة النقراشى

نذكر فيما يلى بعض أعمال وزارة النقراشى وخاصة أعمالها الإنشائية فى مختلف نواحي الإصلاح

فمن أعمالها إنشاء كلية للبحرية فى الاسكندرية لتخريج ضباط البحرية ، واختير طلبتها ممن أتموا دراستهم الثانوية والتحقوا وقتا ما بالكلية الحربية

ومن أعمالها تحرير الجيش من البعثة العسكرية البريطانية (ديسمبر سنة ١٩٤٧) وكانت هذه البعثة تتولى مهمة تدريب الجيش والسيطرة عليه تحت ستار تنظيمه

كهرية خزان أسوان

ومن أهم أعمالها تعجيلها فى تنفيذ مشروع كهرية خزان أسوان ، وكان يكتفه الركود من قبل ، والغرض من هذا المشروع الاستفادة من سقوط المياه المخزونة فى توليد قوة كهربائية ضخمة تكفى للنهوض باقتصاد البلاد القومى فى الصناعة والزراعة وخاصة فى استخراج السماد وصناعة الحديد

ويرجع التفكير فى توليد الكهرباء من خزان أسوان إلى سنة ١٩١٢ عند ما تمت التعليق الأولى للخزان ، وتداولت المشروعات الأفكار والآراء شداً وجذبا ، إلى أن أخذت وزارة اسماعيل صدقى الأولى تفكر جدياً سنة ١٩٣١ فى تحقيقه ، ووضع فى عهدها تصميم هذا المشروع ، وسارت الخطوات الأولى فى سبيل تنفيذه ثم وقف سنة ١٩٣٧ للخلاف على طريقة التنفيذ وهل تكون بمناقصة عالمية أو بالممارسة (أنظر ص ٤٥)

واستمر المشروع فى ركود إلى أن قرر مجلس الوزراء فى يونيو سنة ١٩٤٥ ، على عهد وزارة النقراشى الأولى البدء فى تنفيذه بعد طرحه فى مناقصة دولية عالمية ، وانشئت إدارة خاصة لتنفيذه تولى رأسها عبد العزيز احمد بك

وفى سنة ١٩٤٧ على عهد وزارة النقراشى الثانية وافق مجلس الوزراء على تعيين

ثلاثة خبراء عالميين أحدهما أمريكي والثاني سويسرى والثالث سويدي للاشتراك فى فحص العطاءات التى قدمت ، ثم وافق فى ابريل على تقريرهم الذى أوصى باختيار المشروع الذى وضعته وزارة الأشغال

وفى هذه السنة أقر البرلمان الاعتماد اللازم للمشروع وصدر به قانون فى ١٣ يوليه سنة ١٩٤٧ يقضى بأن يؤذن للحكومة بأن ترتبط بتنفيذه فى حدود عشرة ملايين جنيه ونصف مليون وبأن تصدر فى مصر قرضا لتمويله بالمقدار المذكور وأن يؤذن لوزير المالية بأن يأخذ مؤقتا من المال الاحتياطى العام ما يلزم لتنفيذ المشروع

وفى ١٩ مارس سنة ١٩٤٨ أرسى جلالة الملك الحجر الأساسى فى محطة توليد القوى الكهربية من خزان أسوان

أعمال اقتصادية واجتماعية

ومن أعمال وزارة النقراشى إنشاء البنك الصناعى

وإصدار قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، وقد اشترط لأول مرة فى تاريخ مصر المالى والاقتصادى أن يكون للمصريين أكثر من النصف على الأقل من أسهم كل شركة تتألف فى مصر ، واشترط نسبة معينة من الموظفين المصريين يتحتم على كل شركة مراعاتها ، ولهذا القانون الأثر الكبير فى تمصير الشركات المساهمة فى مصر

وإنشاء قناطر إدفينا ، وقد بدى العمل فيها فى مايو سنة ١٩٤٨ ، وهى من أعظم منشآت الري الحديثة ، وستنتفع منها المناطق الشاسعة الواقعة فى شمال مديرتى البحيرة والقوادية

وتأميم شركة النور بالقاهرة فصارت ملكا للدولة

والتخفيف عن صغار الملاك الزراعيين بإصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ بزيادة حد الإعفاء من الضريبة على صغار ملاك الأراضى الزراعية ، ففضى بإعفاء

كل مول لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه جنهين فى السنة إعفاء كاملا ، بعد أن كان حد الإعفاء خمسين قرشا، وإعفاء الممولين الذين تتجاوز الضريبة على أطيانهم جنهين فى السنة ولا تزيد على عشرة من مائتى قرش فى السنة ، وهؤلاء يبلغون نحو مليونين ونصف مليون نسمة من السكان يمثلون بمجموع عائلاتهم نحو عشر سكان المملكة المصرية تقريبا

ووضع قانون الضريبة التصاعدية (قانون ضريبة الإيراد العام) وجعلها ذات فئة تصاعدية تحقيقا لجانب من العدالة الاجتماعية وتخفيفا لأعباء الضرائب عن صغار الممولين ، وبعد هذا القانون من أهم التشريعات الاجتماعية والاقتصادية ، وقد صدر فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٩ فى عهد وزارة ابراهيم عبد الهادى

وبناء مدينة للعمال فى امبابه
وإنشاء المستشفيات والوحدات الصحية فى الأقاليم والمدن
وتوصيل المياه الصالحة للشرب إلى كثير من القرى
ومنع إعطاء رخص لبيع الخمر فى الأحياء الوطنية

القانون المدنى الجديد

ومن أجل أعمالها التشريعية إصدار القانون المدنى الجديد (رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨) ، وهو أضخم عمل تشريعى صدر بعد الدستور ، وهو مؤلف من ١١٤٩ مادة ، ويعد من أحدث وأرقى القوانين المدنية ، وقد حل محل القانون المدنى الأهلى القديم الذى صدر سنة ١٨٨٣ ، وحل أيضا محل القانون المدنى المختلط الصادر سنة ١٨٧٥ ، ودلت تجارب خمس وستين سنة فى المحاكم الوطنية ، وثلاث وسبعين سنة فى المحاكم المختلطة ، على وجوب تنقيح القانون القديم ، وإزالة ما به من غموض فى بعض نصوصه ، واقتضاب ونقص فى نواحى أخرى ، وإدخال مبادئ وقواعد جديدة عليه لمسايرة مقتضيات التطور الاجتماعى والاقتصادى ، وبدأت الجهود فى تعديله من سنة ١٩٣٦ ، وفى سنة ١٩٣٨ عهدت وزارة العدل إلى الدكتور

عبد الرزاق السنهورى مهمة وضع المشروع المعدل للقانون القديم، وفى سنة ١٩٤٢ تم إعداده وعرضته وزارة العدل على رجال القضاء وأساتذة القانون وسائر الهيئات للإدلاء بمختلف الآراء والملاحظات فيما تضمنته من أحكام، وفى سنة ١٩٤٥ ألفت وزارة العدل لجنة برئاسة الدكتور السنهورى وعضوية طائفة مختارة من رجال الفقه والقضاء والحاماة للنظر فى هذا المشروع وفى جميع الآراء والملاحظات التى تلقتها وزارة العدل فى شأنه، وفى هذه السنة ذاتها أتمت اللجنة مهمتها وقدمت الحكومة المشروع الذى أقرته إلى البرلمان، ونظره البرلمان وأتم النظر فيه سنة ١٩٤٨ وأقره بعد أن أدخل فيه تعديلات يسيرة

والقانون الجديد يستند إلى القانون المدنى القديم ذاته فى كثير من نصوصه، ثم إلى أحكام القضاء المصرى التى أوضحت مآبه من غموض وأكملت مآبه من نقص، ويستند أيضا إلى مبادئ اقتبسها من التشريعات المدنية الحديثة ومن الشريعة الإسلامية

وصدر القانون بإقراره فى يوم ١٦ يولييه سنة ١٩٤٨، وبدأ العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، وهو اليوم الذى انتهى فيه أجل المحاكم المختلطة وانتقلت سلطتها إلى القضاء الوطنى

ومن أعمال وزارة النقراشى أيضا إصدار قانون المحاكم الحسبية، وقانون التزام المرافق العامة، وقانون إنشاء الغرف الصناعية، وقانون الخدمة العسكرية، وقانون العمد والمشايخ الخ

وزارة ابراهيم عبد الهادى

ديسمبر سنة ١٩٤٨ - يولييه سنة ١٩٤٩

على أثر مقتل النقراشى، عهد جلالة الملك إلى ابراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

وبدا من خطاب جلالة الملك الى ابراهيم عبد الهادى رغبة جلالة في العمل على توحيد كلمة الأمة ، قال في هذا الصدد : « نسأل الله تعالى أن يوفقكم إلى تحقيق أمنيتنا نحو توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التي تجتازها بلادنا العزيزة في هذه الآونة العصيبة ،

وقد عرض عبد الهادى باشا على الوفد أن يشترك في وزارته فأبى ، وعرض على الحزب الوطنى الاشتراك فيها ، فطلب مهلة للتفكير في الأمر ، وإذ كان العزم قد انعقد على أن تؤلف الوزارة في ذلك اليوم (٢٨ ديسمبر) فقد شكلها من السعديين والأحرار الدستوريين وبعض المستقلين على النحو الآتى :

إبراهيم عبد الهادى للرئاسة والداخلية والمالية ، أحمد عبدالغفار للاشغال .
إبراهيم دسوقي أباطة للخارجية . عبد الحميد عبد الحق للتموين . طه السباعى وزير دولة . عبد الرزاق السنهورى للمعارف . محمود حسن وزير دولة . نجيب اسكندر للصحة . مدوح رياض للتجارة والصناعة . على عبد الرازق للاوقاف . محمد حيدر للحرية والبحرية . جلال فهم للشؤون الاجتماعية . أحمد مرسى بدر للعدل . رياض عبد العزيز سيف النصر للواصلات . عباس ابوحسين للزراعة . مصطفى مرعى وزير دولة

تعديلات في الوزارة

وفي ديسمبر وفبراير عين محمد زكى على وعبد العزيز الصوفانى وزيرى دولة ، وبذلك اشترك الحزب الوطنى في الوزارة . وعين حسين فهمى مدير الجمارك السابق وزيراً للمالية وهو من المستقلين . وفي فبراير أيضاً استقال رياض عبد العزيز سيف النصر لاتهام ابن أخ له في قضية شيوعية ، وعين بدله إبراهيم دسوقي أباطة ، وعين أحمد محمد خشبه وزيراً للخارجية ، وعلى أيوب وزيراً للمعارف وعين عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف رئيساً لمجلس الدولة خلفاً لمحمد كامل مرسى الذى بلغ السن القانونية للتقاعد

استمرار موجة القتل والإجرام

استمرت موجة القتل والإجرام في مد وجزر بعد مقتل النقراشي

ففي ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ حاول مجرم أثيم من شباب الإخوان المسلمين نسف دار محكمة الاستئناف بباب الخلق (ميدان أحمد ماهر) . وذلك بوضع حقيبة مملوءة بالمفرقات في دار المحكمة وتركها حتى تنفجر ، وكاد الانفجار يقع لولا أن ارتاب بعض الحجاب ورجال البوليس في الحقيبة فسارعوا إلى نقلها خارج الدار ، ولم يمض قليل حتى انفجرت في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين صباحا ، وكان لانفجارها دوى هائل ارتجت له المنازل المجاورة وأحدث فجوة عميقة في الميدان وتلفا كبيرا في دار المحكمة وكسر زجاجها ونواقتها وأصيب من جراء الانفجار خمسة عشر شخصا ، وقد دلت ملابسات هذا الحادث على أن الجاني كان يقصد نسف مكتب النائب العام ومافيه من أوراق ووثائق تدين بعض الإرهابيين من أعضاء الجمعية وقد ضبط الجاني وحكم عليه في مارس سنة ١٩٤٩ بالأشغال الشاقة المؤبدة

مقتل الأستاذ حسن البنا

١٢ فبراير سنة ١٩٤٩

وفي مساء يوم السبت ١٢ فبراير ١٩٤٩ أطلق مجهول عدة أعيرة نارية على الأستاذ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين بينما كان يغادر دار جمعية الشبان المسلمين ، ولم يمض قليل على إصابته حتى فارق الحياة ؛ ولم يضبط القاتل ولم يعرف ، وكان لمقتل الفقيد أسف شديد وخاصة لأن الأمل كان معقودا بمواصلته السعي في تنقية جمعية الإخوان المسلمين من العناصر الإرهابية والعودة بها إلى طريق الدعوة الصالحة المبنية على النصح والإرشاد ، وقبل أن يلقي مصرعه بنحو شهر واحد نشر بياننا استنكر فيه نزعة القتل والإجرام ، ودعا إلى الوثام وتوحيد الكلمة ، ولكن شاء القدر أن يلقي مصرعه قبل أن يتم مهمته

الشروع فى قتل رئيس الوزارة

وفى ٥ مايو سنة ١٩٤٩ شرع جماعة من شباب الإخوان المسلمين فى قتل رئيس الوزارة ، بأن استأجروا خصيصاً منزلاً بمصر القديمة يقع على الطريق الموصل من القاهرة إلى حلوان ، وكنوا له فى هذا المنزل ليقتلوه وهو فى طريقه إلى داره بالمعادي ، وفى هذا اليوم مرت أمام المنزل سيارة الأستاذ حامد جوده رئيس مجلس النواب وقتئذ ، فظنوها سيارة رئيس الوزارة وهاجموها بإلقاء القنابل وإطلاق الرصاص عليها من مدفع رشاش ، فبادر سائق السيارة إلى زيادة سرعة سيرها ، فتفادى القتل ولم يصيب رئيس النواب بسوء ، وأصيب حوذى ساقه سوء حظه إلى هذا المكان فى هذه اللحظة فقضت شظية إحدى القنابل على حياته

مد الأحكام العرفية سنة أخرى

قررت الوزارة مد الأحكام العرفية سنة أخرى ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ وأصدرت فى ذلك قانوناً (رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩) بعد موافقة البرلمان باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ مدة جديدة أقصاها سنة وقد أقر البرلمان هذا القانون بحجة أن حالة الحرب بين مصر وإسرائيل لا تزال قائمة برغم عقد الهدنة الدائمة بينهما كما تقدم بيانه

أعمال وزارة إبراهيم عبد الهادى

عنيت هذه الوزارة بتوفير المواد الغذائية ومواد التكوين عامة لطبقات الشعب ، وأبدت نشاطاً ملحوظاً فى مكافحة الغلاء أدى إلى توافر هذه المواد وتراخى أسعارها ، وزادت مقررات البترول ومقررات السكر ، ووقفت فى توفير اللحوم والزيت حصلت الرغيف

وآثرت مصلحة الجمهور على مصالح الشركات والرأسماليين ، وترتب على هذه السياسة الشعبية أن استهدفت لحرب بعض كبار الرأسماليين ووقوفهم لها بالمرصاد وسعيهم المتواصل فى سبيل إسقاطها

اتفاق جديد للأرصدة الأسترالية

٣١ مارس سنة ١٩٤٩

عقدت هذه الوزارة في ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ اتفاقاً جديداً للأرصدة الأسترالية
تضمن الأحكام الرئيسية الآتية :

- ١ — الإفراج فوراً عن ١٢ مليون جنيه أسترليني
- ٢ — إذا قل الرصيد الحر عن ٤٥ مليون جنيه أسترليني فإن الحكومة الانجليزية
تتعهد بالإفراج عن دفعات قيمة كل منها ثلاثة ملايين جنيه على ألا يزيد مجموع
تلك الدفعات على ١٨ مليون جنيه في مدة سريان الاتفاق
- ٣ — تباع الحكومة الانجليزية لمصر في سنة ١٩٤٩ دولارات أمريكية قيمتها
خمسة ملايين جنيه
- ٤ — تعهد الحكومة الانجليزية بدفع ثمن ما قيمته خمسة ملايين جنيه أسترليني
من المواد البترولية المطلوبة للاستهلاك المحلي
- ٥ — تسدد بالإنجليزية قيمة ما تستورده مصر من الأسهم من شيلي (أسوة بما
اتبع في سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨) بسبب أن شيلي أصبحت من البلاد ذات الحسابات
الأسترالية القابلة للتحويل
- ٦ — تزيد كمية البضائع التي تستورد من بريطانيا والتي كانت مصر مضطرة إلى
استيرادها من بلاد العملات الصعبة بما يقرب من ثمانية ملايين جنيه أسترليني
- ٧ — تسدد بالإنجليزية قيمة المهمات اللازمة لشركتي انجلو اجيشيان اويلد فيلدز
وشل من منطقة الدولار (كما كان الشأن في الاتفاقيين الماليين السابقين) وتعهد
الحكومة المصرية بأن تصدر إلى بريطانيا كميات من الأسفلت إذا كان هناك
فائض لديها من تلك المادة بشرط أن لا يؤثر ذلك في حاجة البلاد من المازوت

الاحتفال بعودة أبطال الفالوجة

انتهت عمليات القتال في فلسطين بتوقيع الهدنة الدائمة بين المصريين واليهود في فبراير سنة ١٩٤٩ كما تقدم بيانه

وقد عادت القوات المصرية التي كانت محصورة في الفالوجة إلى القاهرة، واحتفلت الحكومة والشعب بعودتها احتفالا كبيرا يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٩، فأقيم عرض عسكري كبير تألف من أبطال الفالوجة ضباطاً وجنوداً، وساروا إلى قصر عابدين حيث مروا أمام جلالة الملك، وعرضهم جلالته في ساحة القصر تكريماً لهم وتقديراً لبطولتهم، وكان يقود هذه القوات في أثناء العرض اللواء أحمد فؤاد صادق القائد العام للجيش المصري في فلسطين والامير الای السيد طه قائد قوات الفالوجة

الماخذ على هذه الوزارة

إن أهم ماخذ هذه الوزارة أنها قررت مد الأحكام العرفية سنة أخرى ثم تمادت في استخدام هذا النظام لاضطهاد كل من اشتبه رجال القسم السياسي بأنهم من الإرهابيين، وأهدرت في هذا السبيل ما كفله الدستور من حقوق وحریات للمواطنين

حقاً إن موجة القتل والإرهاب كانت قد أفزعت الناس في هذا العهد، كما يتبين من إلقاء نظرة على حوادث القتل والتدمير التي تقدم ذكرها

ولكن هذه الحالة الشاذة لا تصلح عذراً للخروج على النظم المقررة في البلاد المتحضرة، وهب هذه الحالة قد وقعت في ظروف عادية دون قيام الأحكام العرفية، أفكان يكفي ذلك للخروج على أحكام القانون العام في تعقب الإجرام والمجرمين؟

إن الأحكام العرفية نظام استثنائي ما كان يجوز أن يتخذ وسيلة لحرمان الناس حقوقهم التي كفاهم القانون، وما كان يسوغ للحكومة أن تأخذ الأبرياء بالشبهات، وتلقى المئات منهم في غيابة الاعتقال، وتبسى معاملتهم إسمات بالغة تنكرها العدالة والإنسانية

وقد تعدى اضطهاد المعتقلين إلى ذويهم وأقاربهم وعائلاتهم، فكم من أشخاص أبرياء اعتقلوا لأنهم من أقرباء أو أصحاب المعتقلين المشتبه في أنهم من الإرهابيين ومن الاضطهاد الذي لم يكن له مسوغ وقف صرف مرتبات المعتقلين من موظفي الحكومة ، فقد حرمت عائلاتهم من مرتباتهم شهوراً طويلة ، في حين أن مرتب الموظف ليس حقاً له فحسب، بل هو حق له ولأولاده وعائلته، فخرمان هؤلاء من مرتب عائلهم لمجرد الاشتباه في أنه من الإرهابيين هو ظلم لا تجيزه الشرائع ولا القوانين

وقد أثارت هذه الاضطهادات شعور المواطنين ، وكان لها أثرها البالغ في تنكرهم للوزارة

وزارة حسين سري الائتلافية

يوليه - نوفمبر سنة ١٩٤٩

لم تنقطع المساعي طول هذا العهد في تأليف وزارة ائتلافية تكون رمزا لتركيز الجهود واجتماع الكلمة وتوحيد الصفوف على قدر المستطاع ، ولكن الوفد كان يرفض دائماً هذه الفكرة

فلما وقع حادث اغتيال المرحوم النقراشي تجدد هذا المسمى، وبدأت رغبة جلالة الملك في تحقيق فكرة الائتلاف ، وقد جنح الوفد هذه المرة إلى قبول الائتلاف مؤقتاً ، ولكنه اشترط أن لا يكون رئيس الوزارة الائتلافية عبد الهادي باشا أو أي رئيس حزبي من الأحزاب غير الوفدية ، ومضى ابراهيم عبد الهادي في وزارته والمساعي تبذل في سبيل تحقيق الائتلاف ، إلى أن اتفقت الأحزاب على أن تقوم وزارة ائتلافية برئاسة رئيس محايد وأن تضم وزراء من الأحزاب المؤتلفة ، وترتب على ذلك استقالة وزارة ابراهيم عبد الهادي في ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٩

وارتضت الأحزاب حسين سري رئيساً للوزارة الائتلافية، وعهد اليه جلالة الملك تأليف هذه الوزارة ، فوفق إلى تأليفها من أربعة من الوفديين ، وأربعة

السعديين ، وأربعة من الأحرار الدستوريين، واثنين من الحزب الوطني ، وأربعة من المستقلين، وصدر المرسوم بتأليفها يوم ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٩ على النحو الآتي :
حسين سرى للرأسه والداخلية والخارجية . أحمد محمد خشبه للعدل . عثمان محرم للأشغال . محمود غالب وزير دولة . أحمد عبد الغفار للزراعة . علي أيوب للشؤون والاجتماعية . إبراهيم دسوقي أباطه للأوقاف . فؤاد سراج الدين للمواصلات . مصطفى نصرت للتجارة والصناعة . نجيب اسكندر للصحة . محمد حيدر للحرية والبحرية . أحمد مرسي بدر للمعارف . مصطفى مرعي وزير دولة . محمد زكي علي وزير دولة . حسين فهمي للمالية . محمد محمد الوكيل وزير دولة . عبد الرحمن الرافعي للتموين . أحمد علي علوية وزير دولة . محمد هاشم وزير دولة

وبعد أيام قليلة من تأليف الوزارة استقال أحمد محمد خشبه وزير العدل لأنه وُعد من رئيس الوزارة بإسناد وزارة الخارجية اليه ، فلما استبسطاً تنفيذ هذا الوعد أصر على الاستقالة ، وعين بدله أحمد علي علوية وزيراً للعدل وعين أحمد رمزي وزير دولة لكي يبقى عدد الوزراء الدستوريين أربعة

وفي شهر سبتمبر استقال مصطفى مرعي ، وكتب استقالته بالهجة شديدة ضد رئيس الوزارة

أعمال الوزارة الائتلافية

كما يذكر لهذه الوزارة أنها أفرجت عن معظم المعتقلين السياسيين ، ومهدت السبيل لإلغاء الأحكام العرفية ، وألفت لجنة وزارية لسرعة الفصل في حالات المعتقلين والإفراج عنهم

وألفت لجنة وزارية أخرى تمثل الأحزاب المؤتلفة لتقسيم الدوائر الانتخابية طبقاً لما أظهره التعداد الأخير للسكان

وأعادت الحالة إلى مجراها الطبيعي ، وسارت في شؤون الحكم سيرة عدل ومساواة ، وامتنعت المحسوبيات والاستثناءات في عهدتها ، واطمأن كل موظف على حقه . واحترمت حرية الصحافة إلى الحد الأقصى ، واستمرت شؤون التموين كما كانت في

عهد الوزار السابقة ، وكافحت الغلاء كما كافحتها هذه الوزارة ، واستمرت الأسعار متراخية في عهدها

اتهاء أجل المحاكم المختلطة

١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩

وفي عهدها انتهى أجل المحاكم المختلطة ، وانتقلت سلطتها إلى المحاكم الوطنية، وكان ذلك يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وهو يوم مشهود من أيام مصر الخالدة ، إذ ظفرت فيه باكتمال سيادتها القضائية وبسط ولايتها في التشريع والقضاء على جميع من تظلمهم سماء الوطن من مصريين وأجانب وقد أقامت الحكومة في هذا اليوم احتفالا فخا في دار الأوبرا الملكية ابتهاجا بهذا العيد القومي السعيد ، تبودلت فيه الخطب تنويها بتمام استقلال مصر القضائي والتشريعي

وفي هذا اليوم تسلم أعلام القضاء الوطني دار محكمة مصر المختلطة ومحتوياتها إيدانا بانتهاء عهدها وصارت مقراً لمحكمة النقض ومحكمة الاستئناف وتسلمت إدارة القضاء دور المحاكم المختلطة بالإسكندرية والمنصورة وبورقواد ، وتحولت كلها إلى محاكم وطنية

المآخذ على هذه الوزارة

يؤخذ عليها أنها عطلت مشروع كهربية خزان أسوان ، إذ تجدد الخلاف القديم بين عثمان محرم وزير الأشغال في هذه الوزارة وعبد العزيز احمد مدير عام كهربية الخزان ، وانتهى بإقصائه عن العمل ، وتعطل المشروع ، واستمر التعطيل زهاء سنتين في عهد وزارة حسين سرى المحايدة وفي عهد وزارة النحاس

روح الائتلاف

ثم إن هذه الوزارة على أنها ائتلافية لم يكن يسودها التعاون والصفاء ، لم أجد

فيها ما كنت أنشده وأنتظره من سريان روح الائتلاف بين أعضائها ، بل رأيت تنافر شديداً بين مختلف الكتل الممثلة فيها ، وقد أسفت لهذه الحالة النفسية ، وعددتها من نقائص حياتنا السياسية ، ولطالما أفضيت لبعض زملائي في الوزارة أن يكبحوا جماح الحزبية العنيفة ، وأن يبذلوا كل جهودهم في تدعيم الائتلاف ، لأنه تجربة تشهدنا البلاد بعد سنوات طويلة من التناحر والشقاق ، ولأن الأمة ترقب في لفة نجاح هذه التجربة ، وإذا هي فشلت فإن الجمهور سيكون معذورا إذا تزعزعت ثقته في الأحزاب وفي قدرتها وكفايتها بل وإخلاصها ، وبالرغم من أني كنت أسمع تحييدا لآرائى من زملائي ، فإن تيارات الشقاق كانت تفعل فعلها في هدم الائتلاف ، وساعدها على ذلك لهجة بعض الصحف ، فإنها لم تكن تعمل على استبقائه وتدعيمه ، بل كانت تخلق الأسباب والذرائع لفضته ، وكان الخلاف على أشده في تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها ، ويبدو لي مما كنت أشاهده أن الوزراء السعديين لم يعملوا على نقض الائتلاف ، بل كانوا يسرون في فلكه ، وكذلك شأن الوطنيين ، أما الوفديون فكانوا بما تخفى صدورهم يرقبون الظروف لعلها تواتيهم بعض الائتلاف دون أن يكونوا في الظاهر مسئولين عن ذلك ، ورأيت الثورة على الائتلاف تبدأ من معسكر الأحرار الدستوريين ، برغم أن أغلبية وزرائهم كانوا يميلون إلى بقاء الوزارة الائتلافية ، ولكن هذه الأغلبية لم تستطع التغلب على نبرة الشقاق المتغلغلة في نفوس أقليتهم ، ولعل الصخب كان أعلا صوتا من الأغلبية العددية ، وكان يمكن لرئيس الوزارة أن يتفادى تيارات الشقاق ويستمر بالائتلاف حتى نهايته ، لأن عقبات جوهرية قد تخطتها الوزارة واجتازتها بسلام ، ولم يبق إلا عدد قليل من الدوائر الانتخابية تنازع فيها الوفديون والأحرار الدستوريون ، وقد اتفقت اللجنة الوزارية الموكول اليها تقسيم الدوائر على تحكيم سرى باشا في أمر هذه الدوائر ، ولكن لسبب لا أعرفه تنحى سرى باشا عن قبول هذا التحكيم ، ولو أنه قبله لانهى الخلاف على الدوائر القليلة التي كان الخلاف قائما بشأنها ، ويبدو لي أن الوزراء الوفديين أخذوا يتنكرون للائتلاف ويعملون على إسقاط الوزارة الائتلافية ، لتحل محلها وزارة محايدة ، وتلك كانت

بغيتهم وأنشودتهم القديمة ، ورأوا مصلحتهم الحزبية في إجراء الانتخابات على يد وزارة محايدة ، ويلوح لى أن سرى باشا قد انساق لرغبتهم هذه ، لأن موقفه في آخر جلسة لمجلس الوزراء في وزارته الائتلافية لم يكن موقف من يعمل على رأب الصدع والتوفيق بين المؤتلفين المختلفين ، بل لعله كان أميل إلى فض الائتلاف وتأليف وزارة محايدة برأسه ، وبما يؤيد هذه الحقيقة أنه عتد ماثار الخلاف في هذه الجلسة بين فؤاد سراج الدين وأحمد عبد الغفار على تحديد دائرة من دوائر المنوفية - وكان بمكناحسم هذا الخلاف في الجلسة - ترك حسين سرى ثورة المناقشة تزداد عنفا ، ولم يرجع الى مجلس الوزراء ليفصل في هذا الخلاف المحدود ، بل وقف غاضبا وخاطب الوزراء في عنف وشدة قائلا: وسأعرض الأمر على جلالة الملك ، وبدا على الوزراء الوفديين في هذه اللحظة بريق الغبطة والارتياح ، لشعورهم بقرب التخلص من الوزارة الائتلافية ، كأن الائتلاف كان كابوساً جاثماً على صدورهم ، ويبدو أنهم كانوا على علم بالخطوة التالية ، فلم يكذب سرى باشا يغادر اجتماع مجلس الوزراء حتى قصدوا إلى السراى الملكية ، وقدم استقالته ، فعهد إليه جلالة الملك في الحال بتأليف الوزارة ، فألفها على الفور ، ولم تنقض ساعتان على المناقشة الطارئة التي حدثت بين الوزير الوفدى والوزير الدستورى ، حتى كانت الوزارة المحايدة قد تم تأليفها وتدل هذه الملابسات على أن الاتفاق على تأليف هذه الوزارة كان أمراً متفقاً عليه من قبل ، وأن الوفد هو العامل الجوهرى الأكبر في سقوط الوزارة الائتلافية ، يؤيد ذلك أن الوفد قابل تأليف الوزارة المحايدة بابتهاج عظيم وغبطة بالغة ، وأخذ يكيل المدح والثناء لسرى باشا ، ولعل سرى باشا قد ظن أن الوفد سيحفظ له هذا الجليل ، ولكنه أخطأ التقدير فيما أظن ، لأن الوفد لا يهمه إلا أن يسخر الأشخاص في سبيل تحقيق أغراضه ، ثم يتنكر لهم بعد أن تتحقق هذه الأغراض ، ولا يهمه إلا أن تكون الحكومة وفدية لحما ودما ، ولست أشك في أن البلاد قد خسرت بسقوط الوزارة الائتلافية ، لأنها على الأقل كانت عقبة في سبيل استغلال الوزراء للحكومة ، هذا الاستغلال الذى يؤدي إلى إفساد أداة الحكم في المصالح والدواوين ، والوزارة الائتلافية

من طبيعتها أن يراقب أعضاؤها بعضهم بعضا ، وهذه الرقابة أدعى لاستقامة الحكم ونزاهته

وزارة حسين سرى المحايدة

٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ - ١٢ يناير سنة ١٩٥٠

قدم حسين سرى استقالته إلى جلالة الملك يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وبنهاها على أن مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية الذي وضعته الوزارة لم يحظ بقبول بعض المرشحين، وامتد سخطهم إلى أحزابهم، وامتد سخط أحزابهم إلى ممثليهم في الوزارة ، وأنه بذل قصارى جهده في التوفيق ولكن تبين له أن الروح الحزبية ما زالت هي الغالبة عند بعض المهتمين إلى الأحزاب ، ولذلك يضطر إلى رفع استقالته

وقد عهد إليه جلالة الملك في الساعة التي قدم فيها استقالته تأليف وزارة جديدة، فألفها فوراً على النحو الآتي .

حسين سرى للداخلية والخارجية . صليب سامي للتجارة والصناعة . محمد العشماوي للمعارف . حسين عنان للزراعة . محمد حيدر للحرية والبحرية . محمد هاشم وزير دولة . محمد المفتي الجزائري للأوقاف . محمد عبد الخالق حسونة للشئون الاجتماعية . محمد عبد الشافي . عبد المتعال للبالية . ابراهيم شوقي للصحة . محمد علي راتب للتموين . مصطفى فهمي للأشغال . سيد مصطفى للعدل . محمد علي نمازي للواصلات

أعمال هذه الوزارة

إن خير ما عملته هذه الوزارة أنها أصدرت مرسوماً بقانون يقضي بمحاكمة الوزراء والأحوال التي توجب محاكمتهم ، ووضعت مشروع قانون الكسب غير المشروع المعروف بقانون (من أين لك هذا)

وكلاهما عملان جليلان كانت البلاد ولم تزل في أشد الحاجة إليهما لأنها
يساعدان ولا ريب على استقامة الحكم ومحاربة الفساد

الانتخابات النيابية — ٣ يناير سنة ١٩٥٠

في عهد هذه الوزارة جرت الانتخابات العامة لمجلس النواب في ٣ يناير
سنة ١٩٥٠

وإن كل الظروف والمقدمات كانت تدل على أن الوفد سينال فيها الأغلبية
فسقوط الوزارة الائتلافية كان في ذاته كسبا للوفد ، لأنه تحقيق لرغبة قديمة
له كان لا يفتأ ينادى بها ويعدها قنطرة لعودته إلى الحكم ، فالاستجابة إلى هذه
الرغبة توحى إلى أذهان الجماهير أن الوفد سيتخذ من وزارة حسين سرى المحايدة
سلما للوصول إلى الحكم ، وهذا أول مظهر من مظاهر فوز الوفد في المعركة الانتخابية ،
وللفوز الأول في مثل هذه المعارك أثر بالغ في النفوس ، وخاصة في اليثبات التي
يغلب فيها الجمل والامية ، وهي مع الأسف لم تزل أكثر يثبات الأمة عددا

والوفد يأنس إلى كل وزارة محايدة في إجراء الانتخابات العامة ، لأن الوزارة
المحايدة في ذاتها ضعيفة في تكوينها وفي أشخاص وزرائها ، إذ هم (في الجملة) من
كبار الموظفين السابقين الذين يشعرون بأن مهمتهم وقتية ، وأنهم في الغالب ،
قنطرة لكل غالب ، والوفد يستطيع أن يلقي في روعهم وفي روع الموظفين عامة
أنه سينال الأغلبية في الانتخابات ، وأنه عائد قريبا إلى الحكم ، وفي يده مكافأة من
يشاء وإيذاء من يشاء ، وهذا الوضع من شأنه الإخلال بالتوازن في المعركة
الانتخابية ، بعكس ما إذا تولت الإشراف على الانتخابات وزارة ائتلافية ، فإن
التوازن بين الأحزاب في ظلها يكون أقرب إلى الواقع ، والموظفون في عهدها
يكونون أقرب إلى الحياد

واجتمعت عوامل أخرى ساعدت الوفد على الفوز في هذه المعركة ، منها

انضمام الإخوان المسلمين والشيوعيين لهم كراهية منهم للسعديين لما لحقهم على أيديهم من الاضطهاد

ومنها استفاضة الأنباء عن إيجاء بريطاني بالترحيب بعودة الوفد إلى الحكم ، وكان لهذا الإيجاء أثره في اتجاه الرمح

ومها تحقيقات محمد علي راتب وزير التموين في عهد الوزارة المحايدة ، فقد ترك الغلاء يتفاقم في عهده ، وحصر جهوده في إجراء تحقيقات تناولت سمعة عدة وزراء من السعديين ، وأخذت الصحف الوفدية تنشر أنباء هذه التحقيقات بطريقة مثيرة ومضللة للأفكار ، وتستخلص منها أن السعديين كانوا السبب فيما حاق بالبلاد من الغلاء ، ومع أن هذه التحقيقات كان يحدوها الغرض ولم يقصد منها الصالح العام وبرغم أنها لم تسفر عن نتيجة ايجابية ، فإنها كانت دعاية كبرى للوفد والوفديين خلال الحركة الانتخابية ، واتخذوها سلاحا لمحاربة خصومهم ، وألقوا في روع الجماهير الساذجة أن خصوم الوفد هم مصدر الغلاء ، وأن الوفد إذا عاد إلى الحكم جاء للشعب باليسر والرخاء ... وما أسهل ما تبذل الوعود ويخدع الشعب في أوقات الفتن ، ومع أن الأيام قد برهنت على أن الغلاء قد استفحل وتفاقم في عهد الوزارة الوفدية ، فإن هذا الخداع والرياء ، لم يتكشف إلا بعد أن نفذ السهم وحسم القضاء ووجد الوفديون أيضاً معاونة من معظم رجال البوليس والإدارة في الدوائر الانتخابية ، إذ كانوا حاقدين على النقراشي عدم استجابته إلى كثير من مطالبهم ، وسلوكه حيالهم مسلك الحزم والحشونة ، فاتفقوا على أن ينتقموا من خصوم الوفد وأكثرهم من السعديين وحلفائهم ، وكانوا حربا عليهم في الانتخابات ، وقد تجلت مساعدتهم للوفديين على الأخص في العواصم وأهمها القاهرة والاسكندرية ، إذ تركوا الوفديين يجمعون حول لجان الانتخاب عصابات من البلطجية والأشرار يهددون الناخبين ويمنعون كل من يرشد عنهم الوفديون أنهم ليسوا من أنصارهم من دخول اللجان ، فأحجم معظم الناخبين الهادئين الوادعين عن إعطاء أصواتهم مخافة الضرب والأذى أو اجتنابا لما يتعرضون له من فحش القول وبذنية السباب ، ولذلك لوحظ أن العواصم الكبرى وفي مقدمتها القاهرة والاسكندرية كانت أقل

البلاد اشتراكا في الانتخاب ، وأقلها أصواتا في لجنتها ، مع أنها تضم معظم المثقفين والمتعلمين الذين يعطون أصواتهم عن إدراك وبصيرة ، وهذا مظهر يوشف له في النضال الانتخابي ، ويلقى شيئا من الضوء على عيوب الانتخاب عندنا ، كما أنه من مظاهر إجحام الطبقات المثقفة عن الاشتراك في الحياة العامة ، لأن الحياة العامة تستلزم النضال والمقاومة ، لا التراخي والمسالة ، ولكن الطبقات المثقفة عندنا تميل في الغالب إلى الراحة وحب السلامة ، والابتعاد عن مواطن الجهد والمشقة والأذى ، ولو كان أذى وهميا ، وهذا ولا ريب من عيوبنا الاجتماعية

وعاون الوفديين أيضا رهط من الرأسماليين الذين كانوا ولا يزالون على صلة بالانجليز ، وكانوا سفراء الوفد عندهم ، وجعلوهم يرحبون بعودة الوفد إلى الحكم ، على أساس أنه سيتخذ حيالهم سياسة الود والجمالة ، وأنه أقدر من سواه على تهدئة الأفكار وترويض غالبية المصريين على الرضا بالأمر الواقع . وقد انعقد تحالف وثيق العرى بين هؤلاء الرأسماليين من سفراء الاستعمار وبين الوفد ، وخاصة منذ أن سيطر عليه جماعة الإقطاعيين والرأسماليين ، فاستفحلت فيه الوصولية والانتهازية ، وتضاءلت بين صفوفه معاني الرجولة والوطنية

كل هذه العوامل وغيرها كان لها أثرها في ظفر الوفديين بأغلبية المقاعد النيابية

وقد ظهرت النتائج الأولى للانتخابات منبئة بهذا الفوز ، إذ نال الوفد ١٦٩ مقعداً ، والسعديون ٢٤ ، والأحرار الدستوريون ٢٢ ، والوطنيون ٤ ، والاشتراكيون ١ ، والمستقلون ٢٢ ، وبقيت ٧٧ دائرة أعيد فيها الانتخاب يوم ١٠ يناير ، فظفر الوفد بمعظمها ، بحيث صارت النتائج النهائية كما يأتي : وفديون ٢٢٨ ومستقلون ٣٠ وسعديون ٢٨ وأحرار دستوريون ٢٦ ووطنيون ٦ واشتراكي واحد والمجموع ٣١٩

أين إرادة الشعب ؟

ومع ما ناله الوفد من الظفر بحسب هذه النتائج الرسمية فإن من الظلم لهذا الشعب

أن يقال إن الذين نجحوا في انتخابات سنة ١٩٥٠ يمثلون حقاً إرادته ، أو إرادة أغليته ، بل إن الإحصاءات لتدل على عكس ذلك ، فمن الثابت أولاً أن من أعطوا أصواتهم في هذه الانتخابات لا يزيدون إلا قليلاً على نصف مجموع الناخبين ، أو بعبارة أخرى إن نحو نصف عدد الناخبين لم يشتركوا في عملية الانتخاب ، وهذا ظاهر من الإحصاء الرسمي الذي يدل على أن عدد الناخبين جميعاً ١٨٢ر١٠٥ ر ٤ ، وعدد الذين أعطوا أصواتهم في جميع اللجان ٢٨٥٩ر٧٤١

وهذا معناه أنه لم يشترك في هذه الانتخابات إلا نحو نصف عدد الناخبين ومن جهة أخرى فإن أغلبية مجموع أصوات الناخبين الذين اشتركوا في الانتخاب كانت لغير الوفديين ، فقد بلغ عدد الأصوات التي نالها الوفديون ١٢٥٦ر١٢٤٢ من ٢٨٥٩ر٧٤١ ، ومعنى ذلك أن مجموع الأصوات التي أعطيت لغير الوفديين في جميع اللجان بلغت ٠٩٨ ر ٧٢٤ ر ١ صوتاً ، أى بزيادة قدرها ٨٨ر٤٥٥ على ماناله الوفديون من الأصوات ومع ذلك يزعمون بأنهم يمثلون أغلبية الشعب !

استقالة الوزارة المحايدة

وتأليف وزارة النحاس

على أثر ظهور نتائج الانتخابات قدم حسين سرى استقالته يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ ، وقبلت في اليوم نفسه ، وفي ذات اليوم عهد جلالة الملك إلى النحاس تأليف الوزارة الجديدة ، وبعث إليه في هذا الصدد بالكتاب الآتي :

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

« ان توفير الرفاهية لشعبنا في أمن وسلام ، أعز رغباتنا ، وأعظم ماتجه اليه أمانينا ، ورائدنا دائماً أن تكون الحياة النيابية ، ونظم الحكم ، صورة صحيحة لأمانى البلاد ، وأن تكون عامل إسعاد ودعامة استقرار

« وبلادنا العزيزة اليوم في مسيس من الحاجة إلى هدوء وسكينة وعمل منتج ،
يوفر كل أولئك ، الطمأنينة لأهل البلاد وضيوفها

« لذلك اقتضت إرادتنا تحميلكم أمانة الحكم ، وإسناد رئاسة مجلس الوزراء
اليكم لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام التي ستلقى على عاتقكم في تلك الحقبة الدقيقة
من حياة البلاد ، والتي تقتضيكم العمل لصالح الشعب ، على نهج واضح من السياسة
القومية التي تهدف إلى تأليف القلوب وتوحيد الجهود ، للسير بالوطن العزيز نحو
الغاية التي تؤملها جميعا لرفعته وإسعاده ، وتحقيق ما يلشده أهله من مطالب
طبيعية وعادلة

« وقد أصدرنا أمراً هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ في تأليف هيئة الوزارة
وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به
« نسأل الله جلت قدرته ، أن يكلاً بلادنا برعايته ويوفقنا جميعاً إلى ما يعود على
رعايانا بالخير والسعادة ،
« فاروق »

صدر بقصر القبة في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٩ - ١٢ يناير سنة ١٩٥٠

وقد ألف النحاس وزارته من أعضاء وفدين وصدر المرسوم الملكي في هذا
اليوم نفسه بتأليف الوزارة على النحو الآتي :

النحاس للرئاسة ، عثمان محرم للأشغال ، علي زكي العرابي للواصلات ،
عبد الفتاح الطويل للعدل ، فؤاد سراج الدين للداخلية ، أحمد حمزة للزراعة ،
مصطفى نصرت للحرية والبحرية ، محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة ، محمد محمد
الوكيل للاقتصاد الوطني ، أحمد حسين للشئون الاجتماعية ، مرسى فرحات للتموين ،
يس أحمد للأوقاف ، عبد اللطيف محمود للصحة ، إبراهيم فرخ للشئون البلدية ،
والقروية ، حامد زكي وزير دولة ، محمد صلاح الدين للخارجية ، طه حسين للمعارف
محمد زكي عبد المتعال للمالية

تعيين حسين سرى رئيساً للديوان الملكي

وفي يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ أيضاً عين حسين سرى رئيساً للديوان الملكي

تعديلات في الوزارة

في نوفمبر سنة ١٩٥٠ طلب النحاس إلى يس احمد ومرسى فرحات أن يستقila فاستقالا، وعين اسماعيل رمزي وزيراً للأوقاف بدلا من الأول، واحمد حمزه وزيراً للتموين بدلا من الثاني الذي أعيد إلى القضاء، وعين رئيس المحكمة استئناف الاسكندرية، وطلب أيضا إلى محمد زكي عبد المتعال الاستقالة فأبى، فأخرج من الوزارة، وعين بدله فؤاد سراج الدين وزيراً للمالية مع بقاءه وزيراً للداخلية، وعين عبداللطيف محمود وزير الصحة وزيراً للزراعة بدلا من احمد حمزه، وحامد زكي وزير الدولة وزيراً للاقتصاد الوطنى، وعبد الجواد حسين وزيراً للصحة

وفي أغسطس سنة ١٩٥١ استقال أحمد حسين معترضا على أوضاع تتنافى مع استقامة الحكم ونزاهته، فقبلت استقالته

وفي سبتمبر سنة ١٩٥١ نقل عبد الفتاح الطويل ومحمد محمد الوكيل كل منهما مكان الآخر، وعين عبد الفتاح حسن وزيراً للشئون الاجتماعية، وحسين محمد الجندى وزيراً للأوقاف، وعبد المجيد عبد الحق وزير دولة

الفصل التاسع

الوفد في الحكم – عودة الحكم المطلق

سياسة الوفد في الأهداف الوطنية

كان الوفد يعيب على الوزارات المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية انها لم تحقق الجلاء عن الوادي ولا الوحدة بين مصر والسودان ، وكان يوهم البسطاء أن إبعاده عن الحكم معطل للجلاء ، وأن عودته اليه تنجزه وتحققه ، وألقى في روع الجماهير الساذجة أن إقصاءه عن الحكم انما هو مؤامرة مقصود منها الحيلولة دون تحقيق أهداف البلاد الوطنية

كان الوفد يعارض في عقد معاهدة مع بريطانيا، ويعلن استنكاره لمبدأ التحالف معها ، وينادي بأن لا محالفة ولا معاهدة اكتفاء بميثاق سان فرانسيسكو ، يأخذ على الحكومة المفاوضة في عقد معاهدة مع بريطانيا قبل إتمام الجلاء.

فلما ولي الحكم تهافت على المفاوضة حتى جعلها مهمة تكاد تكون مزمنة أعلن النحاس في خطاب العرش الذي ألقاه يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ أن وزارته لا تفتر في بذل أصدق الجهود وأمضاهم ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه ، وتضان وحدته تحت التاج المصري من كل عبث واعتداء ،

ومرت الأيام والشهور ولم يتحقق جلاء ، ولا صينت الوحدة من كل عبث واعتداء ، بل استفحل الاحتلال في عهد هذه الوزارة ، وتضاعف عدد الجنود البريطانية المحتلة لمنطقة قناة السويس ، وزيدت المنشآت الحربية فيها ، وترادف عدوان الانجليز على وحدة الوادي في السودان ، وازدادت حالة البلاد السياسية سوءاً، فإن اللطمات التي أصابتها في عهد وزارة الوفد لم تصب بها في عهود الوزارات

الماضية ، ولعل بريطانيا رحبت بعودة الوفد إلى الحكم بل ساهمت في هذه العودة لتسكيل الضربات الآلية لمصر في عهد الوزارة التي قيل عنها إنما تمثل الشعب، لكي يكون عدوانها موضع السكوت والإقرار الضمني من الشعب ...

جاء المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا إلى مصر في يناير سنة ١٩٥٠ في طريقه إلى لندن عقب خضوره مؤتمر الكومنولث ، وقابل النحاس ، ولم يبد منه أى استعداد للاستجابة إلى مطالب مصر القومية ، ومع ذلك قوبل بالحفاوة والود ، والمجاملة والتكريم ، ووصفه الوفد يون بأنه صديق مصر الحميم ، ولم يطالبه النحاس بمطالب مصر في الجلاء ، ولم يذكره على الأقل بأنه هو نفسه قد حدد للجلاء عن الأراضي المصرية موعدا كان ينتهى في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

وجاء المرشال سليم رئيس اركان حرب الجيش البريطانى إلى مصر أيضا في مايو سنة ١٩٥٠ ، وصارح النحاس وصلاح الدين بعدم إمكان الجلاء ، ومع ذلك ظلت الوزارة تنشر روح التفاؤل، وتضفى على بريطانيا صفة الود والرغبة في التفاهم . وصارح الانجليز النحاس وشيعته المرة بعد المرة في مباحثاتهم أو مفاوضاتهم أنهم لا يجلون عن منطقة القناة ولا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان ، ومع ذلك فإنهم مضوا في مجاملتهم ومسالمتهم والتودد اليهم ، وجعلوا باب التفاهم مفتوحا بينهم ، كل ذلك لأن القضية الوطنية لا تهم النحاس وشيعته ، مثلما يهمهم الاطمئنان إلى بقائهم في الحكم ، والبقاء في الحكم يقتضى في نظرهم إجتناى الأزمات السياسية ، والبعد عن الاحتكاك والتصادم ، ولا بأس عليهم بين آن وآخر أن يلهو الشعب بعبوات براءة وكلمات جوفاء لا تقدم فى الأمر ولا تؤخر ، بل تكون بمثابة تخدير للأعصاب وتضليل للآفهام

إن سياسة الوزارة الوفدية من الاهداف القومية هي إهمال القضية الوطنية ، وإضاعة الوقت فى مجاملات ومباحثات ، وتبادل الرسائل والمذكرات ، والبعد عن كل جهاد أو عمل إيجابى يحقق الاستقلال أو يزحزح الاحتلال عن مكانه ، أو يرد اعتماداته المتوالية فى مصر والسودان ، والاكتفاء بتصريحات وأحاديت أو خطب

منبرية تلقى بين آن وآخر يعلنون فيها تمسكهم بالجللاء والوحدة ستراً الموقف الاستخذاء الذى يقفونه من الانجليز ، وصارت هذه السياسة مسرحية محزنة يتمثل فيها الضعف والاستخذاء وإقرار الأمر الواقع أمام الانجليز ، والخداع والتغريب ونقض العهود والمواثيق أمام المصريين ، وكأن الأهداف القومية هي أن يتولى الوفديون الحكم فحسب

وليس أضر بالبلاد من هذه السياسة ، فلقد كان من نتائجها أن تراجعت القضية الوطنية في عهدهم ، وخيم عليها الركود والجمود ، وصارت موضع الاستخفاف والزراية في نظر الانجليز والدول ، لأن المقاومة والجهاد هما السبيل إلى كسب احترام الخصوم والأصدقاء على السواء ، أما سياسة الاستسلام واستجداء المفاوضات، واجتناب الأزمات، والتأجيل والتسويق، فهي سياسة مدمرة ، تغرى الانجليز بالإمعان في عدوانهم ، والتماهى في طغيانهم ، ثم إنها تضعف النفوس وتفسد معنوياتها، وتروضها على قبول المذلة والهوان

ومن عجب أن تأتى هذه النتائج على يد الهيئة التى طالما تبجحت وادعت أنها هي وحدها حاملة لواء الجهاد ، وأنها هي وحدها التى اصطفاها الله للذود عن الاستقلال وتحقيق مطالب البلاد، وأن من عداها معطل لهذا الاستقلال ، وهما هي ذى الأيام قد برهنت على فساد ما يدعون، وبطلان ما يرجفون

لقد كنا نرجو أن يتحقق ما أرجفوا به ، ويتم الجلاء والوحدة على أيديهم ، فنكون لهم أول الشاكرين ، ولكن الحوادث قد أثبتت أن قضية الجلاء والوحدة في نظرهم لا وزن لها يزاء بقائهم في الحكم ، وما يمثل هذا الخداع والتضليل تنهض الأمم وتحقق أهدافها ، بل هو السبيل إلى إغراء الطامعين بها واستخفاف المستعمرين بحقوقها

لقد كان المستريفن يعزو إخفاق مفاوضات سنة ١٩٤٦ إلى أن الوزارة التى كانت تتولاها هي وزارة أقليات ، فلما جاءت وزارة النحاس التى وصفوها بأنها

وزارة الأغلبية، لم يتحقق شيء من الأهداف القومية، بل تراجعت القضية الوطنية في عهدهما تراجعا محزنا، ورجع الانجليز عن بعض ماسلموا به من قبل، وتراعى الفشل والإخفاق في سياسة الوفد، فلا جلاء ولا وعد بالجلاء، بل نُذِرُ بالبقاء، ولا وحدة بين مصر والسودان، بل تفاقم لسياسة الفصل بينهما، وعمل على تمزيق شملهما

سياسة الوفد الداخلية

إخلافه عهوده في مكافحة الغلاء

أخلف الوفد عهوده في مكافحة الغلاء، بعد أن ملاء الوفديون الدنيا وعودا بأنهم سيسرون للشعب إذا عادوا للحكم أسباب الرخاء، ورغد العيش، وبعد أن كانوا يحملون الحملات الشعواء على الوزارات السابقة، وينسبون إليها اشتداد الغلاء، فلما جاءوا إلى الحكم تفاقم الغلاء في عهدهم، وكان لما لاتهم الإقطاعيين والرأسماليين الأثر الأكبر في اشتداد الغلاء على أيديهم

لم تعمل وزارتهم عملا مجديا في الحد من موجة الغلاء، بل كان في تصرفاتها ما زاد في تفاقمه، كترجيحها كفة الرأسماليين على جمهرة المستهلكين، وتهاونها في تحصيل الضرائب من الشركات الكبيرة والمحظوظين، وإهمالها المشروعات التي تزيد من الإنتاج القومي في المواد اللازمة لتموين الشعب، وتشجيع الوسطاء من أسياعها والمقربين إليها على الاتجار في هذه المواد، بما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ثم تهريب كميات منها إلى الخارج حتى إلى إسرائيل، ورفع الرسوم الجمركية على كثير من السلع الواردة من الخارج، فارتفعت أسعارها في الداخل، وقد اصطلت الطبقات المتوسطة والفقيرة بنار هذا الغلاء، وكان معظم عمل الوزارة اختراع الأسباب الباطلة لتضليل الناس بأنه ارتفاع طبيعي، وليس هذا وذاك من مكافحة الغلاء في شيء.

الاستثناءات الجديدة

وإعادة الاستثناءات القديمة

عادت وزارة الوفد إلى سياستها التقليدية في الاستثناءات في التعينات والترقيات والعلاوات ، تغدقها على المحاسيب والأنصار ، والأقارب والأصهار ، ولم تكف بالاستثناءات الجديدة ، بل أعمت في المحسوبة ، فأعادت الاستثناءات القديمة التي صدرت عن الوزارة الوفدية السابقة سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ وألغتها وزارة أحمد ماهر

وكان الظن أن تتورع وزارة الوفد عن إعادة الاستثناءات القديمة ، وتكف عن سياسة الاستثناءات عامة ، ولكنها جمعت بين المنكرين ، وهذا ولا ريب من أسباب اضطراب دولاب العمل في دواوين الحكومة ، وسريان روح اليأس والسخط والتراخي في نفوس الموظفين عامة ، إذ يرون أن لا عدل ولا مساواة في معاملتهم ، فيضعف شعورهم بالواجب ويقل إنتاجهم في العمل

ولم تقنع وزارة الوفد بإعادة الاستثناءات القديمة ، والإيغال في الاستثناءات الجديدة ، بل زادت الطين بلة بأن منحت الموظفين الذين أعادت إليهم الاستثناءات فروق المرتبات عن المدة التي انقضت من يوم إلغائها في سنة ١٩٤٥ حتى إعادتها في سنة ١٩٥٠ ، وقد بلغت هذه الفروق نيفا و ١٠٠٠٠٠ جنيه ، ونال كل موظف أعيدت له استثناءاته من فروق الاستثناءات مبالغ جسيمة بلغت في كثير من الحالات عدة آلاف من الجنيهات للموظف الواحد ، فكانت هذه المبالغ بمثابة مكافآت غير مشروعة ، عن استثناءات غير مشروعة . وفي هذا منتهى الاستهتار بأموال الخزانة العامة وبالحياة الإداري وبالعدالة والنزاهة

اعتداء الوزارة على استقلال القضاء

بدأت هذه الوزارة سياستها نحو القضاء باعتداء خطير على استقلاله، إذ طابت في أواخر يناير سنة ١٩٥٠ من الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة أن يستقيل من منصبه، بحجة أنه كان قبل ولايته هذا المنصب وزيرا حزبيا

وتلك لعمري حجة واهية ، لأن الوزارات الوفدية نفسها كثيرا ما عينت في مناصب القضاء من كانوا يلتزمون إلى الوفد ، ولم يلق هذا التعيين اعتراضا لا من القانون ولا من العرف ، ولا غضاظة في إسناد أى منصب قضائي كبير إلى وزير أو سياسي سابق ، مادام قد استقال من حزبه وقطع صلاته بالأحزاب السياسية عامة

ولكن السبب الحقيقي لتحدى رئيس مجلس الدولة ومحاولة إقصائه عن منصبه ، أن الوزارة أرادت أن تعين في مكانه أحد أشياءها تمهيدا لتغلغل الوفدية في هذا الحصن الأشم الذي يفصل بالحق فيما يقوم بين جهات الحكومة والأفراد من منازعات ، والذي ينبغي أن يكون حرّا مآآنا بعيد الصلة بالسلطات جميعا، لكي يجد الناس فيه ملاذهم وموئلهم الأخير في رفع ما يقع عليهم من مظالم الحكم وحيف الحكومات

ولقد كانت الوزارة جادة في إخراج السنهوري رغم مخالفة هذا التصرف لقانون إنشاء مجلس الدولة ورغم ما فيه من عدوان على استقلال القضاء ، ولم يققها عن إنفاذ عزمها سوى تضامن مستشاري المجلس مع رئيسه واستنكار الرأي العام لموقفها منه ، فإن الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة قد اجتمعت وأصدرت قرارا أعلنت فيه ، أن في مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحي عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية وتعهده إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الاجراءآت ما يكفل المحافظة على استقلاله وأن يبلغ هذا القرار إلى وزير العدل ،

كان لهذا القرار الحازم أثر بالغ في الحد من طغيان الحكومة ، وقابل الرأي العام تصرف الوزارة بإزاء هذه الهيئة القضائية العليا بعميق السخط وبالغ الاستنكار ، وإذ وجدت الوزارة أن تهديدها للسفوري لم يكن له الأثر الذي تبغيه ، فقد سكنت على مضض وعدلت مؤقتا عن العبث باستقلال مجلس الدولة

اعتداء آخر على استقلال القضاء

إقصاء النائب العام عن منصبه

وتجدد اعتداء الوزارة على استقلال القضاء في مايو سنة ١٩٥١ بإقصاء النائب العام محمد محمود عزمي بك عن منصبه جزاء له على مسلكه في تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة للجيش ، إذ تناول التحقيق بعض موظفي السراي أو بعض المتتمين اليهم ، ومع أن هذا التحقيق قد انتهى بحفظ القضية بالنسبة لمؤلاء الأشخاص ، فإن هذا لم يمنع الوزارة من إقصاء النائب العام عن منصبه لمجرد أن وقفهم وقاما موقف الاتهام

وقع هذا الإقصاء بطريقة تنطوي على عدوان على استقلال القضاء ، وعلى سير العدالة ، فقد قرر مجلس الوزراء نقل النائب العام إلى منصب آخر دون منصبه منزلة ومكانة ، فاضطر إلى طلب إحالته إلى المعاش ، وسرعان ما أجيب إلى طلبه

ولا ريب أن مسلك الوزارة حيال النائب العام إنما كان اعتداء خطيرا على استقلال النيابة، والنيابة العامة هي إحدى الهيئات القضائية الكبرى التي لها صلات وثيقة بحريات الأفراد وحقوقهم ، وأمنهم وسلامتهم ، وهي القوام على هذه الحقوق والحريات ، وبخاصة في مراحل التحقيق ، ولا تستطيع أن تؤدي مهمتها السامية إذا تدخلت السلطة التنفيذية في شؤونها واعتدت على استقلالها بطريق التهديد والإرهاب ، وما من شك في أن إقصاء النائب العام عن منصبه في صدد

تحقيقات كان يجريها في قضية هامة كقضية أسامة الجيش هو إرهاب لهذه الهيئة جميعها وتأثير على سير العدالة ، لا في هذه القضية فحسب ، بل في كل القضايا الهامة وغير الهامة ، لأنه جاء بمثابة عقاب للنائب العام على مسلك لم ترض عنه الوزارة فأين استقلال القضاء والنيابة وأين احترام القضاء في عمل يتطوى في ذاته على تسليم للقضاء في قضية كبرى لم يفصل فيها بعد ؟ وأين اطمئنان هيئة النيابة إلى استقلالها وتحريرها الحق والعدل في تحقيقاتها مع هذا التهديد البالغ والتدخل السافر ؟

لقد كان الأجدر بكرامة القضاء والنيابة معا أن تدع الوزارة للقضاء أن يقول كلمته الفاصلة في تحقيقات النيابة ، أما أن تسبق أحكام القضاء بكلمتها وتبادر إلى فصل النائب العام من منصبه ، فهذا لعمري عدوان صارخ على النيابة وعلى القضاء معا ، وهو عدوان لا يمكن أن يتفق مع الاحترام الواجب للعدالة وصيانة قدسية القضاء واستقلاله

الاعتداء على حرية الصحافة

وأمنت الوزارة في الاعتداء على حرية الصحافة، فصادرت كثيراً من الصحف لأوهى الأسباب ، وتعقبت على الأخص صحف المعارضة بالمصادرة والتعطيل وتقديم بعض أصحابها ومحرريها للحاكمة ، وصادرت صحفا معتدلة مستقلة لم تسبق مصادراتها في أي عهد من العهود

وكان يجب على الوزارة التي تدعي أنها تمثل أغلبية الشعب أن تكون أكثر رعاية لحرية الصحافة ، لأنه إذا كانت الأغلبية معها فم تخشى من إطلاق حرية الصحافة في التعبير عن آرائها مهما كان فيها من مهاجمة للحكومة في تصرفاتها أو انتقاد لأعمالها ؟

الحق ان ضيق وزارة الوفد بالمعارضة داخل البرلمان وتدابيرها في إقصاء المعارضة والمعارضين عن مجلس الشيوخ والنواب قد امتد الى المعارضة خارج

البرلمان ، فضايق صدرها بالصحافة المعارضة وتعقبها بمختلف وسائل الاضطهاد والتنكيل ، ولم تكف باستخدام القيود والنصوص التي تزخر بها التشريعات الحالية المقيدة للحرية ، بل شرعت في يولييه سنة ١٩٥١ في وضع تشريعات أخرى فيها مافيا من الحجر والتضييق على حرية الكتابة وإطلاق يد الوزارة في إنذار الصحف ووقفها وإلغائها بغير محاكمة ، وأوعزت إلى أحد أسياعها من النواب بالتقدم بهذه التشريعات إلى البرلمان ، وكادت تنفذ لولا الحركة التي أثارتها الصحافة الحرة ضد هذه التشريعات واستنكار الرأي العام لها ، وانتهت الحركة مؤقتا بسحبها والعدول عنها

إفساد أداة الحكم

أقامت هذه الوزارة حكما حزبيا فاسدا ، لانزاحة فيه ولا استقامة ، فالوفديون هم المميزون في ظل هذا الحكم ، وليس هذا من الحكم القومي العادل في شيء.

إن الحكم القومي قد يصح أن تتولاه وزارة حزبية ، ومن قواعده أن تعدل الحكومة الحزبية بين المواطنين . وتساوى بينهم في الحقوق والمزايا والواجبات ، كما هو الحال في البلاد الديمقراطية كبريطانيا والولايات المتحدة ، أما الحكم الحزبي الذي أقامه الوفد فلا عدل فيه ولا استقامة ، والتعليمات التي تملها الوزارة على حكام الأقاليم ورؤساء المصالح والدواوين تقضى بأن لا يعدلوا بين المواطنين ، بل عليهم أن يلبوا طلبات الوفديين دون سواهم ، وبخاصة الشيوخ والنواب منهم ، مهما كان فيها من ظلم لغيرهم أو إخلال بالنزاهة والاستقامة أو زلزلة للعدل في معاملة المواطنين

وقليل من الحكام والموظفين أو رؤساء المصالح من يهمل هذه التعليمات ويراعي صوت العدل والضمير في تصرفاته ، وفي الغالب يكونون في هذه الحالة عرضة للاضطهاد والتنكيل أو الحرمان من حقوقهم في الدرجات والترقيات

استغلال النفوذ والصفقات المربية

واتسم حكم الوفد باستغلال زعمائه وأشياعه نفوذهم في الحكومة للإثراء غير المشروع ، وقد ظهر الثراء الفاحش على المحظوظين والمقربين وعائلاتهم وذويهم

وصار عمل معظم شيوخ الوفد ونوابه بعد أن نبذوا واجبهم الدستوري في الرقابة على الحكومة هو الوساطة لأنفسهم أو لمن يلتمسون عندهم النفع لعقد الصفقات المربية والتصرفات غير السليمة في مختلف فروع الحكومة ، وغالبا ما تكون هذه الوساطات مقابل جعل من المال ، وصارت هذه الوسائل غير المشروعة مألوفة في الكثير من المناطق الانتخابية ، حتى صارت منازل كثيرين من الشيوخ والنواب أو مكاتبهم مراكز للوساطات المأجورة ، وفي هذا ما فيه من إفساد لأداة الحكم وتقويض لصرح الاستقامة والزهادة

وقد امتد استغلال النفوذ إلى محيط المعاملات التجارية الكبرى ، فحدث تلاعب كبير في سوق القطن اشترك فيه بعض المتصلين برئيس الوزارة والوزراء ، وتكشفت أساليب هذا التلاعب لرجال البورصة من وطنيين وأجانب ، وصارت أحاديث الناس في مجالسهم ، وموضع أسفهم وسخطهم ، إذ رأوا بعض المتلاعبين يثرون ثراء فاحشاً غير مشروع على حساب الطبقة المتوسطة من المنتجين والتجار ، ورأوا من مظاهر التلاعب أن القطن الأشموني وهو القطن قصير الثيلة صار ثمنه وقتاً ما ضعف ثمن القطن الطويل الثيلة (الكرنك) ، وهو أمر لم يسبق حدوثه من قبل ، ولم يكن هذا الغيب ليحدث لولا تلاعب هؤلاء المضاربين والمحتكرين معتمدين على صلتهم بالحكومة

وانغمس المحظوظون من الوفديين وغيرهم في صفقات التموين والمقاولات ، والتوريدات والمشتريات ، والاستيراد والتصدير ، والاستئجار والتأجير ، والبيع والشراء ، واغتصاب أملاك الحكومة ، وما إلى ذلك ، ورأوا من

معاونة الحكومة لهم ماسهل لهم الاستحواذ على هذه المغام أو المشاركة فيها بأسماء مستعارة ، حتى كأن الحكومة صارت مغنما لهؤلاء القوم ، يدر عليهم المال من غير حيلة

إهمال المشروعات الإنتاجية

وإلى جانب إفساد أداة الحكم ، فإن وزارة الوفد أهملت المشروعات الإنتاجية التي تزيد من الدخل القومي ، فهي تبذل الأموال بسخاء في المشروعات الاتفاقية والكمالية التي تبتلع الملايين من الجنيهات ، أما المشروعات الإنتاجية التي تزيد من ثروة البلاد في الزراعة والصناعة فإنها لا تجد منها أية عناية جدية فهي قد عطلت مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، ومشروع توسيع معمل التكرير في السويس

ولم تعمل شيئاً في زيادة مساحة الأراضي المزروعة مع اطراد الزيادة في عدد السكان ، ولا في تفريج أزمة المساكن بإنشاء مجموعات من المساكن الجديدة على أراضي البناء المملوكة للحكومة ، ولا في زيادة المنشآت الصناعية التي تنمي ثروة البلاد وأهلها ، ولا في توفير الإنتاج توفيراً يؤدي إلى هبوط الأسعار وليس ممكناً للرؤوس المشغولة باستغلال النفوذ والثراء غير المشروع أن تجد متسعاً من الوقت أو من سلامة المنطق أو خلوص النية لوضع البرامج الواسعة المدى في الإنتاج والتعمير وزيادة الدخل القومي وتوفير الرخاء للشعب وتنفيذ هذه البرامج بروح الهمة والنزاهة والاستقامة ورعاية المصلحة العامة ، وقد بما قالوا :

ومكلف الأيام ضد طباعها متطلب في الماء جذوة نار

الارتجال والدعاية

وتعني الوزارة أكثر ما تعني بالمشروعات البراقة ، تقررها وتنفذها بطريقة

مرتجلة لا تؤدي إلى الفائدة المقصودة منها ، لأنها ليست موضع دراسة جدية بل هي أقرب أن تكون وسيلة للدعاية فحسب

خذ لذلك مثلاً مشروع مجانية التعليم الثانوى والفنى ، لقد أعلنه النحاس فى خطاب العرش الذى ألقاه فى يناير سنة ١٩٥٠ ، وتبين مع الزمن أن الأمر فيه لا يعدو أن يكون دعاية للوفد من ناحية ، وإفسادا للتعليم من ناحية أخرى

فالمجانية كانت مقررة قبل تأليف وزارة النحاس ، إذ كانت حقاً فى التعليم الثانوى لكل طالب حصل على ستين فى المائة من الدرجات ، وكان التعليم المتوسط بالمجان لكل طالب لم يحصل على هذه النسبة

أما إطلاق المجانية فى التعليم الثانوى من هذا القيد فلا يقصد منه إلا الدعاية للوفد ، وفيه ضرر بالتعليم وبالحالة الاجتماعية للبلاد ، إذ أنه يصرف التلاميذ عن أن يحوزوا بجدهم واجتهادهم الستين فى المائة التى كانت مشروطه للمجانية ، وفيه تبعاً لذلك هبوط لمستوى التعليم

كما أن تعميم التعليم الثانوى بالمجان دون الاستعداد الكافى له فى المدرسين الأكفاء والأماكن الصالحة يؤدى إلى حشر الطلبة فى الفصل الواحد بأكثر مما تحتمله قواعد التدريس وأصول التربية ، وبالتالي إلى هبوط مستوى التعليم والأخلاق بينهم ، وقد حدث فعلاً أن زادت الوزارة عدد التلاميذ فى كل فصل عن الحد الذى تقتضيه نظم التدريس الصحيح ، مما جعل المدرسين لا يستطيعون أن يؤدوا واجبهم فى تعليم تلاميذهم ، وتبين أن المستوى العلمى والخلقى لهؤلاء التلاميذ قد هبط عما كان عليه ، فهذا النظام أدى إلى انحطاط مستوى التعليم الثانوى . ويؤدى تبعاً لذلك إلى انحطاط مستوى التعليم الجامعى ، ويرجع بالتعليم والأخلاق جميعاً إلى الوراء

على أن جعل التعليم الثانوى كله بالمجان قد صرف التلاميذ عن التعليم الفنى الزراعى والصناعى والتجارى الذى كان بالمجان من قبل ، وفى هذا ولا ريب إضرار بنهضة البلاد الاقتصادية وتعطيل للإنتاج الصناعى والزراعى فيها ، ولكن لا بأس

في نظر الوفد من كل هذه العواقب السيئة إلى جانب الدعاية للوزارة الوفدية بأنها قررت جعل التعليم الثانوي جميعه بالمجان ، في حين أنه لم يتقرر في أرقى البلاد كإنجلترا وأمريكا إذ توجد قيهما مدارس ثانوية خاصة يدفع أولياء الأمور فيها مصروفات

بعض حوادث هامة

استقالة حسين سرى

من رئاسة الديوان الملكى - ابريل سنة ١٩٥٠

في أوائل ابريل سنة ١٩٥٠ رفع حسين سرى باشا إلى جلالة الملك استقالته من رئاسة الديوان الملكى ، وبنها على حاله الصحية ، وقبل جلالة الملك استقالته ، وأصدر أمراً ملكياً بأن يقوم حسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكى بأعمال رئاسة الديوان ، إلى حين صدور أمر آخر ،

وقد قوبلت استقالة سرى باشا بشيء من الدهشة ، لأنها لم تكن لها مقدمات وأسباب ظاهرة ، ولم يكن يبدو عليه اعتلال فى صحته ، حتى تكون الأسباب الصحية هى علة استقالته ، وبقي أمر هذه الاستقالة سرّاً لا تعرف حقيقته

وقابل الوفد استقالة حسين سرى بالجمود وعدم الاكتراث ، وعد تعيين رئيس الديوان الملكى من شؤون جلالة الملك الشخصية ، وهذه وجهة نظر جديدة للوفد تخالف وجهة نظره سنة ١٩٢٤ فى عهد وزارة سعد (ج ١ ص ١٨١) ، وتخالف ما سبق لوزارة النحاس الأولى سنة ١٩٣٦ من تقرير لإنشاء وزارة للقصر

الانتخابات البريطانية

فبراير سنة ١٩٥٠

جرت الانتخابات العامة البريطانية لمجلس العموم (النواب) فى موعدها

(فبراير سنة ١٩٥٠) ، وفاز فيها حزب العمال بالأغلبية ، وإن كانت أقل من التي نالوها في انتخابات سنة ١٩٤٥ ، فقد ظفروا بـ ٣١٤ مقعداً في حين كان لهم في انتخابات سنة ١٩٤٥ - ٣٨٣

ونال حزب المحافظين ٢٩٠ مقعداً وكان لهم في انتخابات سنة ١٩٥٠ - ١٩١ ، ونال الأحرار ثمانية مقاعد وكان لهم سنة ١٩٤٥ - ١٤ مقعداً ، ولم يفز أحد من الشيوعيين وكان لهم سنة ١٩٤٥ مقعدان

وتجلى في هذه الانتخابات استمرار تأييد أغلبية الشعب البريطاني للسياسة الاشتراكية التي ينفذها حزب العمال ، وبقيت وزارة المستر أتلي تتولى الحكم

تعيين السير رالف ستيفنسن

سفيراً لبريطانيا في مصر - ابريل سنة ١٩٥٠

في شهر ابريل سنة ١٩٥٠ عين السير رالف ستيفنسن سفيراً لبريطانيا في مصر خلفاً للسير رونالد كامبل ، ولم يحدث على يد السفير الجديد تغيير في السياسة البريطانية سوى أنه أكثر صراحة من السفير السابق في استبعاد فكرة الجلاء التي كانت تتردد من قبل في تصريحات الرجال الرسميين في بريطانيا

ومما يذكر في صدد هذا التغيير أن النحاس أقام في داره حفلة كبرى للسير رونالد كامبل لمناسبة انتهاء مدة خدمته ، أحيط فيها بكل مظاهر الحفاوة والتكريم ، ووصفته الصحف الوفدية بأنه صديق مصر الحميم ، وهذا من المظاهر المنحجلة لتراجع الروح الوطنية في عهد وزارة الوفد

رفع الأحكام العرفية

في شهر مايو سنة ١٩٥٠ نشر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي صدر بعدموافقة البرلمان ، وبدأ تنفيذه من يوم العمل به ، أي من أول مايو ، تاريخ نشره في الوقائع المصرية ، ، وقد قضى برفع الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة فيما عدا محافظتي

سيناء والبحر الأحمر فتستمر الأحكام العرفية فيهما لمدة لا تتجاوز سنة ، وقضى أيضاً باستمرار العمل بهذه الأحكام لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به بالنسبة لبعض الأوامر العسكرية ومنها الأمر الصادر بحل جمعية الإخوان المسلمين إلى أن يصدر القانون الخاص بالجمعيات ، وقضى كذلك باستبقاء الرقابة لمدة غير محدودة على الرسائل البريدية والسلكية واللاسلكية والطرود الصادرة من المملكة المصرية والواردة إليها من الخارج ، ومعنى ذلك أن الأحكام العرفية إنما رفعت رفعاً جزئياً

الخطبة الملكية السعيدة

١١ فبراير سنة ١٩٥١

في يوم الأحد ١١ فبراير سنة ١٩٥١ - يوم عيد ميلاد جلالة الملك السعيد - أعلن الديوان الملكي نبأ خطبة جلالة الملك على سارية بيت المجد والشرف الآنسة (جلالة الملكة) ناريمان صادق ، وأذاع لهذه المناسبة السعيدة البلاغ الآتي :

« بعد حمد الله والشكر له ، يسر ديوان جلالة الملك أن يزف إلى الشعب المصري الكريم ، بشرى خطبة مليكه الذي وهب له قلبه ووجهه ، ففي هذا اليوم السعيد ، يوم عيد ميلاده المجيد ، الذي يتنفس بالنعيم ، ويتدفق بالخير العميم ، تمت بتوفيق الله خطبة الملك المحبوب ، على سارية بيت المجد والشرف ، الآنسة ناريمان هانم كريمة المرحوم حسين فهمي صادق بك ابن المرحوم علي صادق بك ابن المرحوم محمد صادق باشا ، والديوان ، إذ يعلن نبأ هذه الخطبة الموقفة التي اتجه إليها الفاروق العظيم شاكر الله أنعمه ، يدعو العلى القدير ، أن يمد له لحظات العناية ، ويوثق له أسباب التوفيق والسعادة ، ويجعل من هذه الخطبة المباركة إشراقاً للأمل الباسم ، لمصر العزيزة ، وللأسرة العلوية الكريمة ،

وقد استقبلت الأمة نبأ هذه الخطبة السعيدة بالبشر والابتهاج العظيم هذا ، ومحمد صادق باشا (جد جلالة الملكة الأعلى) هو من نوابغ علماء الهندسة

والفتون الحربية في عهد الحديو اسماعيل ، وقد ترجمنا له في كتاب (عصر اسماعيل) الذي أخرجناه سنة ١٩٣٢ . وقلنا عنه مايلي : هو من تلاميذ مدرسة الخانكة الحربية المنشأة في عهد محمد علي ، ومن أعضاء البعثة الخامسة ، عاد من البعثة مهندساً ، وانتظم ضابطاً في سلك الجيش ، وهو الذي رافق سعيد باشا (والى مصر) في رحلته بالحجاز . وعين مفتشاً لمصلحة المساحة برئاسة استون باشا ، وله مباحث قيمة في مجلة الجمعية الجغرافية ، توفي سنة ١٩٠٢

القران الملكى السعيد

٦ مايو سنة ١٩٥١

في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد ٦ مايو سنة ١٩٥١ تم عقد قران جلالة الملك بجلالة الملكة ناريمان ، وذلك بقصر القبة العامر ، حيث تولى جلالة الملك بنفسه عقد زواجه على جلالة الملكة ، وناب عن جلالتهما في العقد عمها محمد علي صادق بك وزير مصر المفوض في هولندا ، وكان شاهداً العقد عبد اللطيف طلعت باشا كبير أمناء جلالة الملك ومحمد حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وتولى صيغة العقد الشرعى الأستاذ الشيخ محمد ابراهيم سالم بك رئيس المحكمة العليا الشرعية ، وأطلق واحد ومائة مدفع إيداناً بإتمام العقد المبارك وفى نحو الساعة الخامسة بعد الظهر انتقلت جلالة الملكة من قصرها بمصر الجديدة إلى قصر عابدين حيث استقبلها جلالة الملك ، وفى الساعة الخامسة والنصف مساءً أقيم لهذه المناسبة السعيدة حفل استقبال فخيم بقصر عابدين وشاركت البلاد البيت الملك فى الابتهاج بهذا القران السعيد ، وأظهرت الأمة من شعور الغبطة والولاء ما زاد الصلة وثقاً بين الأمة والعرش

اتفاق جديد للأرصدة الإسترلينية

مارس سنة ١٩٥١

أذاعت وزارة المالية فى شهر مارس سنة ١٩٥١ بياناً بـنتيجة المفاوضات بين

الحكومتين المصرية والبريطانية في شأن الأرصدة الأسترالية وقد أسفرت عن عقد اتفاق جديد لتسويتها على الأسس الآتية :

أن يفرج عن ١٥٠ مليون جنيه من أرصدة مصر الأسترالية وفقا للتدابير التي اتفق عليها ، فيتم الإفراج من هذا المبلغ عن ٢٥ مليون جنيه أسترليني بمجرد التوقيع على الاتفاق ، ومن ذلك ١٤ مليون جنيه مستحول إلى دولارات ، وسيفرج بعد ذلك عن عشرة ملايين كل سنة لمدة تسع سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ ، كما سيفرج بالإضافة إلى ذلك عن خمسة ملايين جنيه كل سنة اعتبارا من سنة ١٩٥١ وذلك (في حدود ٢٥ مليون جنيه) كلما هبطت جملة الأرصدة الباقية في الحسابات رقم ١ عن ٤٥ مليون جنيه ، وستسهل الحكومة البريطانية توريد المنتجات البترولية (باستثناء زيوت التشحيم الدولارية) لمصر مقابل الدفع بالسترليني — من الحساب رقم ١ — في حدود ١١ مليون جنيه كل سنة تسليم الموانئ المصرية لمدة عشر سنوات تبتدىء من ١٩٥١

ولم يدخل هذا الاتفاق بعد في دور التنفيذ

عودة الحكم المطلق

ووزارة الوفد

إننا إذ جعلنا عنوان هذا الفصل (عودة الحكم المطلق) إنما نعني ما نقول ، فالنظام الذي يتبعه الوفد في تطبيق الدستور قد أنشأ حكما مطلقا لا يمت إلى الدستور بأية صلة ، اللهم إلا في بعض ظواهر وأشكال من المصطلحات البرلمانية ، اقتبس الوفد بعض أسمائها ، دون حقائقها ومسمياتها

مظاهر الحكم المطلق

إن معنى الدستور ومعنى الديمقراطية أن تكون الهيئة التي تحكم البلاد وكيـلة

عن الشعب ، يختارها بملء حريته واختياره ، ولكن الوفد قد اتحل لنفسه صفة الوصاية على هذا الشعب ، لا الوكالة عنه

وصاية لا وكالة

والوصاية صفة الحاكم المستبد الذي لا ينبغي أن يدع للشعب حرية الاختيار وحرية الرأي والعقيدة ، فالوفد قد استلب من سواد الشعب حقه في حرية اختيار نوابه وشيوخه، وعوده أن يتنازل له عن هذا الحق الذي هو لب الدستور وأساسه ، وفرض على الناخبين في أرجاء البلاد أسماء معينة تدين له بالطاعة العمياء ليكونوا ممثلهم في مجلسي البرلمان

استلاب حق الشعب في الاختيار

أما كيف استلب الوفد من الأمة حق الاختيار ، فلائنه اتجه إلى الطبقة الأمية من الشعب - وهي مع الأسف لاتزال لها الأغلبية العددية - فألقى في روعها أن الانتخاب حق له لا للناخبين ، وأنه بوصفه الهيئة التي لها الوصاية على الشعب له أن يفرض على ناخبي كل دائرة الاسم الذي يختاره هو ، وهذا ولا ريب ضرب من ضروب الشعوذة السياسية ، جعلها الوفد أساساً لوصايته المتحلة

والشعوذة ، سواء كانت دينية أو سياسية ، تفشو أكثر ما تفشو في الطبقات الأمية من الشعب ، لأن الجهالة تحجب عنها نور الحقيقة ونسيم الحرية ، ومن السهل على الزعماء المضللين أن يدخلوا في أذهان الجهلاء والأمينين ماشاءوا من الآراء والتوجيهات الفاسدة، ومن سوء حظ البلاد أن سيطر على الجهلاء والأمينين فيها هيئة لاتبذل لهم النصيح والإرشاد، بل تبذر فيهم بذور الضلال والفساد، وقد عودتهم من طريق الشعوذة أن لا يتولوا اختيار ممثلهم في البرلمان ، بل عليهم أن ينتظروا من يفرضه عليهم الوفد ممثلاً لهم ، وهكذا عود الوفد الجهلاء أو عليهم أن يتنازلوا له عن حق الاختيار الذي خوله لهم الدستور

فطبة الجهلاء والأمين هم الأساس الأول الذى أقام عليه الوفد وصايته المتحلة . واجتمع إلى هذه الطبقة أقلية من الأعيان ومحترفي المهن الحرة ، لم ينظر معظمهم إلى الحياة النيابية كأداة للرقابة على الحكومة وإصلاح شؤون البلاد ، بل اعتبروها وسيلة للارتفاع والوجاهة فحسب ، ودفعهم حب التطلع إلى البرلمان إلى التماس ترشيح الوفد لكى يجدوا الخطوة عند الجهلاء والأمين ، وهم كما أسلفنا أصحاب الأغلبية العددية

فالشعوبة السياسية التى روجها الوفد فى طبقة الأمين ، هى إذن أساس النظام الانتخابى الذى رسمه لكى يصل إلى الحكم ، وهو أساس لا نظير له فى البلاد المتحضرة ، لأن الهيئات التى تتولى فيها توجيه الشعب والنهوض به تربأ بنفسها أن تتخذ من جهالة الجهلاء وسيلة للتغريب والتضليل واتتحال صفة الوصاية على الأمة ، تلك الوصاية التى تتنافى بداهة مع روح الدستور والديمقراطية

شروط عضوية البرلمان

فى نظر الوفد

أما كيف يعين الوفد نواب البلاد وشيوخها فى ظل هذا النظام ، ويفرض أسماءهم على جبهة الأمين ، فذلك أنه يشترط فيهم الخضوع لأوامره ، وإلغاء عقولهم وضمائرهم ، ليكونوا على الدوام رهن إشارته ، فى كل اتجاه يريد ، داخل البرلمان وخارجه ، وهو من أجل ذلك يدقق فى الاختيار لكى يتحقق من توافر هذه الشروط فيمن يلتصقون بترشيحه

واستطاع الوفد بهذه الطريقة المتلوية أن يربى فى الشعب ملكة الخضوع والاستسلام ، مبتدئاً بالأمين الذين لا يسهل عليهم تمييز الصالح من غير الصالح ، ولا الحق من الباطل ، ولا الرشيد من الضلال ، ومثلياً يضع مئين ، من الوصوليين الذين رضوا أن يلغوا عقولهم وضمائرهم ، ويسيروا فى ركب الجهالة والشعوبة السياسية لكى يصلوا إلى المراکز النيابية

انعدام الرقابة البرلمانية

وغنى عن البيان أن الذين يعينهم الوفد تعيينا بهذه الطريقة المنافية لروح الدستور، لا يمكن أن يؤدوا واجباتهم في النيابة، وأخصها مراقبة الوزارة والوزراء، ومحاسبتهم على أعمالهم وتصرفاتهم، فإنهم وقد عينهم الوفد نوابا أو شيوخا لا يملكون من الشجاعة الأدبية ما يجعل غايتهم المصلحة العامة، وإنما يلتمسون رضا الوفد عنهم

وإذا كان من المستحيل بداهة على الموظفين الحكوميين أن يراقبوا وزراءهم ورؤسائهم في المصالح والدواوين، فمن المستحيل أيضا أن تراقب جمهرة الوفديين وزراءهم، بل هم أكثر خضوعا لهم من أولئك الموظفين، لأن النظام الوفدى قد جعلهم موظفين برلمانيين في حكومة الوفد

فحكم الوفد هو في أساسه وكيانه حكم مطلق، تنحصر السلطة فيه في بضعة نفر الذين سيطروا عليه، يفرضون إرادتهم على من عينوهم من النواب والشيوخ، الذين لا عمل لهم إلا السير في ركاب هذا نفر من المستبدين، لكي يضمنوا على الدوام رضاهم وقضاء مصالحهم ولباناتهم على أيديهم

ويمكن القول بأن الموظفين الرسميين أكثر استقلالاً من هؤلاء الموظفين البرلمانيين، لأن الموظف وإن كان لا يستطيع أن يراقب رؤسائه، إلا أنه محكوم بلوائح وقوانين، تحتم عليه أن يسير في الطريق القويم، وإلا كان مسئولا عن تصرفاته المنافية للاستقامة والنزاهة، أما أولئك الموظفون البرلمانيون - النواب والشيوخ - فلا تحكمهم لوائح ولا قوانين، ومن ثم فهم في تأييدهم للتصرفات الضارة بمصالح البلاد لا يسألون عما يفعلون

والوزراء الوفديون أنفسهم لا استقلال لهم في أعمالهم وتصرفاتهم، بل هم خاضعون لأية إشارة تصدر إليهم من رئيس الوفد، أو بمن ينطق باسمه، والنحاس يعاملهم على هذا الأساس، ولا يدع لهم حرية الاضطلاع بأعباء مناصبهم، وهذا ولا ريب من أسباب الفوضى التي انتشرت في الوزارات والمصالح، وقد بلغ من

امتهانه لأشخاص وزرائه أن جردهم حتى من حق الاستقالة ، فهم يقالون ولا يستقيلون، وقد عبر عن هذا المعنى بعبارة صريحة وذلك بقوله : « ليس عندي وزراء يستقيلون » ، وهى كلمة لم يقلها رئيس وزارة من قبل فى زملائه ، وتدل على أن هؤلاء الوزراء وأعضاء البرلمان فى ظل هذا النظام سواسية ، فى الخضوع لإشارة الرأس

وبعبارة أخرى إن أسلوب الوفد فى الحياة النيابية أن يكون الوزراء مسئولين أمام رئيسهم ، لا أمام البرلمان ، وأن يكون البرلمان نفسه مسئولاً أمام الوزارة ، لا أن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان كما يقضى الدستور بذلك

الانتخابات فى عهد الوفدين

وتبدو ظواهر الحكم المطلق أيضا فى طريقة الوفد فى الإشراف على الانتخابات عند ما يتولى الحكم ، فلقد حدث فى عهد هذه الوزارة انتخابات تكميلية فى بعض الدوائر التى خلت فى مجلس النواب ، وانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى الدوائر التى انتهت مدة عضويتها ، فكانت حكومة الوفد مثال الحكومة التى لا تتورع عن ارتكاب كل ضروب الضغط والتهديد والإرهاب والتزوير لإنجاح مرشحها ، وانعدمت حرية الانتخاب فى هذه الدوائر ، حتى صار انتخاب النواب والشيوخ فيها لا يختلف عن تعيين عمدة أو شيخ بلد أو صراف أو ما إلى ذلك

ومن سخريه القدر أن يقضى على حرية الانتخاب فى عهد الوزارة التى كانت تزعم أنها الآمنة على هذه الحرية ، فإذا هى حرب عليها متكررة لها

وإذا كانت الحكومة التى تدعى أنها حكومة الشعب تستلب من الشعب إرادته فى جوهر الدستور وأساسه وهو الانتخاب ، فهذا معناه أنها تعتبر هذا الشعب قطيعا من الأنعام ، لا إرادة له ولا كرامة ، وتعامله على هذا الأساس ، وليس من جناية على الشعب أفظع من هذه الجناية

ولقد كان الظن وقد ظفر الوفد بالأغلبية فى مجلس البرلمان أن يتورع عن

استلاب حرية الانتخاب في الدوائر التي خلت في عهده ، ولكنه الحكم المطلق ،
يولد في النفوس نزعة التمادي في الاستبداد والطغيان ، ومحاربة الحرية أينما وجدت ،
وبرغم أن الأحزاب المعارضة ، توقعا لهذه النتيجة ، قد أضربت عن دخول انتخابات
التجديد النصفي لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥١ ، ولم يبق إلا ثلاث عشرة دائرة جرت
فيها الانتخابات ، فإن وزارة الوفد قد أتت فيها من صنوف الضغط وضروب
الإرهاب والتزييف ما لم يحدث مثله في عهد أي وزارة أخرى ، وتولى فؤاد سراج
الدين وزير الداخلية الإشراف على هذه العملية الإجرامية التي خلت من كل معنى
للحياد أو الحرية والنزاهة ، فقام مرشحو الحكومة في جميع هذه الدوائر ، ولم ينبجح واحد
من المعارضين أو المستقلين ، وتبين من المقارنة بين الماضي والحاضر أن اسماعيل
صدقي كان أرحم من فؤاد سراج الدين في التدخل الإداري في الانتخابات ، وأخف
وطأة ، فقد أجرى صدقي باشا انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ ،
فترك حوالى نصف الدوائر حرة لم تدخل فيها الحكومة بأي وجه ما ، وتدخل
تدخلًا هينا في نصف الدوائر الأخرى ، أما فؤاد سراج الدين فقد أبى إلا أن
يعصف بحرية الانتخابات في كل الدوائر ، وسخر قوات الشر والإجرام لإنجاح
مرشحي الحكومة فيها جميعا

فالبرلمان الذي يتألف على هذه الأوضاع ليس إلا برلمانا صوريا ، يتخذ
ستارا لحكم مطلق يجمع بين الاستبداد والفساد ، وما بهذه الأوضاع تنهض الأمم
وترتقي الأخلاق والفضائل وترعى مصالح البلاد

اضطهاد المعارضة

وإقصاؤها عن البرلمان

ومن مظاهر الحكم المطلق اضطهاد الوفد للمعارضة داخل البرلمان ، وخارج
البرلمان ، فالوفد باعتباره هيئة تبني أن تحكم البلاد حكما مطلقا ، لا تطبق وجود
معارضة برلمانية ، في حين أن قوام الحكم البرلماني الاعتراف بالمعارضة كأداة
لاستقامة الحياة الدستورية

يقول الأستاذ هارولد لاسكى أحد أقطاب حزب العمال البريطانى ورئيس
لجنته التنفيذية^(١) إن من قواعد الحكم البرلمانى السليم وجود معارضة قوية داخل
البرلمان ، فإذا ضعفت هذه المعارضة انهار النظام البرلمانى

فالمعارضة القوية دعامة ضرورية لأداء مهمة الرقابة البرلمانية على تصرفات
الحكومة ، تلك الرقابة التى فيها الكفالة لسلامة الحكم ونزاهته
. وإذا كانت المعارضة ضرورية فى البلاد العريقة فى الحياة البرلمانية كبريطانيا ،
فأجدر بها أن يعترف بضرورتها فى بلاد لا تزال ناشئة فى نظامها الدستورى ،
وإذا قضى فيها على المعارضة ، فإن حياتها الدستورية تصاب بالشلل ، وتصبح اسماً
لا وجود له فى عالم الواقع والحقيقة ، وتفقد الأداة الحكومية عنصر الرقابة ،
فيستشرى فيها الفساد ، ويعم الظلم والطغيان

ولكن الوفد تحقيقاً لنزعة الاستبدادية ، وتدعيماً للحكم المطلق ، لا يطبق
المعارضة داخل البرلمان ، ولذلك يترصد بها الظروف والمناسبات لاضطهادها
 وإقصائها عن مقاعدها ، فهو يبدأ بإقصائها فى الانتخابات فى عهده ، ثم إنه فى
داخل البرلمان يخلق الذرائع لإقصاء أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين ،
فى الطعون التى تقدم فى صحة انتخاب الأعضاء الجدد ، يتساهل فى الطعون الموجهة
ضد الأعضاء الوفديين فيرفضها ، ويتلبس أوهى الأسباب لقبول الطعون فى
الأعضاء المعارضين ، فيوعز إلى أشياعه بقبولها وإسقاط العضو المعارض ، وبرغم
أن النظر فى الطعون الانتخابية مسألة تكاد تكون قضائية ومن الواجب على البرلمان
أن ينظر فيها نظرة عدل ونزاهة ومساواة ، فإن القضاء البرلمانى بتأثير الوفد قد
أصبح مضرب الأمثال فى التحيز والاستخفاف بالعدالة والميل مع الأهواء

إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ

وقد سفر الوفد فى اضطهاد المعارضة وإقصائها عن مجلس الشيوخ ، مستهيناً

(١) توفى فى العام للمضى

بالدستور وأحكامه ، مستجيباً إلى نزعة الحكم المطلق التي تغلغت في كيانه. وجعلته حرباً على الحرية والشورى

ففي مايو من سنة ١٩٥٠ قدم الأستاذ مصطفى مرعي مؤالاً بمجلس الشيوخ عن أسباب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة من منصبه، ولما لم يتضمن جواب الوزارة ما يوضح غامضاً، أحاله إلى استجواب آثار فيه مسألتين هامتين :

أولاهما أن مدير مستشفى المواساة بالإسكندرية الدكتور أحمد محمد النقيب أمر بصرف مبلغ خمسة آلاف جنيه إلى كريم ثابت المستشار الصحفي (السابق) (١) للديوان الملكي من أموال التبرعات والإعانات التي جمعت لمستشفى المواساة، وذكر النقيب تسويغاً لصرف هذا المبلغ أنه مقابل دعاية ونشر خاصين باليانصيب والإعانات والمسألة الثانية أن صفقات من الأسلحة والذخائر الفاسدة حصل التعاقد عليها لمناسبة حملة فلسطين ، وتسلمت لإدارة احتياجات الجيش هذه الصفقات برغم لفت نظرها إلى ذلك ، وأن مخالفات ارتكبت في إجراء بعض إصلاحات في بحرية جلالة الملك، وأن رئيس ديوان المحاسبة المستقيل أبدى في تقريره بعض ملاحظات عن هاتين المسألتين ، وعلى نفقات حرب فلسطين عامة ، وكان من نتائج إبدائه هذه الملاحظات أن اضطر إلى تقديم استقالته في عهد وزارة النحاس

وقد شرح الأستاذ مصطفى مرعي هذا الاستجواب بمجلس الشيوخ ، ولقي تأييداً كبيراً من المعارضين ومن الرأي العام ، وانتهى إلى اقتراح تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة

مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠

كان جواب الوزارة على هذا الاستجواب وعلى تأييد المعارضين لاقتراح تأليف لجنة التحقيق أن استصدرت ثلاثة مراسيم في ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠، عصفت

(١) استقال من منصبه في أوائل أكتوبر سنة ١٩٥١ وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك قبل استقالته

بكيان مجلس الشيوخ ، وأخرجت منه عدداً كبيراً من المعارضين بطريقة تنطوي على اعتداء صارخ على الدستور
فأول هذه المراسيم يقضى بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عينوا في عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ واعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة

والثاني بتعيين أعضاء جدد كلهم من الوفدين بدل الذين أبطل تعيينهم ، والثالث بإسقاط رئاسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ وأبدل به علي زكي العراقي وحجة الوزارة في المرسوم الأول أن الشيوخ الذين عينوا في عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ لم يكن يجوز تعيينهم إلا بعد حصول الانتخابات في دوائر من انتهت مدتهم من الأعضاء المنتخبين ، وبالتالي تكون إعادتهم إلى العضوية سنة ١٩٤٤ غير جائزة

ويكفي للرد على هذه الحجة أن علي زكي العراقي نفسه أثبت في مقال له نشر بمجلة القانون والاقتصاد (عدد سبتمبر وديسمبر سنة ١٩٤٩) أن لا تلازم بين عمليتي التعيين والانتخاب ، ولا يتحتم أن يكون الانتخاب سابقاً على التعيين ، قال في هذا الصدد تحت عنوان (عضوية البرلمان) ما يلي :

« ويجب ملاحظة أن الدستور قد خول الملك حقاً مطلقاً في تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ولم يقيد هذا الحق بأى قيد ولا يوجد أى نص فيه يوجب أن يكون استعمال هذا الحق لاحقاً لانتخاب الثلاثة الأخرى الباقية والا كان التعيين باطلاً... ويظهر لى أن السبب الذى جاء بتقرير لجنة الدستور لتحويل السلطة التنفيذية حق تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ وهو « إكمال النقص فى الكفايات ووجود عناصر لا تهىء لهم ظروفهم الخاصة الدخول فيه بطريق الانتخاب » ، لا يستوجب حتماً أن تجرى الانتخابات أولاً ، لأن الغرض الوحيد الذى يقصده الدستور هو أنه نظراً لاحتمال أن الانتخابات قد لا تأتى ببعض العناصر التى يحسن وجودها فى المجلس فقد خول للسلطة التنفيذية تعيين نسبة معينة ضمناً لوجود هذه العناصر،

ويستوى في ذلك تعيينها قبل أو بعد انتخاب النسبة المقرر انتخابها ، فليس الغرض هو سد النقص الذي يظهر في الانتخابات بعد حصولها بل ضمان وجود نسبة معينة من الكفايات خشية ألا تأتي بها الانتخابات ، ولذلك لا يتحتم انتظار نتيجة الانتخابات بل يجوز البدء بالتعيينات ،

هذا ما قاله علي زكي العرابي سنة ١٩٤٩ ، فالتعيينات التي تمت في عهد وزارة حسين سري بالمرسوم الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ صحيحة دستوريا باعتراف علي زكي العرابي ، وهي التعيينات التي أبطلتها وزارة الوفد في مراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠

هذا إلى أنه لا يجوز دستوريا للسلطة التنفيذية إسقاط عضوية أي عضو بمجلس الشيوخ ، فإن هذا الحق موكول إلى المجلس ذاته ، وبغير ذلك تكون عضوية المجلس تحت رحمة السلطة التنفيذية ، وهذا مخالف بداهة للدستور نصا ومعنى ، وقد قال بذلك علي زكي العرابي أيضا في مقاله سالف الذكر ، إذ قرر ما يلي :

« ويتج من ذلك أن عضو البرلمان بمجرد انتخابه أو تعيينه يكتسب العضوية ويبقى بهذه الصفة إلى أن يقرر المجلس بطلان نيابته أو سقوطها أو يقرر فصله لأسباب يراها هو ، والمجلس وحده هو الذي يقرر ذلك ، فلا تملك هيئة الناخبين بعد الانتخاب إبطال انتخاب العضو أو الرجوع فيه ، كما لا تملك السلطة التنفيذية بعد صدور المرسوم الرجوع فيه أو إبطاله ، وحينئذ فالعضو يكتسب العضوية بالانتخاب أو التعيين حسب الأحوال ، ولا يمكن أن يفقدها بعد ذلك إلا بقرار من المجلس التابع له ، وبعبارة أخرى فإن العضو لا يدخل المجلس إلا بأحد طريقين - إما انتخابه من الناخبين أو تعيينه من السلطة التنفيذية - ولكنه لا يمكن أن يخرج منه إلا بقرار من المجلس نفسه في الحالتين ،

وقد علق العرابي في المقال نفسه على المراسيم الخاصة بإبطال عضوية الشيوخ بقوله : « ويجب القول أنه بإصدار مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ و ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ ، اعتدت السلطة التنفيذية على اختصاص المجلس صاحب السلطة وحده في تقرير صحة أو عدم صحة نيابة الأعضاء

سواء أكانوا منتخبين أو معينين، فإن مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ (الصادر في عهد وزارة حسين سرى) هو وحده المرسوم الذى كانت السلطة التنفيذية تملك إصداره فى حدود سلطتها ، لأنه عقب عملية القرعة بمجلس الشيوخ وإسقاط نصف أعضائه كان واجبا عليها تعيين بدل من سقطوا من المعينين ، وقد أصدرت فعلا مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ واستنفدت بإصداره سلطتها ولم يعد لها أى حق فى إلغاء مرسومها أو الرجوع فيه ، والمجلس وحده هو المختص بتحقيق عضوية من عينوا به وتقرير صحتها أو بطلانها ، وما دام المجلس لم يصدر قرارا بإعلان نيابتهم ولم يعلن خلو محلاتهم فلا تملك السلطة التنفيذية تعيين غيرهم ، ولذلك يكون مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ باطلا . . . وكذلك مرسوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ الصادر بإلغاء مرسوم ١٩٤٢ وإبطال نيابة الأعضاء المعينين به فهو أيضاً باطل لأن إعلان نيابة الأعضاء المعينين بمرسوم سنة ١٩٤٢ لا يكون إلا بقرار من المجلس ، وهو وحده الذى يملك إعلان بطلان نيابتهم ولا يمكن للهيئة التنفيذية أن تقوم هى بهذا الإعلان

يضاف إلى أقوال على زكى العرابى أن دستورية مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ قد طرحت على مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ وأحالها إلى لجنى الشؤون الدستورية وتحقيق صحة العضوية مجتمعين ، وأقرت اللجنتان صحة عضوية الأعضاء الذين عينوا سنة ١٩٤١ ومن حل محلهم ، وقبمتا تقريرهما إلى المجلس ، ووافق المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٦ إبريل سنة ١٩٤٧ على تقرير اللجنتين وعلى صحة عضوية هؤلاء الأعضاء ، فكيف يسوغ للوزارة بعد أكثر من ثلاث سنوات من صدور هذا القرار أن تنقضه وتقرر بطلان هذه العضوية على خلاف ما قرره المجلس وعلى خلاف أحكام الدستور ؟

إن قرار المجلس فى ١٦ إبريل سنة ١٩٤٧ هو قرار ملزم للحكومة ، والقول بغير ذلك هو خروج على الدستور وأوضاعه ، وإنى لا أعرف دستورا فى العالم يخول السلطة التنفيذية إبطال عضوية البرلمان ، لأن حق إبطال هذه العضوية هو من اختصاص كل من المجالسين ، وهذه القاعدة هى من أسس النظام الدستورى

ومن أعجب ما في هذه المراسيم من استهتار واستهانة بالدستور أن المرسوم الثالث أبطل رئاسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ قبل نهاية مدة هذه الرئاسة وهي سلتان، برغم أن عضويته بالمجلس بقيت لم تنقطع يوماً واحداً منذ سنة ١٩٤١، لأنه كان معنا في مرسوم سنة ١٩٤١، واستمر عضواً بالمرسوم الصادر في عهد وزارة الوفد سنة ١٩٤٢، ومع بقاء عضويته مستمرة حتى مايو سنة ١٩٥١، فإن الوزارة أبطلت رئاسته سنة ١٩٥٠ قبل انتهاء مدة رآسته وعضويته

إن ملابسات صدور هذه المراسيم تدل يقيناً على أن الغرض منها هو اضطهاد المعارضة وإخراج أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين، فقد مضى على وزارة النحاس أكثر من خمسة أشهر قبل صدور هذه المراسيم وهي مقرة لعضوية الشيوخ المعينين في مارس سنة ١٩٤١، وظلت طوال هذه المدة تتصرف على هذا الأساس، فعينت شيوخاً، منهم بعض الوزراء، ذكرت في مراسيم تعيينهم أنهم يحلون محل من خلت مقاعدهم ممن كانوا معينين في مارس سنة ١٩٤١ أو من حل محلهم، ولكن لم تكد تمضي أيام معدودة على استجواب مصطفى مرعي واتجاه الأعضاء المعارضين إلى وجوب تأليف لجنة برلمانية لتحقيق المساواة التي أشار إليها المستجوب، حتى انقلبت الأوضاع، وصار هذا الاتجاه في نظر وزارة النحاس جريمة من المعارضين يستحقون عليها العقاب، وأول عقوبة لهم إخراج أكبر عدد منهم من المجلس، وإقصاء رئيس المجلس عن منصبه جزاء له على موقفه أثناء الاستجواب، إذ جنى حرية الكلام للمستجوب، على خلاف ما كانت تريده الوزارة، وهدده وزير الداخلية - فؤاد سراج الدين - أثناء مناقشة الاستجواب تهديداً سافراً فهم الجميع معناه ومغزاه، فقد قال له إنه يشعر بأن الكرسي الذي يجلس عليه يهتز اهتزازاً شديداً، ولم يمض على هذا التهديد - أو هذا الاهتزاز - بضعة أيام حتى صدر المرسوم بإطاحة رئيس المجلس عن كرسيه

وهكذا يبدو لك مبلغ استهتار وزارة الوفد بأحكام الدستور وروحه ومعناه، ويتبين أن إرهاب المعارضة والتكيل بها داخل البرلمان وخارج البرلمان هو قاعدة من قواعدها الأساسية في الحكم، كما يدل هذا المسالك على حماية وزارة الوفد

للفساد والمفسدين ، ومحاربتها للنزاهة والاستقامة. ولقد كان موقفها في الدفاع عن صفقات الجيش المريبة بارزا وملفتا للأنظار ، فإن وزير الحرية (مصطفى نصرت) لم يتورع عن الدفاع عنها وألقى في هذا الصدد بيانا بمجلس الشيوخ رداً على استجواب مصطفى مرعي قال فيه ضمن مقال :

«وصلتني مناقضات ديوان المحاسبة — وهي التي استند إليها المستجوب — بعد مدة قصيرة من تولى وزارة الحرية ، فكان من الطبيعي أن أتقصى الحقائق المتعلقة بما اتبع بصفة عامة في أمر توريد احتياجات الجيش أثناء حرب فلسطين ، وقد اتضح لي أن هناك افراداً كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك في كل أعمال التوريدات ، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال الخاصة بالتوريدات من جهة ، وقيام الجهات المختصة بالقوة المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى ، كان ذلك سبباً في حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدت الى التقدم ببعض البيانات التي استند إليها ديوان المحاسبة في مناقضاته ، على أنه بعد البحث والتدقيق ، اتضح لي أن التوريدات التي أثارت مناقضات ديوان المحاسبة لا غبار عليها ،

إن مراسيم ١٧ يونه سنة ١٩٥٠ هي ضربة أثيمة صوبتها وزارة الوفد إلى كيان الحياة الدستورية ، ففضلاً عما فيها من عدوان على الدستور ، فإنها في ملابساتها جاءت إرهاباً للمعارضة، لا داخل البرلمان فحسب ، بل خارج البرلمان ، وتثبيتاً لدعائم الحكم المطلق ، ذلك أنه إذا كانت الحكومة في سبيل محاربة المعارضة قد استهانت بالحصانة التي قررها الدستور لأعضاء البرلمان وجعلت عضويتهم تحت رحمة السلطة التنفيذية ، فإن هذا ولا ريب إشاعة لسياسة الإرهاب حيال كل من يقف من الوزارة موقف المعارضة ، فالوزارة التي لا تكثر بأحكام الدستور حيال أعضاء المجلس التشريعي الأعلى ، لا تأبه من باب أولى لأحكام الدستور ولا حرمة القوانين ، حيال بقية المواطنين

وقد نشر زعماء أحزاب المعارضة يوم ٢٣ يونه سنة ١٩٥٠ بيانا إلى الأمة أوضحوا فيه مبلغ ما في إصدار هذه المراسيم الثلاثة من عدوان على الدستور

وتغليب لفساد الحكم وحماية للعابثين بمصالح البلاد وأموالها ، ووقعه رؤساء هذه الأحزاب ، وهم : حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، ومحمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، وإبراهيم عبد الهادى رئيس الهيئة السعدية ، ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية

وبجلسة ٣ يوليه سنة ١٩٥٠ بمجلس الشيوخ تقدم حافظ رمضان باقتراح بمشروع قرار يصدره المجلس بإبطال المراسيم الثلاثة لأنها باطلة بطلانا أصليا فلا يترتب عليها أى أثر من الآثار ، ولكن رئيس الجلسة (حسين محمد الجندى وكيل المجلس) منع عرض هذا الاقتراح على المجلس بحجة أن الأعضاء الذين شملتهم المراسيم قد أحيلت مسألة صحة عضويتهم إلى لجنة تحقيق صحة العضوية ، فأراد حافظ رمضان أن يرد على رئيس الجلسة وأن يحتكم إلى المجلس ، فنهه حسين الجندى من الكلام ، وناصره الأعضاء الجدد ، وأثاروا ضجة مفتعلة فى المجلس لمنع المعارضين من الكلام ، وكانت مؤامرة مدبرة لمنع المعارضين من أداء واجبها . مما اضطر المعارضين إلى الانسحاب بعد أن احتجوا على مسلك رئيس الجلسة والأعضاء الوفديين ، وأرسل حافظ رمضان إلى حسين محمد الجندى الكتاب الآتى :

« بعد أن تلوثم ببيانكم الخاص بمنع مناقشة مشروع القرار المقدم منى ببطالان المراسيم التى صدرت فى ١٧ يونيه الماضى خاصة بمجلس الشيوخ ، رفضتم أن آيين للمجلس خطأ الرأى الذى ذهبتم إليه من سلطانكم المطلق فى منع المجلس من المناقشة ومنعى من الاحتكام إليه ، واعتمدتم فى ذلك على الضجة المدبرة من أنصار الحكومة ومن عينوا بهذه المراسيم ، مما اضطررنى وبعض إخوانى المعارضين الى الانسحاب من المجلس احتجاجا على هذا التصرف المخالف لأحكام الدستور واللائحة

، فيكفى لبيان خطأ مذهبكم اليه من أن موضوع الاقتراح معروض على لجنة تحقيق صحة العضوية أن هذه اللجنة ليس من اختصاصها أن تنظر فى دستورية المراسيم موضوع اقتراحى ، وقد درج المجلس على هذا فى كل سوابقه ، واعتزقم

أنتم بذلك في ذات يانكم حين قلم إن المسألة يمكن أن تحال بعد تقديم تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية الى لجنة الشئون الدستورية

وتكراراً للاحتجاج الذي أعلنته في الجلسة أسجل الآن هذه المخالفة الخطيرة التي لا عهد لمجلس الشيوخ بمثلها ، وأطلب اثبات كل ذلك في مضبطة الجلسة ، وجاء التجديد النصفى لمجلس الشيوخ في ابريل ومايو سنة ١٩٥١ ، فأسقطت الوزارة بوسائلها الإدارية كل عضو معارض أو مستقل في الانتخابات ، وأخرجت كل المعارضين من مرسوم التعيينات

عريضة المعارضة إلى جلالة الملك

اكتوبر سنة ١٩٥٠

في اكتوبر سنة ١٩٥٠ قدم أقطاب المعارضة والمستقلين عريضة إلى جلالة الملك تهدف إلى تطهير أداة الحكم ، وكنت أود نشرها بوصف كونها وثيقة هامة من وثائق هذا العهد ، ولكن قراراً قضائياً قد صدر بتثبيت مصادرة إحدى الصحف التي نشرت نصها ، ورغم ان هذا القرار ليس له حجة الأحكام النهائية ، ومع مرور وقت طويل لم ترفع فيه النيابة الدعوى العمومية على من نشرها هذه العريضة ، مما يؤيد الاعتقاد بأن لا غبار في نشرها ، برغم ذلك كله ، فإننا أخذاً بالأحوط ، ومبالغة منا في احترام القرارات القضائية حتى التي لم تكن صفة الأحكام النهائية ، نمسك عن نشرها ونكتفي بالتبويه بها كحادث من حوادث هذا العصر

منعت وزارة النحاس نشر هذه العريضة ، وصادرت الصحف التي نشرتها ، وأذاع النحاس في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٥٠ بياناً رداً عليها

ولم يكن من احترام حرية الرأي في شيء أن يسمح لنفسه بإذاعة رده على عريضة منع هونشرها ، فخرم الرأي العام من أن يوازن بين الأصل والرد ويحكم لهذا أو لذلك

وقد ذكر في بيانه أن العريضة من ناحية الشكل جانبها التوفيق والصواب ، بدعوى أن الموقعين عليه اختاروا لرفعها إلى جلالة الملك اليوم السابق لعودة جلالته من الخارج وأنها قدمت على ورق ويخط غير لائقين بما يرفع إلى أسمى مقام في البلاد ،

وقال إنها من ناحية الموضوع حوت كلاماً معاداً ، وإن الحكومة في غنى عن أى رد جديد ، وإن ما أوردته بشأن التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة الجيش زعماً منها أنه قد تناول بعض تصرفات لرجال من الحاشية الملكية وأنه يخشى أن تقصر يد العدالة عن بلوغهم ، فإن الحكومة ليس في وسعها أن تخوض في هذا الأمر لتقديم الأدلة الحاسمة على إفك ما يزعمون ، نزولاً منها على قرار النيابة العامة بحظر النشر ، وأشار إلى الرغبة الملكية السامية بأن تسير تحقيقات الجيش في مجراها الطبيعي ، وأن هذه الرغبة جاءت حاسمة قاطعة لدار الشائعات الخبيثة التي دأب البعض على إذاعتها عمداً لإثارة القلق في نواحي البلاد وادّان الحكومة وقد أفسحت من صدرها إلى اليوم لعل هذا البعض يعود إلى رشده ويدرك ما تضر به مصالح البلاد العليا من جراء هذه الخطة المدبرة ، إن الحكومة بإزاء هذا الإصرار لن تسكت بعد اليوم (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠) على هذا الإجرام السافر في حق البلاد ،

وأول ما يلاحظ على هذا البيان أن النحاس يرد فيه على عريضة منعت الوزارة نشرها ، وأنه تبرع قبل أن ينتهى التحقيق في قضية أسلحة الجيش بالجزم بأن ما نسب إلى بعض رجال الحاشية الملكية هو إفك يزعمه المعارضون ، وهذا ولا ريب تدخل في مجرى التحقيق لا يجوز صدوره من السلطة التنفيذية ، وقد اتخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً في آخر مراحل التحقيق ، إذ قررت الوزارة كما أسلفنا إقصاء محمد محمود عزمى بك النائب العام السابق عن منصبه

وانك لتستطيع أن تقارن بين موقف وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ من إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ سترأ لموقف موظف (سابق) بالسراى ، وبين موقف وزارة الوفد ذاتها سنة ١٩٤٣ حين أخذت على المرحوم أحمد محمد

حسّين باشا رئيس الديوان الملكي أنه تأخر في سداد مبلغ من ثمن أثاث اشتراه من إحدى المدارس الصناعية ، على أن المرحوم أحمد محمد حسّين كان له عذره في أن مواده المالية قصرت عن أن يؤدي هذا الثمن فوراً ، ومع ذلك فإن وزارة الوفد في سنة ١٩٤٣ لم تقدر هذا العذر وأخذته على تأخره في سداد هذا المبلغ ، وشهرت به في البرلمان والصحف ، فما بالها في سنة ١٩٥٠ تلتقل من التقيض إلى التقيض ، فتجعل لبعض موظفي السراى حصانة لا يقرها دستور ولا قانون ولا ولاء صادق لصاحب العرش ؟ لقد أصبح نضال الوفد عن سلطة الأمة أسطورة من الأساطير ، وذهبت الميزة الوحيدة التي كان يفاخر بها ويتقرب بها إلى نفوس الجماهير ، ذهبت هذه الميزة وتقلصت ، وانتهى به المطاف إلى إهدار ماضيه من هذه الناحية ، ولم يبق من طابع لحكومة الوفد سوى الحكم المطلق المقرون بالفساد

فالدستور الذي جاهدت الأمة في سبيل الحصول عليه ما جاهدت ، وبذلت فيه ما بذلت ، قد تحول إلى حكم مطلق عضوض ، لا يختلف عن الحكم المطلق السافر إلا في بعض ظواهره وأشكاله ، وكلاهما شر على البلاد ووبال عليها

وفي الحق إن الدستور ليس هو المسئول عن هذا المصير ، ولا عن الفساد الذي لصق به وقتاً ما ، بل المسئول هم أولئك نفر الذين قاموا على تنفيذه ، فأفسدوا أوضاعه وخرجوا به عن أساسه السليم وصراطه المستقيم

وهكذا شأن النظم السياسية ، لا توثق ثمرها إلا بمقدار نزاهة القائمين عليها في تطبيقها وتنفيذها ، فإذا فسدت نفوسهم فسدت معها هذه النظم ، ولم تعد أداة إصلاح وتقدم ، ولو كانت في جوهرها من أرقى ما وصل إليه العلماء والمشرعون ، وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون ،

الخاتمة

على كل منا أن يؤدي واجبه

لا شك أن من حقنا بل من واجبنا أن نعمل لمستقبل أسعد حالا وأقرب إلى تحقيق أهداف البلاد من هذا الحاضر المليء بالمساوىء التي شرحنا طرفا منها من واجبنا أن نعمل على بناء هذا المستقبل ، وإذا نحن تركنا الأمور تسير في طريق الفساد دون أن نعمل على إصلاحها كنا ولاريب مقصرين في حق الوطن ، بل في حق أنفسنا

إن علاج الحالة التي نعانيها ليس مبتكرا ولا مستعصيا من الوجهة النظرية ، وهو يتركز في تلك الكلمة التي يرددها الجميع وهي : «على كل منا أن يؤدي واجبه ، فاذا اتبعنا هذه الكلمة وأخذنا أنفسنا بها ، تحقق الإصلاح الذي نبتغيه

لقد أفردت الفصل السابع (النهضة الاقتصادية) والفصل الثامن (النهضة الاجتماعية) من الجزء الثاني من هذا الكتاب لتذكير المواطنين بواجباتهم إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وإني لأرى أن البلاد أحوج ما تكون في الإصلاح في الناحية السياسية ، لأن الحياة السياسية عندنا قد دب فيها الفساد بحيث تحتاج منا إلى مزيد من الجهود لإصلاحها ، وأخشى ما أخشاه أن تتقاعس عن أداء واجباتنا ، أو يملكننا اليأس ، فلا نعمل لهذا الإصلاح ، فيستشري الفساد وتتضاعف نتائجه ، ويؤثر ذلك في نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية ، بل في كيان البلاد وحياتها ومستقبلها ، في حين أن لأمم الناهضة سائرة كلها إلى الأمام

وليس يكفي لإخلاء أنفسنا من المسئولية أن لا نشترك في مساوىء الفساد ، بل علينا أن نعمل لتحرير البلاد من هذه المساوىء ، وبهذا تؤدي واجبنا على الوجه الصحيح

وإن على الطبقات الممتازة والمثقة من الأمة أن تؤدي واجبها في هذه الناحية ، لأن عليها يقع العبء الأول في أداة هذا الواجب ، لأنها بما أوتيت من

التجارب وبما نالت من العلم والعرفان أقدر من غيرها على تعرف مواطن الداء
ووسائل الدواء

يجب على الطبقة الممتازة أن تعلن آراءها في استنكار مساوئ الحكم وفساده ،
والتدليل على ضروب هذا الفساد ووقائعه وملايساته ، وأن تجهر بآرائها في غير
خوف ولا وجل ، وفي تضامن خالص لوجه الله والوطن ، فانها إذا فعلت ذلك
كان لموقفها ولا ريب صدهاء وأثره البالغ في الرأي العام ، وأشاع روح الحرية
والديموقراطية في نفوس المواطنين

إن الرأي العام في كل البلاد المتحضرة هو القوة الفعالة التي تقاوم الفساد
وتحاربه ، وتسقط الحكومات التي تنتكس سبيل الاستقامة والرشاد ، وإن يقظة
الرأي العام لمعامل الأكبر في الرقابة على الحكومات وعلى المجالس النيابية معا ،
ومامن شك في أن قيام الطبقات الممتازة والمثقة بواجبها في هذه الرقابة يسند الرأي
العام ويشد أزره ، ويزيد من يقظته وقوته ، ويجعله أقدر على إصلاح ما فسد من
شؤون الحكم ومن الحياة السياسية

وبعبارة أخرى لا يحق للطبقات الممتازة والمثقة أن تبقى بمعزل عن الحياة
السياسية ، بل عليها أن تعرب عن رأيها وتندرع بقسط موفور من الشجاعة الأدبية
في محاربة الفساد والمفسدين ، وعليها أن تتجمع وتكتل وتبادل الرأي والمشورة
فيما يجب عليها أن تفعله ، فإن اجتماعاتها وتوجيهاتها لها الأثر الذي لا ينكر في
في تطور الرأي العام وفي تقدم الوعي القومي

على المثقفين والمتعلمين أن يكونوا في يثاتهم رؤسلا للوطنية ودعاة للهدى ،
يحيون إلى مواطنيهم الحرية والديمقراطية ، ويكافحون الذل والعبودية مكافحتهم
للجهالة والامية ، يفهمونهم عن الانتخاب أنه حق خوله لهم الدستور ، فلا يجوز
لهم أن يتنازلوا عنه إلى الوفد أو إلى غير الوفد ، وأن الوفد ليس وصيا عليهم ،
وأن هذه الوصاية التي يتحلها ليست إلا ضربا من العبودية قام الدستور للقضاء
عليها ، وعليهم أن يحكموا عقولهم وضمايرهم فيمن يختارون للنياية عنهم

يجب على الشباب المثقف وخاصة خريجي الجامعات أن يكونوا لمواطنيهم في المدن والقرى رُواداً لمبادئ الوطنية ، فهم أولى بتثقيف مواطنيهم من المعلمين الإلزاميين وغير الإلزاميين ، لأنهم أقدر منهم على فهم المبادئ الوطنية والإنسانية الصحيحة وأولى منهم بشرها في البيئات التي يتصلون بها

وعليهم أن يداوموا اتصالهم بمذنبهم وقراهم ، وأن يحاربوا الشعوذة والجهالة في نفوس إخوانهم ومواطنيهم ، ومهما علت مراكزهم في المجتمع فعليهم أن لا يقطعوا صلتهم بهم ، وخاصة في القرى ، لأنها في حاجة إلى صلة أبنائها المثقفين بها ، وإن استمرار هذه الصلة هو ولا ريب مصدر للتقدم الفكري والاجتماعي في السواد الأعظم من الشعب ، فإذا لم يجد الشعب من أبنائه المثقفين هداة مرشدين ، فمن الذي يرشده ويهديه إلى الحياة السياسية السليمة ؟

إن الطبقات المثقفة هي المسئولة عن تقدم الشعب ، فعلى كل مواطن مثقف أن يساهم بجهوده وعمله وكفاءته وإخلاصه في التوض بالبلاد في جميع النواحي ، وخاصة في الحياة السياسية . فإنها لا تزال عندنا متأخرة تأخرًا يدعو إلى الأسف العميق ، وعلاج هذا التأخر في أيدي الطبقة المثقفة من الأمة

وعلى المواطن المثقف لكي يستطيع أن ينفع وطنه من هذه الناحية أن تكون له عقيدة سياسية ، أو بعبارة أصح عقيدة وطنية ، يناضل عنها ويصدر عنها في أعماله واتجاهاته ويلبثها بين مواطنيه ويستمد منها روح الثبات والدأب على الكفاح ، لأن العقيدة هي أساس العمل ، ولا جدوى من مواطن يعمل بغير عقيدة ، بل لا يلبث أن يتخاذل ويتراجع ، أي تفقده البلاد كمواطن صالح ويصبح فيها كالعضو الأشل

إننا في حاجة إلى مواطنين رسخت في نفوسهم العقيدة الوطنية ، فمؤلاء المواطنون هم جنود الوطن الذين ينهض بهم ويعتمد عليهم ، وهم القادرون على إصلاح ما أفسدته الشعوذة السياسية في النفوس ، وعليهم أن يحاربوا النفاق الذي فشا في المدن والقرى ، فإن هذا الداء من أكبر العقبات التي تحول دون تقدم المجتمع

عليهم أن ينشروا بين مواطنيهم عقيدة الجلاء ، فالجلاء عن الوادى ليس مطلباً قومياً فحسب ، بل هو عقيدة يجب أن ترسخ في النفوس لكي تعمل الأمة جادة في سبيل تحقيقه ، ولا ترضى عنه بديلاً

على أن عقيدة الجلاء ووحدة وادى النيل ليست وحدها المذهب السياسى الذى يجب أن يعم البلاد ، بل أراه لا يكتفى إلا إذا كان له سند من مذهب جوهرى آخر هو الأساس لكل المذاهب الصالحة وهو الاستقامة السياسية ، فهى في نظرى الأصل ، والمذاهب الصالحة متفرعة عنها ومستمدة منها

إن من طبيعة المجتمعات الحرة المتقدمة أن تتعدد فيها المذاهب والبرامج السياسية ، فلا يمكن لمجتمع حر أن يتألف منه حزب واحد ، إلا إذا سادته روح الدكتاتورية التى لا تحتل حرية الرأى فى السياسة والاجتماع

ولست أرى فى اختلاف المذاهب السياسية غضاظة على المشتغلين بشؤون البلاد العامة ، ولا أرى ضرراً من تعدد الأحزاب وتعدد المذاهب فى السياسة ، ولكن هناك مبدأ يجب أن يكون أساس قيام الأحزاب وتعدد مناهجها وبرامجها ، ودعامة كفاحنا السياسى وهو «الاستقامة السياسية» ، فالاستقامة السياسية هى خير مذاهب السياسة ، وهى الوسيلة الفعلية لإفادة البلاد من المشتغلين بالسياسة ، أحزاباً وجماعات وأفراداً

الاستقامة السياسية هى التزام المشتغل بالسياسة جادة الصدق والنزاهة والخلق القويم فى حياته العامة ، وفى حياته الخاصة أيضاً ، لا أقول هذا مبالغة منى فى هذا المذهب السياسى ، بل لأنى أرى الاستقامة السياسية غالباً ما تكون نتيجة للاستقامة الاجتماعية والشخصية

كثيرون من الناس يظنون أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة ، ويرون أن الذى يلشد الاستقامة يحسن به أن يبتعد عن السياسة ، لأن السياسة فى نظرهم كذب وخداع ، ونفاق ورياء ، وتسابق على اقتناص المنافع الشخصية ، وهذا وهم سرى إلينا من التواء السياسة عندنا ، فعلمنا أن نحارب هذا الوهم ، لأنه ولا شك من أسباب تأخر الحياة السياسية وتأخر المجتمع تبعاً لذلك

الاستقامة هي أساس السياسة الناجحة، وأقصد بالسياسة هنا السياسة الداخلية،
أى علاقات الناس بعضهم ببعض فى الشؤون العامة

أما السياسة الخارجية ، فالاستقامة فيها موضع نظر وخلاف، قد تكون الاستقامة
السياسية غير مرغوب فيها فى السياسة الخارجية ، أى فى علاقات الدول بعضها
ببعض ، فالكذب ، والخداع ، والغصب ، والعدوان ، ونقض العهود والمواثيق،
لا تزال مع الأسف من وسائل النجاح فى السياسة الخارجية ، ومع ذلك فإن محبى
السلام والإنسانية فى العالم يدعون إلى الاستقامة فى السياسة الدولية، أى فى علاقات
الدول والأمم بعضها ببعض ، ويدعون إلى المساواة بينها واحترام حقوق كل دولة
فى الحرية والاستقلال ، ويستنكرون سياسة الغش والغصب والإكراه، ويرون
فيها مصدر الكوارث التى تصيب الإنسانية

حقاً إن هذه الدعوة لم تستجب إلى الآن ولا يزال أمام الإنسانية زمن طويل
حتى تستجاب وتعم الدول جميعاً

وعلى أى حال فإذا كانت الاستقامة مشكوكاً فى صلاحيتها فى السياسة الخارجية ،
فهذا القول ليس صحيحاً قطعاً فى الحياة السياسية الداخلية ، بل يجب لكى تنهض
البلاد وتتلخص من نقائصها أن يتدرع الساسة والقوامون على شئونها العامة
بالاستقامة والنزاهة ، فالحياة السياسية ، والحياة الحزبية ، والحياة البرلمانية ، والحياة
الصحفية ، يجب أن تسودها روح الاستقامة لكى تكون حياة ناجحة منتجة
خيراً للمجتمع

ولا يظنَّ أحد أن البلاد تفيد من حياة عامة تنكب سبيل الاستقامة ، قد
يتقدم المرء فى المجتمع بغير الاستقامة، ولكن هذا التقدم يكون على حساب مصالح
الوطن العليا ، وليس هذا هو السبيل لتقدم المجتمع

فعلينا أن نتدرع بالاستقامة فى حياتنا السياسية ، وأن نقيم بناءها على هذا
الأساس ، فإنه الكفيل بتحقيق أهداف البلاد فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ،
يجب أن يكون قوام الأحزاب والجماعات إيمان أعضائها بمبادئ معينة يقتنعون

بها ويعتقدون صلاحيتها للنهوض بالبلاد ، ويسرون عليها ويخدمونها وينفذونها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، أما قيام الحياة السياسية على أساس العبارات الجوفاء والكلمات البراقة المطاطة والروابط الشخصية ، والسعي وراء المصالح الذاتية ، فإن هذا يؤدي لا محالة إلى تراجع الحياة العامة ، ويعرقل تقدم الأمة وإصلاح شؤونها وعلى من يشتغل بالسياسة سواء تحت لواء الأحزاب أو مستقلا - على أن يكون هذا الاستقلال استقلا لا حقيقيا - أن تكون له مبادئ عامة يعتنقها ، ويعمل على تحقيقها ، ويصدر عنها في أعماله وتصرفاته ، لا أن يكون هدفه الوحيد أن ينال لنفسه مركزا ممتازا في المجتمع فحسب

إن من أسباب تأخر الحياة السياسية اتخاذ المشتغلين بها انضمامهم إلى الأحزاب وسيلة لإدراك المغنم والمراكز الممتازة فحسب ، فإن هذا الهدف يصرفهم عن السعي للنهوض بالبلاد عامة ، ولعل هذا يفسر لنا تلك الظاهرة التي تبدو أحيانا عندنا وهي سرعة تنقل بعض المشتغلين بالسياسة من حزب إلى آخر ، فكمرة هذا التنقل لا تدل على إيمان عميق بالمبادئ السياسية ، ولا على تقدير للاستقامة ، بل تدل على الرغبة في الوجاهة ، أي أن يكون المرء وجيها في المجتمع ، وليس هذا هو الهدف القويم للحياة السياسية المستقيمة

إذا عمت روح الاستقامة والنزاهة محيطنا السياسي ، أفادت كثيرا في تقدم البلاد وارتقاء الروح العامة للوطنين ، وعلى الأحزاب أن تحرص على سلامة هذه الروح ، فإنها عدة الأمة وعتادها في نهوضها ومواجهتها للحوادث والأحداث ، وعلى الأحزاب أيضاً أن تكون لها مذاهب وبرامج معينة واضحة المعالم ، تعمل على تنفيذها سواء كانت في الحكم أو في المعارضة ، عليها أن تحترم برامجها وتحترم وعودها للناخبين ، لكي تكتمل ثقة الأمة بأحزابها وجماعاتها والقائمين على شؤونها ، فالثقة المتبادلة بين الأحزاب والأمة ، وبين الحكام والمحكومين ، هي من العوامل الفعالة في تقوية جبهة البلاد ومقاومة عوامل الضعف والفساد

إن الاستقامة والنزاهة هي المذهب السياسي الأول لمن يريدون أن يخدموا البلاد

عن طريق الاشتغال بالسياسة ، وهى السبيل إلى إصلاح ما فسد من شؤون الحكم ،
والى جعل الاداة الحكومية أداة إنتاج وتقدم ومناعة ، وذود عن حقوق
البلاد وكيانها

الاستقامة هى أساس كل إصلاح وفلاح ، وقد جمع فيها رسول الله أطراف
الإسلام كافة ، إذ سأله سفيان بن عبد الله الثقفى ان يقول له فى الإسلام قولاً
لا يسأل عنه أحدا غيره ، فأجابه رسول الله صلوات الله عليه بهذا الجواب الجامع
المانع الحكيم : « قل آمنت بالله ثم استقم »^١

وأخيراً ، لست أجد نداء إلى الأمة أحب إلى نفسى من ذلك النداء المعاد ،
الوجيز فى عبارته ، الرائع فى معناه ومغزاه : « على كل منا أن يودى واجبه ! »

مرحبا بالجهاد

بعد كتابة ما تقدم وطبعه اجتمع البرلمان بمجلسيه مساء يوم الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وألقى مصطفى النحاس بيانا مستفيضا عن سياسة الحكومة نحو معاهدة سنة ١٩٣٦ ، أعلن فيه قطع المحادثات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية . بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها ، كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان ، وقدم إلى البرلمان المراسيم المتضمنة هذا الإلغاء وما يستتبعه من تشريعات ، وأولها مرسوم بمشروع قانون يقضى بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذى سبق صدوره بالموافقة على هذه المعاهدة ، وبإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر ، وباتهاء العمل بأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان

والثانى مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » .

والثالث مرسوم بمشروع قانون لوضع دستور ونظام حكم خاصين بالسودان ولا ريب أن قطع المفاوضات التى طال أمدها ، وإعلان الحكومة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، هو كسب كبير للقضية الوطنية ، وهو إعلان باستئناف الجهاد والكفاح فى سبيل تحرير الوادى

وإننا لنرحب بهذه الخطوة فى الجهاد ، ونختبئ بها اغتباطا عظيما ، ونؤيد الحكومة فيها ، وفى خطوات الجهاد كافة ، ونساهم فيها بكل قوانا وجوارحنا ، وندعو إلى تضامن الشعب والحكومة فى مراحل هذا الكفاح ، وفق الله الوادى فى جهاده ، وأمدّه بروح من عنده فى سبيل تحقيق أهدافه

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١

تصحيح خطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٠	٥	يَعْمَهَا	يَعْمُهَا
٥٧	١٣	وزارة دولة	وزراء دولة
٥٨	١٣	١٩ يناير	٢٠ يناير
٧٣	١٩	للمادة	تقيدا للمادة
٧٧	١٧	أسلفنا	أسلفنا
٨٤	١٩	وبدا	وبدا
٨٥	٥	القائم	القائم
٩٣	١٧	يشاطرنا	تشاطرنا
٩٦	٢١	المعروفة بالقناطر الخيرية	بالقرب من القناطر الخيرية
١٠٣	٦	from	form
١١٧	١	ألمانيا	إيطاليا
١٢٩	٢١	والقضاء	القضاء
١٩٩	١	١٤٩٧	١٩٤٧
٢٠١	٢٣	الدولة	الدول
٢٠٩	١٧	تعلق	تعلق
٢٣٣	١٦	هيئة	هيئة
٢٦٤	٢٠	نرققه	نرفضه
٢٧٣	٢١	ووقى	وقى
٢٨٠	٨	يصيب	يصب
٢٨٢	١١	هذه الوزارة	على هذه الوزارة
٢٨٦	٢	تأفر	تأفرا
٢٨٦	١٤	بعض	بعض
٢٨٧	٨	تزداد	تزداد
٣٠٥	٦	الإتفاقية	الإتفاقية
٣٢٨	١٢	بواجباتهم إلى	بواجباتهم في
٣٢٨	١٣	احوج مانكون في	احوج مانكون الى

فهرست الجزء الثالث

مقدمة الجزء الثالث

٨ - ٣

الفصل الأول — الحالة السياسية في أوائل عهد الفاروق ٩

١١	اجتماع البرلمان		المناداة بجلالة الملك فاروق
١٢	تأليف مجلس الوصاية على العرش	٩	ملكا لمصر
١٣	تأليف وزارة النحاس الثالثة	٩	الحالة السياسية
١٤	وكلاء الوزارات البرلمانيون	١٠	الانتخابات البرلمانية
١٥	وكالة وزارة لشؤون القصر	١٠	الشيوخ المعينون
١٦	أعمال وزارة النحاس الثالثة		ارتقاء جلالة الملك فاروق
١٧	الماخذ على هذه الوزارة	١١	عرش مصر

الفصل الثاني — معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ١٨

٣١	الامتيازات الأجنبية والمعاهدة	١٨	المفاوضات في شأن هذه المعاهدة
٣٣	تصديق البرلمان على المعاهدة	١٨	توقيع المعاهدة
٣٣	لماذا عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦	١٨	تحليل المعاهدة
٣٤	الاحتلال البريطاني لمصر والمعاهدة	٢٠	شروطها العسكرية
٣٥	مسئولية الجانب المصري	٢٤	السودان في المعاهدة

الفصل الثالث — إلغاء الامتيازات الأجنبية

وتولية جلالة الملك سلطته الدستورية ٢٧

٣٩	دخول مصر في عصبة الأمم	٣٧	نظرة عامة في الامتيازات الأجنبية
٣٩	اتفاقية شركة قناة السويس		مؤتمر مونترال وإلغاء الامتيازات
٤٠	تولية جلالة الملك سلطته الدستورية	٣٨	الأجنبية

٤٩	القمصان الزرقاء	٤٢	يمين الملك
	اعتبار يوم توقيع المعاهدة عيداً وطنياً	٤٣	وزارة النحاس الرابعة
٤٩			إخراج النقراشي من الوزارة
٥٠	إخراج النقراشي من الوفد	٤٤	نقطة التحول في حكم الوفد
٥١	الوسيلة إلى علاج هذه المساوىء	٤٧	تعديل في الوزارة
٥٢	المشادة بين السراى والوفد	٤٧	أعمال وزارة النحاس الرابعة
٥٣	المظاهرات	٤٧	المتأخذ على هذه الوزارة
٥٤	الأزمة الدستورية	٤٨	المحسوية الصارخة
٥٥	إقالة الوزارة	٤٨	الطغيان والإرهاب

الفصل الرابع — وزارة محمد محمود الثانية

٥٧	أعمال إنشائية	٥٧	تأليف وزارة محمد محمود
٦٥	إلغاء مجلس الصحة البحرية	٥٧	برنامج الوزارة
٦٦	جامعة الإسكندرية	٥٨	فصل الدكتور أحمد ماهر من الوفد
٦٧	إزاحة الستار عن تمثال سعد	٥٨	الزواج الملكي الأول
٦٧	الإفراج عن تمثال مصطفى كامل		تأجيل مجلس النواب ثم حله —
٦٧	اتفاقية الشكنات	٥٩	وانتخابات أبريل سنة ١٩٣٨
٦٨	اتفاقية روما	٦٠	تأليف الهيئة السعدية
٦٩	الاستثناءات	٦١	الحكومة والبرلمان
٦٩	تنحية محمد محمود	٦٢	تعديلات في وزارة محمد محمود
٧٠	وزارة على ماهر	٦٢	اشتراك الهيئة السعدية في الوزارة
٧١	وزارة الشؤون الاجتماعية	٦٣	استقالة وزير الحرية
٧١	الجيش المربط	٦٤	أعمال الوزارة

الفصل الخامس — مصر في الحرب العالمية الثانية

٧٣	زيارة على ماهر للسودان	٧٣	نشوب الحرب
٧٦	مذكرة الوفد إلى الحكومة البريطانية	٧٣	إعلان الأحكام العرفية
٧٦		٧٤	تشريعات أقرها البرلمان
٧٩	إزاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل	٧٥	الدورة العادية للبرلمان

٩١	للدیوان الملكي	٧٩	خطبة على ماهر
	تعيين الجنرال هدلستون حاكما عاما		دخول إيطاليا الحرب وأثره في
٩١	للسودان	٨٢	الحالة السياسية
	المنافسة حول اشتراك مصر في		أزمة سيامية - التبليغ البريطاني إلى
٩١	الحرب	٨٣	جلالة الملك
٩٢	خروج السعديين من الوزارة	٨٣	اجتماع في قصر عابدين
٩٥	وفاة حسن صبرى	٨٤	استقالة وزارة على ماهر
٩٥	وزارة حسين سرى		المساعي لتوحيد الصفوف وإخفاؤها
٩٦	أعمال وزارة حسين سرى	٨٦	تأليف وزارة حسن صبرى
٩٧	اشتداد الغارات الجوية	٨٧	سياسة الوزارة
	التجديد النصفى لأعضاء مجلس	٨٧	الخلاف في الحزب الوطنى
٩٧	الشيوخ	٨٨	إلغاء صندوق الدين
٩٨	عودة السعديين إلى الوزارة		مد امتياز البنك الأهلى أربعين عاما
٩٨	اجتماع البرلمان		تعيين احمد محمد حسين رئيسا
٩٩	استقالة وزارة حسين سرى		

الفصل السادس — حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

١٠١	وزارة مصطفى النحاس الخامسة	١٠١	مقدمات الحادث
١٠٦	الرأى في حادث ٤ فبراير	١٠٢	حادث ٤ فبراير المشؤوم
١٠٨	تأليف وزارة النحاس	١٠٢	الإنذار البريطانى
١٠٨	تعديلات في الوزارة	١٠٣	حضور الدبابات
١٠٩	انتخابات مارس سنة ١٩٤٢	١٠٤	اجتماع الساعة العاشرة مساء
١١٠	اجتماع البرلمان	١٠٤	كلمة احمد ماهر للنحاس
١١٠	أعمال وزارة النحاس		تكليف جلالة الملك للنحاس
١١١	إنشاء ديوان المحاسبة	١٠٥	بتأليف الوزارة
١١٢	وباء الملاريا	١٠٥	كتاب النحاس إلى السفير
	المآخذ على وزارة النحاس	١٠٥	جواب السفير
١١٣	في السياسة العامة		

١٢٥	معركة الصحراء	١١٦	استغلال الأحكام العرفية
١٢٦	معركة العليين	١١٧	المحسوية والاستثناءات
١٢٨	نتائج معركة العليين	١١٨	فصل الموظفين
١٣٠	مساهمة مصر في الحرب	١١٨	فصل مكرم من الوزارة
	حادثة القصاصين ونجاة	١٢٠	فصل مكرم من الوفد
١٣٤	جلالة الملك		انشاء المجلس الاستشارى لشمال
	مذكرة جبهة المعارضة إلى		السودان
١٣٥	مؤتمر الهرم	١٢١	سير الحرب في صحراء مصر
١٣٨	أزمة ابريل سنة ١٩٤٤		الغربية ومعركة العليين
١٣٨	الحالة المالية أثناء الحرب العالمية	١٢٢	خريطة صحراء مصر الغربية
	جامعة الدول العربية . برتوكول	١٢٣	سقوط طبرق
١٤١	الاسكندرية	١٢٤	الحرب في صحراء مصر
١٤٣	إقالة وزارة النحاس		

١٤٤	الفصل السابع — وزارة احمد ماهر		
١٤٨	إلغاء الاستثناءات	١٤٤	تأليف وزارة أحمد ماهر
١٤٨	كادر العمال	١٤٥	الإفراج عن المعتقلين
١٤٨	إصلاح بعض عيوب التكوين	١٤٥	سياسة وزارة أحمد ماهر
١٤٩	تيسير الاستيراد	١٤٦	حل مجلس النواب
١٥٠	المآخذ على وزارة احمد ماهر		قرار الوفد عدم الدخول في
	اجتماع جلالة الملك فاروق	١٤٦	الانتخابات
١٥٠	بالرئيس روزفلت	١٤٧	انتخابات سنة ١٩٤٥
١٥١	مقتل احمد ماهر	١٤٧	إبطال تعيين بعض الشيوخ
١٥٢	تأليف وزارة النقراشي	١٤٧	تعديل في الوزارة
١٥٣	إعلان الحرب على ألمانيا واليابان	١٤٨	اجتماع البرلمان
		١٤٨	أعمال وزارة احمد ماهر

١٥٤	الفصل الثامن — مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية		
	تطور الحركة الوطنية — مقارنة	١٥٤	انتهاء الحرب العالمية

مذكرة الحكومة المصرية إلى	بين عهدين ١٩١٩ - ١٩٤٥ ١٥٤
بريطانيا بشأن المفاوضات ١٧٩	مسئولية الوفد في تراجع الحركة
رد الحكومة البريطانية ١٧٩	الوطنية ١٥٦
مظاهرات متعددة ١٨٠	تقدم الوعي القومي ١٥٨
في القاهرة - حادثة كوبرى عباس ١٨٠	الحريات الأربع وميثاق الأطلنطي ١٥٩
في المدن الأخرى ١٨١	توقيع ميثاق جامعة الدول العربية ١٦٢
استقالة وزارة النقراشي ١٨٢	مؤتمر سان فرانسيسكو وميثاق
تأليف وزارة اسماعيل صدقي	الأمم المتحدة ١٦٣
الثانية ١٨٢	توقيع الميثاق ١٦٥
تعديلات في الوزارة ١٨	القواعد الأساسية للميثاق ١٦٦
سياسة الوزارة بإزاء المظاهرات ١٨٣	أعضاء هيئة الأمم المتحدة ١٦٨
مظاهرات الجلاء ١٨٤	فروع الهيئة ١٦٨
اعتداءات دامية ١٨٥	الجمعية العامة ١٦٨
يوم الشهداء - حوادث دامية	مجلس الأمن ١٦٩
بالاسكندرية ٨٥	التصويت في مجلس الأمن ١٧٠
مساعي الشباب في توصيد الصفوف	في التعاون الدولي الاقتصادي ١٧١
وإخفاؤها ١٨٧	والاجتماعي
نقل اللورد كيلرن وتعيين السير	في نظام الوصاية الدولية ١٧٢
رونالد كامبل سفير بريطانيا ١٨٧	محكمة العدل الدولية ١٧٣
الوفد السوداني ١٨٩	الأمانة العامة ١٧٤
المفاوضات ومشروع معاهدة	أثر الميثاق في العلاقات الدولية ١٧٤
صدقي - يفرن ١٨٩	انتهاء الرقابة على الصحف ومنع
سير المفاوضات في مصر ١٩١	الاعتقال وإباحة الاجتماعات
بيان الحكومة البريطانية بشأن	العامة ١٧٧
الجلاء والمفاوضات ١٩١	الانتخابات البريطانية ١٧٨
المفاوضات بين الوقف والوصل ١٩٣	رفع الأحكام العرفية ١٧٨
	قرار مجلس الوزراء بالمطالبة
	بالجلاء ووحدة وادي النيل ١٧٨

٢٢١	المصرية على مجلس الأمن	١٩٤	الجلاء عن القلعة
٢٢٢	القضية المصرية أمام مجلس الأمن		المساعي في تأليف وزارة قومية
	كلمات مشرفة للنقراشي أمام	١٩٤	وفشلها
٢٢٦	مجلس الأمن		سفر صدقي باشا إلى لندن ومشروع
٢٣١	قرار المجلس	١٩٥	معاهدة صدقي - يفرن
	أسباب فشل القضية المصرية	١٩٥	نصر المشروع
٢٣١	أمام مجلس الأمن		رفض سبعة من أعضاء الوفد
٢٣٤	بعد العودة من مجلس الأمن	١٩٩	الرسمي للمشروع
٢٣٥	ظهور وباء الكوليرا والتغلب عليه	٢٠٤	حل وفد المفاوضة
٢٣٦	التعديل الوزاري	٢٠٤	تعقيبي على مشروع المعاهدة
	قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم		تصريح صدقي باشا عن السودان
٢٣٦	المتحدة تقسيم فلسطين	٢١٢	ورد رئيس الوزارة البريطانية
٢٣٨	العبرة في هذا القرار	٢١٤	الصلح بين فريق الحزب الوطني
٢٣٩	اتفاقات الأرضة الإستراتيجية	٢١٥	استقالة وزارة اسماعيل صدقي
٢٤٠	اتفاق ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧	٢١٥	أعمال وزارة صدقي
٢٤١	نقض هذا الاتفاق	٢١٥	إنشاء مجلس الدولة
٢٤١	اتفاق ٥ يناير سنة ١٩٤٨	٢١٧	تأليف وزارة النقراشي الثانية
	استمرار الانجليز في سياستهم		يوم الحداد احتجاجا على اتفاقية
	الاستعمارية بالسودان	٢١٨	السودان
٢٤٢	ومشروعات السودان	٢١٨	الجلاء عن بعض المواقع
	نظام المجلس التنفيذي والجمعية		الاحتفال برفع العلم المصري على
٢٤٤	التشريعية	٢١٩	ثكنات قصر النيل
	الحركة الشعبية في السودان		تعيين ابراهيم عبد الهادي رئيسا
٢٤٦	لمقاومة هذا النظام	٢٢٠	للدويان المكي
	بعثة المحامين المصريين إلى السودان		تعيين السير روبرت هاو حاكما عاما
٢٤٦	ومنعها من دخوله	٢٢٠	للسودان
			قطع المفاوضات وعرض القضية

٢٨٠	مد الأحكام العرفية سنة أخرى	٢٤٧	من وحي الطائرة
٢٨٠	أعمال وزارة ابراهيم عبد الهادي	٢٥١	افتتاح الجمعية التشريعية بالسودان
٢٨١	اتفاق جديد للأرصدة الأسترالية	٢٥١	إضراب ضباط البوليس
٢٨٢	الاحتفال بعودة أبطال الفالوجه	٢٥٢	إضراب الممرضين
٢٨٢	المآخذ على هذه الوزارة	٢٥٢	حرب فلسطين
٢٨٣	وزارة حسين سرى الائتلافية	٢٥٦	حصار الفالوجه
٢٨٤	أعمال الوزارة الائتلافية	٢٥٦	الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل
٢٨٥	انتهاء أجل المحاكم المختلطة		شهداء الجيش المصري في حرب
٢٨٥	المآخذ على هذه الوزارة	٢٥٧	فلسطين
٢٨٥	روح الائتلاف	٢٦٢	إعلان الأحكام العرفية
٢٨٨	وزارة حسين سرى المحايدة	٢٦٢	موجة القتل والإرهاب
٢٨٨	أعمال هذه الوزارة	٢٦٩	حل جماعة الإخوان المسلمين
٢٨٩	الانتخابات النيابية	٢٧١	مقتل النقراشي
٢٩١	أين إرادة الشعب؟	٢٧٢	الشهيدان ماهر والنقراشي
	استقالة الوزارة المحايدة	٢٧٤	أعمال وزارة النقراشي
٢٩٢	وتأليف وزارة النحاس	٢٧٧	وزارة ابراهيم عبد الهادي
	تعيين حسين سرى رئيساً	٢٧٨	تعديلات في الوزارة
٢٩٣	للدیوان الملكي	٢٧٩	استمرار موجة القتل والإجرام
٢٩٤	تعديلات في الوزارة	٢٧٩	مقتل الأستاذ حسن البنا
		٢٨٠	الشروع في قتل رئيس الوزارة

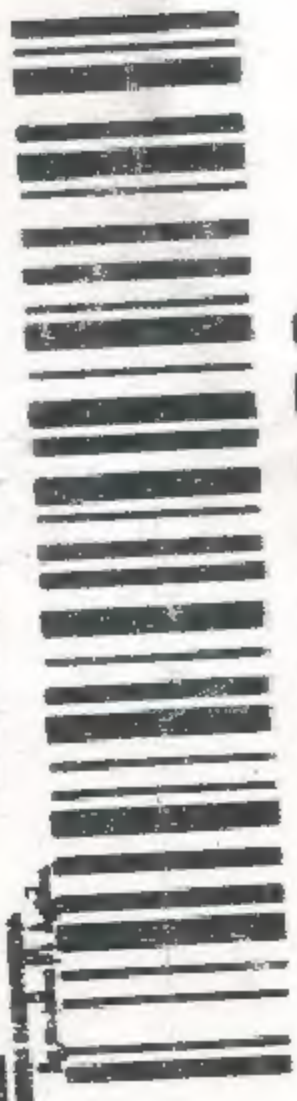
الفصل التاسع — الوفد في الحكم - عودة الحكم المطلق ٢٩٥

٣٠٠	محاولة إقصاء رئيس مجلس الدولة	٢٩٥	سياسة الوفد في الأهداف الوطنية
٣٠١	اعتداء آخر على استقلال القضاء	٢٩٨	سياسة الوفد الداخلية
٣٠١	إقصاء النائب العام عن منصبه	٢٩٨	إخلافه عهوده في مكافحة الغلاء
٣٠٢	الاعتداء على حرية الصحافة		الاستثناءات الجديدة
٣٠٣	إفساد أداة الحكم	٢٩٩	وإعادة الاستثناءات القديمة
٣٠٤	استغلال النفوذ والصفقات المريبة		اعتداء الوزارة على استقلال القضاء

٣١٢	استلاب حق الشعب في الاختيار	٣٠٥	إهمال المشروعات الإنتاجية
٣١٢	الشعوذة السياسية	٣٠٥	الارتجال والدعاية
٣١٣	شروط عضوية البرلمان في نظر الوفد	٣٠٧	بعض حوادث هامة
٣١٤	انعدام الرقابة البرلمانية		استقالة حسين سرى من رئاسة
٣١٥	الانتخابات في عهد الوفديين	٣٠٧	الديوان الملكي
	اضطهاد المعارضة واقصاؤها عن	٣٠٧	الانتخابات البريطانية
٣١٦	البرلمان		تعيين السير رالف ستيفلسن سفيراً
٣١٧	اخراج المعارضين من مجلس الشيوخ	٣٠٨	لبريطانيا في مصر
٣١٨	مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠	٣٠٨	رفع الأحكام العرفية
٢٢٥	عريضة المعارضة الى جلالة الملك	٣٠٩	الخطبة الملكية السعيدة
٢٢٨	الخاتمة	٣١٠	القران الملكي السعيد
٢٣٥	مرحبا بالجهاد	٣١٠	اتفاق جديد للأرصدة الاسترلية
٢٣٦	تصحيح خطأ	٣١١	عودة الحكم المطلق ووزارة الوفد
٢٣٧	فهرست الجزء الثالث	٣١١	مظاهر الحكم المطلق في عهد الوفد
		٣١٢	وصاية لا وكالة

مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ

Bibliotheca Alexandrina



0601358